

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

منتدى العالم الثالث (داكار)
مجلة بدائل الجنوب (لوفان)

مركز البحوث العربية (القاهرة)
المنتدى العالي للبدائل (داكار)

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب

(الصين - فيتنام - كوبا)

أوزفالدو مارتينيز
فرانسوا أوتار
لين تشون
وين تيجون

سمير أمين
بوى دينه تانه
كارلوس تابلادا
وانج هوى

BOOK CODE: 970914908

الاشتراكية واقتصاد السوق

AUTHOR :

مؤلفون

I.S.B.N:

DECORATIVE ART

PUBL.:

مؤسسة الشيعي

PRICE: 14000

YEAR

SUB_COD 202

مكتبة مديبولي

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب

(الصين - فيتنام - كوبا)

اسم الكتاب : الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب (الصين ، فيتنام ، كوبا)

المؤلف : سمير أمين وآخرون

إعداد فنى : ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية ١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة

القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١ - البريد الإلكتروني : arc@ie-eg.com

الطبعة : الأولى ٢٠٠٣

الناشر : مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٨٦٦٠

الترقيم الدولى : 977-208-661-x

مركز البحوث العربية (القاهرة)

المنتدى العالمى للبدائل (داكار)

منتدى العالم الثالث (داكار)

مجلة بدائل الجنوب (لوفان)

الاشتراكية واقتصاد السوق

تجارب

(الصين - فيتنام - كوبا)

أوزفالدو مارتينيز

فرانسوا أوتار

لين تشون

وين تيجون

سمير أمين

بوى دينه تانه

كارلوس تابلادا

وانج هوى

الناشر

مكتبة مدبولي

المحتويات

تصدير: ٧

- مدخل: هل يمكن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق؟ ٩
فرانسوا أوتار - كارلوس تابلادا

- الفصل الاول: الصين

- * النظرية والتطبيق في مشروع "اشتراكية السوق في الصين" ٥٧
سمير أمين
* عن الصين: هل "اشتراكية السوق" محطة في التحول الاشتراكي الطويل،
أم طريق مختصر نحو الرأسمالية ٩٣
سمير أمين
* النموذج الصيني في إطار العولمة ١١٣
لين تشون
* الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، والأصول التاريخية للنيوليبرالية في الصين .. ١٢٧
وانج هوى
* أفكار قرن من الزمن بشأن "المسألة ثلاثية الأبعاد" للريف الصيني ١٥٧
وين تيجون

الفصل الثاني: فيتنام

- * العلاقات بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الفيتنام ١٧٣
بوى دينه تانه

الفصل الثالث: كوبا

- * كوبا في سياق الاقتصاد العالمى ١٨٣
أوزفالدو مارتينيز

- * قائمة مطبوعات المركز ١٩٣

تصدير

لا يريح ضمير البعض أحياناً من خيبة الأمل في "النظم الاشتراكية" إلا ما يعانونه حالياً من خيبة أمل في النظام الرأسمالي. وقد كدت أكتبها "البديل الرأسمالي"، ولكن مركز البحوث العربية، هو من تلك المواقع التي ما تزال ترى أن "البديل الاشتراكي" هو البديل الأكثر حظاً في المستقبل، وإن لم يسعفه الماضي بالنجاح المأمول.

وبعلمنا بعض الاشتراكيين مقولة أولية في هذه اللحظة من الزمن الصعب بالنسبة لمظم الخيارات الإنسانية، وهو أن الرأسمالية بالتعريف العلمي عاشت حوالى خمسة قرون حتى الآن، وما زالت آلامها تحيق بمعظم أبناء البشر في القارات الخمس، بينما لم تختبر الإنسانية الخيار الاشتراكي إلا بضعة عقود من الزمان، أنجزت فيها الكثير رغم ما ارتبط بذلك من خيبات، الأمر الذى قد يكون لحساب حظوظها في المستقبل!

هذه رؤية متفائلة بالطبع، ولكننا لا نتصور سبباً لمواصلتنا العمل الجاد إلا لأن ثمة أمل في مستقبل أفضل. والدراسات التي يضمها هذا الكتاب عن "الاشتراكية واقتصاد السوق" من واقع اختبار مخلص وورسين لتجارب الصين وفتنام وكوبا، إنما يأتى في وقته بالنسبة لهذا الجدل الذى يحتد بين عديد من أطراف المعسكرين الفكريين. وأظن أن الكوكبة التي قدمت هذه الدراسات جديدة أن تعطى الجدل حقاً من الاحترام. فثمة جهد خاص بذل في إعداد هذه الدراسات سواء بسبب المعاشة المباشرة لأبناء هذه البلدان أو إخلاص من كتبوا من خارجها لإثراء الحوار في أنحاء مختلفة من العالم.

وقد يكون الواقع مرا هنا وهناك، ولكننا لا نريد أن نطمئن القارئ بما يراه من عناصر الاستمرارية في نضال أبناء هذه التجارب المصابة من أجل تطورات أفضل؛

بقدر ما نلفت نظره إلى أهمية تأمل أدوار لقوى جديدة في بلدان أخرى متناثرة في العالم من أجل هذا المستقبل الأفضل الذي لا يعيش فقط في "المخيلة" الشعبية أو الفكرية للشعوب، وإنما يصارع للبقاء في الواقع الحي... في أنحاء مختلفة من هذا العالم الصغير.

وقد كان لتعاون "منتدى البدائل العالمي" ومنتدى العالم الثالث مع مركزنا في توفير هذه النصوص - ومعظمها من مواقعها الحية - وتيسير ترجمتها ثم إعدادها للنشر، مما يجب أن نسجله بالتقدير وأن نقول أنه ما زال هناك من يتشاركون على سطح هذه المعمورة... في الاختيار الصعب.

مركز البحوث العربية

القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٢

هل تمكن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق؟

بقلم: فرانسوا أوتار*

كارلوس تابلادا**

ترجمة: محمد البارودي - الحداوي

إن قضية الملاءمة بين الاشتراكية والسوق، هي قضية نظرية وعملية في نفس الآن. ولهذا السبب وجب التذكير بالكيفية التي طرح بها المشكل في الاتحاد السوفياتي، حيث أدرج لينين عناصر هامة من السوق في (السياسة الاقتصادية الجديدة = NEP) التي طبقت في ما بين 1921 و 1928، وحيث كان هذا الإدراج على حساب منطق الاشتراكية ولفائدة للرغبة في اللحاق بالرأسمالية، عن طريق تنمية القوى المنتجة. ولهذا السبب أيضا، استعرضنا أوضاع البلاد الإشتراكية الرئيسية الثلاثة: الصين ثم الفيتنام وكوبا. فالصين انتهجت سياسة الإصلاح منذ نهاية 1970، انطلاقا من النواحي الزراعية. وهي اليوم تجد نفسها في سيرورة من نمط جديد للانفتاح على السوق الآخذة بالتدرج في احتلال الفضاء الإقتصادي، وبالتالي في التضيق على سياسة (تعايش المجتمع الاشتراكي والسوق) مما يزيد من مصاعب الدولة في محاولاتها إبقاء هذه السوق تحت

* مدير مركز الدراسات للقرارات الثلاث CETRI - لوفان - بلجيكا

** باحث بمركز الدراسات للقرارات الثلاث (بلجيكا) و الملحق بمعهد الأبحاث في الاقتصاد العالمي (هافانا - كوبا)

مراقبتها. وفي الفيتنام، التي عاشت حربا مدمرة، استمرت طيلة ثلاثين سنة، والتي لم تحصل على أي تعويض عما أصابها من دمار، وضعت الإصلاحات موضع التنفيذ في غضون سنوات الثمانينات من القرن العشرين. ولقد كانت النتائج باهرة على الصعيد الإقتصادي. غير أن عواقب هذه الإصلاحات على الصعيد الإجتماعي أصبحت تدعو للقلق. أما في كوبا، فإن إصلاحات 1986 قد دفعت بالإشتراكية الكوبية إلى حالة شبيهة بتلك الحالات التي مهدت لقيام النمط السوفياتي. وبسبب الحصار الأمريكي وسقوط الإتحاد السوفياتي تعرضت كوبا لأزمة خانقة لم يسبق لها مثيل، مما حتم عليها أن تنتهج انفتاحا على السوق العالمية، تحت مراقبة الدولة ودون خضوع لشروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. إن نجاح كوبا، بفضل جهودها وتضحياتها، في تجاوز أزمتها، دونما تراجع عن أي من المكتسبات الإجتماعية و الثقافية، أصبح اليوم مثار إعجاب العالم بأسره. وفي اليوم الذي ينتهي الحصار على كوبا، فإن زواله سيخلق وضعية لها انعكاسات إقتصادية وثقافية، ستطلب تعريفا سياسيا جديدا للاشتراكية الكوبية، وربما تتطلب تنازلات جديدة لفائدة السوق. وفي البلدان الثلاثة، ينزل العالم الرأسمالي بكل ثقله، لسحق كل ما من شأنه أن يساهم في إنجاح البدائل الإشتراكية، إما بإقصائه وإما بتعريضه للفشل. وفي نهاية البحث، ترد أربعة شروط نراها ضرورية للملاءمة بين الإشتراكية والسوق. وهي تفضيل قيمة الاستعمال على قيمة التبادل. ووضع حدود للتراكم الخاص. وتشريك وسائل الإنتاج الرئيسية (الشيء الذي لا يعني بالضرورة جعلها في ملكية الدولة) ثم الحفاظ على الطبيعة اللاسلعية لقطاعات الإقتصاد التي لها علاقة بالحقوق الإنسانية الأساسية والثقافة.

لقد ظلت قضية الملاءمة بين الاشتراكية والسوق دائما محط اهتمام ومثار نقاش. وعلى ما يبدو، فإن تناقضا ما ظل حائلا دون الوصول إلى إتفاق يرضي الجميع بشأنها. إنها إشكالية انبهر لها البعض، وانشغل بها البعض الآخر، سواء من حيث انعكاساتها الاجتماعية، أو من حيث ما تثيره من قضايا نظرية.

أولا- السياق الذي ولدت فيه اشتراكية القرن العشرين.

إنه لمن المفيد أن يكون مدخلنا إلى البحث الذي نحن بصدد، عن طريق التذكير بالسياق الذي ولدت فيه الاشتراكية كسلطة للدولة ابتداء من سنة 1917. فالرأسمالية الليبرالية كانت قد دخلت في طورها الإمبريالي. وكانت قد قادت الإنسانية إلى الحرب العالمية الأولى. ووقتها، لم تكن بلدان شمال المعمورة قد عرفت لا (الدولة الكافلة - l'état providence) ولا الاقتراع العام ولا المساواة بين الرجال والنساء ولا توفير الصحة والتربية للجميع. أما بلدان الجنوب، التي كانت تمثل ما لا يقل عن أربع أخماس البشرية، فإنها كانت لا تزال بعيدة كل البعد عن قيم الحرية والمساواة والإخاء. وكانت أفكار الاشتراكية والشيوعية محط آمال كل أولئك الذين لم يستفيدوا من مزايا الثورات البرجوازية.

١) الثورة الروسية وتطوراتها

انغرست الاشتراكية في روسيا، وهي وقتها بلد فقير ذو تقاليد عريقة في الاستبداد، معتمد على الفلاحة وتجاوز نسبة الأمية فيه ٩٠% من السكان، بينما كانت مرجعيته النظرية في الأصل، هي البلدان المتقدمة صناعيا. ولهذا كان على لينين أن ينجز نظريته (اللينينية) التي ضغطت على التاريخ كي يسير بأسرع مما يستطيع. ومضمون النظرية هو إيجاد طريق بديل عن الرأسمالية، انطلاقا من انقلاب ثوري، ومن سيرورة طويلة المدى للتغيير الثقافي. وكل ذلك عبر حزب تتسلسل فيه الهيئات وتتماسك، من الأدنى إلى الأعلى، ضمن هيكلية حديدية، حتى يعوض عن النقص الناتج عن ضعف البروليتاريا، التي لم تكن تمثل إلا أربعة ملايين من مجموع عدد السكان، البالغ إذاك 160 مليون نسمة.

وبسبب مخلفات الحرب العالمية الأولى، وكذا الحملات الهجومية، التي قامت بها الجيوش الغربية، من أجل قلب النظام الشعبي الجديد، ثم بسبب انعدام أي حكم ثوري آخر

في أوروبا، و القطيعة بين المدن و الأرياف، و انتفاضة بحارة غرونشطا، وما أدت إليه مشاركة العمال في حركة الدفاع عن الثورة من تقليص للطبقة العاملة (حيث انخفض عددها من 3.1 مليون إلى 1.5 مليون)، إضافة إلى المجاعة الكبرى التي أصابت الفولغا، هذه الأسباب مجتمعة، هي التي دفعت لينين إلى إقامة حكم ثوري منكفيء على ذاته. فتأجلت بذلك الديمقراطية، و أصبح الشغل الشاغل في الحال هو ما سمي (السياسة الاقتصادية الجديدة = NEP)، التي تعني رأسمالية الدولة إلى جانب بعض الخصوصيات، و التنازل عن بعض الامتيازات لفائدة الكيانات الوطنية و الفلاحين. و قد اعتبر لينين هذه التدابير بمثابة تراجع تكتيكي، من شأنه أن يؤدي إلى (بناء المقدمات الأساسية للحضارة)، و التي لا بد من تحقيقها أولاً، ثم المرور بعدها إلى مهام الاشتراكية. و هذا ما سماه بعبارة (النكوص نحو الرأسمالية) { انظر لينين،: الأعمال الكاملة بالفرنسية، ج 32، ص 210 } . و قد رافقت هذه المبادرة تقوية دواليب الدولة و تمتين أجهزة الحزب. و خلال الأشهر الأخيرة من حياته، انتبه لينين إلى أن الآلة، بعد أخذت دواليبها في الحركة، أصبحت تنفر من كل مراقبة، و أنها بذلك تبتعد، يوماً بعد يوم عن الحكم الاشتراكي.

لقد خلفت (السياسة الاقتصادية الجديدة)، في ميدان التطوير الاقتصادي، مفهومًا يماهي بين العقلانية الاقتصادية و العقلانية الاجتماعية، مع تذويب الثانية في الأولى. و قد كان لهذا المفهوم تأثير على بعض الاقتصاديين الذين رأوا في (السياسة الاقتصادية الجديدة) رغم تحذيرات لينين، الشكل الضروري و الوحيد للاشتراكية. و منذ 1921، وضعت الأسس التي يقوم عليها استعمال قانون القيمة في الاشتراكية و كذا التسيير الذاتي المالي.

أما ستالين، فقد قام من جهته بشن هجوم مضاد عنيف بهدف إعادة تثبيت أركان التوجه الأصلي. و لكنه كان على حساب المشروع الديمقراطي التشاركي الاشتراكي، بما أعطاه أفضلية لتطوير قوى الإنتاج، عوض البدء بتغيير العلاقات الاجتماعية من أساسها. فكان من نتيجة هذا، و قد انضاف إلى اللينينية، أن أفضى إلى فكرة أسبقية الدولة و منطق الدولة، و أسبقية نخب الدولة و الحزب على المجتمع، و إلى ظهور أنماط جديدة للاستحواذ على الفائض، وإلى ظهور فئات من القادة و المسيرين لا هم خاضعون لمراقبة الشعب، و لا جاءوا باختياره، مما أدى في المقام الأخير إلى قيام نظام حكم جديد، وإلى إضفاء المشروعية عليه. تلك هي الماركسية - اللينينية التي حولت سلاحاً نقدياً

ثوريا إلى عقيدة جامدة، و جعلت من خطاب الإشادة و المدح آلية من آليات التبرير والخضوع و المراقبة.

لقد طبق هذا النظام التخطيطي الممرکز دون حضور شعبي، و دون مساهمة حقيقية من طرف المنتجين الذين أطلق عليهم اسم (مالكي وسائل الإنتاج)، و دون انتهاج ديموقراطية إسهامية حية. لقد انتبه ستالين إلى الخطر الآتي من العلاقات النقدية الميركانتيلية، فحاول كبح الآلية في نهاية 1920 ، بمنح امتيازات للفلاحين الفقراء. و لكن هذا أدى إلى سقوط أفواج من الضحايا، خصوصا أثناء بناء الملكية الجماعية في الأرياف. إن التخطيط الممرکز الهادف إلى تغادي الرأسمالية، التي تدعمها (السياسة الاقتصادية الجديدة)، قد أغفل ما هو رئيسي في الاشتراكية، ألا و هو خلق ثقافة جديدة، قائمة على قيم بديلة عن قيم الرأسمالية، و خلق اقتصاد جديد يساهم فيه المنتجون مساهمة فعلية. كما أن هذا التخطيط الممرکز، كان وراء حملات القمع. وهو الذي أدى بالتدريج، إلى قيام فئة اجتماعية محظوظة.

وإذا كانت المنظومة الستالينية قد مكنت روسيا، و مجموع الأمم التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، ولأول مرة في تاريخها، من إعادة توزيع المنتج الوطني لا مجال لمقارنة عدالته المتقدمة مع ما كان عليه الأمر في السابق.. وإذا كانت قد حققت تطورا ثقافيا يستحيل تحقيقه في ظل الرأسمالية، و تطورا صناعيا واجتماعيا، لم يسبق لبلدان جهات الأطراف أن شهدت مثيلا له من قبل، فإن ذلك كله لا يشفع لها تجاه ما أقدمت عليه من قطع الطريق على بناء منظومة بديلة حقا عن الرأسمالية.

لقد ظل التخطيط السوفياتي مأخوذا، لزمن طويل، على أنه هو الاشتراكية، نظرا لما حققه من نجاح حتى بداية عقد الستينيات. فالتوسع الصناعي، و امتداد رقعة الأراضي المزروعة، و هجرة الفلاحين إلى المدن من أجل شغل أكثر مردودية، و مناهج التخطيط المادي الممرکزة، أنتجت كلها تحولات هامة، و تقدما اقتصاديا و إنسانيا، أفضى إلى تحسين ملموس في مستوى معيشة مجموع السكان، كما أدت إلى خلق الشروط المادية والثقافية لمقاومة الفاشية أثناء الحرب العالمية الثانية.

و بموت ستالين و وصول نيكيتا كروشاتشيف إلى الحكم، ظهرت النفعية البراغماتية وتطورت سريعا في خط حلزوني لتصل قممها بالتركز للاشتراكية و مذهبها، على عهد ميخائيل غورباتشيف. وكانت الإصلاحات التي تبناها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، و خصوصا جانبها الاقتصادي، منطلقا للاتجاه الذي يعطي الأفضلية للسوق وللعوامل المكونة لها. واستندت هذه الإصلاحات على موضوع كان ستالين قد كتبه

بعنوان (القضايا الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي)، و تم نشره في سنة 1952 . حيث جاء فيه تأكيد على أن ضمان الانتقال إلى الاشتراكية يقتضي المعرفة بقوانين سير الرأسمالية "حتى يتم فهمها و تعلم استعمالها استعمالا كاملا، و استخدامها لفائدة المجتمع، و من ثم إلجامها من أجل التحكم فيها، في نهاية المطاف". و من هذا الكتاب جاءت النظرية الاقتصادية، التي راجت عبر كتب التعريف بالاشتراكية، و التي ظلت توجه الفكر والعمل، سواء في الكتلة السوفياتية، أو في الحركة الشيوعية الدولية، لغاية سنوات الثمانينيات.

وابتداء من الستينيات، كانت أشكال الإنتاج القائمة على زراعة تغطي أكبر المساحات، قد كشفت عن محدوديتها، وأصبح من الضروري المرور إلى أشكال أخرى تقوم على زراعة تغطي مساحات صغرى و لكن بأكبر كثافة ممكنة. أي تغليب جانب الكيف على جانب الكم. و لضمان النمو على هذا المنوال، أصبح من الضروري إخضاع استعمال الموارد للعقلانية القصوى. و كانت النتيجة أن أخذت نسبة النمو في الانخفاض، مما كشف عن محدودية النموذج المتبع و عجزه عن الاستجابة لمتطلبات قوى الإنتاج المتزايدة. و من هنا جاءت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، كان الهدف منها استعمال مزايا السوق لتحقيق تطور اقتصادي دون إيقاف عملية بناء الاشتراكية. و مما أدى إلى عودة مقولات (السياسة الاقتصادية الجديدة) للظهور، فقد كانت الحاجة قائمة إليها لرفع الإنتاجية. هذا وليس من السهل معرفة ما إذا كان الوعي الاجتماعي في تقدم أم في تراجع. فهو العنصر الذي يرجع إليه، في نهاية الانعطاف، أمر البحث في شأن المستقبل. حينئذ، تدخل قانون القيمة ليفرض نفسه بقوة كطريقة ناظمة للتوازن الاقتصادي. ومع طرح سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) بلغت الإصلاحات قمتها العليا. فاحتلت السوق، و معها المبادرة الفردية، مكان الصدارة، و أخذت نخبة من المثقفين الموالين للرأسمالية و المتحكمين في وسائل الإعلام، بفضل سياسة الشفافية (الغلاسنوست) و الذين أنكروا الماضي، تدعو إلى قيام نظام حكم يبني الحضارة و الثقافة، متخلص من الأيديولوجيا و مستقل عن مفهوم الطبقات الاجتماعية. و بفضل السيرورة التي أطلقتها سياسة البيريسترويكا، تمكنت المجموعة التي كان الحكم بيدها من الاستحواذ على فائض قيمة العمل ، و أن تتغلب على عرقلة غياب التوارث العائلي، نتيجة لنظام الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، بوضع تشريع يسمح بتمليك ذلك الفائض. و لا شك في أن هذه الطبقة الجديدة كانت تطمح إلى إقامة رأسمالية أكثر فعالية من الكائن المسخ الهجين الذي ظهر على يديها للوجود.

وفي نهاية سنوات الثمانينيات، كان تفسخ الاتحاد السوفياتي و التحولات التي وقعت في أوروبا الشرقية بمثابة الإعلان عن نهاية عهد الاشتراكية كمنظومة عالمية. و وقتها لم يكن أحد ينتظر أن يؤدي تفكك الاتحاد السوفياتي إلى انهيار بقية الأنظمة الاشتراكية، الواحد تلو الآخر، لأن الذي كان منتظرا هو أن يؤدي الانتقال نحو السوق إلى الحرية وإلى الرفاه و التقدم. غير أن هذه التوقعات لم تتحقق. و اليوم ، و بعد مرور عشر سنوات، لم يعد بإمكان أي أحد أن ينكر العواقب الكارثية التي حلت بالأمم التي انتهجت طريق التحول نحو رأسمالية متوحشة، تعشش فيها عصابات المافيا من كل نوع. فقد أدت إلى إفقار أغلب سكان أوروبا الشرقية، لتحشرهم بعد ذلك في خانة البلدان الفقيرة، الواقعة جنوب المعمور، { كما جاء في تقرير البنك العالمي لسنة 2000 ، الذي أكد أن عدد الفقراء في أوروبا الشرقية، و في الاتحاد السوفياتي سابقا، قد تضاعف عشرين مرة عما كان عليه في سنة 1987 }. و في نفس الفترة ، واصلت ثلاث بلدان تمسكها بالاشتراكية - على الأقل حسب ما هو ظاهر و معلن- و هي الصين و الفيتنام و كوبا (دون أن نتحدث عن كوريا الشمالية). و لقد كان على هذه البلدان لكي تعيش و لكي تنمو، أن تتلاءم مع النظام العالمي الجديد، و أن تفتح اقتصادها للسوق الدولية الرأسمالية القائمة وحدها في الميدان. و من أجل ذلك، و حسب مستويات الإصلاح، أدخلت هذه البلدان اقتصاد السوق بدرجات مختلفة، خاضعة كلها لأشكال متنوعة من المراقبة.

إن مشكل الملاءمة بين السوق و بين الاشتراكية مطروح بأشكال مختلفة في هذه البلدان الثلاثة، سواء من خلال التخوف الساذج من منافع السوق و من عولمتها، أو من خلال الحذر الذي ربما يكون مبالغا فيه، تجاه ما تنتجه من فرص و من إمكانيات. و لكن ما هو أكيد هو أن البلدان الثلاثة تمشي و هي تتلمس مواقع خطأها موزعة و هي تبحث عن بدائل، بين رأسمالية وخيمة العواقب و اشتراكية فشلت في تحقيق أهدافها. أما الرأي العام الغربي، فإنه لا يرى إلا أن رسو البلدان الثلاثة على شاطئ الرأسمالية، كان أقل عنفا و أكثر ذكاء مما وقع فيه بلدان شرق أوروبا و ما كان يسمى سابقا الاتحاد السوفياتي. و من ثم جاء الدعم الذي حظيت به كل من الصين و الفيتنام من طرف القوى الرأسمالية. أما كوبا فإنها كانت، لأسباب تاريخية و نظرا لقربها الجغرافي من الولايات المتحدة، موضع تعامل خاص، زيادة على أنها هي نفسها اختارت طريقا أقل عنفا، وظلت ودية للمكاسب الاجتماعية التي حققتها الثورة الاشتراكية.

٢) السوق داخل الاشتراكية

على المستوى النظري يمكننا القيام بعمليات فكرية لن نخلو من فائدة. إن السوق، بوصفها آلية للتبادل و الخدمات يضبطها قانون القيمة، ليست الشكل الوحيد للتوزيع والإنتاج، حتى ولو كانت اليوم هي الشكل الأكثر استعمالا. فقد سبق العمل بالمقايضة بشتى أشكالها. و فضلا عن ذلك، فإن فكرة الضبط الشمولي للعرض و الطلب، باعتبارهما أساسا للتبادل الكوني كما يعتقد الفكر الليبرالي، هي ضرب من الخيال. ففي الواقع ليس المقصود في الرأسمالية هو علاقة التساوي، بل المقصود هو علاقة التفاوت حيث يكون الربح للأقوى. و على هذا الأساس، فإن الإنتاج موجه للطلب القادر على التسديد. بل بإمكاننا أن نقول إنه موجه للطلب الذي له أكبر قدرة على التسديد. أما السواد الأعظم من البشر، فهم في حكم " الغوغاء التي لا نفع فيها". و بالتالي فإن تخفيض كلفة الإنتاج يتحقق باستغلال اليد العاملة و بتخريب الطبيعة.

و رغم فشل ضبط السوق عن طريق الأوتوماتية التي بلغت درجة التقديس. و رغم الكوارث التي أدت إليها السياسة الليبرالية الجديدة، فلا زالت العلاقات السلعية تعتبر علاقات مثالية قائمة في "عالم التجريد"، مع أن الأمر يتعلق في الواقع بكائنات بشرية تتفاعل أخذا و ردا، بتأثير مصالح محددة، حيث يكون الفوز دائما للأقوى. و إلى جانب هذا، و نظرا لأن السوق هي علاقة اجتماعية، فإنه بإمكاننا أن نتصور وضعاً لا تكون فيه هذه العلاقة علاقة تفاوت. فلماذا لا نفكر إذن في قيام سوق داخل اقتصاد اشتراكي؟ و سنترك هذا السؤال مطروحا على أن نعود إليه في الخاتمة.

ومن جهة أخرى، فإن الأمم التي اندرجت في المنظومة الرأسمالية العالمية، لم يعد لها من خيار إلا خيار تنمية تجارتها الخارجية، طبقا لقوانين التبادل الجاري بها العمل في الوسط الدولي. ولكن التجارة الخارجية تشكل اليوم، بالنسبة لبلدان الأطراف، ثقلا أقوى بكثير مما كان عليه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

في هذا الصدد سبق لكارل ماركس أن تناول المبادلات بين الأمم. و لقد أكد التاريخ صحة ما ذهب إليه، سواء في الجزء الثالث من كتاب (الرأسمال) الذي جاء بعنوان (قانون ميل نسبة الربح إلى التناقص)، أو في المخطوطات المؤرخة بسنوات 1859-1857، والتي لامس فيها المؤلف المسألة التي تعيننا. و في هذه النصوص المخطوطة التي ستحمل في ما بعد عنوان (أسس نقد الاقتصاد السياسي)، أورد ماركس إمكانية تبادل الموارد والخدمات بين بلدين، بكيفية تجعل كلا منهما يستفيد من هذا التبادل، حتى ولو كانت استفادة طرف طاغية على استفادة الطرف الآخر.

ولم يحدث أن اعترض كارل ماركس يوما على ضرورة تعايش الاشتراكية والسوق باعتبارها آلية للتبادل. لكن المقصود بالسوق هنا هو تلك السوق التي تضبطها دولة تملك قسما كبيرا من وسائل الإنتاج، والتي تلعب دورا أساسيا في التوزيع العادل لثمار العمل، أي طور التعادل، الذي يميز مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وذلك في البلدان المصنعة. وبطبيعة الحال، فإن نظرة كارل ماركس هذه لا تتناسب الوضعية التاريخية للقرن العشرين، حيث انغrust الاشتراكية في بلدان متخلفة، هي أطراف للرأسمال العاتي، الذي يواجهها بالعدوان، بالحرب تارة وبالحصار تارة أخرى. وهي في بحثها عن مخرج، تأخذ طرقا ومسالك لا تدري إلى أين ستقضي بها، علما أنها أرادت (تحقيق المعجزات)، وطمحت إلى خلق عالم أكثر عدلا وأكثر إنسانية.

لقد برهنت التجربة العملية، التي مرت بها بلدان (الاشتراكية الواقعية) سابقا، على أن السوق لا تقوم وحدها بشكل مجرد عن لوازمها. فهي ما إن تستقر، حتى تأخذ في تكيف وعي الأشخاص، وفي تغيير بنيات الدولة، والتأثير على الحقل الاجتماعي - الاقتصادي. وهي تولد الفساد والرشوة وكل أشكال الظلم، كما تولد أضرارا أخرى منفصلة عن مراقبة الدولة، حتى ولو كانت لها قوة الاتحاد السوفيتي أو دولة الصين.

إن انخراط هذه المجتمعات في الحداثة الرأسمالية، قد جر عليها آثارا مدمرة في الميدان الاجتماعي - الثقافي خصوصا انتشار النظرة النفعية البراغمية وتنميط للقيم بلدرجة أن أي ثقافة، مهما كانت في غناها وفي عراقتها، لم تتمكن من الصمود في بوجه عناصر التشويش الآخذة في مسخ هويتها الخاصة.

إن كارل ماركس أيضا، هو الذي أكد على أن الاشتراكية لا يمكنها أن تقوم كظاهرة منعزلة، ولا بد لها من أن تصبح حركة عالمية، حتى تكون قادرة على تحقيق الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية. ولكننا اليوم، لا نجد إلا أقلية قليلة ممن لازلوا يعتقدون بإمكان قيام شيوعية. بينما الأكثرية ترى الشروط غير متوفرة للإقدام على هذه الخطوة.

ورغم ذلك، ونظرا لما هو منتظر من أن الرأسمالية العالمية لن تعمر طويلا. فحياتها لن تستمر إلى المدى البعيد، ولا حتى إلى المدى المتوسط، فلقد أخذ البعض يفكر منذ الآن في مرحلة قادمة، وهي مرحلة "ما بعد الرأسمالية" التي من المنتظر أن يكون مجتمعها أكثر تضامنا، وأن تتدخل فيها ثوابت أخرى في الإنتاج وفي التوزيع وحتى في الاستهلاك. وهو مجتمع جديد ينتهي فيه عهد قيادة الأحزاب لعملية التغيير، لتحل محلها المنظمات المتولدة عن المجتمع المدني من قاعدته. ولربما يكون علينا، دونما تنظير أو وضع نماذج للمستقبل، أن نهئ أنفسنا للمرور إلى هذه المرحلة الـ (ما بعد رأسمالية) باعتبارها البديل

الوحيد، من أجل ضمان بقاء الإنسانية من الناحية المادية بالدرجة الأولى. ومن هذا المنظور، ينبغي لنا أن ندرس عن قرب التجارب العملية لكل من الصين والفيتنام وكوبا، لأن كلا منها تطمح، نظرياً على أقل، إلى التوجه وجهة أخرى غير وجهة الرأسمالية المنفلتة من كل قيد.

وسنقوم، في ما يلي، باستقصاء نبدأه بتذكير بالسوابق الاشتراكية في البلدان الثلاثة. ثم سنتطرق بعده إلى وصف مراحل الانتقال الحالية نحو السوق. ومن بين عوامل التفكير، هناك عنصر الضغط، التي أصبحت الدولة الاشتراكية عرضة له، منذ تبنيتها لاقتصاد السوق، مع ما يولده السيناريو الجديد من انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ثم لا بد من التذكير بأن الأمر يتعلق بثلاث حالات متميزة، لكل منها شروط داخلية وخارجية خاصة بها، وأن حركة كل منها مستقلة عن حركة الأخرى، لدرجة أن ما هو صالح لإحداها ليس بالضرورة صالحاً للآخرين، حتى ولو كانت القضية الأساسية التي تشمل الجميع هي قضية التلاؤم بين الاشتراكية والسوق .

ثانياً- الانتقال إلى السوق في الصين و الفيتنام وكوبا

١) الصين

لقد قامت الجمهورية الشعبية في الصين سنة 1949، عند نهاية الحرب ضد اليابان واندحار الكومينتانغ. ويانتصار الجيش الأحمر بقيادة ماوتسي تونغ زعيم الحزب الشيوعي الصيني توفرت شروط تطبيق النموذج الاشتراكي. ولقد قطع إنجاز النموذج عدة مراحل، قبل أن تتوطد سيرورة مستقرة نسبياً، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أ- السوابق

إن مختلف السياسات الاقتصادية، التي جرى تطبيقها طيلة الفترة الممتدة من 1949 إلى 1999، كانت كلها خاضعة لتأثير عدة عناصر، منها على الخصوص: التناقض الكلاسيكي بين دور السوق والتخطيط الممركز. ولقد كانت انطلاقة التحولات الاشتراكية، خلال سنوات الخمسينيات، معتمدة على التحديث التكنولوجي، الذي جاء نتيجة نمو رأسمالية مبتدئة في مناطق من الساحل الشرقي، ومتساقطة مع علاقات سابقة للرأسمالية تشمل أغلبية سكان الصين، البالغ عددهم إذاك 600 مليون نسمة . ولا شك أن المكسب الرئيسي كان هو القدرة على وضع هذا البلد شاسع الأطراف على طريق التغيير، وكذلك القدرة على خلق الأمل لدى فئة السكان الأكثر فقراً وحرماناً.

وتتمثل خصوصية المثال الصيني في مقدرة قادة الصين على القيام بثورة في بلد يقوم اقتصاده أساسا على الزراعة، وفي مقدرتهم على عزل الخطر الخارجي، الذي تشكله القوى العظمى، التي كانت تتصارع حول مناطق النفوذ في الصين، ثم في مقدرتهم على عزل المعارضة الداخلية، أي الكومينتانغ، وهي بورجوازية وطنية ذات مشروع اجتماعي لا مكان فيه لغيرها .

ب-مراحل الثورة الصينية

إن رغبة الإسراع بالتنمية الاقتصادية للبلاد، عن طريق إعطاء الأولوية للقطاعات الاستراتيجية، مثل الصناعة الثقيلة، وكذلك إرادة تحقيق التقدم دون عون خارجي، وتعزيز الأمن الوطني في ظرف يطبعه العداء، اصطدمت كلها بغياب أساس تقني، لا غنى عنه لترجمة الأهداف إلى الواقع. وهذا ما تسبب في أزمات قاسية تعرضت لها البلاد أكثر من مرة.

ففي سنوات الخمسينيات، أعلن ماوتسي تونغ عن "القفزة الكبرى إلى الأمام" التي كان لفشلها عواقب كارثية، خصوصا في المناطق الزراعية، ثم كانت انطلاقة "الثورة الثقافية" في سنة 1966، والتي استهدفت إعادة الدينامية للسيرورة الثورية، بقصد مكافحة العلاقات الاجتماعية، التي نمتها البيروقراطية الجديدة. ولكنها تسببت هي الأخرى، في خسائر فادحة، اقتصادية واجتماعية، دونما أن نتحدث عما تسببت فيه من خسائر في الأرواح البشرية . كما أن رد الفعل ضد مأساة "الاشتراكية الواقعية" قد تجلّى أيضا، بشكل غير مباشر، في صورة معارضة ما كان للاتحاد السوفياتي من تأثير مفرط على السياسة وعلى الاقتصاد في الصين.

ورغم هذه الأحداث، فإن السيرورة الثورية حققت نموا مدهشا في ميدان البنيات التحتية والتنمية الاقتصادية والحد من البؤس الذي كان منتشرا انتشار الوباء، فلقد أعطيت الأولوية للمساواة الاجتماعية و للتشغيل الكامل. لكن نقائص النموذج أخذت تظهر للعيان منذ نهاية الستينيات. وبدا واضحا أن اقتصاد الصين لازال متخلفا، مقارنة بمستوى بلدان الجوار السائرة على النهج الرأسمالي. لقد جاءت هذه الصعوبات نتيجة قصر نفس النموذج المتبع، وتلك الصعوبات هي التي كانت وراء التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية، كما كانت دافعا لإطلاق برنامج الإصلاحات.

أما مضمون البديل الاقتصادي الذي اقترحه دينغ كسياوبينغ و أنصاره فقد اقتضى انتـهاج تنمية أكثر توازنا، و ذلك بتوزيع القطاعات الاقتصادية، و رفع مستوى العلاقات الاقتصادية الخارجية. و قد عرفت الصين سوابق لهذا حدثت في الفترات المسماة فترات إعادة البناء الاقتصادي، و هي الفترات التي تلت الأزمات الكبرى التي قامت بوجه السيرة.

و على الصعيد الاجتماعي، ينبغي التذكير أنه في مستهل الثمانينيات ، ورغم الأطوار المضطربة التي مرت بها الصين، فإنها قد تمكنت من تحقيق تقدم مذهش، خصوصا في الميادين الثلاثة، التي تحدثنا عنها أعلاه، أي البنى التحتية والنمو الاقتصادي والحد من البؤس. وهي الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية - الاجتماعية. وكانت الصعوبات الاقتصادية ووفاء ماوتسي تونغ، وراء برنامج الإصلاح، الذي وضع قيد التطبيق. وهو برنامج تطلبت سيرورة تطبيقه المرور بعدة مراحل توالت طيلة أزيد من عشرين سنة .

في المرحلة الأولى، التي امتدت من 1976 إلى 1978 ، تمت إعادة تحديد مجموعة متسلسلة من المواقف الحكومية، على إثر تبلور الحاجة إلى تركيز كل جهود الحزب الشيوعي الصيني، حول قضية التنمية الاقتصادية للبلاد. وشهدت المرحلة الثانية (1978-1984) بداية التحول في القطاع الزراعي. فلقد أدى تطبيق العقد العائلي (le contrat familial إلى تثوير الأرياف الصينية، بما أتاحه من إمكانيات لتنمية قوى الإنتاج، التي كانت قد ظلت في حالة ركود نسبي. وعلى أساس النتائج التي حققتها الفلاحة سريعا، جاءت المرحلة الثالثة (1984-1988) لإنجاز التحويلات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهي تحويلات أدى تطبيقها إلى تعميق الاختلالات، مما حتم القيام في سنة 1988 بسلسلة متواصلة من التقويمات، انطلاقا من تقليص القروض المخصصة للقطاع الصناعي غير الحكومي .

ومن سنة 1988 إلى سنة 1989، كانت المرحلة الرابعة، وهي مرحلة استكمال نقائص الإصلاحات التي تمت، والسير بها على مهل مدة سنين. ورغم أن الحكومة حاولت إخضاع التضخم الذي عرفته هذه المرحلة للمراقبة، كما حاولت الحد من السخط، الذي أخذ يعم بسبب انتشار بعض الظواهر مثل الرشوة، فإن التدابير الذي اتخذتها لم تمكنها من تفادي وقوع أحداث أبريل -يونيو (نيسان-حزيران) 1989 ، التي كانت ساحة تيان أن مين بالعاصمة الصينية مسرحا لها .

ومن سنة 1990 إلى سنة 2000 ، كانت المرحلة الأخيرة، التي شهدت إنجاز تقويمات اقتصادية حازمة. وهي تقويمات لم تقف عند حد الجانب الإقتصادي، بل تجاوزته إلى ما جعل منها معركة حقيقية شنها الحزب الشيوعي ضد ما خلفته السيورة من عواقب إجتماعية وأخلاقية.

ج- النتائج الاقتصادية للإصلاحات

لقد كانت الثلاثون سنة من الإصلاحات فترة بالغة الأهمية في حياة الصين. فلقد دخل فيها اقتصاد البلاد في سيورة من التحويلات بلغت الأعماق، وحقت نتائج باهرة في ميدان النمو. ففي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 ، ارتفع إجمالي المنتج الوطني الصيني بمعدل سنوي بلغ ١٤,٤% لسنة 1992 إلى ١٠,٥% سنة 1995، لتصل إلى ٧,١% سنة 1999، ثم إلى ٨,١% سنة 2000 وأخيرا ٧% سنة 2001. وفي نفس الفترة، ارتفعت قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠,٦٦%. وقد حظي القطاع غير الحكومي، بحصة ممتازة من الإصلاحات، في الفترة التي نناقشها. ففي الوقت الذي لم يتقدم فيه قطاع الدولة إلا بوتيرة معدل سنوي بلغ ٧,١% كان هذا القطاع غير الحكومي قد حقق وتيرة سنوية معدلها 28% ولكن القطاع الذي يملكه الأجانب، أو مختلط الملكية، كان قد بلغ معدل ٩٥,٦%. ونذكر على سبيل الإشارة أن الصين أنتجت 50 مليون تلفون نقال في سنة 2000 ، بعد ما كانت قد توقعت أن يبلغ هذا الإنتاج 250 مليون تلفون نقال سنة 2004 ولكن هذا النماء لم يكن خاليا من مخلفات. فلازال الاقتصاد الصيني الحديث يعاني من مشاكل، يأتي على رأسها تزايد السكان ومشكلة هشاشة الزراعة، ومشكلة ضعف المردودية في بعض القطاعات الصناعية التابعة للدولة، ثم مشكلة اختلال التوازن الاقتصادي بين القطاعات. أضف إلى كل هذا تدني مداخيل الدولة التي انخفضت من ٣٥% من المنتج الوطني الإجمالي سنة 1976 إلى 12% في سنة 2000 .

ورغم السياسة الديموغرافية، التي كانت أكثر من قسرية، والتي حددت المواليد في طفل واحد لكل أسرة، فقد بلغت هذه المواليد في سنة 1990 نسبة خاما قدرها ١٦,١٢ في الألف ، بينما بلغت الوفيات، نسبة ٦,٧٣ في الألف. وفي شهر يوليو (تموز) من سنة

من المفيد في هذا الباب أن نشير إلى الرأي الذي عبر عنه جيمس ويلفستون رئيس البنك العالمي سنة 1995 حيث صرح أن الاقتصاد الصيني قد يصبح في سنة 2010 أكبر اقتصاد في العالم إذا ما حافظ على نسبة نمو تقارب 10% وإذا ما تمكنت الصين من التحكم في التضخم.

2000 ، أسفر تعداد السكان عن رقم 1.261.832.000 نسمة، مع توقع أن يبلغ متوسط العمر 70 سنة لدى الرجال و 71 لدى النساء.

الاقتصاد الزراعي

في ميدان الإنتاج الفلاحي، أعطت الإصلاحات نتائج باهرة. و قد رافق انطلاقة السيرورة التخفيف من مراقبة كل من المبادرة الفردية و الأسواق، مما أدى إلى تطوير قوى الإنتاج فسي الأرياف. و بينما كانت نسبة تزايد السكان، في الفترة ما بين 1979 و 1984، قد بلغت سنويا نسبة ١,٣%، فإن نسبة ارتفاع قيمة الإنتاج الفلاحي، قد بلغت سنويا في نفس الفترة ١١,٨%، و بلغت في قطاع الحبوب وحده نسبة ٤,١%. و قد كان لهذه النسب تأثير إيجابي، أدى إلى رفع مداخيل السكان و تحسين مستوى معيشتهم.

و في نهاية القرن العشرين، لم يكن إصلاح الأثمان قد أعطى نتائجه بعد. و هذا ما يفسر الأسباب التي من أجلها ظلت المداخيل في القطاع الزراعي أدنى منها في القطاع الصناعي. و لنفس هذه الأسباب، اتخذت الحكومة، منذ 1993، تدبيرا يقضي بتخفيض الضرائب على الفلاحين، الذين لم تعد الدولة تطلب منهم أكثر من 5% من مداخيلهم الحقيقية. و في نفس الوقت، اتخذت تدابير إدارية لتفادي قيام الموظفين المحليين بالتحصيل اللاشرعي للضرائب.

إذ إن ما حصل من انخفاض في إنتاج الحبوب، في منتصف السنوات 1990، حمل الحكومة على التفكير الجدي في مواجهة أسباب هذا الانخفاض، و على رأسها الهجرة الكثيفة لقوى العمل نحو المدن، و تقليص مساحة الأراضي المزروعة. وهما ظاهرتان تولدتا عن الإصلاحات الاقتصادية . و رغم ما حققته الفلاحة من نتائج حسنة، فمن الواضح أن إنتاج الحبوب لم يتمكن من مسايرة تزايد السكان بشكل متواصل. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الصين في سنة 2030 إلى مليار وثلاثمائة مليون نسمة، مما يقتضي إنتاج 600 مليون طن من الحبوب، و هذا يقتضي بدوره زيادة في الإنتاج بمقدار 15 مليون طن كل سنة. و علينا أن نأخذ كذلك بعين الاعتبار، أن نسبة زيادة المدخول السنوي في القطاع الزراعي أخذة في الانخفاض. فقد تراجعت من ٤,٦% سنة 1997 إلى ٤,٣% سنة 1998، ثم تدنت إلى ٣,٨% سنة 1999.

ومع ذلك، و رغم الصعوبات، فإن التقدم الحاصل في الإنتاج الفلاحي يظل باهرا. فحسب إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة FAO التابعة لهيأة الأمم المتحدة، فإن الصين انفردت وحدها، في الفترة ما بين 1984 و 2000، بإنتاج ثلث النمو الحاصل في

المنتجات الفلاحية الرئيسية على الصعيد العالمي. ففي الفترة ما بين 1980 و 1992، أنتجت ٣١% من حجم الإنتاج العالمي للحبوب و ٤٠% من القطن، و ٥٤% من اللحوم و ٣٧% من الفواكه.

ولم تحتفظ الدولة، في الاقتصاد الزراعي، إلا ببعض الاحتكارات، منها القطن و التبغ و الحرير، حيث كانت حوصصة الإنتاج الفلاحي قد بلغت نسبة ٦٦% في سنة 1993. هذا ولقد نمت علاقات ميركانتيلية، و تكونت شركات مساهمة حتى في النواحي الزراعية، والتي امتدت كذلك إلى القطاع الصناعي و قطاع الخدمات. و هذا ما أدى إلى تغيير كبير في بنية التشغيل. فقد تطور الوضع عما كان عليه سنة 1968، حيث كان عدد العاملين 307 مليون، منهم ٩٠% في الفلاحة، إلى 444 مليون في سنة 1994، منهم ٧٥% في الفلاحة. و ارتفع عدد المؤسسات غير الفلاحية من 1.5 مليون سنة 1978 إلى 25 مليون سنة 1995، حيث بلغ عدد المشتغلين فيها 123 مليون عامل. كما مثل النشاط الغير الفلاحي نسبة تتراوح بين 30 و ٥٠% من مدخول الأسر، ونسبة الثلث من الإنتاج الصناعي الوطني الآتي من النواحي الزراعية. أما الكومونات "الجماعات المحلية"، فإن وظيفتها قد أصبحت قاصرة على المهام الإدارية، و لم تعد لها أي مسؤولية في التدبير الاقتصادي.

الاقتصاد الصناعي

لقد وقع الانتقال، في المؤسسات التابعة للدولة، من المراقبة إلى فرض الضرائب اعتمادا على مقاييس المردودية. ولكن الماضي ظل يشكل ثقلا هاما، لأن المفروض كان هو أن تضمن هذه المؤسسات التشغيل الكامل، الأمر الذي كان يضع أغلبها، بطبيعة الحال، في تناقض مع ضرورة تحقيق الربح. والواقع هو أن البلاد هي في حالة انتقال تدريجي من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد القطاعات غير الحكومية أو الخاصة. فالنوع الأول يحظى بالاستقلال الذاتي في ميدان التسيير، ولكنه يظل ملكا للدولة، بينما النوع الثاني ملك خاص للرأسمال المحلي أو الأجنبي. فحتى في حال تسارع السيورة، فإن القطاع الخاص لم يكن يمثل في سنة 1999 إلا ٢٠% من الإنتاج الصناعي، ولم يكن يشغل إلا قرابة 50 مليون من العمال. ويبدو من منظور استراتيجي، أن التتبع الصناعي في بعض القطاعات، قد جرى الدفع به بعيدا جدا بتأثير اللامركزية. مثال مصانع السيارات التي فاق عددها 100 مصنع بالبلاد. ولقد أدى هذا التطور، من الناحية الاجتماعية، إلى ميلاد فئة اجتماعية جديدة هي فئة منظمي المشروعات الخاصة. كما أدى في نفس الوقت إلى نمو المضاربة

و الرشوة. وكمثال على ذلك (لي شانغ كسينغ) الواقعة في (كسيان مينغ) وهي ميناء على الساحل الشرقي، أصبحت سوقاً جبارة يضرب بها المثل في انتشار التهريب وتفشي الرشوة في صفوف موظفي الدولة. وافتتح الباب للرأسمال الأجنبي، أخذت ظاهرة التمايز الاقتصادي - الاجتماعي تنمو ويزداد اتساعها. ففي سنة 1995، بلغ عدد المؤسسات التي استقبلت الرأسمال الأجنبي 234 ألف مؤسسة، من مجموع بلغ 13 مليون مؤسسة. وفي الفترة ما بين 1984 و 1995، ارتفع الرأسمال الأجنبي الموظف بالصين من مليار واحد من الدولارات إلى 38 مليار دولار، ٧٥% منها قادمة من تايوان وسنغافورة، أي من الصينيين المقيمين بالخارج. وابتداء من سنة 1989، فتحت الحكومة سوق الأسهم بوجه الرأسمال الأجنبي. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن نسبة الإذخار الداخلي مرتفعة جداً بالصين (٤٠ % من المنتج الوطني الإجمالي) وهو ما سهل عملية الخصخصة التي انطلقت ابتداء من سنة 1982، والتي لم تحتفظ فيها الدولة إلا ببعض القطاعات الرئيسية لضمان التشغيل ولضمان مراقبة تجارة الجملة.

وقد تركزت الاستثمارات الخارجية بشكل خاص في التكنولوجيات الجديدة وفي ميادين النشاط الاقتصادي ذات القدرة على ولوج أبواب جديدة فتحتها السوق الدولية. كما تمت إقامة فروع مشتركة على شكل امتداد لشركات ومؤسسات مستقلة عن بعضها JOINT VENTURES، بقصد جلب منافع التكنولوجيات والتجهيزات من الخارج، والاستفادة في نفس الوقت من البنية التحتية القائمة ومن اليد العاملة المحلية.

إن القطاع للصناعي يقدم مشهداً تسوده المفارقة. ولقد تطرق التقرير الذي قدمه رئيس الوزراء (لي بينغ) أمام الدورة الثالثة للجمعية الشعبية المنعقدة في مارس 1995، إلى مسألة إصلاح مؤسسات الدولة، مؤكداً على أنها الهدف ذو الأولوية الأولى. وفي بداية هذه الألفية الثالثة، تظل هذه المسألة محافظة على أولويتها وحدتها.

عراقيل تكبح النموذج

شهدت سنة 1995 نهاية الخطة الخمسية الثامنة. ولقد كان قادة البلاد على وعي بالمشاكل التي يطرحها نموذج النمو عالي السرعة، المؤدي إلى التفاوت بين المداخل بشكل لم يسبق له مثيل، وإلى قيام التمايزات الهائلة بين الجهات، وإلى توترات تضخمية، وإلى إضعاف القاعدة الفلاحية الوطنية. أضف إلى ذلك الصعوبات المتنامية التي تعاني منها مؤسسات الدولة، وتزايد الكلفة الاجتماعية للإصلاحات في القطاعات ضعيفة المردود في اقتصاد السوق.

و لقد كانت مسألة تفاوت المداخل، و صعوبات التنمية الجهوية، موضع مراجعة نقدية، خصوصا من طرف الرئيس جيانغ ريمير، بسبب انعكاساتها على استقرار البلاد. إذ أن هذا الاستقرار هو مفتاح نجاح التدابير الاقتصادية المنحده بهدف تنمية القوى المنتجة و بموازاة هذه السيورة، التي رأى فيها البعض ابتعادا عن مذهب "دنگ كسياو بينغ" الذي تمت صياغته في وثائق المؤتمر الرابع عشر للحزب، جرت إعادة النظر في بعض الأفكار و في بعض الأولويات خصوصا في ميدان مؤسسات الدولة و في ميدان التسويق و البنوك و الضمان الاجتماعي و التنمية الجهوية و الفلاحة و التوظيفات و المزاوجة بين مبادئ السوق و تقوية ضبط الاقتصاد على المستوى الكلى.

و لقد أسفرت هذه المراجعة النقدية عن الوعي بأن أشكال التفاوت تميل إلى إخفاء دور السوق الحاسم و دور ما تولده بكيفية لا مفر منها، من علاقات اجتماعية جديدة. و قد انضافت إلى ما حدث منذ بداية الفترة من تفاوت في توزيع المداخل، سنوات إلغاء المركزية من تسيير اقتصاد الأقاليم. و قد أدى ذلك إلى تراكم هام للموارد في شرق البلاد على حساب الوسط و الغرب.

الانفتاح على الخارج

في هذه الفترة، جرى تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي على الخارج و استقبال الرأسمال الأجنبي. و قد تظل الصين لعدة سنوات، مركز جذب الاستثمارات الأجنبية. إذ من المنتظر ألا ينمو الاقتصاد العالمي، في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين إلا نموا ضعيف الشدة، و أن لا تعطي أسواق البلدان، و أن يتجه جزء هام من الاستثمارات الدولية وجهة البحث عن مجالات أنفع من غيرها. و للصين من المزايا ما يجعلها محط الأنظار في هذا الباب.

- فاققتصادها لا زال في طور الانطلاقة. و هو طور يمتاز بالنمو السريع و تزايد المنتج الوطني الإجمالي تزايدا متواصلاً.

- و نمو اقتصادها أخذ في الانتقال التدريجي من قاعدة الإنتاج الممتد على أوسع مساحة إلى قاعدة الإنتاج المكثف على أقل مساحة؛

- توفرها على مخزون هائل من الموارد الطبيعية و على عدد ضخم من السكان يشكلون سوقا داخلية عريضة؛

- توفرها على يد عاملة لها مزايا الكثرة العددية و المهارة اليدوية و انخفاض تكلفة الأجور.

- حفاظها على مصداقيتها في الخارج و تعزيز هذه المصادقية بما تم من إصلاحات ومن قدرة على التحكم في التقلبات الاقتصادية الكبرى.

و من المتوقع أن ترتفع صادرات المواد المصنعة بنسبة 5.6% سنويا. و هي نسبة قابلة للمقارنة مع نسبة ١٠,٩% التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققتها في الصادرات العالمية في الفترة ما بين 1870 و 1890. كما أنها قابلة للمقارنة مع الزيادة بنسبة ٧,٨% التي حققتها اليابان في الفترة ما بين 1950 و 1980.

ن ما يدعم هذه المرامي، هو فرضية تعميم و تعميق إصلاحات السوق، في ظل الاستمرار و تفادي الأسباب السياسية المؤدية إلى الانقطاع، و دونما إثارة لعراقيل خارجية من شأنها أن تعرض تطور التجارة الخارجية للاضطراب.

وهناك جانب آخر للعلاقات مع الخارج، هو المناطق الاقتصادية الخاصة التي تقرر إنشاؤها. و في هذا الميدان كما في غيره، انتهجت الصين سياسة التجريب. و هي تعني ألا يوضع أي تدبير موضع التطبيق العملي، في مجموع البلاد، إلا بعد أن يكون قد جرى تجريبه على نطاق ضيق في أماكن مختارة لهذا الغرض. و منذ 1990، جرى تعيين خمس مناطق اقتصادية خاصة، بهدف تشجيع الخواص على الاستثمار، منحهم فيها الدولة تخفيضا هاما في الضرائب " ١٥% عوضا عن ٥٥% "، وأراضي بأثمان منخفضة، و بنية تحتية جديدة، و تمركزا صناعيا يساعد على تقليل النفقات إلخ... و في سنة 1984، أصبحت 14 مدينة تعد من هذه المناطق الاقتصادية الخاصة. و في سنة 1990 بدأ العمل في تحويل مدينة بودونغ المحاذية لشانغاي، إلى منطقة اقتصادية خاصة، زيادة على مناطق أخرى، قامت في مجموع عواصم الأقاليم وعلى الحدود. وقد وصل عدد المناطق الحرة، في هذه الفترة، 13 منطقة، بينما بلغ عدد مناطق التكنولوجيا العالية 52 منطقة.

كما أن استراتيجيات انفتاح المحافظات الشاطئية المتبعة منذ بداية الإصلاحات، قد فتحت لها باب الانخراط بأكبر قدر في التجارة الدولية، على عكس محافظات الداخل. وهكذا أصبحت ٨٠% من صادرات الصين تأتي من محافظات الشاطئ البالغ عددها 11 والتي تشكل ٤٠% من مجموع السكان.

وفي ما بين 1991 و 1999، بلغ نصيب الصين من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة الثلث، مما جعل منها الموطن الرئيسي لاستقبال الاستثمارات. والحافز على الاستثمار هو حجم السوق، و يليه بدرجة أقل البحث عن الإنتاج بتكلفة منخفضة. ومن المحتمل أن تستمر هذه الوضعية، بعد أن جرى تحرير التجارة متعددة الأطراف، طالما ظل الضغط من أجل احتواء الأثمان مستقرا .

وعلى عكس ما يتبادر إلى الذهن، فإن ارتفاع واردات الصين، لن يستمر طويلا لصالح من يصدرون لها المواد الأولية، ماعدا ما تستقيده منها، في المدى القريب، الدول المصدرة للبترول. فمنذ 1980 ، انخفضت قيمة وحجم واردات الصين من المواد الأولية بنسبة ٥٠% . ذلك أن الصين وهي تحقق ازدهار اقتصادها، قد استغلت بشكل فعال مواردها الطبيعية، وخصوصا في الميدان الفلاحي الذي كانت الإصلاحات قد بدأت فيه منذ 1978 . أي أن الإصلاحات كانت قد تقدمت فيه أشواطاً قبل أن تصل إلى غيره من القطاعات، مما جعله اليوم يحقق الإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الفلاحية. ونفس الشيء قد تحقق في قطاع المعادن غير الحديدية. ولقد بات مؤكداً أيضاً أن مخزون الصين من البترول هو أعلى بكثير مما كان متوقعا، الشيء الذي يهيؤها لأن تصبح في السنين القادمة، بلداً مصدراً للبترول.

الأهداف الاقتصادية

لقد كان هدف الخطة الخمسية 1995-2000 هو تقوية أقطاب التنمية، كي تصبح الصين، في سنة 2003 ، بلداً قادراً على المنافسة على الصعيد العالمي. ولقد كانت فكرة المخطط الأساسية هي تحقيق هذا الهدف بواسطة مساهمة الرأسمال الخاص في مجموع فروع الإنتاج، وبواسطة ضبط المتحولات الاقتصادية الاستراتيجية، عبر استعمال بعض المؤسسات الكبرى التابعة للدولة لهذا الغرض، ثم كذلك بواسطة التخطيط المحدود. وقد انضافت إلى ذلك، في نهاية سنوات 1990 ، سياسة تخصيص موارد في الميزانية من أجل تمويل أشغال كبرى أنجزتها الدولة.

لقد كانت النتائج مدهشة، خصوصاً في المدن. ولقد أبانت هذه النتائج عما للصينيين من مقدرة على إنجاز الأشغال الكبرى في زمن قصير، وفي عدد كبير من القطاعات في نفس الوقت، مما يهيئ الصين لأن تصبح في المستقبل بلداً وافر الإنتاج، قادراً على تصدير المواد التكنولوجية المتوسطة، مثل السفن والمحركات وسيارات 4x4 ومواد استهلاكية أخرى.

وتقوم وسائل الإعلام الصينية بإبراز المظاهر الإيجابية للاقتصاد، مؤكدة بالخصوص على نمائه المطرد، وتبرره إيديولوجياً بكونه اقتصاداً في طريق الانتقال من الدولة إلى الشعب. وفي نفس الوقت، كثفت الصين علاقتها مع الهيئات الدولية، مثل "المنظمة العالمية للتجارة = OMC"، على أمل أن تصبح فيها عضواً كاملاً العضوية، حتى أن سلطات "بيجينغ" وجهت دعوة رسمية للصين، كي تشارك في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي

فى "دافوس". إن كل هذا يعنى أن الصين تتجه فى الواقع سياسة التحالف مع من بيدهم أمر الاقتصاد الرأسمالى المعولم. أى، و هو ما ينبغى قوله، التحالف مع المنظومة العالمية القائمة على التفاوت، التى تستكرها قوى اليسار فى بقية أنحاء العالم.

د- النتائج البيئية والاجتماعية للإصلاحات

لقد تسببت الإصلاحات فى عواقب بيئية خطيرة، فقد أدى النمو إلى آفات أصابت الميدان الزراعي إصابات بالغة، نتيجة استعمال مبيدات الحشرات و الأسمدة الكيماوية، و نتيجة النفايات المستعصية على الاندثار. أما فى المدن، فإن ثمن النماء كان هو ما تعيشه اليوم من تلوث.

و من عواقب الإصلاحات أيضا، ما قام من اختلال فى التوازن بين مختلف القطاعات. فقد تباعدت الشقة بين إيقاع القطاع العتيق-الزراعي منه و الحضري- و بين إيقاع القطاع الحديث. أما قطاع الدولة، فإنه أعطى البرهان على عدم فعاليته. من ذلك أن 148 ألف مؤسسة تابعة للدولة، بلغ فيها العجز سنة 1995 نسبة ٨٠% من أرصدها، مما جعلها تلجأ إلى القروض قصيرة الأجل. و من ذلك أيضا ما أدت إليه ضرورة رفع الإنتاجية، من دفع 10 ملايين عامل إلى البطالة، و 20 مليون آخرين إلى ضيق العيش.

و لقد كان من عواقب عقلنة الاقتصاد الزراعي تعريض عشرات الملايين من العمال الزراعيين لخطر فقدان الشغل، فى بلد يبلغ فيه فائض العمال عن إمكانيات التشغيل نسبة ٢٨%. و تحاول الحكومة كبح الهجرة، بانتهاج سياسة تهدف إلى توزيع التجمعات الحضرية على عدة أمكنة عوض تركزها فى مكان واحد. و مع ذلك، فقد تدفقت الهجرة نحو المدن بكيفية لم تتمكن معها الدولة من مراقبتها و لا التحكم فيها. ففي شانغاي التى يبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة، يوجد منهم 3 ملايين فى وضعية عائمة، كلهم من مهاجرين غير معننين رسميا و كلهم بالتالى محرومون من الضمان الاجتماعى. و فى هذا الوضع، أخذ بعض الفلاحين يعودون، من تلقاء أنفسهم، إلى بناء تعاونيات زراعية.

وتعيش القطاعات الصناعية الجديدة مشاكل اجتماعية حقيقية: منها طول وقت العمل بشكل مفطر، و سوء ظروف العمل، وعجز النقابات عن الدفاع عن العمال، مما أدى إلى حركات احتجاج و إلى شن إضرابات غير مسموح بها. بل وصل الأمر فى بعض الحالات إلى تكوين نقابات سرية. ولقد انتقد بعض العمال الدولة انتقادا عنيفا، لسبب تخصيصها مؤسسات تابعة لها بأثمان بخسة.

لم يكن من مفر إذن عن حدوث ما سبق لنا أن أشرنا إليه، من استقطاب اجتماعي وجهوي. إن تطبيق طريقة الحساب المعروف بـ "معامل جيمي" الخاص بقياس الفارق بين المداخل العليا والدنيا، يفيد أن حالة الصين تقترب من حالة بعض بلدان أمريكا اللاتينية، رغم الاختلاف الكبير بين الحالتين، من حيث البنى الاجتماعية و من حيث المداخل. ففي 1994 حظيت ٢٠% من المداخل العليا وحدها بنسبة ٥٠,٢٤% من المدخول الوطني، بينما لم تحظ نفس النسبة أي ٢٠% من المداخل الدنيا إلا بنسبة ٤,٢٧% من المدخول الوطني. و المداخل في المدن أعلى بثلاث مرات من مداخل الأرياف. و تأتي الجهات التي تسكنها أقليات عرقية في أسفل سلم المداخل. فهي أفقر ما في الصين.

لقد أصبحت قطاعات الصحة و التربية و الضمان الاجتماعي تعاني من مشاكل ضخمة في الجهات التي يغلب فيها الفقر. و الكفاح ضد الفقر مستوحى من الحلول التي يقترحها البنك العالمي. و لقد أخذ الاتجاه نحو الخصوصية يؤثر على المدارس و المستشفيات و الجامعات، حيث أصبح على المستفيدين دفع مبالغ مالية مقابل التعليم أو الاستشفاء، الشيء الذي لا تطيقه الفئات الأكثر فقرا و خصوصا في الأرياف. أما معاشات التقاعد عن العمل، فإنها غير كافية و أحيانا منعدمة، مما أدى إلى بداية قيام مبادرات خاصة على النمط الأنجلوساكسوني. وأخذت ظاهرة أطفال الشوارع تستقر في المدن الكبرى، كما أخذت نتائج السياسة الديموغرافية تظهر على السطح. فشيخوخة السكان بلغت درجة لم يعد معها من الممكن أن يعتمد المسنون لضمان عيشهم على من هم أصغر منهم سنا " طفل واحد لكل أسرة". وهذا ما يقل كاهل الدولة أكثر فأكثر.

أما المطالب السياسية الهادفة إلى الديمقراطية، فإنها متعددة المشارب و الدوافع. فالبعض يقصد بها المرور إلى الرأسمالية، بينما يرى فيها البعض الآخر ديمقراطية الاشتراكية. وتضاف إلى هذا الرغبة في تحقيق الاستقلال الذاتي الجهوي، من الناحية الاقتصادية على الخصوص. كما تضاف إلى ذلك، العداوة الدائمة، و إن كانت غير معلنة، بين أنصار الإصلاح و المحافظين، بخصوص سرعة تطبيق الإصلاحات.

وعلى الصعيد الثقافي، أخذت الفردية تغزو ميدان السلوك خاصة في المدن، وقد أدى قيام طبقة اجتماعية جديدة، لها تمثيليتها الثقافية و الاجتماعية الخاصة، إضافة إلى انتشار قيم جديدة في صفوف الشباب، إلى تغيير في مشهد العقليات ثم هناك العودة من جديد للتدين، و هي ظاهرة لم يعترض النظام على ما هو منها بوذي أو مسيحي. غير أن الظاهرة لم تقتصر على هاتين الديانتين، فهناك حركات دينية جديدة نخس منها بالذكر حركة "فالونغ غونغ".

إن هذه الحركة التي تقوم على الربط بين الجسم و الدين ، لها جذور ثقافية تمتد إلى الطاوية و البوذية مع تأثر بالباطنية كما ظهرت في الغرب. و قد تطورت هذه الحركة سريعا منذ تأسيسها في سنة 1992. حيث انتشرت في أوساط أطر الحزب و الجيش وخصوصا بين الذين بلغوا سن التقاعد عن العمل. و قد أدى انتشارها السريع أن أخذ النظام يحتاط منها. فهي قد كشفت فعلا عن ضعف المناعة لدى بعض الفئات الاجتماعية إثر دخول الصين إلى اقتصاد السوق، و بعد أن غابت الأيديولوجيا بغياب الماوية التي انقرضت في الواقع الفعلي. و رغم أنه لا داعي لتضخيم أهمية هذه الظاهرة، فإنها تظل مع ذلك بالغة الدلالة.

٤- التجربة الصينية

بإمكاننا، على سبيل الخلاصة، أن نقدم جملة من الاعتبارات، نورد على رأسها أن الصين تتصرف بنوع من النفعية البراغماتية تجاه السوق. و هذه الأخيرة تحفز على تحسين قوى الإنتاج، و تنحو نحو التصدير، قصد إدراج البلاد في العولمة على أن تضمن لها، و هي التي تطمح لأن تصبح قوة عظمى في أجل قريب، مكانة جديدة في محفل الأمم. ثم تأتي، في المقام الثاني، ملاحظة أن السلطات الصينية تعمل على إقامة نوع من المراقبة على سير اقتصاد السوق، و تفتح في نفس الوقت فضاءات هامة لتنمية آلياتها وتنمية الملكية الخاصة. و رغم قوة الضبط الذي تقوم به الدولة فإنه يظل ضيقا جزئيا وأقرب إلى النقصان. إن اشتراكية السوق تشبه إذن شكلا من أشكال الكينزية الصينية. كما أنها تقترب، من بعض الوجوه، مما يسمى "الطريق الثالث". وفي المقام الثالث، نلاحظ أن الأنماط التقليدية في الإنتاج و الاستهلاك قد تضررت، بفعل ما أصبح للنماذج الغربية من تأثير. كما نلاحظ ما أصاب البيئة من تأثيرات سلبية. و قد أثار هذا الجانب ردود فعل حازمة، خصوصا لدى بعض المجموعات المدافعة عن البيئة، التي ترى أن استمرار هذا النوع من النمو سيلحق بالطبيعة أضرارا لا تعوز، و أن أخطاره تهدد الإنسانية نفسها.

وقد أضاف الاقتصادي الصيني "لين شون" الأستاذ ب "مدرسة لندن للاقتصاد"، اعتبارات أخرى ضمنها في وثيقة كتبها خصيصا للمنتدى العالمي للبدائل جاء فيها: "يوجد النموذج الصيني في مفترق الطرق فهو ضعيف المناعة تجاه التبعية الاقتصادية وأزمة الديون الخارجية، نتيجة ما تعاني منه الدولة من عجز، و كذلك

١ نسبة إلى الاقتصادي البريطاني KEYNES الذي دعا إلى ضرورة قيام الدولة بضمان التشغيل التام في إطار

الحفاظ على مبادئ الليبرالية. توفي في سنة 1946 "المترجم"

السياسات ذات المدى القريب. و بانخراط المجتمع الصيني في سوق ديناميكية، و في اقتصاد مختلط، و في عقلية المؤسسة النامية، فإنه قد أصبح اليوم، في شتى المظاهر، في حالة مجتمع مريض قابل للانفجار و ثأته لا يدري إلى أين يسير (وما هذا إلا تعبير بكيفية أخرى عما لقوى السوق من قدرة على الفك و التخریب). إن الفكرة القائلة بأن الملكية الاشتراكية ذات تعابير متعددة، تشمل منظومة المشاركة بالأسهم، هي أيضا فكرة مخربة أكثر مما هي خلاقة. وقد تم تعديل دستور جمهورية الصين الشعبية في سنة 2000 ليضيفي المشروعية على الملكية الخاصة. و هو قرار ذو دلالة رمزية، جاء ليقتن ما كان قد أصبح واقعا فعليا منذ زمن بعيد. و ها قد مرت الآن عشرون سنة من التجارب والأخطاء، دون أن تسفر عن أي خلاصة نهائية".

إن التجربة الصينية تشكل حدثا مركزيا بالنسبة للبلدان الآخذة في النمو. و إذا كان مستقبلها رهينا بحل مشاكلها أو بتنامي تناقضاتها، فإن الذي لا شك فيه هو أن مصير مئات الملايين من سكان جنوب العالم رهين بمستقبل الصين.

٢- الفيتنام

أ - السوابق

بعد ثلاثين سنة من الحرب و التخریب، وجد الفيتنام نفسه في مواجهة إعادة بناء بلد أصابه الدمار، و شلت حركة نموه الاجتماعي و الاقتصادي، وانقسام البلاد بين شمال ذي نظام اشتراكي و جنوب ذي نموذج رأسمالي.

و لم يعترف أي من البلدين للذين شنا حرب العدوان على الفيتنام، لا فرنسا و لا الولايات المتحدة، بالخسائر و الأضرار الناجمة عن الحرب، و لا بأداء التعويض عنها، عكس ما حصل في أوروبا التي استفادت بعد الحرب العالمية الثانية، مما قدمه لها مشروع مارشال. أما الديون الخارجية التي كانت قد تراكت على الجنوب بسبب الحرب، فإنها أصبحت ديونا على كاهل الفيتنام ككل بعد أن توحد طرفاه، و أصبح على الحكومة الجديدة ان تسدها. هذا هو الميراث الذي وجد النظام الاشتراكي الناشئ نفسه أمامه.

و لقد كان نمط الإنتاج الذي ميز المجتمع الفيتنامي طيلة القرون هو نمط الإنتاج "الخراجي" = "Tributaire" القائم على دفع الضرائب الجماعية للحكم المركزي مع نوع من التوازن بين هذا الأخير و بين الحكم المحلي. و بفضل هذا التوازن كانت القرى تتوفر على استقلال ذاتي كبير تجاه المركز. و ظل هذا النمط قائما لغاية مجيء الاستعمار

^١ نسبة إلى الخراج الذي قامت عليه الدولة في الإسلام منذ نشأته "المرجم"

الفرنسي، الذي أدخل عليه نظام الملكية الفردية، فاختلف بذلك توازنه. أما النظام الاشتراكي فإنه قد أعاد بناء العلاقة، من جهة، بين حكم مركزي قوي، يحتكر مراقبة الماء و يقوم بمهام الدفاع، و من جهة أخرى، بين الكومونات (الجماعات المحلية)، التي تنبر أمر اقتصادها باستقلال ذاتي نسبي، فكانت الاشتراكية بذلك "اشتراكية خراجية" نوعا ما .

ب- الإصلاحات و مراحلها

بعد إعادة توحيد البلاد في سنة 1975، كان الفيتنام، وهو خارج من الحرب، من أفقر بلدان العالم، يقل فيه المدخول الفردي السنوي عن 200 دولار. وفي هذا السياق، جرت عدة إصلاحات بهدف اجتثاث الفقر ومواجهة التخلف ومخلفات الحرب والحصار الأمريكي، دون أن نتحدث عن المشاكل القائمة على الحدود بين الفيتنام وبين جيرانه. غير أن هذه الإصلاحات لم تتطرق إلا في سنة 1975، بمناسبة المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الفيتنامي، عندما شرعت الحكومة في تطبيق التحويلات، وإدخال إصلاحات اقتصادية، وتطبيق آليات السوق، وإعادة النظر في هياكل الاقتصاد. وإن هذا هو ما أطلق عليه "دوي موي" - أي التجديد، الذي تميز بعملية مزاجية بين عملية نقشف ضريبي وانفتاح على السوق، ومواجهة التضخم، والعمل على تقليص عجز الدولة، وتخفيض قيمة العملة "الذئغ".

كيف يمكننا تفسير مثل هذا المنعطف؟ إن الوضع شبيه بوضع الصين إلى حد بعيد. غير أن الاقتصاد الفيتنامي، كان أكثر تبعية وأقل مناعة، مما دفع قادة البلاد إلى الإسراع بإنجاز تقويم هيكلي، قبل أن يفرض عليهم من الخارج. وفي الواقع، و على عكس الصين، كانت السوق موجودة دائما في الفيتنام. وهذا ما جعل الملكيات الصغيرة تحافظ على وجودها في الميدان الزراعي. وكانت تمثل ما لا يقل عن 45% من مداخيل الأسر. كما ساعد في استمرار التجارة الصغيرة وكذا الحرف التي ظلت مستقلة عن الدولة. فلم يكن إدراج الفيتنام في اقتصاد السوق يتطلب إذن سوى توسيع للسوق التي كانت موجودة بها، حتى يتم الإدراج في الوضعية الجديدة في أحسن الشروط.

و لقد وضع المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفيتنامي في سنة 1991 للقواعد النظرية للإصلاح، وصاغها في أربع نقاط هي:

المرور من منظومة ممرضة و بيروقراطية و مدغومة ماليا من طرف الدولة إلى اقتصاد متعدد القطاعات يسير وفقا لآليات السوق و تضبطه الدولة في أفق اشتراكي.

- ربط النمو الاقتصادي بالعدل و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية و حماية البيئة.

- ديمقراطية الحياة الاجتماعية كشرط لقيام دولة القانون بالشعب و لخدمة الشعب.
- الانفتاح على علاقات للتبادل و التعاون مع العالم الخارجي بروح من الوفاق من أجل
إنعاش السلم و الاستقلال و النمو.

لقد اندمج الفيتنام سريعا في الاقتصاد العالمي. فقد ارتفعت قدرته على الإنتاج وازدادت فيه على الخصوص مرونة آليات التوزيع. و في سنة 1988 قررت الجمعية الوطنية (البرلمان) تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، و تبنت أول قانون حول التوظيفات الأجنبية. و في سنة 1989 انطلق مخطط تقويم الاقتصاد. و بالرغم من أن الفيتنام ليست عضوا في صندوق النقد الدولي فإنها تمكنت من مناقشة هذا المخطط مع خبراء هذه الهيئة. و الواقع أن البلاد لم يكن بإمكانها أن تقدم طلب الانخراط إلا عندما تكون قد سددت ما عليها من ديون خارجية. و سيعلن لاحقا قرارها بتسديد 50 مليون دولار، ساهمت بقسط منها كل من فرنسا و اليابان.

و في سنة 1990 كانت المصادقة على قانون حماية الملكية الفردية. و فيها أيضا وقع الإعلان عن دستور جديد للبلاد. و في سنة 1993 منح القانون الزراعي للأسر القروية حق الحصول على عقود لاستثمار الأرض و هي عقود صالحة لمدة عشرين سنة، و بلغت في بعض الحالات 50 سنة.

و من أجل تكوين فكرة عن الدورية التي طبعت سيرورة الإصلاح، نورد المراحل التالية التي مر بها:

-المرحلة الأولى، وتمتد من 1985 إلى 1986. وقد تم فيها تحليل العواقب السلبية للسياسات المتبعة سابقا، و كذا الإصلاحات التي كانت رهن الإعداد.

-المرحلة الثانية، امتدت من 1986 إلى 1997، و تميزت بإجراء تحويلات هيكلية و بتطبيق آليات السوق، و امتداد رقعة العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الخارج، التي كان من جملتها عودة العلاقات مع الولايات المتحدة و الاندماج الإقليمي في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا " ASEAN

- المرحلة الثالثة، التي تمتد من 1998 إلى 2000. و فيها خضعت البلاد لتحويلات أكثر عمقا بتأثير الأزمة المالية التي عرفتها الجهة بكاملها.

ج - الإصلاحات و النمو الاقتصادي

أدت الإصلاحات التي تمت في سنوات 1980، إلى تحولات هامة في تنمية البلاد. ففي الفترة ما بين 1990 و 2000، بلغ معدل نسبة النمو ٧% من الناتج المحلي

الإجمالي. و الواقع أن هذه النسبة كانت وصلت خلال السنوات السبع الأولى من العشرية إلى ٩%. غير أنها، ابتداء من سنة 1997، انخفضت إلى ما دون ذلك بكثير، بفعل الأزمة المالية التي عرفتتها الجهة. فقد انخفضت إلى ٤,٧% سنة 1998، ثم تدنت إلى ٤% سنة 1999.

إن الفيبتيام التي يبلغ عدد سكانها 78.7 مليون نسمة مع تزايد ديموغرافي بلغ نسبة ١,٦% سنة 1999، قد تمكنت مع ذلك بالتدرج من رفع مستوى إجمالي الناتج الوطني، الذي بلغ سنويا بالنسبة للفرد الواحد 1850 دولار في سنة 1999. و في سنة 1998 بلغت القوى العاملة للبلاد 30.2 مليون نسمة، ٦٧% منهم كانوا يشتغلون في الفلاحة و ٣٣% في القطاعات الصناعية و الخدمات.

وفي نهاية سنوات 1990، ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة والبناء في الناتج المحلي إلى ٣٣%. وبلغت مساهمة مؤسسات التصنيع ٢٦% والقطاع الذي أصبح محركا للنشاطات الإقتصادية هو القطاع الصناعي، وخصوصا مؤسسات الدولة التي تنتج الفولاذ والإسمنت. ولقد بلغت نسبة النمو في القطاع الصناعي حوالي ١٤%. وحققت المناطق الصناعية الخاصة نسبة أعلى بكثير، كما حصل في "هوشي مين فيل" مثلا.

وفي الميدان الصناعي، تقرر انتهاج استراتيجية أخرى لتحديث مؤسسات الدولة عوض الخصوصية التي أشار بها البنك العالمي. وقد أدت عقلنة هذا القطاع، في ما بين 1990 و 1995، إلى زيادة المردودية. ومن جملة التحويلات التي أجريت، كانت عملية تمليك العمال بعض أسهم المؤسسات.

أما الإنتاج الفلاحي، فإنه قد حقق من جهته نسبة نمو هامة، ارتفع بها معدل السنوي، في ما بين 1991 و 2000، إلى ٤,٧% وكانت أهم المكاسب التي تحققت في الزراعة زيادة إنتاج الأرز و البن، نتيجة التدابير التحفيزية على التصدير. غير أن رفع إنتاج البن بكميات هائلة، كان من العوامل التي أدت في بداية 2001، و بحكم قانون السوق، إلى سقوط أثمانها على الصعيد العالمي. و من الإصلاحات التي لعبت كذلك دورا هاما، نذكر السياسات الضريبية الجديدة، و الاعتراف بالحق في الأرض (عن طريق التعاقد). و في الفترة ما بين 1985 و 1995، ارتفعت الصادرات الزراعية، و خصوصا من الأرز، بنسبة فاقت ١٠% سنويا. غير أن نفس الفترة شهدت انخفاضا في استهلاك هذه المادة من 305 كلغ سنويا للفرد الواحد إلى 272 كلغ. و يمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل، نخص منها التزايد الديموغرافي، و كذا التغيير الذي طرأ على العادات الغذائية. و لكن

ينبغي التأكيد على عامل التصدير الكثيف، الذي كان بدافع الحاجة إلى العملة الصعبة، لا بدافع المتطلبات الغذائية للسكان.

ولقد استمرت صادرات البلاد في التصاعد إلى أن بلغت قيمتها ١١,٥% مليار دولار في 1999. و تقدر بعض الحسابات أن ٤٥% من حصة الارتفاع في الصادرات في ما بين 1991 و 1999، كان راجعا لبيع مواد أساسية مثل الأرز و البترول و البن و المنتوجات البحرية و الشاي و الأحذية بل و حتى المنسوجات. ويرجع جزء من هذا النمو إلى ما أدخل من تحسينات على البنية التحتية وفعالية المؤسسات خصوصا في قطاع الفحم. أما الواردات فإنها قد ارتفعت، في نفس الفترة، بوتيرة أعلى بكثير من وتيرة الصادرات، إذ بلغت ٨٥% وكان على رأس المواد المستوردة الرساميل و المواد الأولية، خصوصا مشتقات البترول و كذلك الفولاذ. و في سنة 1999 بلغت قيمة الواردات 11,6 مليار دولار. وهو رقم زاد من العجز التجاري، علما بأننا لو أضفنا إليه قيمة الواردات، التي دخلت البلاد عن طريق التهريب، لصار رقما أعلى بكثير مما هو عليه. وقد نما التهريب وتطور بصفة خاصة على الحدود مع الصين وكمبوديا. وهو يؤثر سلبا على الأرقام الإجمالية للتجارة الخارجية. و تقدر لجنة التخطيط التابعة للدولة، أن التهريب يساهم في تجارة البلاد بنسبة من 20 إلى ٣٠%.

وتأمل الحكومة أن يتم تعويض العجز التجاري بتدفق الاستثمارات الأجنبية. و حيث أن هذه الاستثمارات موجهة نحو القطاعات العاملة من أجل التصدير، أو من أجل تعويض الواردات، فلا شك أن ذلك سيعود بالنفع في مجال التحول التكنولوجي، و من أجل فتح أسواق جديدة. و تواجه الفيتنام في هذا الباب منافسة رهيبة، رغم ما تتوفر عليه من شروط تعطيها قوة الجذب. و من تلك الشروط حجم السوق الداخلية، و انخفاض الأجور. ثم إنها بلاد غنية بالموارد الطبيعية، و خاصة البترول.

و في نفس الفترة من 1991 إلى 1999، تواصل ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية، ليحقق في نهايتها مجموعا قدره 11,4 مليار دولار. وجاء أغلب هذه الاستثمارات من تايوان التي تساهم وحدها بنسبة ٤٠% من المجموع. ثم من هونغكونغ و كوريا الجنوبية وسنغافورة و اليابان وأستراليا وماليزيا وفرنسا. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها قد أخذت تستثمر منذ رفع الحصار لتبلغ استثماراتها في سنة 1995 مليارا واحدا من الدولارات.

وتقدر الديون الخارجية للبلاد بما يزيد قليلا عن 25 مليار دولار. ولقد شكلت سنة 1995 تاريخا له أهميته، فهي سنة عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وسنة

الانضمام إلى رابطة دول جنوب شرقى آسيا (آسيان)، و كذا الانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية. و في شهر يوليو سنة 2000 أدرجت الولايات المتحدة الفيتنام في لائحة الدول الأولى بالسرعية. و في سنة 1997 كانت البلاد قد حققت انفتاحها على اقتصاد السوق. و قد نوه البنك العالمي بهذا الانجاز، و اعتبره مثالا للانتقال من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق.

و على مستوى الاقتصاد الكلى تحققت نتائج تدعو للإعجاب. فالتضخم المفرط الذي كان قد بلغ 776% في سنة 1986، تراجع إلى 400% سنة 1988 ليستقر عند أقل من 8% سنة 1995. و ابتداء من 1993 حققت موازنة الدولة تعادل كفتيها، كما انخفضت نسبة العجز فسي ميزان المدفوعات سنة 1992 إلى ٦,٧%. و بلغت نسبة الادخار المحلي 18%، و إن كان قد توظف بصفة رئيسية في مجالات المدى القريب، كالمضاربات العقارية و التجارية و الخدمات، و لم تأخذ الصناعة منه إلا نسبة 5%.

و يحتل القطاع غير الرسمى، أو الاقتصاد الناشط في الخفاء، مكانة هامة يقدرها البعض بنسبة 75%، من الاقتصاد العام للبلاد. فهو يشغل ثلث اليد العاملة، و يشكل ضرورة لا غنى عنها لما فيه من فرص للعمل الإضافي الذي لا بد منه للحفاظ على الأجور المنخفضة. و مهما يكن من رواج هذا القطاع، في الفيتنام كما في غيرها، فإن دوره في عملية بناء الرأسمال، يظل دورا ضئيلا جدا. هذا فضلا عن قساوة ظروف العمل فيه.

و كخلاصة لما سبق نقول إن اقتصاد الفيتنام أكثر هشاشة من اقتصاد الصين، لأنه لا يتوفر على ما لهذه الأخيرة من قدرات إنتاجية. ثم و على إثر الاسترجاع الذي تم في الفيتنام بشكل سريع خاطف، و هو باد للعيان خاصة في المدن، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت البلاد قد وصلت إلى عتبة نموذجها الخاص في الاسترجاع.

د- الإصلاحات و عواقبها الإجتماعية

أدت سيرة الإصلاح في القطاع الصناعي إلى سلسلة من المشاكل الجديدة، منها على وجه الخصوص ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، حيث انخفضت اليد العاملة بنسبة 40%. و في موازاة ذلك، أدى تزايد التجارة مع الصين، و التهريب عبر الحدود، إلى قيام وضعية بالغة الصعوبة في قطاع المؤسسات الحرفية الصغيرة، التي لا طاقة لها على منافسة اقتصاد الإنتاج الكبير، الجاري به العمل في الصين.

تقدر الإحصائيات الرسمية تراجع الفقر منذ بداية الإصلاحات، بنسبة 35%. غير أن هناك مشاكل عويصة تظل قائمة في البلاد، و بصفة رئيسية داخل الأقليات العرقية، التي تعيش في المناطق الجبلية في الشمال و الوسط. و لكن الميادين التي تأثرت سلبا أكثر من غيرها هي الميادين القائمة على الكيف، مثل التربية و الصحة. فقد أصبح مئات الآلاف من الأطفال محرومين من التعليم، بسبب عجز ذويهم عن دفع تكاليفه (حتى و لو كانت ضئيلة). ثم من جهة أخرى، بسبب تدني أجور المعلمين و الأساتذة إلى درجة دفعت بالكثير من منهم إلى مغادرة التعليم للالتحاق بالقطاع غير الرسمي.

لقد تدهورت مصالح الصحة، هي الأخرى، في النواحي الزراعية، حيث غدا لزاما على الفلاحين أن يؤديوا نصف تكاليف ما يتلقونه من فحص و علاج. و قد عادت إلى الظهور بعض الأمراض التي كانت قد انقرضت، مثل الملاريا و عدوى "الدنغ"، و أوبئة أخرى غيرهما. و كما حدث في ميدان التعليم، فقد أدى تدني الأجور بالعديد من عمال الصحة، و من الأطباء، إلى مغادرة القطاع. أما سوق الأدوية، فإنها اليوم في قبضة الصناعة الأجنبية، على حساب الصناعة الدوائية الفيتنامية، التي لا زالت صناعة صغيرة الحجم. و في عاصمة "هانوي"، تبلغ مبيعات الصيدليات من الأدوية الأجنبية نسبة تفوق 70% من المجموع. و السبب في ذلك راجع، في أغلب الأحيان، إلى الإشهار التجاري، الذي تستفيد منه الأدوية الأجنبية الصنع، و المحرم قطعاً على الصناعة الفيتنامية.

و ليس الفقر ظاهرة جديدة بالفيتنام. و هذا لا شك فيه. فالفيتنام كانت دائما بلدا فقيرا. أما اليوم، فإن السكان تحت مستوى الفقر يشكلون نسبة 51% من إجمالي سكان البلاد. وبتطبيق التوجيهات الاقتصادية الجديدة، طفت إلى السطح ظاهرة المتسولين و أطفال الشوارع، رغم أن الظاهرة في الشمال أقل مما هي عليه في الجنوب. و هذا في الوقت الذي يتقوى فيه الاستقطاب الاجتماعي. إن هذه العواقب المرتبطة بالانفتاح على السوق لا ينكرها أحد، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، الذي يرى فيها ثمرة علاج بالغ المرارة، و لكن لا مفر من تناوله.

و الظاهر أننا إذا أسقطنا من حسابنا مخلفات الحرب و مراحل الاحتلال العسكري، فإننا سنجد للفقر أسبابا خمسة : أولها العزلة التي تعاني منها الأقليات العرقية، جغرافيا ولغويا و اجتماعيا. و ثانيها الأخطار المناخية، مثل أعاصير التيفون و الفيضانات والأوبئة. و ثالثها الحرمان من بعض موارد الإنتاج، و خاصة منها الأرض و القروض. ثم السبب الرابع الذي يتمثل في عدم استقرار الشروط المالية و البيئية. وهناك في الأخير

السبب الخامس المتمثل في عدم المشاركة، مشاركة كافية، في التخطيط و في تنفيذ البرامج الاجتماعية-الاقتصادية.

و رغم كل هذا، و بفضل ما انتهج من سياسة اجتماعية منذ الاستقلال و مواصلتها عبر الحروب، فإن الفيتنام قد تمكنت من ولوج القرن الحادى و العشرين، بعد أن رفعت متوسط العمر المتوقع لسكانها إلى 71 سنة، كما حققت تعميما لمعرفة القراءة و الكتابة بين البالغين بنسبة 93% ، و تعميما للاستفادة من الخدمات الصحية بلغ نسبة 90% من مجموع السكان. و في الفترة ما بين 1990 و 1999، تراجعت نسبة وفيات الأطفال من 55 في الألف إلى 31،13 في الألف.

وفي ميدان التربية و الصحة، أنشأت الحكومة صناديق خاصة، بهدف الحد من المشاكل القائمة بصفة رئيسية في المناطق الريفية فأجرت بعض الزيادات الطفيفة في موازنة التربية و الصحة. و لكن ذلك لم يكن كافيا أمام التزايد الديموغرافي. و لهذا توجهت بالسنداء إلى منظمات العمل التطوعي و إلى المنظمات الخيرية الدينية، لمواجهة الآثار الاجتماعية التي تسببت فيها سياسات العولمة.

إن التحديات التي يضعها التطور الاقتصادي، أمام السلطات الفيتنامية، هي بطبيعة الحال كثيرة و متنوعة. و من بين الأهداف المرسومة لرفع تلك التحديات، تشير إلى القضاء على ظاهرة الجوع المزمن، و إلى تحقيق اجتثاث الفقر (كما هو معرف بمقياس الدخول)، في أجل لا يتجاوز سنة 2010. و في الأخير، بلوغ مرتبة التساوي مع بلدان الجوار الأكثر ازدهارا في آسيا. و لتحقيق هذه الغايات، سيكون من الضروري تقوية المراقبة على النفقات العامة، و بوجه خاص على الاستثمارات. و الواقع أن موازنات السنوات الأخيرة كانت كلها توسعية في المجال الاقتصادي، مع ما يؤدي إليه ذلك من عجز ضريبي و من تضخم. يضاف إلى ذلك ما يؤدي إليه النمو الاقتصادي من تزايد ضاغط على طلب المواد الأولية. و قد قررت السلطات أيضا، الرفع من الضرائب، و ترشيد استعمال الموارد المالية الآتية من الخارج، قصد الوصول إلى مستوى قار و دائم من النمو.

و على الصعيد الثقافي، يلاحظ تدني قيمة الاشتراكية. و أسباب ذلك راجعة جزئيا إلى الرشوة التي أصبحت متفشية حتى في صفوف الحزب الشيوعي الفيتنامي، و صار لها رواج واسع وسط الشباب، خاصة في المدن. و الدولة الفيتنامية واعية باستشراء داء الرشوة. و هي تعمل على مواجهتها، مثلا بإزالة عقوبات قاسية في حق المرشحين، تصل في بعض الحالات إلى عقوبة الإعدام، و بفضح بعض الحالات على أعمدة الصحف. و في

هذا الباب أيضا، يلاحظ انهيار القيام الدينية، من بوذية ومسيحية، في أوساط الشباب خاصة، حيث صارت الهيمنة لإيديولوجيا النجاح الاقتصادي.

هـ- التجربة الفيتنامية

بإمكاننا أن نستخلص أن الوضعية أكثر تعقيدا مما تعبر عنه الأرقام الصادرة عن البنك العالمي، و عن صندوق النقد الدولي، و أن العواقب الاجتماعية الناتجة عن تبني السوق، جعلت من الفيتنام بلدا شبيها نوعا ما ببلدان أطراف الرأسمالية. و الذين صدقوا الفكرة القائلة بأن السوق هو الحل، كانوا على قدر كبير من السذاجة. و هذا الموضوع، ينبغي أن يخضع لمناقشة نظرية، لا زالت لم تتطرق بعد، و إن كانت قد عرفت بعض البدايات الأولى. و الملاحظة التي لا بد من التشديد عليها، هي أن علاقات التفاوت الميركانتيلية، التي يروج لها منطق الرأسمالية المعاصر، آخذة في تخريب منطق التضامن، الذي كان هو الأساس للحزب و للدولة الاشتراكية.

ثالثا- كوبا

وضعت ثورة 1959 الكوبية نهاية لنظام ديكتاتوري و لسيطرة أمريكية دامت 62 سنة. و من ثم أطلقت مخططا للنمو الاقتصادي و الاجتماعي بهدف تحقيق مستويات من العيش أعلى من متوسط بلدان جنوب العالم.

(1) مراحل الثورة الكوبية

لقد كانت الثورة في كوبا من صنع حركة كوبية أصيلة، و كانت ثمرة لتعبئة ولمساهمة شعبية فعلية و لإبداع عملي و نظري في ميادين شتى، اقتصادية و سياسية و فنية و اجتماعية. و كرد فعل على سياسة الثورة القائمة على الاستقلال و استرجاع السيادة الكاملة، كان موقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة موقفا عدائيا و عدوانيا. و قد تجلّى ذلك في الاعتداءات العسكرية و الإرهابية ضد السكان المدنيين، كما تجلّى في الحصار الدبلوماسي و تشديد الحصار الاقتصادي و التجاري و المالي على الجزيرة. و في ظروف الحرب الباردة أصبحت هذه السياسة الأمريكية قاعدة لسياسة مجموع الدول الغربية، مما أوقف السيرورة التي كانت السلطات الكوبية قد دشنتها في سنة 1959 بهدف

تسوية العلاقات الاقتصادية و التجارية و السياسية مع أمريكا اللاتينية و أوروبا الغربية و آسيا و الشرق الأوسط و إفريقيا و جزر المحيط الهادي^٣.

ولقد حتمت كل هذه العناصر قيام تحالف استراتيجي -لم يكن واردا في بداية الثورة- مع الكتلة السوفيتية. وكان من نتيجة هذا الحلف، أن حافظت كوبا على استقلالها وسيادتها و كرامتها التي حققتها لها ثورة 1959. كما كان من نتيجته، تحقيق درجة متقدمة في ميدان النمو. و لكن الحلف جر على الثورة عواقب سلبية، كان أبرزها سيورة "السفينة"، التي انطلقت في بداية السنوات 1970، والتي أدت إلى قيام بني ومؤسسات وممارسات سياسية و اقتصادية منسوخة عن الأنظمة الشمولية (حكم الحزب الواحد والوحيد) لبلدان شرق أوروبا، و هي كلها أشياء غريبة كليا عن روح الثقافة الوطنية وعن المبادئ الأصلية للثورة الكوبية.

إن هذا الطور الذي مرت به كوبا، و هو طور العمل بالمفهوم القائل بأن الاشتراكية هي " الاشتراكية القائمة بحكم الواقع"، قد أدى إلى انغراس نماذج أجنبية، و إلى بناء الأمن الوطني على أساس حماية الاتحاد السوفياتي، كما أدى إلى إفشال تعبئة السكان، بسبب البنى البيروقراطية و الدولتية، و إلى تنظيم التعليم و الفنون و الإنتاج الفكري على أساس عقائدي، و إلى التخلي عن الإنسان و الأخلاق كمدار لتنظيم المجتمع، و تعويضهما بمدار جديد هو الاستهلاك.

وفي بداية سنوات 1980، أصبح على كوبا أن تتبنى سياسة جديدة للدفاع، لأن حلفاءها السوفيت أعلنوا، في وقت تنامت فيه عدوانية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، أنهم لن يتدخلوا في حال اجتياح كوبا، و أنهم بالتالي لن يحترموا ما كان قد تم من اتفاق بين كينيدي و خروستشيف في شهر أكتوبر من سنة 1962^٤.

وكان هذا الموقف السوفياتي سببا مباشرا في انطلاق سياسة جديدة للتصحيح، تجسدت في سيورة هادفة إلى إلغاء تمرکز المسؤولية و توزيعها تبعا للتقسيم الجغرافي للجزيرة. كما تجسدت في إحياء تعبئة الشعب، و عودة الروح إلى المساهمة الشعبية في

^٣ فتحت الولايات المتحدة مؤخرا باب الاطلاع على جزء من الوثائق السرية المتعلقة بسياساتها ضد كوبا. و تكشف هذه الوثائق عن إرهاب الدولة الذي مارسته الولايات المتحدة ضد سكان الجزيرة خرقا لمبادئ الأمم المتحدة و لمبادئ جنيف، كما تكشف عن حرب الجرائم ضد الزراعة الكوبية و عن القرصنة الجوية و البحرية و عن الأعمال العسكرية و التدخل في الشؤون الداخلية الكوبية و مختلف أشكال الحصار و محاولات اغتيال القادة و تفجير طائرة مدنية و هي تملق في الجو...إخ.

^٤ تعهد الطرفان بمقتضى هذا الاتفاق، أن تسحب الولايات المتحدة صواريخها النووية من الحدود بين تركيا و الاتحاد السوفياتي وأن لا تقوم قواها العسكرية بأي اجتياح لكوبا. و في المقابل، سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ النووية متوسطة المدى المنصوبة بكوبا. "الترجم"

القرار، و انتهاج مفهوم جديد للدفاع الوطني يقضي بتسليح السكان، الدين وزعت عليهم السلطات 6 ملايين بندقية. وبهذا القدر من التسليح الذي بلغت نسبته ٦٠% من مجموع السكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، أصبحت كوبا على أهبة الإعلان عن حكم الشعب المسلح، في حال ما إذا تعرضت البلاد لهجوم خارجي.

وبعد مرور ثلاث سنوات على هذا، حدث أن خارت قوى النموذج الاقتصادي القائم على الإنتاج على أوسع مساحة، بسبب تبذير الموارد وعدم فعالية الآلة المنتجة، وهما من مخلفات النموذج السوفياتي المفروض منذ السنوات 1970. وابتداء من سنة 1980، حدث تغيير في طبيعة العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي وشركائه في الكومكون (COMECON) مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل^١. وهو تغيير كان على حساب الامتيازات التي استفادت منها كوبا طيلة سنوات 1970. وفي نفس الوقت، كانت كوبا قد أصبحت عاجزة عن تسديد ما عليها من ديون للغرب. كما أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وانعكاساتها على علاقتها مع بلدان جنوب العالم (القائمة على التبادل المتفاوت و الديون الخارجية)، كانت هي الأخرى قد أصبحت تقتضي إعادة عميقة للنظر في الاقتصاد و المجتمع الكوبيين.

٢- الإصلاحات

أصبح من الضروري أن تمر البلاد بطور جديد من التراكم، من أجل الحفاظ على ما كان قد تحقق، و من أجل فتح طريق للنمو، والتقليل في نفس الوقت من التبعية تجاه "الكومكون". وكان من الضروري أيضا، إنهاء بعض قطاعات الاقتصاد التي كانت قد تضررت، أكثر من غيرها، بانضمام كوبا إلى التقسيم الدولي للعمل، ضمن شروط الكتلة السوفياتية، مما زاد من ضعف مناعة الاقتصاد الكوبي.

أ- التصحيح

وبقيام المرحلة الجديدة، أخذ المواطنون يسترجعون ما كان لهم من سلطة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن المنظمات الجماهيرية، طيلة تلك السلطة التي كانت قد وضعت على الرف سياسيا، بدءا من 1975، وحلت محلها البيروقراطية.

* كان جزء من القادة الكوبيين متحمسين لتطبيق النموذج السوفياتي، وبالتالي كانوا يعارضون فكرة البحث عن صيغة خاصة تناسب الوضع الكوبي كما دعا إلى ذلك في السنوات 1970 كل من تشي غيفارا وفيدل كاسترو

^١ تأسس في سنة 1949 وضم إلى جانب الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية كلا من بلغاريا وهنغاريا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا سابقا ثم منغوليا وكوبا الفيتنام

وفي الوقت الذي كانت فيه جميع بلدان أمريكا اللاتينية، تطبق سياسات ليبرالية جديدة، عادت عليها بتراجع في النمو بلغ نسبة ٩% -مما جعل البنك الدولي ووكالات هيئة الأمم المتحدة تطلق على الثمانينيات "العشرية الضائعة" من حياة أمريكا اللاتينية - كانت كوبا قد حققت في نفس العشرية، تزايداً في النمو، بلغت نسبته السنوية ٣,٦%.

بدأت التسعينيات بدايةً مأساوية، فلقد أدت نهاية الكتلة الشرقية وانحلال الاتحاد السوفياتي، إلى فقدان شركاء تجاريين، وخسران موارد تمويل هامة. ذلك أن من 80 إلى ٨٥% من الواردات الموجهة لسد حاجة السكان من مواد الاستهلاك، كانت تأتي من منظومة الاندماج مع البلدان الاشتراكية الأوروبية. وكانت هذه العلاقات تعود على كوبا بتوفير ٥٠% من أثمان نفس المواد في السوق العالمية. هذا عدا تسهيلات حيث كان تمويل ٣٠% من تلك الواردات يتم على أقساط.

ولو حدث أن تعرض أي بلد آخر، حتى ولو كان في مصاف الدول المتقدمة، إلى ما تعرضت له كوبا، من خسران ٨٥%، من مصادر التزويد، بما فيها المحروقات التي تحتل فيها ٩٨% ودون أن نتحدث عن تواصل الحصار الأمريكي، لأدى ذلك بهذه البلاد إلى أزمة خانقة، وإلى اضطرابات اجتماعية لا يمكن التكهن بعواقبها. وحتى وسط أصدقاء النظام الكوبي، لم توجد إلا قلة قليلة ممن كانوا يرون إمكانية واقعية لاستمرار النظام الاشتراكي، ولاستمرار فيديل كاسترو على رأسه.

إن الأسباب المباشرة للأزمة كانت، على التوالي، هي الطبيعة التبعية للتجارة الخارجية، واختفاء نموذج التنمية الاقتصادية الكوبي، الذي ظل العمل جارياً به في ما بين 1959 و1989. وفي الأخير الحصار الأمريكي، الذي زاد من شدته، قانون نوفمبر 1992، الذي صار يدعى "قانون توريتشيلي".

وقبلت كوبا الانخراط في السوق على أساس قواعده في التعامل، وانطلقت من ثم في سيرورة متسارعة لعقد لقاءات مع دول الغرب، لكن دون أن ترمي ما أنجزته ثورتها إلى عرض البحر، بل ظلت محافظة على المكتسبات الشعبية، التي حققتها ونمتها ثلاثون سنة من النظام الثوري. ولقد تميزت الفترة ما بين 1990 و1993 بانخفاض المنتج الداخلي الخام، بنسبة ٣٥%. وانخفضت قدرة البلاد على الاستيراد، من ٨,٢ مليار دولار سنة 1989، إلى ١,٧ مليار دولار في سنة 1993. وتراجعت قدرتها على التصدير بنسبة ٧٣%. وعندئذ، سيشهد الكوبيون ميلاد الفترة التي حملت اسم "الفترة الخاصة في زمن الحرب".

ب- الفترة الخاصة

لم يكن الانتقال الكوبي يعني إذن مجرد مرور من الاشتراكية إلى الرأسمالية، كما حصل عند شركاء كوبا السابقين، في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية. لقد تطلب انتقال كوبا تغييرات لها وزنها، في الاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية وكذا في السياسة. وكل ذلك تم في مجتمع ظل يعتبر نفسه اشتراكيا. إن أهداف التغيير كانت طموحة، ورغم أن الحزب الوحيد ظل قائما، فإن ذلك لم يعن مطلقا سيادة الرأي الواحد. فمند نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أصبحت كل الدلائل تشير إلى وجود توجهين رئيسيين، داخل الحزب والدولة .

فالبعض يرى إمكان التغلب على مشاكل "الفترة الخاصة" باللجوء إلى التصحيح لمواجهة خطرين اثنين: خطر الانهيار وخطر ما تؤدي إليه السوق من فساد ورشوة. والتصحيح يعني حل مشاكل "الفترة الخاصة"، بالعودة إلى الارتباط بالمرامي الأصلية لأهداف ثورة 1959 . والمقصود هو أن يسترجع السكان ما كان بأيديهم من سلطة حقيقية، أثناء الستينيات فلم يكن الأمر مجرد مشروع لتقوية وظيفة من الوظائف، أو لاستبدال الأهداف الرئيسية بأهداف أخرى عوضا عنها، والترويج لاشتراكية عشوائية يجري تبريرها بحكم الواقع، ويكون فيها الحزب قائدا يأتي منه الوحي والإلهام، لا مجرد أداة من أدوات تدبير شؤون المجتمع .

وتعتبر محاربة البيروقراطية من الأولويات. ويتم هذه المحاربة برفع وتيرة التتقيات، وبتدخل السلطة التشريعية في عمل هيئات الحزب، وتحديد قواعد لممارسة التعددية الثورية، والتخطيط الديموقراطي والاستراتيجي اللامركز، واحترام الإبداع الفردي والجماعي في إطار سلوك أخلاقي اجتماعي جديد. ويرى أنصار هذا المشروع أن لا مستقبل للاشتراكية الكوبية إلا عن طريق ثقافة جديدة تعيد تنظيمها، وعن طريقة إعادة توزيع للأدوار و للسلطات باعتماد التوافق بين الأطراف. وفي نظرهم أن الحلول التكنوقراطية المحض، لن تؤدي إلا إلى مسخ السيورة، بل ربما تكون تمهيدا لعودة البورجوازية وقيام الرأسمالية من جديد. أما البعض الآخر، فإنه يرى أن الحل الملانم لمشاكل "الفترة الخاصة" هو الحل الذي يقوم على علاج كل حالة بمفردها، باتخاذ تدبير خاص بها، وفي الاتجاه الذي يحول جهاز الدولة الكوبية إلى جهاز مندمج في الرأسمال الأجنبي، الذي يحول كذلك بيروقراطية الدولة إلى طبقة بورجوازية جديدة، ويدعي هذا البعض إرادة تخلص الدولة مما يمارسه عليها الحزب من مراقبة، وهم إنما يسعون بذلك إلى إزاحة المنطق السياسي لصالح المنطق

الاقتصادي، خدمة لما يهدفون إليه من نمو اقتصادي ذي قدرة على تحقيق أقصى الأرباح مع تصنيف الاستهلاك برسم التشجيع. إن هذا المنطق يرشح التكنوقراطية لكي تصبح نخبة جديدة لنظام الحكم، ويرشح الحزب لدور إعادة إنتاج المشروعية. أما الجيش وأمن الدولة، فإن دورهما هو حفظ النظام. وبوفاة من لازالوا أحياء من القادة التاريخيين، ثم بتبرجز جزء من المسؤولين عن السياسة و الاقتصاد، سيصبح السلم ممكنا مع الولايات المتحدة، وسيقوم بينها وبين كوبا علاقات للتعاون.

إن المناقشات الداخلية التي ساهم فيها مجموع السكان من 1986 إلى 1992 ثم ما بين يناير إلى إبريل من سنة 1993 ، قد أتاحت الفرصة لفرز تفكير الأغلبية. ولقد قرر المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي (1991) إدخال تعديلات قانونية واقتصادية وسياسية، لمقاومة انعكاسات انهيار الكتلة السوفياتية، و مقاومة ما يتسبب فيه الحصار الأمريكي من أضرار بالغة الخطورة، ثم لتهيئ البلاد للانخراط في الواقع الدولي الجديد. و إلى جانب هذه التعديلات، تم التأكيد على التمسك بالمكتسبات الرئيسية للاشتراكية الكوبية.

وفي المقرر الذي تبناه المؤتمر بخصوص الاقتصاد، كان التوكيد على خمس توجيهات جاءت كالتالي.

- تحديد أسس الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.
- اتخاذ تدابير لإصلاح المالية الداخلية.
- إطلاق سيرورة للتخلي التدريجي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- إعادة النظر في الإدارة المركزية للدولة.
- إعادة توزيع العمال النشطين اقتصاديا، وحماية السكان الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة إثر التدابير التقشفية.

وعندما تعززت المقاومة، وتعزز معها الدفاع عن المكتسبات الاجتماعية وكذا استقرار الحكم، أقدمت السلطات على تحديد الفعالية الاقتصادية كأولوية، حيث جعل منها المؤتمر الخامس للحزب نواة مركزية لمقرره الاقتصادي، الذي فتح الطريق لإصلاح متأن ومعتدل، تميزه خطوات إلى أمام وخطوات أخرى إلى وراء.

ج- خصوصيات الانتقال الكوبي

إن كوبا، على عكس جيرانها، لم تطبق سياسة ليبرالية جديدة، ولم تلجأ إلى برامج الصدمات ذات الطبيعة النقدوية، المقترحة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وإذا كان فقدان المحروقات وقطع الغيار والمواد الأولية، قد أدى إلى إغلاق مئات المعامل

والمصانع، فإن السلطات الكوبية قد بذلت أقصى جهدها لتعويض العمال عما أصابهم من البطالة، هذا في الوقت الذي لم تغلق فيه جامعة ولا مدرسة ولا مستشفى، ولم تمس فيه تعويضات الضمان الاجتماعي. لقد أنجزت كوبا نموها الاقتصادي بشكل آخر. وينبغي التذكير بأنها ليست عصوا، لا في صندوق النقد الدولي ولا في البنك العالمي. فهي بالتالي ليست مدينة لهما بأي التزام أو ديون. ولقد أتاحت لها هذه الميزة، أن تنهج سيرة إصلاح والانفتاح، وهي متحررة من الشروط المفروضة على البلدان التي حصلت على قروض، أو تقدمت بطلبات للحصول عليها، وخصوصا عنها شرط قبول برامج التقويم على النمط الليبرالي الجديد، كما حدث في الفيتنام.

ظلت الدولة في كوبا هي المحفز الرئيسي في عملية التنمية. ومن هنا كانت الحكومة هي التي تبت في أغلبية التدابير وإن تطلب البعض منها مناقشة مع أغلبية السكان قبل اتخاذ القرار - وبذلك لم تتدخل السوق في القرار إلا في القليل من تلك التدابير. و في تحقيق إحصائي أجرى في العاصمة هافانا سنة 1999، دلت الأرقام على أن 98% من السكان يساندون الإصلاحات، 82% منهم يساندون أنها تقوي من الفعالية الاقتصادية، ولكن 37% منهم يرون أنها تقوي التفاوت^٦

وقد تقرر استبعاد تخفيض العملة، كآلية لتصحيح الاختلال الحاصل في مجال اقتصاد الشمول، بسبب ما يؤدي إليه من ارتفاع حلزوني للأثمان لا يعرف التمييز، و جرى تعويضه في سنة 1993 بتدبير آخر، هو السماح بتداول عملات أجنبية، منها الدولار، إلى جانب العملة الوطنية، حتى ولو كان في ذلك بعض العواقب غير المرغوب فيها. وكانت النتيجة أن تحسنت وضعية العملة الكوبية في النهاية. كانت التدابير في معظمها تخدم جانب العرض، بقصد تحقيق المساواة في تحمل النقشف المادي، هذا في الوقت الذي تجري فيه الاستفادة من أدوات عقلنة الاستهلاك الجاري بها العمل.

و لقد تميزت كوبا بالمحافظة التامة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. فبالرغم مما حدث أثناء السنوات 1990 من تنوع في بنية هذه الملكية، نتيجة ظهور المؤسسات المختلطة، و قيام أشكال أخرى للمشاركة الاقتصادي الدولي بين مؤسسات كوبية ومساهمين أجانب في رأسمالها، فإن هذا التنوع لم يأت من طريق الخصخصة المحضة.

و ابتداء من سنة 1994 أخذت بعض التوازنات، التي كانت قد تدهورت في مجال الاقتصاد الوطني، تعود إلى الاستقرار. كما تراجع عجز موازنة الدولة من 33% إلى 4.4% و رغم ما عرفه النمو من تفهقر متسارع في ما بين 1995 و 2000، فإن

^٦ انظر خوانا شواريز الواردة في مسرد المراجع الملحق بهذا البحث

سيرورة الاسترجاع الاقتصادي ظلت قائمة، رغم الحصار الأمريكي و الأزمة الاقتصادية العالمية و الإضطرابات المالية الدولية. و في سنة 1999 بلغ تقدير الاسترجاع نسبة 80% مقارنة مع سنة 1980.

وفي سنة 1999 أصبح من الممكن تقدير حال الاقتصاد تقديرا إيجابيا. فلقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة ٦,٢%، وتحسنت حالة مؤشرات الفعالية في القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد. والعنصر الذي يفسر هذه النتيجة، هو التطور الإيجابي الحاصل في بعض فروع النشاط الاقتصادي، مثل السياحة (التي نمت بنسبة ١٦,٢%) والقطاع الزراعي في مجموعته (نما بنسبة ١٥,٥%)، والإنتاج الصناعي (٦%)، وعلى الخصوص قطاع السكر، الذي ارتفع فيه الإنتاج، من سنة إلى أخرى، بفارق بلغ 544 ألف طن، محققا زيادة في المردود بلغت ٩,٣% وانخفاضا في الكلفة بلغت ٢٢%. وهكذا كانت حصة سنة 2000 أن نما فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦%.

أما التوازن الضريبي، فانه تحسن عما كان عليه طيلة السنوات الخمس السابقة. وفي سنة 1999، ظل خصاص موازنة الدولة منخفضا نسبيا (٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي). مما أبقاه في الحدود التي لا تضر بسيرورة الاقتصاد. ورغم متطلبات النمو الاقتصادي، الذي عرفته السنوات الثلاث السابقة، فإن رصيد الدولة من العملة الصعبة ظل محافظا على استقراره.

وهناك جانب بالغ الأهمية، هو مساهمة قطاع السكر في سيرورة الاسترجاع. ففي سنة 1999، بلغ تقدير استعمال القدرات الصناعية المتوفرة ونسبة التكوين الخام للرأسمال، على التوالي، نسبة ٤٥% ثم ١٠,١%، بينما لم تكن هاتان النسبتان تتجاوزان قبل ست سنوات 15% للأولى، وما لا يكاد يصل إلى 5% للثانية.

ولقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية من أقل من 100 مليون دولار في سنة 1990، إلى قرابة 4 مليار دولار في سنة 1999، وذلك على الخصوص في السياحة والبتروك ومعدن النيكل والمواصلات. وفي مابين 1994 و 1999، زادت الصادرات بنسبة 10%، وارتفعت الواردات من جهتها بنسبة ١٥,٧%.

وكادت سياسة تحميل الجميع، بالتساوي، تكاليف الأزمة، أن تحدث زلزالا اجتماعيا، لولا ما قامت به الدولة من حماية للسكان، مما لهذه السياسة من انعكاسات بالغة الخطورة، وذلك رغم تراجع الاقتصاد في سنة 1993، تراجعاً بلغ بمقياس الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٩%، بعد أن كان بلغ نسبة أعلى من 40%.

أصدر "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" مؤخراً تقريراً حول الرقم الاستدلالي للتنمية البشرية، و لقياس درجة الإنصاف بين السكان. و إن أرقام هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1995 إلى 1997، و يشمل بلدان الكاريبي و أمريكا اللاتينية البالغ عددها 23 بلداً، تضع كوبا في الرتبة الثانية بعد الأوروغواي. و حسب معطيات التقرير، فإن " الدولة في كوبا تقدم للعاملين بأجر، زيادة على أجورهم، منحا في ميادين الصحة و التعليم و السكن و التغذية، الشيء الذي يحقق للكوبيين مستويات من العيش، هي بلا منازع، أعلى مما هو موجود في بقية بلدان أمريكا اللاتينية".^(١) و يضيف ميغيل ماركيس، وهو من خبراء الهيئة الدولية التي أصدرت التقرير، قوله : " إن الخدمات الموجهة للسكان، بما هي عليه من تنظيم و تجهيز، ليست متفوقة و حسب، بل هي دائمة و مستقرة. و هذا ما يوفر للكوبيين مزيداً من الطمأنينة و الأمن".^(٢) و كمثال عن هذه الخدمات، نشير إلى أن 85% من سكان الجزيرة السبالغ عددهم 11 مليون نسمة لا يدفعون إيجاراً أو كراء و يسكنون بيوتهم بالمجان.

(٣) الآثار الاجتماعية و الثقافية

ولقد ظهرت معالم سيرورة تمايز اجتماعي، بفعل التحولات التي وصفناها في ما سبق. فالمجتمع الكوبي، الذي عاش قبل الأزمة مرحلة على مستوى عال من التعادلية، ظهرت فيه تمايزات اجتماعية أصبحت واضحة للعيان. و من أسبابها ميلاد القطاعات المسماة " القطاعات الصاعدة"، التي منها المؤسسات المختلطة و السياحة و المؤسسات الأجنبية... إلخ، و هي التي فتحت باب الدولار لجزء من السكان . و يضاف إلى ذلك، التحويلات المالية الآتية من العائلات المقيمة بالخارج، وكذا تنامي العلاقات الميركانتيلية في الفلاحة، دون إغفال اغتناء البعض بطرق لا شرعية. فقد لاح شبح الرشوة التي ظهرت آثارها على صعيد المجتمع بأكمله، حتى ولو كانت محاربتها في صفوف الدوائر العليا قد تكللت بالنجاح. ورغم أن هذه الظاهرة لم تبلغ، من الناحية الاقتصادية، الدرجة التي بلغت في كل من الصين والفيتنام، فإن أضرارها، مع ذلك، قد مست كلا المجالين الاجتماعي والثقافي.

و ابتداء من السنوات 1990 ، أخذ صنفان اثنان من المؤسسات التجارية يتعايشان، الصنف الأول منها مختلط (بين الدولة والخواص). وهو يستفيد من الرساميل الأجنبية، التي تتدخل بواسطة الفروع الموحدة للشركات المستقلة، كما قد تتدخل منفردة بسبب

^(١) من تصريح للقناة الامريكية "سي-إن-إن" بتاريخ 14 أكتوبر 2000.

١٠٠%. وقد أخذ هذا الصنف يبدو في أعين الكثيرين، مرادفا لكل ما هو جميل ونظيف وفاخر، ومثالا لما ينبغي أن يكون عليه هذام المستخدمين، ومثالا كذلك لحسن استقبال الجمهور وحسن معاملة العاملين وفعالية الخدمات والسرعة في تلبية الطلبات ..الخ.

أما الصنف الثاني، فهو المؤسسة التجارية التابعة للدولة. وهو يقدم الخدمات للسكان بالعملة الوطنية . وميزاته هي في الغالب عكس ميزات الصنف الأول. والدلالات الرمزية لهذه المفارقة هي دلالات لها أهميتها. وذلك أن الفكرة القائلة بأن الاشتراكية قد أفلست، وتوقفت دوليتها عن الدوران، وأنها أصبحت مرادفا لكل ما هو سيئ ورديء، هي فكرة أخذت في الانتشار، هذا في الوقت الذي أصبحت الرأسمالية تبدو، في أعين البعض، على أنها هي الحل. وتضاف إلى ذلك، ثقافة مجتمع الاستهلاك، التي أخذت تنتشر بواسطة التلفزة والراديو والسياحة، وكذا بواسطة مسئول ومستخدمي المؤسسات الخاصة والمؤسسات المختلطة. ومهما تكن وضعية الأقلية التي تعرفها، في كوبا، إيديولوجية الليبرالية الجديدة، المسيطرة حاليا على اقتصاد العالم، عمليا وفكريا، فإن وضعها كأقلية لا يعني أنها غير موجودة. فهي موجودة بالفعل. ثم لا بد من الإشارة إلى حالة الانتظار، التي توجد عليها الشبيبة الكوبية، التي أصبحت لها مطامح جديدة، والتي لا تجهل شيئا من العالم الخارجي الذي تشعر أنها مفصولة عنه، بسبب العزلة المفروضة على البلاد.

وفوق ذلك، لا يمكننا أن نغفل عما للنزاع الدائم، مع الولايات المتحدة، من وقع داخلي. فهو من جانب يفعل فعله كآلية تضمن تماسك أغلبية السكان، تجاه التهديد المستمر لغزو الجزيرة. ولكنه من جانب آخر، ذريعة تستر على نقائص النظام، وتخفي محدوديته الداخلية، الشيء الذي لا يساعد على انبثاق مواقف بديلة. ثم هو في الأخير دافع للتمرد والسخط، لدى قسم لا يستهان به من السكان. وحتى إن كان التذمر والسخط راجعين لأسباب اقتصادية، فإن تأثيرهما على الوجدان لا يساعد على نمو وعي سياسي بشكل سليم.

ولقد احتضن الغرب بسهولة ودون تمحيص، تلك النظرة السطحية التي تروج لها أقوى التجمعات الكوبية المستقرة بمدينة ميامي الأمريكية، والقائلة إن المجتمع المدني في كوبا عبارة عن كتلة بشرية لا تعرف التعدد، ولا مكان فيها للاختلاف. بيد أن الواقع يؤكد عكس ذلك. فالمجتمع المدني في كوبا هو أغنى مما يوحي به مظهره، للوهلة الأولى. ولقد طرأ عليه تغيير عميق خلال التسعينيات. وزيادة على ذلك، فإن المنظمات التي يعود تأسيسها إلى الستينيات (النقابات ومنظمات الأحياء ومنظمات الفلاحين والنساء والطلاب..الخ)، والتي كانت في الغالب تلعب دور الحزام الناقل، خدمة للحكم السياسي،

من هذه المنظمات انبثقت تجمعات أخرى، ملتفة حول مصالح اجتماعية معينة، مثل التجمعات الأكاديمية والمهنية والدينية، وتجمعات أخرى متعددة الاهتمامات والهوايات. ويضم السجل الوطني لوزارة العدل أكثر من 2000 جمعية، كلها مستقلة بهذا القدر أو ذاك عن الدولة وعن الحزب. وللبيض منها علاقات مع منظمات غير حكومية عبر العالم، بلغت في بعض الحالات 170 منظمة غير حكومية تنتمي إلى 42 بلداً.

لقد كانت الحاجة إلى مفهوم جديد للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وكذلك ضرورة تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الاشتراكية القائمة، موضع اهتمام وطرح جدي. وكانت أول إشارة لانطلاق التغيير في هذا الباب، هي عرض الإصلاحات الدستورية، قبل إقرارها، على أنظار السكان^٨ ولقد جرت عمليتان اثنتان للاقتراع العام، دون أي رقابة مهيمنة من طرف الحزب. حدث ذلك والبلاد تعرف أشد لحظات الأزمة وأخطرها.

لكن كل هذا لم يمنع موجة الفقر من أن تجتاح عموم السكان، وإن كانت قد أخذت تخف بالتدريج خلال السنوات الأخيرة. وموازية مع ذلك تزايدت الفروق الاجتماعية بفعل الدولار (من الدولار)، والتسابق نحو فرص الاستفادة الشخصية، وتأثير الفروع الموحدة للشركات الأجنبية. ولكن، وعلى عكس ما حصل في الصين والفيتنام، فإن الحكومة الكوبية، حافظت على استمرار مجانية التعليم والصحة، وكذا التأمين ضد المخاطر الاجتماعية، وإن كانت هذه المجانية تسير، في الواقع العملي، من سيئ إلى أسوأ. وفي الفترة ما بين 1995 و 1999 حدث تحسن في عدد السكان لكل طبيب، حيث انخفض العدد من 193 نفس لكل طبيب إلى 175. كما انخفضت وفيات الأطفال من ٩,٤ في الألف إلى ٦,٤ في الألف، وارتفعت النفقات المخصصة للصحة، من ٥,١% إلى ٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ميدان التعليم، ارتفعت نسبة تدرس الأطفال، الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، من ٨٥,٨% إلى ٩٨,٥%. والذين تراوحت أعمارهم بين 6 و 14 سنة، من ٩٧,٥% إلى ٩٨,٢%. أما متوسط مستوى تعليم السكان، فإنه قد ارتفع من 8 إلى 9 سنوات. وزادت النفقات المخصصة للتربية من ٦,٣% إلى ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونسكو)، أن التعليم الكوبي هو أجود ما هو موجود في مجموعة القارة

^٨ تعرضت ٥٦ من مواد دستور ١٩٧٦ وبوده إلى تعديلات شملت: الأسس الاجتماعية والسياسية للدولة، المنظومة الإنتاجية، سير أجهزة الحكم، التمييز الذي كان قائماً ضد الدين والتدين، إعلان الدولة العلمانية، التحلي عن ديكتاتورية البروليتاريا... الخ.

الأمريكية اللاتينية. وفي الميدان الآخر، وهو ميدان المساعدة التي تقدمها كوبا للبلدان الفقيرة، خاصة في قطاع الصحة، نجد أرقاما مذهشة. منها على سبيل المثال: 800 طبيب كوبي يعملون في هايتي برسم المساعدة. وأضف إلى ذلك، المدرسة الطبية لتكوين طلاب العالم الثالث، والموجودة بالقرب من عاصمة هافانا الخ.

إن كوبا سائرة بالتدريج في طريق العودة إلى الانخراط في السوق العالمية. وعودتها هذه محفوفة بالمتاعب والمشاق، فهل ستتحج بعد ذلك في تفادي السقوط في أحضان الرأسمالية الليبرالية الجديدة ؟ إن ذاك هو التحدي الكبير الذي يواجهها.

٤) التجربة الكوبية

إن اقتباس بعض آليات السوق، واستخدامها في تسيير مجتمع اشتراكي، تحاصر الرأسمالية من كل جانب، هي عملية معقدة. بل إن تعقيدها بلغ درجة جعلت المحللين الغربيين يعلنون، غير مرة، قرب انهيارها. و إذ كان هؤلاء المحللون قد أساءوا تقدير السيرورة الجارية، فإنه لا يمكن الجزم بأن المعركة مربوحة مسبقا. وإنه لمن العجائب المفارقة، في الوضع الكوبي، أن يتحول الحصار الأمريكي إلى وقاية مما تؤدي إليه السوق من القضاء على التضامن الاجتماعي (أخذا بعين الاعتبار طبعاً غياب الشروط التي يفرضها التعامل مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة) وفي هذا الباب صمدت كوبا أكثر بكثير من الصين ومن الفيتنام.

ثالثا- أي ملائمة بين الاشتراكية والسوق

إن المسألة المطروحة، هي مسألة تحديد الشروط التي تضمن أن لا تؤدي السوق، بالضرورة، إلى تخريب مشروع اشتراكي. وعليه، فإن المشكل القائم هو تحديدا مشكل الملائمة بين السوق والاشتراكية. وهذا يضعنا من جهة تجاه قضية نظرية، ومن جهة أخرى تجاه واقع تجسده تجارب ملموسة. فالمسألة معقدة. ويرجع تعقيدها إلى عدة أسباب أولها الترابط الشديد بين نمط الإنتاج وبين الكيفية التي تؤدي بها السوق وظيفتها، إذ أن السوق التي تعزينا ليست مطلق سوق من الأسواق. بل هي السوق الرأسمالية الموجهة أساسا لخدمة تراكم الرأسمال الخاص، والتي تمتد قوانينها لتحتل كل القطاعات الجماعية للنشاط الإنساني. إنها سوق تتبني على الإنتاجية، بقصد تخفيض كلفتها، مؤدية بذلك، وإذا ما غابت المقاومة، إلى استغلال العمل، وإلى استنفاد الموارد الطبيعية التي لا تتجدد، وإلى تخريب المحيط البيئي. فكيف يمكننا والحالة هذه، أن نغير من ثوابتها، حتى تتلاءم مع

مجتمع يطمح إلى أن يجعل من الحياة السعيدة، مصدرا لتنظيمه، وأن يحققها في الواقع الملموس؟

وبهذا الخصوص، فإن للتجارب الاشتراكية أهميتها، بالمعنى الإيجابي والسلبى في نفس الآن. ورغم أن دراسة هذه التجارب لا زالت لم تكتمل، وأن اكتمالها يظل هدفا رئيسيا، حتى ولو كان صعب المنال، فإنها قد برهنت على إمكان القضاء على الفقر في فترة قصيرة، وعلى إمكان استفادة بلد معين من الموارد المادية والثقافية. كما برهنت أيضا، رغم ما يحتج به أنصار السوق الرأسمالية، على أنه لا وجود، بالضرورة، لتناقض بين منظومات اشتراكية، وبين تنامي القوى المنتجة (من نمو ومن مردودية وتقدم تكنولوجي)، وأن الأمر راجع بالأساس إلى معرفة في أي شروط محددة يمكن أن يتم ذلك، وفي أي مرحلة، من أجل أي نوع من النمو، ومن أي أجل شكليات للتراكم

إن ما تم لحد الآن من عبور متعدد الأشكال، لمجتمعات اشتراكية نحو السوق، هو أيضا غني بالدروس. إن الحالات الثلاث التي تطرقنا لها نقول بإمكان الانفتاح على السوق، تحت مراقبة حكم اشتراكي. غير أن الذي حصل، وذاك ما لحظناه في ميادين شتى، هو أن السوق هي التي أخذت تفرض مراقبتها على أنظمة الحكم الاشتراكي، إما لأن هذه الأنظمة قد استهانت بالطبيعة التخريبية للسوق، أو لأن تنظيرات الاشتراكيين من طراز "الموسسيال ديموكراط" قد أصبحت هي السائدة، أو لأن الرشوة قد طالت حتى المسؤولين عن الاقتصاد أنفسهم، كما قد يكون ذلك ناتجا عن تضافر هذه العوامل (الثلاثة جميعها). ثم علينا أن نضيف إلى ذلك الشروط الملموسة، التي تم فيها انخراط هذه المجتمعات في الاقتصاد العالمي وهي شروط فرضتها الرأسمالية المعولمة، وأوكلت ضبطها إلى المؤسسات العالمية، أي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة. فهل كان من الممكن، في القرينة الظرفية، أن يقع تفادي ما حصل؟

إنه لمن المفيد أن نذكر بأن إضفاء المشروعية على هذه السياسة، يتم باتباع إحدى الطريقتين. إما بإبراز أهمية دور السوق في تزايد القوى المنتجة وكذلك في النمو الاقتصادي، وإما بالبحث، في الماركسية نفسها عن دلائل وحجج تزكى انسحاب الدولة من الاقتصاد، وتفتح الباب على مصراعيه للقطاع غير العام. والحجج متنوعة في هذا الباب. منها اعتماد قانون القيمة في توجيه القرارات الاقتصادية الأثمان، نوع الإنتاج (الخ). ومنها أن الدولة مدعوة، في التنظير الماركسي، إلى الاضمحلال. هذا، ومن النادر جدا أن يتم الالتفات إلى علاقات الإنتاج الاجتماعي، المتولدة عن التوجهات الجديدة، اللهم إلا من زاوية الكفاح ضد الفقر، لكن بالأسلوب الذي يراه البنك الدولي، وهو أسلوب تفريد

تدابير الوقاية (سياسة القروض الصغرى وما إليها) . ومن هنا قام مفهوم الاقتصاد الاجتماعي للسوق، على أساس أن تخضع هذه السوق لقوانين الحياة السعيدة الجماعية، وليس العكس. ولا جدال في ما أسفر عنه تحليل النتائج الفعلية، من أن الإصلاحات التي أدخلت هذا المفهوم، قد أعطت دفعة حقيقية بما بها الإنتاج ونمت بها المبادلات، غير أن هذا لا ينفي ضرورة النظر في ما لها من آثار اجتماعية وثقافية، تتجلى في التفاوت الاجتماعي الذي يكبر يوما عن يوم، وفي الإقصاء الناتج عن الفقر، وفي استمرار تدهور الخدمات العمومية وما صارت إليه من هشاشة، وفي إدخال قانون القيمة في ميادين التربية والصحة. كل هذا يجعلنا نتخيل أحيانا أننا أمام صيغة جديدة لـ "الحل الثالث"، الذي يفترض فيه التخفيف من وطأة السوق، حتى تكون أكثر إنسانية، وذلك عن طريق مراقبتها نوعا ما من طرف الدولة، ولكن دونما مساس بالعقلية التي تتأسس عليها.

إن هذا يؤدي بنا إلى أن نطرح، على سبيل الفرضية، بعض الشروط التي قد تسمح للاشتراكية أن تدمج بعض عناصر السوق، وتستفيد منها في عملية البناء الاشتراكي في المدى القريب والمتوسط (مرحلة الانتقال)، وكذا في المدى البعيد (مرحلة نمط الإنتاج الاشتراكي)، وبطبيعة الحال فإن هذه الشروط مطروحة للمناقشة:

الشرط الأول، ويقضي بتقديم قيمة الاستعمال على قيمة التبادل. أي بعبارة أخرى إعطاء الأولوية للحاجات الحقيقية، عوض إعطائها للمرودية المالية (الريح). وهذا يعني، من جملة أشياء أخرى، تفضيل الإنتاج الذي يسد الحالة المحلية على الإنتاج الموجه للتصدير، الذي أصبح حاليا من شروط الاندماج في الاقتصاد المعولم.

الشرط الثاني، ويقضي بوضع حدود للتراكم الخاص حتى لا يصبح أداة للحكم، لها سلطة توجيه التوظيفات حسب ما يتطلبه نموها هي، عن طريق التأثير في القرار السياسي. ويسير هذا الشرط، جنبا إلى جنب، مع شرط القضاء على كل أشكال المضاربات المالية.

ويقضي الشرط الثالث بتشريك وسائل الإنتاج الرئيسية، وهذا لا يعني بالضرورة، تسليم وسائل الإنتاج الرئيسية إلى دولة مقطوعة الصلة بالمواطنين، بل جعلها تحت تصرف المنتجين لا تحت تصرف الرأسمال كما هو واقع حاليا. فالرأسمال يجب أن يظل خدمة من الخدمات لا سلطة ذات امتياز، مما يقضي بطبيعة الحال مراقبة ديمقراطية شعبية على السيرة في مجموعها.

وفي الأخير يأتي الشرط الرابع الذي يقضي بالحفاظ على الطبيعة اللاسلعية لجميع قطاعات الاقتصاد ذات العلاقة بحقوق الإنسان الأساسية وبالثقافة، ونعي بذلك الصحة

والسكن والمدرسة والضمان الاجتماعي والنقل والمواصلات و الفضاءات الطبيعية و كذا وسائل الإعلام وميادين البحث من أجل التنمية وكل ما له علاقة بالإنتاج الثقافي .

وما الذي يبقى من السوق إذا ما تحققت هذه الشروط الأربعة؟ الواقع هو أنه يجب إعادة الأمور إلى نصابها، بحصر دور السوق في كونها آلية للمبادلات، والتوقف النهائي عن العمل بها كقانون شمولي يتحكم في تصرفات البشر، وهذا يعني أن تكون السوق علاقة اجتماعية يسودها العدل و الإنصاف على عكس ما هي عليه السوق الرأسمالية في الواقع. ويعني أيضا عودة الاقتصاد، عودة حقيقية، إلى المكان المخصص له داخل المجتمع، وكل هذا يعني بناء "ما بعد الرأسمالية" التي هي أعلى بكثير من مجرد رأسمالية خضعت للإصلاح والتحسين.

إن هذه الشروط التي عرضناها بشكل عام ونظري، تتطلب بطبيعة الحال بلورة تفصيلية وتطبيقات تقنية وسياسية، لا يمكن أن يأتي إنجازها إلا نتيجة عمل جماعي ودينامية مرتبطة بالحركات الاجتماعية. إنه مشروع طويل النفس يتوقف تحقيقه على القيام بتعبئة تشمل، في نفس الوقت، القطاعات على الصعيد الوطني وتسير في اتجاه التقارب على الصعيد الدولي. وإن النقاط الأربع التي قدمناها كشروط لضمان الملاءمة بين الاشتراكية والسوق، لتشكل في نفس الوقت، قاعدة للانتقال ولتنظيم اقتصاد ما بعد الرأسمالية.

وليس من الضروري الاقتصاد على هذه الشروط الأربعة، فمن الممكن أن تضاف إليها شروط أخرى إذا اقتضى الحال. ويبقى المهم هو وضوح الأهداف ووضوح الكيفية العملية لبلوغها. وفي هذا الأفق لا بد من النظر في ما يمكن أن يؤدي إليه تطبيق هذه الشروط من أضرار، حتى يمكن علاجها قبل استحكامها. وبالفعل، فإن لكل من الشروط الأربعة نقيضه المحتمل .

من ذلك أن الاستجابة للحاجات أكثر من الاستجابة لدوافع الربح تعني تخطيط الاقتصاد تخطيطا قد يصيبه التصلب مما يؤدي إلى عرقلة نمو القوى المنتجة، لأن المقصود سيكون هو الإنصاف الاجتماعي، ولأن التقدم التقني لم يعد قيمة في حد ذاته، فمن الصعب والحالة هذه ضمان المردودية.

إن الحيلولة دون التراكم الرأسمالي وكذا القضاء على المضاربة ، لا ينبغي أن يترتب عنها موت الادخار الاجتماعي أو الفردي، نظرا لأن هذا الادخار ضروري لضمان النمو في المديين المتوسط والبعيد، كما أنه ضروري لاستبدال أدوات الإنتاج وتمويل البحث وكذا الضمان الاجتماعي .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تشريك وسائل الإنتاج ودور الدولة في هذه السيرورة أن يؤدي إلى قيام البيروقراطية وإلى تسييس سلبي للاقتصاد والانزلاق إلى التسلط والرشوة بمختلف أشكالها وإلى تعريض المبادرة الفردية للإحباط .

أما تحرير الخدمات العمومية والثقافية من الرضوخ للمنطق السلعي، فإن من شأنه كذلك أن يؤدي إلى نوع من انعدام الفعالية في تسيير المؤسسات القائمة بهذه الوظائف .

إن أضرارا كهذه هي سيرورات اجتماعية يمكن توقعها ومحاربتها، حتى ولو كانت استراتيجية وإيديولوجية السوق تعبرها قوانين قطعية لا يحد من مفعولها إلا طبيعة الضبط الذاتي الكامنة في المبادلات السلعية نفسها، التي هي أيضا مأخوذة على أنها قانون من قوانين الطبيعة. ولقد عاشت مجتمعات "اشتراكية الواقع" في تجاربها هذه الأضرار التي لا بد أن تؤدي دراستها دراسة منهجية، إلى استخلاص نتائج قيمة، هذا علما بأن هذه التجارب قد حققت إيجابيات لا ينبغي لسجل التاريخ أن يغفلها .

وخلاصة القول، هي أن المقصود من ضبط السوق، ليس وقايتها هي نفسها مما يعرضه لها شططها من أخطار مهلكة، بل المقصود من ضبط السوق هو فصلها عن طبيعتها الرأسمالية، التي تجعل منها قاعدة لتراكم الرأسمال الخاص، ومن ثم أساسا لقيام علاقات اجتماعية ميزتها التفاوت .

إن هذه الطبيعة الرأسمالية هي السبب في نمو القوى المنتجة طبقا لأهداف لا مكان فيها إلا للربح. كما أنها هي السبب في تنظيم الإنتاج والمبادلات و السياسات النقدية تنظيما موجهها لخدمة مصالح الرأسمال. وعلى هذا، فإن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق هو نضال طويل النفس. فالرهانات جمة، وقوى المقاومة شديدة عاتية. وما بعد الشك في إمكانية التلاؤم إلا الفوضى والهمجية.

الفصل الأول: الصين

- * النظرية والتطبيق في مشروع "اشتراكية السوق في الصين"
سمير أمين
- * هل "اشتراكية السوق" مرحلة في التحول الاشتراكي الطويل
أم طريق مختصر نحو الرأسمالية
سمير أمين
- * النموذج الصيني في إطار العولمة
لين تشون
- * الحركة الاجتماعية في عام ١٩٨٩
وانج هوي
- * أفكار قرن من الزمن بشأن "المسألة ثلاثية الأبعاد للريف الصيني"

وين تيجون

النظرية والتطبيق في مشروع "اشتراكية السوق" الصيني (هل "اشتراكية السوق" بديل عن نظام العولمة الليبرالي؟)

د. سمير أمين
ترجمة: نهلة بيضون

إن التجربة التنموية القائمة في الصين منذ عام ١٩٨٠، بجوانبها التي يعتبرها البعض "إيجابية" (تسارع النمو)، وبراها البعض الآخر "سلبية" (تعاظم الفوارق)، وعلاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي (تبعية أم استقلالية؟)، ومضمونها الاجتماعي (رأسمالي أو اشتراكي) والسياسي (أبعاد ديمقراطية أو الحفاظ على الأشكال الأوتوقراطية للحكم، تشكل بالتأكيد أحد المحاور الأساسية لأي تحليل لا يتعلق بمستقبل هذه الدولة - القارة، فحسب بل يتجاوزه إلى مستقبل النظام العالمي.

غير أن التحليل يواجه معوقات تتمثل في المواقف الأيديولوجية العقائدية - بل ذات النمط الأصولي - التي تهيمن على حد سواء في أوساط اليمين (بل وتتعاظم في التيارات المتفوقة لهذا اليمين) كما في بعض فئات اليسار التي تظل متمسكة بقيم الاشتراكية. ينادي اليمين بالمقولات الليبرالية - والتي تبناها علي نطاق واسع للأسف النخبون اليساريون في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي مقولات غدت معروفة للغاية بحيث إننا سوف نذكر بها في هذا السياق بإيجاز شديد: (١): "أسعار" المنتجات و"عوامل الإنتاج" التي تحددها آلية عمل سوق "حرة" هي التي تحكم التوزيع الوحيد الفعال الممكن للموارد (٢): الانفتاح الخارجي الأشمل من شأنه أن يسرع وتائر النمو الاقتصادي، وخاصة في حقبة تاريخية مثل حقبنا، تتسم بتعمق العولمة القائمة على ثورة علمية وتكنولوجية جديدة؛ (٣):

النمو المتسارع يحمل بحد ذاته على المدى البعيد الرفاه الاجتماعي لأكبر عدد من السكان، وبالتالي، الديمقراطية!.. وبما أن لا مقولة من هذه المقولات صحيحة، في اعتقادي، من الناحية النظرية، أو مؤكدة من خلال تاريخ الرأسمالية القائم فعلاً، فلن أناقش فحواها في هذا المقام، وإن كان العديد من المفكرين الصينيين يبنون هذه المقولات إلى حد كبير، لا سيما في أوساط علماء الاقتصاد (الذين أعيد تأهيلهم في الجامعات الغربية). وهؤلاء يعيدون تصنيف أنفسهم أصلاً في الصين وغيرها من البلدان إما "كأصوليين"، ودعاة للتحرر من القيود والأنظمة إلى أقصى حدود ومناهضين مبدئيين لأي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، أو "كبراغماطين" يدافعون عن التدخل الفاعل للدولة القادرة، برأيهم، على تسريع دينامية التنمية، وتقليص آثارها الاجتماعية المباشرة التي قد تكون سلبية، وتسوية التذبذبات الظرفية العديدة للفائدة التي تولدها لامثالية الأسواق، إلخ.. أي، وبعبارة أخرى، شرط أن تتصاع هذه التدخلات بمجملها وعلى المدى الأبعد، إن لم يكن مباشرة، لمنطق اقتصاد السوق (أو تكون "صديقة للسوق"، كما أشارت تقارير البنك الدولي).

إن مفهوم "اشتراكية السوق" الصيني الرسمي، بالرغم من عدم تحديد معالمه إلا نادراً، (وسوف نعود إلى هذه المسألة لاحقاً)، يقترب من مفهوم البراغماطين، فالمعيار الذي قد يفصل بين اشتراكية السوق والرأسمالية هو، ظاهراً وأساساً، الحفاظ على قطاع هام تسيطر عليه الملكية العامة (ملكية للدولة والجماعات)، وربما الحفاظ كذلك، لدى بعض أنصار هذا المفهوم، على أشكال إعادة التوزيع الاجتماعي التي تخفف من حدة الفوارق المرتبطة بازدهار الأسواق، ويضيف للكثيرون، بدون أية ممانعة، الحرص على صوت وحدة الأمة الصينية، الأمر الذي يؤدي إلى تدخلات حكومية تسعى لتقليص الفوارق الإقليمية والتحكم بالعلاقات مع الخارج.

إن الكثير من الانتقادات اليسارية للسياسات المعمول بها انطلاقاً من عام ١٩٨٠ والآفاق التي قد تكون أتاحتها أو أعاققتها، لا تزال، على الرغم من ذلك، تخضع لمعوقات التشدد العقائدي الذي يتجلى من خلال دراسات أقل ما يمكن القول عنها أنها تنفتقر إلى الطابع النقدي "للتخطيط الاشتراكي" سواء في نموذجة السوفياتي أو في نموذج الصين حتى وفاة ماوتسي تونغ.

كان هذا التخطيط، الاشتراكي، يستند إلى بعض المبادئ الأساسية: (١) تعميم ملكية الدولة (أو شبه الحكومية، ذات المظهر الجماعي)؛ (٢) إلغاء أي شكل من أشكال الاستقلالية الذاتية لقرار الوحدات الإنتاجية الأساسية "المنشآت" وبالتالي، التوزيع الإداري للموارد (التجهيزات واليد العاملة)؛ (٣) محاسبة مركزية تتعامل مع مجمل الاقتصاد كأنه

مؤسسة واحدة، وتالياً، تحديد هذه البنية المركزية (الخطة) للأسعار، والأجور، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف. إن أيًا من هذه المبادئ لا يشكل بطبيعته مطلبًا من مطالب الاشتراكية وكانت هذه المبادئ تبرز — بصورة جزئية — بالعزم علي "اللاحق" بالركب التاريخي بأسرع ما يمكن وفي الواقع، لم يكن هذا الشكل من الإدارة الماكرو والميكرو اقتصادية يخلو من بعض الفعالية طالما أن الأمر يتعلق بتسريع التراكم التوسعي من خلال تحويل فائض اليد العاملة من الأرياف إلي المدن، وإنشاء صناعات تنقل النماذج التكنولوجية التي ابتكرتها الرأسمالية المتقدمة بل يجد إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة في ظل هذه الظروف علة وجود مشروعة تمامًا.

ويمثل هذا الشكل من التخطيط المركزي إطاراً قابلاً للتكيف من أجل محتويات اجتماعية مختلفة لا بأس بتتويعها ويمكن أن يستند التوازن العام الذي تتوخي السلطة التخطيطية تحقيقه بهذا الشكل إلي هدف توزيع عادل قدر الإمكان للدخل بين كل العمال، وإلي تساوي متوسط دخل العامل في الأرياف والعامل في المدينة، وهذا ما أطلقت عليه في كتابي "مستقبل الماوية" اسم نموذج قانون القيمة القومية — الشعبية المفصول عن قانون قيمة الرأسمالية المتعولمة، وكان هذا في البداية علي الأقل الهدف المعلن لبعض البلاشفة والماويين. ف وراء هذا الشكل من التخطيط، ترتسم في الواقع علاقات شبه سلعية، وليس علي الإطلاق علاقات لا سلعية خاصة بالشيوعية المتطورة غير أن الشكل نفسه من التخطيط قد يكون كذلك أداة لاستراتيجية تعظيم الفائض المستخرج من مجتمع الأرياف، ثم تحويله من أجل تنمية الصناعة والمدن، والنفقات العسكرية، بل استهلاك تكنوبيروقراطية تتمتع بالامتيازات، وهذا ما حدث في تاريخ الاتحاد السوفياتي.

غير أن حدود هذا النموذج، بغض النظر عن محتواه الاجتماعي، تتجلي علي ثلاثة مستويات.

يتعلق الأمر أولاً، وفي أفضل الأحوال، بمشروع اجتماعي إنما غير اشتراكي، فتقليد النماذج التكنولوجية للرأسمالية المتقدمة يحكم بدوره أشكالاً لتنظيم العمل، وتراتبية، وكذلك أشكالاً للحياة الاجتماعية وللإستهلاك غير "حيادية" مطلقاً، تنقل الثقافة الرأسمالية، والاستلاب الذي يميزها، وتسلب العمال سلطة القرار، ولهذا السبب، أصف هذه المجموعة من أشكال التخطيط المركزي بنموذج شبه سلعى محكوم بقانون قيمة خاص به. ولكن من الأفضل الاعتراف بأن الاشتراكية المذكورة — لو أطلقنا عليها هذا الاسم — مجرد مرحلة في المسيرة الانتقالية الطويلة من الرأسمالية إلي الشيوعية، التي تجمع بين عناصر هيكلية رأسمالية وطموحات تتجاوز المنطق الخاص بها. وبالتالي، فالاشتراكية متناقضة وليست

تعبيراً عن علاقات اجتماعية مستكينة نهائياً. فالصراع الطبقي الذي يستمر ويتجلى في مقاومة العمال، وهذه المقاومة تبطيء دورها أرباح الإنتاجية التي تتيحها مبدئياً الاستثمارات في المعدات الحديثة. ولو كان المرء يسارياً، يجب أن يفهم هذه الأشكال من الصراعات الشعبية ويؤيدها، من خلال الاعتراف، على سبيل المثال، باستقلالية المنظمات التعاونية والنقابية عن السلطة (والحزب)، وإن كانت هذه السلطة تتمتع بصفة تاريخية أصيلة "للتحدث باسم العمال". إنها الوسيلة الوحيدة القادرة على تعزيز المسيرة الديمقراطية، وإعطائها كل بعدها الثوري، وإدراجها في منظور بناء مجتمع شيوعي، أما الخيار الآخر الذي يفرض "الانضباط" من خلال التأكيد الأجوف بأن الدولة والحزب هما الشعب، وأن الاشتراكية هي شكل اجتماعي مستكين ونهائي ومكتمل، فسرعان ما يفقد مصداقيته ويصلح ذريعة لبناء سلطة طبقية جديدة أطلقت عليها اسم "رأسمالية بدون رأسماليين" تنزع دورها للتحويل إلى الشكل الطبيعي للرأسمالية "بوجود رأسماليين" كما حدث في الاتحاد السوفياتي.

وتقوم الحدود الثانية لهذا النموذج على التناقض بين القومي والعالمي. فقد قامت الرأسمالية كنظام عالمي يستند إلى شكل خاص من قانون القيمة (وقد وصفته لهذا السبب بقانون القيمة المعولمة) الذي يولد ويعزز الاستقطاب على الصعيد العالمي. والتمرد على هذا الاستقطاب الذي أسفر عن قيام الثورات الحديثة إلى حد كبير (بما أن الثورات الوحيدة التي نسبت نفسها إلى الاشتراكية قامت في أطراف النظام الرأسمالي العالمي، وليس بمحض الصدفة)، يطرح مشكلة على الفور، فهل يتعلق الأمر "بالحاق" أو "بإبداع نظام آخر؟" وما للسبيل للتوفيق بين هذه المهام المتناقضة أكثر مما هي متكاملة؟

لا يسعنا في هذا المقام إغفال المنظور الأبعد وهو أن الشيوعية لن تكون نظاماً أكثر تقدماً من الرأسمالية إلا إذا أصبحت عالمية، لأن بعد الكونية الإيجابية الذي بدأته الرأسمالية، وإن لم تستطع استكمالها، لا يجب أن يغيب عن الرؤية الاستراتيجية للمسيرة الانتقالية الطويلة. لا ريب أن الدول الاشتراكية لم تختبر "الاكتفاء الذاتي" الذي فرضه عليها دائماً العدو الإمبريالي. والشيوعيون لم يكونوا ثقافيين قط، وأيديولوجيتهم هي الأيديولوجيا الإنسانية الكونية. لكنهم أرغموا على تحقيق تقدم مجتمعاتهم بالانعزال النسبي عن النظام العالمي المتفوق وبهذا المعنى، ليس خيار تحقيق تقدم الاشتراكية "في بلد واحد" خطأ في حد ذاته، إذ إن البديل (انتظار الثورة العالمية انطلاقاً من مراكز النظام) مجرد وهم. غير أن هذا الخيار يطرح مشكلة لأن ما يمكن تحقيقه في بلد "واحد"، مهما كانت مساحته شاسعة كالاتحاد السوفياتي أو الصين، سوف يظل دائماً محدوداً. والانعكاف على

الذات، ولو كان إجبارياً، له ثمن، كما أن انفتاحاً معيناً على العالم، ولو كان هذا العالم رأسمالياً، يحمل بعض الفوائد، لو عرف التحكم به. ويتعلق الأمر بإدارة تناقض تتجاهله الأيديولوجيا الليبرالية بتأكيداتها المجاني الذي تكذبه النظرية والتاريخ بأن الانخراط في العولمة الرأسمالية يشكل أكثر وسائل "اللاحق" فاعلية.

والحدود الثالثة لهذا النموذج هو أن نموذج التخطيط المركزي يتمحور في الواقع حول هدف وحيد ألا وهو تسريع التراكم التوسعي، مع العلم أن الأهداف التي يمكن تحقيقها بواسطة هذا النموذج قد تتحقق في زمن قصير نسبياً، لنقل في غضون عشرين عاماً. وبالتالي. كان يجب الإدراك بأن الأمر يتعلق فقط بالمرحلة الأولى من المسيرة الانتقالية الطويلة، لا بشكلها النهائي. فتفتتح هذه المرحلة الأولى المكتملة المجال أمام احتماليين: التحول إلى تراكم كثيف شبيه بالتراكم الذي تنسم به الرأسمالية المتقدمة أو تعزيز أبعاد بناء اجتماعي مختلف يسمح بالتقدم نحو الأفق الشيوعي. ليس هذا الخيار "حراً" بل وليد الصراع الطبقي بدهيا. ولكنه مرتين كذلك إلى حد كبير بما يجري خلال المرحلة السابقة من التراكم التوسعي. وإذا كانت الاشتراكية قد فقدت أصلاً مصداقيتها، كما كان الحال في الاتحاد السوفياتي، فالتطور نحو الرأسمالية، والاندماج في النظام العالمي المرافق، للأفضل ولا سيما للأسوأ، يصبح أمراً لا مفر منه.

(٢)

تخضع كل الأسئلة المطروحة في هذه المقدمة لنقاشات حامية الوطيس في الصين. ولا ريب أن ما يتردد في بيجينغ (بكين) عن "أن الصين تضم، شأنها شأن أي بلد آخر، "يمينا ويساراً" يتلج الصدر، حين يتذكر المرء النبرة الصارمة الاجتماعية، سواء في خطابات اشتراكية الأمس، أو في "الخطاب الأوحّد" الرأسمالي الليبرالي المهيمن في الغرب.

تدور السجلات القائمة، بصورة بدهية، بين الأنصار - الكثيرين - لرأسمالية مندمجة في النظام العالمي أو خاضعة للتحكم بصورة أفضل على الصعيدين القومي والاجتماعي، والمدافعين عن منظور يريد أن يكون اشتراكياً، وهذه السجلات مدعومة بالحجج ومكتوبة ومنشورة؛ وبالرغم من أنني حصلت فقط، للأسف، على بعضها المترجم إلى الإنكليزية، فأنا على علم، لأتني سمعتها، بالحجج المفصلة في الوثائق الهامة غير المترجمة. وترتكز هذه السجلات على تمسك دقيق بالحقائق. وفي هذا المجال، نجد أن الإحصاءات الصينية أفضل نوعية منها في معظم بلدان العالم الثالث، بغض النظر عن

إحصاءات دول أوروبا الشرقية! ولا تنحصر السجلات في الأوساط الأكاديمية، ولا تقل احتداما في أوساط الحكم والمحافل السياسية عموما.

ويبقى، في اعتقادي، أن النقاش يتعثر في أوساط اليسار بسبب الثغرات التي تشوب تحليل الحقبة الماوية (١٩٤٩ - ١٩٧٨).

ومع ذلك، يبرز إجماع عام علي بعض النقاط الجوهرية المتعلقة بتلك الحقبة. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨ بلغت نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ٦,٢% (٣,٨ للفرد الواحد)، و ٣,٤% للقطاع الزراعي، و ٩,٤% للقطاع الصناعي، و ٤,٥% لقطاع الخدمات، وقد شهدت هذه الحقبة بالإجمال معدلات نمو تفوق بمرتين معدلات النمو في الهند، باعتراف البنك الدولي نفسه، وقد تقلصت الفوارق، بصورة متزامنة، إلي مستواها الأدنى الذي لم يكن له مثيل في العالم، وبلغ معامل Gini ٠,١٦% في المدن عام ١٩٧٨ و ٠,٢٢% في الأرياف (انظر Zhao Renwei) مقابل ٠,٤٢% في الهند، و ٠,٣٥% في كوريا الجنوبية التي تعد من البلدان الرأسمالية التي تشهد أقل نسبة من الفوارق الاجتماعية.

وتتجلى الفروقات، بل الاختلافات، في تقدير النتائج علي صعيدين، يتعلق الأول منهما بالفوارق الإقليمية فحتى لو كان متوسط دخل الفلاح علي مستوي الصين برمتها يناهز متوسط دخل العامل في المدن، فمتوسط الدخل في الأرياف كان يختلف بالضرورة، لا من إقليم إلي آخر، بل من مقاطعة إلي أخرى، أو من بلدة إلي أخرى، وفقا لمعطيات جغرافية وتاريخية بدهية. ولذا، نجد أن مؤشر Gini أعلي في الأرياف منه في المدن، مع العلم أن سلم الأجور هو نفسه في كل أنحاء البلاد ويتعلق الصعيد الثاني بمتوسط الفارق بين المدن والأرياف خلال الحقبة الماوية والذي يخضع لتقديرات متغيرة. فيري البعض أن هذا الفارق — لصالح المدن — كان ملحوظا (٢,٥ في الصين عام ١٩٧٨ مقابل ١,٤ فقط في الهند، استنادا إلي Zhao Renwei)، ولكنه يجد له تبريرا في تحكم السلطات في الصين علي الهجرة من الأرياف إلي المدن، وهو تحكم فعال غير موجود في العالم الثالث الرأسمالي ويرى Lim Wenpu أن الفقر في الصين ظل محصورا في الأرياف، بالرغم من تضائله (فقد انخفض من ٣٠٠ مليون عام ١٩٥٤ إلي ٢٥٠ مليونا عام ١٩٧٨، وكان عدد السكان قد تضاعف أثناء ذلك) وانعدامه تقريبا في المدن (بينما كان هائلا عام ١٩٥٤)، فيما نجد أن مأساة مدن الصفيح التي حلت محل مأساة الفلاحين الذين صودرت أراضيهم تشكل ظاهرة عامة في أطراف العالم الرأسمالي، وترتبط حدة الفارق، في كل الأحوال، بمعايير قياسه إلي حد كبير، أي، علي سبيل المثال، الأهمية النسبية المعطاة

لبعض الخدمات (التعليم والصحة) التي تكون أفضل لاريب في المدن، أو بقياس الاستهلاك الذاتي في الأرياف.

وغالبا ما يركز الخبراء الاقتصاديون علي معدلات النمو، بحكم طبيعة مهنتهم غير أن إنجازات الصين الماوية لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، أن تقتصر علي معدلات النمو هذه التي تبقي مشرفة للغاية، فقد أعادت الثورة للصينية للشعب كرامته التي انتهكها العدوان الإمبريالي، وأرست مجددا وحدته التي هدها أسياذ الحرب والكومبرادوريون، علي أسس التضامن الاجتماعي الذي انبثق عن سياسات المساواة المعمول بها. ووليم هينتون William Hinton أكثر من محق إذ يذكر في هذا المجال بالدور الإيجابي الحاسم للإصلاح الزراعي الجذري، إقامة الجمعيات التعاونية الذي أعقبه، ذلك التعاون الذي حظي بتأييد كل الفلاحين، علي نقيض التعاون الذي فرض في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٣٠. لقد أرست الماوية أسس النهضة الصينية، ولما كانت الإنجازات الفريدة المظهر في العقدين الأخيرين لتحصل في غياب هذه الثورة. هذا، ولم تكن الحقبة الماوية نفسها "معصومة من الخطأ" بل لقد ارتكبت أخطاء فادحة في بعض الأحيان؛ لا سيما وأنها سوف تبلغ حدود القدرات الإنتاجية للاستراتيجيات التي وضعتها موضع التنفيذ، وتتهالك بدون التحضير حقا لما سيأتي بعدها وسوف نعود إلي هذه المسائل التي لا تساعد السجلات الصينية كثيرا علي توضيحها.

يري ليبرالسيو الفكر الغربي الأوحذ أن الماوية، علي غرار أي شكل من أشكال الاشتراكية، شذوذ بحد ذاتها. وهذا الحكم المسبق الأيديولوجي المحض، والرجعي، واللاتاريخي، وغير القائم علي أساس علمي، قد تلقفه بالطبع اليمين الصيني، وإن كان هذا اليمين مرغما، حتي الساعة، علي إظهار بعض الاعتدال نظرا لمهالة القدسية التي لا تزال تحيط بشخص ماوتسي تونغ في الصين، ويكتفي هذا اليمين بشن الهجوم علي "جرائم الثورة الثقافية" علي سبيل المثال للإحجام عن تحليل حقائق الحقبة الماوية. ويستعيد البعض الأسطورة التي تروج لها وسائل الإعلام الغربية حول "مجاعة" أوقعت عشرات الملايين من الضحايا، ويشير وليم هينتون بشأنها إلي عدم وجود أي دليل عليها أو أثر لها، ديمغرافي علي سبيل المثال. ويشدد البعض الآخر، الأكثر اعتدالا ظاهريا، والراغب بانتهاء موقف أكثر علمية، وبمبالغة منهجية، علي هذا الجانب الخاضع للنقاش أو ذاك، بل المغلوط، للاستراتيجية الماوية، من أجل رفضها جملة وتفصيلا. ومن بين النقاط المشار إليها بصورة تكرارية، انحرافات النظام الإنتاجي المتوجه للغاية نحو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، المزدي لقطاع الخدمات، أو الطموحات غير المحدودة (الكومونات)

وهذا صحيح بدون شك.

ولا يساعد كثيرًا المولعون بالدفاع عن الحقبة الماوية، إذ يرفضون المناقشة الجدية لأخطاء هذه الحقبة، وخاصة مواطن ضعفها، علي توفير بديل عن الحلول التي يقترحها اليمين الصيني.

ولا يبدو لي أن السجلات الأخيرة تدحض الخلاصات التي توصلت إليها حول قضايا الماضي هذه ("مستقبل الماوية"، ١٩٨١، و"مشروع الصين ما بعد الماوية"، ١٩٩٦).

كانت الصين الماوية تسير علي ساقين، وخلافا لما يقترحه الليبراليون اليوم علي غرار Justin Yifu Lin, Zhou Li Fang Cai لم تضحَ بكل شيء لمصلحة الصناعة الثقيلة بالدرجة الأولى. غير أن ثمة أولوية لا تقل أهمية قد أعطيت لزراعة الحبوب التي ارتفعت بالدرجة الأولى، غير أن ثمة أولوية لا تقل أهمية قد أعطيت لزراعة الحبوب التي ارتفع معدل إنتاجها السنوي من ١٦٠ من ٢٨٠ مليون طن بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨. وقد تحقق هذا الإنجاز العظيم — والذي يدحض الكلام المتعلق بحدوث "المجاعات" — بفضل تكثيف عمل سكان الأرياف المتنامي عددهم. وكانت الأساليب المعتمدة بما فيها التعاون وإبقاء أربعة أخماس سكان البلاد في الأرياف، مبررة إلي حد كبير. وقد ضمنت الصين بفضل هذه الأساليب أمنها الغذائي أكثر من أي بلد آخر من بلدان العالم الثالث التي كان العديد منها يتمتع بمزيد من الموارد الطبيعية، وتفاوت ظاهرة أحزمة البؤس في مدنها. ويبقى أن هذا النظام قد بذل كل ما كان بوسعه إنتاجه، وبلغ حدوده في أواخر السبعينيات ، مع ارتفاع عدد أيام العمل لكل فرد راشد من سكان الأرياف من ١٦٠ يومًا عام ١٩٥٧ إلي أكثر من ٢٥٠ يومًا عام ١٩٧٥.

وفي الوقت عينه، تخلصت الصين الماوية من أزمة أخرى كانت تتمثل في بؤس صناعاتها الأساسية غذاء الثورة، فارتفع إنتاجها من الطاقة الكهربائية خلال ربع قرن من ٧ إلي ٢٥٦ ميجاوات وإنتاجها من الفحم من ٦٦ إلي ٦١٨ مليون طن، وإنتاجها من الفولاذ من ١ إلي ٣٢ مليون طن. وكان يجب، في هذه المرحلة الأولى، إعطاء الأولوية لإرساء هذه الأسس التي لا غني عنها في كل مسيرة صناعية جديدة بهذا الاسم. هذا، ولابد من التذكير بأن هذه النتائج الباهرة لا تنفي الأخطاء بأية حال من الأحوال.

وعلي سبيل المثال، لم يكن المستوي الضعيف لتنمية القوة الإنتاجية في الزراعة يتطلب أن يتجاوز التعاون أساسا، إطار فرق العمل، لأن مسؤوليات المستويات الأعلى من التعاون (الكومونات) لم يكن لها تأثير كبير علي واقع تنظيم العمل. غير أن عقلانية الكومونات المتقدمة علي المطالبات المباشرة لتنظيم الإنتاج الزراعي، كانت تجد تبريرًا لها

علي مستويات أخرى، من خلال تعلم الإدارة والقيم الثقافية للاشتراكية (المساواة) وإيجاد الشروط المطلوبة للامركزية الصناعية. لقد كانت "الصناعات الصغيرة الخمس" المتروكة إلي حد كبير للمبادرات المحلية مدرسة التعليم التي أتاحت لاحقاً الطفرة المذهلة في الصناعات التي شأت في الأرياف (وأحيل القاريء إلي كتابي "مستقبل الماوية").

لا شك أن الجهد المبذول في مجال الصناعات الأساسية قد تمادي كثيراً. والدليل علي ذلك أن الاستهلاك لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين بلغ ٢,٩٠ للطاقة و ١٢٧ للفولاذ مقابل ١,٠٥ و ٤٥ علي التوالي في الولايات المتحدة (راجع Yifu lin) وفي الوقت نفسه، وبما أن الصناعات الثقيلة لا توفر إلا عدداً قليلاً من الوظائف، فقد أعاق هذا الانحراف تقليص اليد العاملة الريفية الفائضة وتحويلها إلي الصناعات في المدن، ويبقى أن هذا الانحراف الناجم عن الاعتماد العقائدي علي النموذج السوفياتي قد تعرض للنقد من جانب ماوتسي تونغ في مرحلة مبكرة جداً في إطار المقولات التي كان يقترحها بشأن "العلاقات الكبرى العشر" (١٩٥٦)، وإعادة تأهيل الصناعة الخفيفة. وللأسف، لم يصغ جهاز الحزب والدولة عموماً إلي هذه الانتقادات كما كان يفترض أن يحصل وقد أدى هذا الانحراف إلي التقصير في مجال الخدمات (لا سيما تلك التي لها صلة مباشرة بتحسين فعالية الدوائر المالية والتجارية) التي لم تتجاوز نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي ٢٤% عام ١٩٧٨، مقابل ٢٨% للزراعة و ٤٨% للصناعة (وثلاثة أرباع هذه الحصة للصناعة الثقيلة).

ولم تكن مشاركة الصين في التجارة العالمية، والتي كانت لاتزال ضعيفة للغاية عام ١٩٧٨ (٢١ مليار دولار)، حصيلة خيار إيجابي كلياً قامت به الصين، وإنما، وبشكل جزئي علي الأقل، حصيلة استراتيجيات انعزالية فرضتها الإمبريالية، ثم انسحاب الاتحاد السوفياتي، ويبقى أن الانحرافات المشار إليها أعاقَت الازدهار المحتمل لصناعات الصناعات الخفيفة القائم علي التفوق التفضيلي — الخاضع للنقاش — لليد العاملة الرخيصة (وسوف نعود إلي هذه المسألة).

لقد أسفرت مجمل هذه الاستراتيجيات المعمول بها بين ١٩٥٢ و ١٩٧٨ عن نمو متواضع للاستهلاك النهائي (٢,٢ سنوياً حسب Yifu lin) بالمقارنة مع نمو الناتج الإجمالي، وبعبارة أخرى، تتناقصت فعالية الاستثمارات مع استفحال الأخطاء والانحرافات المشار إليها، أو كذلك، وعلي غرار استعراض الخيالة الذي تخيله توغان بارانوفسكي Tougan Baranovsky، كانت السلع التجهيزية مخصصة لإنتاج سلع تجهيزية أخرى، الأمر الذي أدى إلي تأجيل تخصيصها لإنتاج السلع الاستهلاكية وقد دل

هذا الهدر للوسائل علي بلوغ الحدود التاريخية لما تنتجه خيارات نموذج التخطيط المركزي، هذا ويجب التذكير بأن استبدال مفهوم المنافسة بمفهوم الفعالية لا يشكل جوابا صحيحا علي التحدي (وبرهان هذا الاختلاف قد يبعدها عن موضوع حديثنا).

(٣)

في أواخر السبعينات، كان يجب، في كل الأحوال، إحداث إصلاح جذري في نظام التخطيط المركزي والخيارات المرافقة، وكان يجب الانتقال إلي مرحلة جديدة من التنمية. وبالتالي، لا يتعلق الأمر "بالحفاظ علي النظام" كما كان، أو التخلي عنه، بل بتحديد الإصلاحات التي يمكن اعتمادها لتسريع عجلة التنمية، وفي الوقت عينه، تعزيز محتواها الاشتراكي الكامن بدلا من إضعافه.

إن المراحل والأساليب الإدارية للإصلاحات المعمول بها انطلاقا من عام ١٩٧٨ معروفة. وعلي هذا الصعيد، لم تقع الصين في فخ "العلاج بالصدمة" التي أصبحت عواقبه المدمرة علي النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واضحة اليوم. فقد اختارت الطبقة الصينية الحاكمة "عبور النهر بقفزات متتالية من صخرة إلي أخرى"، استنادا إلي تعبيرها الخاص. هذا، وتبقي طبيعة الصين علي الضفة الأخرى من النهر موضوع سجال. ويرتبط التنظير والممارسة في هذه الميادين بالإدارة الميكرو والماكرو اقتصادية، وبالمحتوي الاجتماعي والسياسي للمشروع علي حد سواء.

وتقوم الخطة الإصلاحية علي مبدأ تفكك الوحدة المطبقة للنظام الإداري الذي كان يشمل كل اقتصاد البلاد الخاضعة لإدارة مالكة الحصري (الدولة) وكأنه شركة واحدة ولذا، فقد كان التخطيط المركزي يلغي العلاقات السلعية، ولكن في الظاهر فحسب، لأن سلع الاستلاك النهائي كانت تبقى خاضعة في نهاية المطاف لقيود الطالب، ولأن أجور العمال ومداخل الفلاحين — وهما المصدر الأساسي لهذا الطلب — كانت تشكل المقابل لقوة عمل تعامل بدورها في النهاية كسلعة. ولكن تنظيم سوق العمل، مع ضمان الدولة للتوظيف، لا يلغي الطابع السلعي لقوة العمل الخاضعة لشروط تنظيم الإنتاج، وهذا هو الوضع طالما أن المنتجين لم يصبحوا علي كافة المستويات، أسياذ القرارات المتعلقة بتنظيم الإنتاج، والتقنين "الاشتراكي" لسوق العمل ليس، بالنظر إلي ذلك، سوي شكل راديكالي لأشكال تقنين هذا السوق المعمول بها في الغرب الرأسمالي في إطار دولة

الرفاه. ولهذا السبب، اعتبر نظام الأسعار في نموذج التخطيط المركزي نظاماً شبيه سلعياً.

وفي الواقع، تختار السلطة، إذ تعتمد تفكك هذا النظام، أن يزيد تماهي النظام الاقتصادي مع نظام سلعى أصلي، ويكون هذا التماهي الاستقلالية الذاتية للوحدة الإنتاجية — الشركة أو مجموعة الشركات — سواء كانت هذه الوحدة الأساسية ملكية الدولة، أو الجماعة (بما فيها موظفوها أنفسهم في حالة الإدارة الذاتية)، أو جهة رأسمالية خاصة.

وكانت الوحدة المتسقة الخاصة بالتخطيط المركزي المذكور تتمتع ببعد سياسي واضح، إذ إن كل فرد كان يندرج ضمن بنية ثابتة (الإدارة، المؤسسة المدنية، البلدة الريفية)، الأمر الذي كان يتيح تخطيط (أو مراقبة، إذا شئنا) التعيينات (مكان ونوع العمل والمسئولية). وفي ظروف الصين، كان هذا النظام يقوم على ثنائية المدن/ الأرياف (راجع Li pellen, Cai Fang, Zhang Zhuyuan ففسى الواقع، كان إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة التي تستحدث القليل من الوظائف يفرض مراقبة تحويل اليد العاملة من الأرياف إلى المدن وتحديثه.

لقد أظهر النظام فعاليته بالفعل طالما فرضت الأولوية لإنشاء قاعدة متينة للنشاط الصناعي من جهة، وإمكانية زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف العمل من جهة أخرى. ولكن، واعتباراً من اللحظة التي يجب أن يلبي فيها النظام الصناعي طلباً نهائياً أكثر ضخامة وتنوعاً، ولا يعود بالإمكان أن تحصل زيادة الإنتاج الزراعي إلا بتكثيف استعمال الأجهزة والمدخلات (Inputs) الأخرى غير العمل، الأمر الذي يؤدي إلى فائض في اليد العاملة، يصبح تكريس مبدأ وحدة سوق العمل القومي ضرورياً.

إن هذ التحول — إلغاء أشكال الرقابة الإدارية لانتقال الأفراد — الذي هو تأكيد الحرية (البرجوازية) يلغى بالتالي ضمان التوظيف والدخل الذي يرتبط فقط بنجاحة السياسة الماكرو اقتصادية ودرجة إعطاء الأولوية، متي اقتضي الأمر، للتوظيف الكامل. لقد أدرك العمال الصينيون التباس الوضع الجديد الذين وُضعوا فيه؛ فهم يقدرّون مكسب الحرية الذي يتضمنه، ولكنهم يعرفون أنه يجب عليهم من الآن فصاعداً الكفاح من أجل احترام حقوقهم الاجتماعية (وبالدرجة الأولى في عملهم) وعلي هذا الصعيد، لا تعتبر الصين في وضع مماثل تماماً لوضع بلدان العالم الثالث الرأسمالي، فالعمال الذين يحتفظون بذكري الثورة التي قاموا بها، يعرفون الدفاع عن أنفسهم كما تشهد مئات الآلاف من التحركات والإضرابات التي ينظمونها سنوياً، والتي يجري التعتيم عليها.

لقد أسفر خضوع الإدارة الماكرو اقتصادية لمبدأ السوق عن مجموعة من الأنظمة

المعمول بها تدريجيا خلال عقد التسعينيات، ويتعلق الأمر، بالنسبة إلى الشركات، بحرية الاستخدام والتسريح (وإن كان التسريح يخضع لمعايير نسبية وفقا لبعض الشروط)، والتفاوض (الجماعي أو الفردي؟) على الأجور، كما يتعلق بتحديد أسعار منتجاتها، وكذلك القيود المالية المرتبطة باقتراض الرساميل من مؤسسات مالية بدلا من التحويلات المجانية التي تديرها موازنة الدولة.

لقد باشر الإصلاح، كما نعلم، بتعزيز مسؤولية الأسر الريفية والتفكيك اللاحق لنظام الكومونات (١٩٧٨ - ١٩٨٤)، ثم توسيع نطاق أنظمة السوق إلى التخصيص الميكرو اقتصادي للموارد - سلع وسيطة، و سلع تجهيزية، ووسائل مالية (١٩٨٤ - ١٩٩١) ومالية، وأخيرا إصلاح البيئة الماكرو اقتصادية من خلال فرض ضريبة على الأرباح بدلا من الاقتطاعات المباشرة أي تحويل الأرباح المحققة لموازنة الدولة مقابل التخصيصات المجانية أي الاعتمادات التي تحولها الموازنة (اعتبارا من عام ١٩٩٢). وهذا الإصلاح في وضع متقدم للغاية اليوم.

إن الإصلاح - من منظور تأكيد العلاقات السلعية بدلا من العلاقات شبه السلعية للتخطيط المركزي كما تحدد وطبق حتي الثمانينات - كان حتميا وضروريا بدون شك لتفادي تدهور فعالية النظام الاقتصادي، ولكن ثمة إصلاح وإصلاح، وقائمة الخيارات البديلة المحتملة تبقى مفتوحة، اعتبارا من اللحظة التي ترفض فيها العقيدة الليبرالية.

أولا، لا يعني النظام السلمي، بأي حال من الأحوال، حصرية أو سيطرة القطاع الخاص، ويبقى أن إدارة ميكرو اقتصادية قائمة على مبادئ العقلانية الرأسمالية وحدها (المكافأة التجارية لكل "عوامل الإنتاج" مبدأ المنافسة بين الشركات، والسعي وراء تعظيم الأرباح) لا تؤدي مطلقا إلى "تخصيص أمثل للموارد" وكما تزعم النظرية المعروفة بنظرية "الاقتصاد الخالص"، ولكنها تؤدي إلى الكثير من أشكال الهدر والانحرافات المرافقة للفوارق الاجتماعية المنتظمة التي تقوم بتعزيزها. وهذا هو الوضع وإن كان الشكل السائد للملكية هو الملكية العامة. وبالتالي، تتطلب استراتيجية إنمائية جديدة بهذا الاسم تنظيما شديدا للعلاقات السلعية، لا يكتفي بإضافة سياسات ماكرو اقتصادية مجزأة تصحيحية (تدخلات ضريبية، سياسات إدارة القروض، تدخلات في إدارة العملة الوطنية والتجارة الخارجية، إلخ..) وتبرز الحاجة لإضفاء تجانس إجمالي على هذه السياسات الماكرو اقتصادية لو كانت الغاية منها خدمة الأهداف القومية والاجتماعية التي تحدد مشروع التنمية المذكور، كالتوظيف الكامل على سبيل المثال، وتقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية وتعزيز استقلالية الأمة ضمن؟ العالمي، وهذا ما يعرف باختبار تخطيط مركزي

لا يفترض الخلط بينه، بأي شكل من الأشكال، وبين التخطيط المركزي في النموذج السوفياتي.

إن اختزال المواجهة إلي "تخطيط مركزي" (شبه سلعي علي النمط السوفياتي) تقابله "حرية الأسواق" ("المتحررة من القيود والأنظمة" استنادا إلي العقيدة الليبرالية) يلغي مباشرة الخيار الأنجح اقتصاديا والأكثر تقدمة من الناحية الاجتماعية في ظروف الصين المعاصرة (وظروف أي بلد آخر، متقدم بهذا القدر أو ذاك، في تنمية قواه الاجتماعية). ومن شأن هذا الخيار الذي يتسم بسيطرة أشكال القطاعات العامة والتعاونية وتأطيرها بواسطة التخطيط المركزي أن يحدد عندئذ معالم مرحلة جديدة في المسيرة الانتقالية الطويلة نحو الاشتراكية. وإطلاق اسم "اشرائية السوق" عليها لا يبدو لي مرفوضا في هذه الحالة، شرط أن تتداخل السمات الثلاث المذكورة في هذا السياق بشكل قوي فيه الكفاية لئلا تفرغ هذه الاشتراكية من أي مضمون اجتماعي وقومي تقدمي.

ومن الأهمية بالتالي دراسة مدي استيفاء التنمية في الصين لهذه المتطلبات خلال العقدين المنصرمين.

(٤)

خلال العقود الماوية الثلاثة (١٩٥٠ - ١٩٨٠) شهدت الصين نموا استثنائيا - بلغ معدل ٦,٢% سنويا - أي، وباعتراف البنك الدولي نفسه، بالرغم من عدم تأييده للنظام الصيني، ضعف معدل النمو في الهند أو أية منطقة كبرى في العالم الثالث. هذا، ويبدو أداء الصين في العقدين المنصرمين أكثر نجاحا مع معدل نمو ناتج محلي إجمالي بلغ ٦,٨% للفرد الواحد (راجع Li Jing Wen, Zhang Xiao) مع العلم أن لا منطقة كبرى في العالم قط قد حققت أداء أفضل.

غير أن ما يجب التذكير به في هذا السياق هو أن هذه الإنجازات المنقطعة النظير لما تحقق في غياب الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تم إرساؤها في خلال الفترة السابقة. وقد رافقت هذه التنمية المتسارعة قفزة في معدلات نمو الاستهلاك الذي كانت نسبته ٢,٢% سنويا في فترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧، وأصبحت ٧,٤% في الفترة التالية من ١٩٧٨ إلي ١٩٩٤ (راجع Justin Yifu Lin - Fang Cai - Zhou Li). وبعبارة أخرى، وفيما أعطيت الأولوية في الحقبة الماوية لبناء قاعدة متينة علي المدي الطويل، شددت السياسة الاقتصادية الجديدة علي التحسين الفوري للاستهلاك الذي أصبح متاحا بفضل الجهود السابقة، وكون الانحراف لصالح بناء أسس طويلة الأمد هو السمة الملائمة للعقود الماوية ليس فرضية عبثية؛ فماوتسي تونغ نفسه قد دعا إلي تصحيح

المسار في "علاقاته العشر الكبرى". ولكن، وفي الاتجاه المعاكس، لا يمكن للتركيز علي الصناعات الخفيفة والخدمات انطلقا من ثمانينات أن يدوم إلي الأبد، لأن الصين لاتزال في مرحلة تتطلب إنماء صناعاتها الأساسية. وانعكس التغيير في الأولويات من خلال الأرقام وذلك بتعديل ملموس في حصص كل من القطاعات الأربعة الكبرى (الزراعة، والصناعة الثقيلة، والصناعة الخفيفة، والخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد تضاعلت حصة الزراعة من ٢٨% عام ١٩٧٨ إلي ٢١% عام ١٩٩٥؛ وسوف تنخفض إلي ١٠% في عام ٢٠١٠، لصالح قطاع الخدمات الذي ارتفعت حصصه من ٢٤% إلي ٣١% ثم ٤٠% في التقديرات، فيما ظلت حصة الصناعة تتراوح بين ٤٨ و ٥٠% (راجع Lijingwen - Zhang xiao). وفي الوقت عينه انخفضت حصة الصناعات الثقيلة من ٧٥% إلي ٤٥% داخل الكتلة الصناعية (راجع Yifu).

وتشبه الاستراتيجية الصينية الجديدة استراتيجية الهند في هيكليتها (إعطاء الأولوية للصناعة الخفيفة والخدمات، بحجة الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة)، إن لم يكن في معدلات النمو التي تظل أكثر ارتفاعا في الصين إلي حد كبير.

معدلات النمو السنوية ١٩٨٠ - ١٩٩٣ الصين	الهند
الناتج المحلي الإجمالي	٩,٦
الزراعة	٥,٢
الصناعات	٣,٠
الخدمات	٦,٢
	١١,٥
	٦,٤
	١,١١

(المصدر: (justin Yifu Lin - fang Cai - Zhou li).

ولا يعزي تفوق الصين إلي هيكلية الاستراتيجية الصينية القائمة علي المباديء عينها التي تقوم عليها هيكلية الاستراتيجية الهندية، إنما تحديدا إلي إنشاء قاعدة في الصين، خلال الحقبة الماوية السابقة، تتفوق علي قاعدة الهند من حيث إمكانيات دعمها للتنمية الإجمالية. ولو اعتمدت الصين الاستراتيجية نفسها، لتراجع معدل نموها بدوره وناهز معدل نمو الهند، وذلك أن الاستراتيجية المذكورة القائمة علي الخيار المعروف بالتفوق التفضيلي لليد العاملة الرخيصة بدلا من تعظيم التنمية وتحسينها كما تزعم الأيديولوجيا الليبرالية في دفاعها غير المتبصر عن السوق، تشكل علي العكس، مصدرا لهدر متعظم (سوف نعود إليه لاحقا) وتعميق الفوارق الاجتماعية والإقليمية علي حد سواء، وتؤدي علي المدى البعيد إلي تنني الفعالية.

لاشك أن النمو القوي للخدمات خلال العقدين المنصرمين يعوض التأخير الملحوظ

في هذا المجال خلال الحقبة الماوية ولكن هذا النمو سوف يؤدي، علي المدى البعيد، إلي أشكال من الهدر الخاصة بالرأسمالية، والتي تغفل العقيدة الليبرالية الحديث عنها كليا. ولا يؤدي اعتماد منطق السوق إلي الخصخصة تلقائيا ولو أنه يشجعها في الواقع. وعلي هذا النحو، فقد انخفضت حصة ملكية الدولة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) من ٥٦% عام ١٩٧٨ إلي ٤١% عام ١٩٩٦، كما انخفضت الملكية الجماعية من ٤٣% إلي ٣٥% في حين أن القطاع الخاص شبه المعدم في الحقبة الماوية بات يسهم بنسبة ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٩٦. كانت الدولة توظف ١١٢ مليون عامل في المدن، والجماعات ٣٠ مليون والقطاع الخاص ٣٠ مليوناً كذلك (راجع Lui Rong Cang).

وأخطر ما في الأمر بدون أدني شك هو تفاقم التفاوت في التوزيع الاجتماعي للدخل — وبصورة قابلة للمزيد من النقاش — في العلاقات بين المدن والأرياف، وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل. وهذه التطورات السلبية تشكل جزئيا الحسيطة الحتمية لتسارع النمو والإصلاحات المؤسساتية لصالح تخطيط اقتصادي واجتماعي مركزي علي مستوي التحديات، وهذا لم يحصل لأن السلطة اكتفت بسياسات ماكرو اقتصادية ظرفية غير كافية.

لقد ارتفعت درجة التفاوت حسب مؤشر Gini من ٠,١٦ للقطاع المديني عام ١٩٧٨ إلي ٠,٢٨ عام ١٩٩٥، ومن ٠,٢١ إلي ٠,٣٤ للقطاع الريفي، فيما ارتفع معدل متوسط الدخل في المدن إلي متوسط الدخل في الريف، فيما ارتفعت نسبة متوسط الدخل في المدن إلي متوسط الدخل في الريف من ٢,٣٦ إلي ٢,٩٧ (راجع Zhao Renwei) وفي المدن التي تتركز فيها الصناعات الحديثة والخدمات، وكذلك الرأسمالية الخاصة الجديدة، يترافق الشكل الأساسي للتفاوت الجديد مع ظهور "طبقة وسطى" جديدة من أصحاب المهن المأجورين (وترتفع أجورهم في القطاع الخاص وبعض الشركات المحلية التي تملكها رسميا البلديات والمقاطعات وجماعات أخرى — وهي مسألة سوف أعود إليها لاحقا)، ومن صغار المقاولين. وتجدر الإشارة أيضا إلي ظهور "حديثي النعمة" — بل الفائقين النعمة — لا سيما بين المقاولين (ومعظمهم من الصينيين في الخارج) من شركاء الدولة، والجماعات المحلية والرأسمال الأجنبي في "مشاريع مشتركة" (Joint Ventures).

فهل يوجد "حديثو الفقر"؟ لقد أسفر إلغاء الجدار الإداري المنيع الذي كان يعزل سكان الأرياف عن سوق العمل في المدن، وتفكك الكومونات، عن تحرير "قائض" من سكان

الأرياف تدفق نحو المدن. وعلاوة علي ذلك تفاقمت البطالة (التي لم تكن معروفة في الحقبة الماوية) بسبب اعتماد القطاع العام في المدن علي مبدأ التسريح الممكن من الوظيفة. ويعاني اليوم ١/٧ من عمال المدن من البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي (راجع Lin Wenpu). وقد بلغ عدد المسرّحين من القطاع العام ١٣ مليوناً منذ بداية الإصلاحات وحتى أواخر عام ١٩٩٧، أعيد توظيف نصفهم فحسب، وانتقل الكثيرون منهم (وليس جميعهم بالتأكيد)، وفقاً للبعض، إلي قطاع غير رسمي جديد، أو أعاد استخدامهم ازدهار القطاع الخاص (راجع Zhang Zhuoyan).

إن تعاضل التفاوت في مجتمع الأرياف، كما يظهر ارتفاع مؤشر Gini المذكور أعلاه، يعزي إلي أسباب مختلفة من الوضعيات المغايرة. فقد كان لانفتاح طلب المدن المتنامي علي منتجات غذائية غير الحبوب (الخضار والفواكه واللحوم) فائدة جلية بالنسبة إلي المناطق ذات الموقع الجغرافي المتميز، أظهرت البؤس النسبي للمناطق الأخرى. لقد كان نظام الكومونات قد بدأ بتنشيط الحركة الصناعية في الأرياف المترامية، من بين أهداف أخرى، إلي الاستخدام المفيد لفائض السكان الذين لا تستطيع الصناعة في المدن استيعابهم وقد شهد هذا الازدهار طفرة حقيقية انطلاقاً من عام ١٩٨٠ ويوجد حالياً مئات الآلاف من الشركات الريفية المتنوعة الوضعيات. فالبعض خاص صراحة، ولكن معظمها "جماعي" رسمياً، وملكيته تعود لهيئات محلية متنوعة. غير أن الواقع الاجتماعي الذي يرتسم وراء المظهر القانوني يبيح مبهماً، إذ يخفي المصالح الخاصة غير المعلنة للأعيان. هذا، مع العلم بأن ذلك الازدهار الهائل للشركات الريفية كان ولا يزال متفاوت التوزيع بشكل ملحوظ علي صعيد البلاد، لأن بعض المقاطعات الغنية قد تمكنت من تمويل قيامه بسهولة أكثر من مقاطعات أخرى (راجع Zhao Renwei).

(٥)

خلال الحقبة الماوية، كان السبب شبه الحصري للتفاوت داخل المجتمع الريفي يعزي إلي الإرث التاريخي ونوعية الأراضي، وبالتالي، كان هذا التفاوت شبه مرادف للتفاوت الإقليمي. وداخل البلدات الفقيرة منها والغنية، ظلت المساواة الشديدة قائمة، إذ توزعت "النقاط" علي أعضاء فرق العمل بصورة متساوية عملياً، ولم يعد هذا الأمر قائماً مع تعزيز مسئولية الأسر. وبالرغم من أن تحكم السلطة العامة بتوزيع الأراضي الممنوحة استثمارياً للأسر الريفية (وغياب سوق للأراضي الزراعية) تمكن حتي الساعة من تقادي الأسوأ، فقد ظهر مصدر جديد للتفاوض بين الأسر الريفية نظراً لأن الحصول علي

الموارد (القروض، والتجهيزات، والأسمدة، إلخ...) يخضع للكثير من الأهواء الظرفية التي يخضع لها البعض والبعض الآخر بصورة غير متكافئة. لقد كان الفقر، الذي هو نسبي دائما بالطبع، ولا يخضع لأي تحديد نظري دقيق، حاضرا علي الدوام في الأرياف الصينية. غير أن المساواة داخل البلدات وسياسة الدولة وضعت حدا، خلال الحقبة الماوية، لأشكال الفقر المدقع الذي ساد في الصين التقليدية ولاسيما المجاعات، والجدير بالذكر أن التصريحات والمقالات التي تتحدث عن "المجاعات" المزعومة في الحقبة الماوية تعزي إلي دعاية كاذبة لم تثبت أية واقعة صحتها، كما كتب وليم هينتون بهذا الشأن. وبالمقابل، أضحت أسراً ريفية فقيرة، ولكن بظروف نسبية. وهذا الإفقار — الذي يفسر النزوح الجيد من الأرياف إلي المدن — بسبب معاناة حادة، لا سيما وأنه يحدث في مرحلة من التحسن الملموس لدخل الأغلبية الساحقة من سكان الأرياف، يتجلى بصورة أخص بالنسبة إلي أقلية محدودة منهم. ويكفي السفر عبر الأرياف الصينية — كما سنحت لي الفرصة مؤخرا — لمعينة ذلك. غير أنني لم ألحظ، من جهة أخرى، في أي مكان من الصين ظاهرة شائعة في سائر دول العالم الثالث، ألا وهي البؤس الدنيء علي نطاق واسع. وقرى الصين التي سنحت لي فرصة زيارتها، وحتى في المناطق المصنفة بأنها فقيرة، تذكر بقرى أوروبا الفقيرة منذ نصف قرن، ولا تذكر، بأي شكل من الأشكال، بقرى العالم الثالث المعاصر، سواء تعلق الأمر بالهند، أو مصر، أو المكسيك، أو البرازيل، أو جنوب الصحراء الأفريقية.

ويساعد الجمع بين مؤشري Gini للأرياف والمدن، في تطورهما، علي التحليل بمزيد من الدقة لتطور العلاقة بين المدن والأرياف. ويبقي الموضوع مثارا للجدل. يري البعض أن العلاقة كانت دائما غير متكافئة لصالح المدن في الحقبة الماوية، بالرغم من التأكيدات المغايرة لأنصار النظام الذي كان قائما آنذاك. فنسبة متوسط الدخل في المدن إلي متوسط الدخل في الأرياف قد تراوحت بين ٢,٣ و ٢,٥ عام ١٩٧٨ (راجع Zhao Renwei) وتبرير هذا التفاوت بسيط ومقع في جزء منه علي الأقل فنظام الأجور والأسعار المتجانس في كل أنحاء البلاد، كان يمنح المدن تفوقا أكيدا (لا يوجد فقر في المدن) علي الأرياف التي كانت تخضع مباشرة لتأثير الفوارق الإقليمية. والنظام الماوي لم يحقق المساواة — وهو هدف الأجر الأساسي في المدن ومتوسط دخل الفلاح، ولكنه قام بتعديل الأجر في المدن علي متوسط الدخل في المناطق الريفية الغنية. غير أن هذه المقارنة من جهة المستوى المعيشي تبقي صعبة لأن سكان المدن (دائما) ينعمون بوضع أفضل نسبيا علي بعض المستويات (نوعية التعليم والخدمات الصحية، والاستفادة من

الخدمات الإدارية)، فيما جري التقليل ربما — كما هو الحال علي الدوام تقريبا — من امتيازات أخري لصالح سكان الأرياف (الاستهلاك الذاتي). ولئن تدني التفاوت الظاهر بين المدن والأرياف في الهند (وتبلغ النسبة هنا ١,٤) فلأن فقر أغلبية سكان المدن في الهند، بكل بساطة كما في أي بلد من بلدان العالم الثالث، لا يقل وطأة عن فقر سكان الأرياف (راجع Zhao Renwei) فكيف تطورت هذه النسبة بين المدينة والريف؟ يبدو أن المعدل المذكور قد تطور لصالح الأرياف في مرحلة أولى (انخفض هذا المعدل إلي ١,٧ عام ١٩٨٤ حسب Yifu)، ليعود فيرتفع لاحقا (وقد يكون بلغ ٢,٦ عام ١٩٩٤ حسب المصدر نفسه) وقد يعزي ذلك إلي أن الإصلاح بدأ بالأرياف، ولكن النهضة اللاحقة في عصرنة المدن ألغت الامتياز المؤقت الذي حصل عليه سكان الأرياف. وهذا تفسير منطقي للغاية.

وفي كافة الأحوال، إذا كان التفاوت المتعاطم يشكل مشكلة حقيقية في حجمه ودلالاته الاجتماعية والسياسية، فمسألة الفقر، علي العكس، تطرح بشروط مختلفة لقد كان وضع الصين غداة الثورة مماثلا لوضع العالم الثالث الرأسمالي مع انتشار الفقر الدنيء في المدن والأرياف. وقد قامت الماوية بتقليص هذا الفقر الذي أصبح لا يذكر عام ١٩٧٨ في المدن وانخفض إلي ٢٥٠ مليونا من سكان الأرياف كان يعيش ٨٠% منهم في المقاطعات الشمالية — الغربية والجنوبية — الغربية (وهم فقراء وليسوا ضحايا مجاعة) وتشير دراسات استطلاعية ذات مستوى أجراها في الصين العديد من الباحثين الذين لا يقلون كفاءة واستقلالية عن نظرائهم الغربيين، إلي أن الفقر في الأرياف قد تقلص إلي زهاء ٥٠ مليون شخص عام ١٩٩٧ (راجع Lin Wenpu) بينما يستهدف اليوم، وبعد أن كان لا يذكر عام ١٩٧٨ ، ٣٢ مليونا من سكان المدن (راجع المصدر نفسه). وهذه أرقام منطقية نظرا لما ذكر أعلاه ولكنها أرقام تخفي المصادر الجديدة لظاهرة التفتير في الأرياف، وبروزها في المدن، ولذا، وخلافا للاقتراحات المطروحة من أجل "مكافحة الفقر" المتمحورة حول "مشاريع استثنائية خاصة" كتلك التي يقترحها البنك الدولي، والتي اعتمدها بعض المفكرين الصينيين، فأنا لا أؤمن كثيرا، من جهتي بنجاعة هذه الوسائل في غياب ماكرو سياسة (تخطيط مركزي) تتبنى مباشرة هذا الهدف وتعطيه الأولوية التي يستحقها.

إن مسألة الفوراق الإقليمية لا مفر منها بالنسبة إلي بلد — قارة مثل الصين. ولكن الخلاصات المتسارعة بهذا الاتجاه أو ذاك لا تساعد، هنا أيضا، علي تحديد الآليات المسؤولة عن تطورات الأوضاع، وتاليا، نجاعة الوسائل التصحيحية التي يجب اقتراحها

إن أمكن، ويسري الاعتقاد العام أن هذه الفوارق قد تفاقمت خلال السنوات العشرين الأخيرة لصالح مقاطعات ساحلية قد اندمجت بصورة أكثر اتساقاً، منذ العصور الحديثة، في الرأسمالية العالمية، وتركزت فيها بالتالي، الصناعات والأنشطة الجديدة.

وفي الواقع، تتعدد أسباب هذه الفوارق وتتعدد تداخلاتها، في حين لم تكن الوسائل التصحيحية المحتملة التي اعتمدتها سياسة الدولة بالفعالية المرتقبة فتسارع النمو اعتباراً من العام ١٩٥٣ ثم ١٩٨٠ يولد بحد ذاته فوارق إقليمية؛ ولكن النمط المعتمد لهذا التسارع، لا سيما فيما يتعلق بتوطين الصناعات المحركة ونوعها، كما بنمط التنمية الريفية المعمول بها، يؤدي إلى تأثير تفاعلي أو تخفيفي من هذا المنطلق.

وتدل المعطيات على أن الفارق بين وضع الأرياف في شرق البلاد وغربها قد اتسع بحدة بين ١٩٨٨ و ١٩٩٥:

الدخل الريفي (باليوان الثابت ١٩٨٨)				
١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩٥	
دخـل الفرد	مؤشر Gini	دخـل الفرد	مؤشر Gini	
شرق غرب	٨٩١	٠,٣٤	٣١٥٠	٠,٤٥
غرب	٥٥١	٠,٢٩	١٢٩٢	٠,٣٨

(المصدر: Zhao Renwei).

ولا تعزي الزيادة الأسرع في دخل الأرياف شرق البلاد حصرياً إلى زيادة الإنتاج الزراعي الذي يعززه هنا طلب المدن، فيضاف إليها زيادة الدخل الذي تنتجه المشاريع الصناعية الريفية الصغيرة التي تعززها الأسباب عينها؛ والجدير بالذكر أن قسماً لا يستهان به من هذه الشركات الريفية يعمل من الباطن لحساب صناعات مدنية.

وتؤكد مصادر أخرى (Yifu) هذا الرأي، وتحدد بداية تفاقم الفوارق إلى بدايات الإصلاح عام ١٩٧٨. وعلى هذا النحو، ارتفع معدل الدخل الفردي في شرق البلاد — الدخل الفردي في غربها من ١,٢ عام ١٩٧٨ إلى ١,٧ عام ١٩٩٤، فيما ارتفعت مؤشرات Gini، في الفترة الممتدة بين هذين العامين، من ٠,١٣ إلى ٠,١٩ لمجتمع الأرياف ومن ٠,٠٨ إلى ٠,١٤ لمجتمع المدن.

ولكن ماذا كان الوضع بالضبط على هذا الصعيد لدى المباشرة بالإصلاحات عام ١٩٨٠؟ لقد سعت الاستراتيجية التصنيعية في الحقبة الماوية إلى تصحيح الفوارق الإقليمية بتوطين أكثر تنوعاً للصناعات، إذ كانت حصة المناطق الشرقية من الاستثمار القومي الإجمالي تبلغ ٤٥% مقابل ٣٠% للمناطق الوسطى، و ٢٥% للمناطق الغربية

وخلال حقبة الثورة الثقافية، بذل المزيد من الجهد لصالح المناطق غير الساحلية. ولكن ولئن أسفر بمط التمددين، والتصنيع الذي ساد آنذاك، والتجانس الكامل علي الصعيد القومي لنظام الأجور والأسعار، عن مجتمع مديني شديد المساواة والتشابه في كل أقاليم البلاد، فالتفاوت ظل حادا في مجتمع الأرياف، تحت وطأة الماضي والظروف الطبيعية بحيث إن التفاوت بين هذه المناطق الشرقية والمناطق الغربية ظل حادا، بل قد يكون نزع إلي التفاقم خلال الحقبة الماوية ويبلغ المؤشر الذي احتسبه Simon Zhaoxiaobin ٠,٦٥ للفترة الممتدة بين ١٩٥٣ و ١٩٥٧ و ٠,٩٦ لتلك الممتدة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ وقد يكون السببان الرئيسان لهذا: التدهور التجمع المديني الأقوي شرقا (مع العلم أيضا أن الدخل المديني كان أكثر ارتفاعا من دخل الأرياف)، وتحسين الإنتاجية الزراعية الأكثر ارتفاعا كذلك في الشرق وقد سعي برنامج دانغ كزاوينغ إلي تصحيح التفاوت بين المدن والأرياف" لصالح مجتمع الأرياف، وقد تكون السياسات المعمول بها قد قلصت بالفعل الفارق في المرحلة الأولى بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ (وهو التاريخ الذي انخفض خلاله معدل الدخل المديني - الدخل الريفي إلي أدني المستويات: ١,٧ - حسب Yifu)، ولكنه عاود الارتفاع سريعا (١٩٩٤: ٢,٦ - حسب Yifu - المصدر المذكور). وبالتالي، فانخفاض مؤشر التفاوت الإقليمي الذي يقترحه Zha Xiaobin، والذي قد يكون انخفض من ٠,٩٦ للفترة الممتدة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ إلي ٠,٦٢ للعام ١٩٩٠، يصعب تقبله وهو مخالف لكل المؤشرات الأخرى.

وبعد، فإذا كان التخطيط المركزي في الحقبة الماوية قد أثبت فعالية نسبية للغاية - إن لم نقل فشلا - في مجال الفوارق الإقليمية فتحرير قوي السوق في المرحلة التالية لم تفعل سوي زيادة حدة هذه الفوارق. ولا يمكن محاربة هذه النزعة بفعالية مقبولة إلا بواسطة تخطيط مركزي قائم علي إعطاء الأولوية للسوق الداخلية، وللتتمية المتسقة لأشكال التكامل بين الأقاليم، ويعزز الخيار المعتمد الذي يمنح الأولوية للسوق الخارجية، المناطق الواقعة شرق البلاد بصورة منتظمة، والسياسات التصحيحية المعمول بها أضعف من أن تمحي آثاره الطاغية. وبالتالي، نعود إلي مسألة العلاقات بين الداخل والخارج في مفاهيم التنمية خلال الحقبين المتعاقبين الماوية وما بعد الماوية.

لا يتعلق الأمر بتحليل الفوارق المطروح هنا إلا بالمجموعات المدينية والريفية الكبرى، وبالطبقات أو الشرائح الوسطي التي توطرها. ولا يفيد هذا التحليل عن امتيازات الطبقة الحاكمة التي، وإن كانت لا تمثل شيئا يذكر من الناحية الماكرو اقتصادية، فهي تتمتع بآثار سياسية بارزة وأكيدة على الرغم من ذلك.

"السوق" يشكل أحد المصطلحات الشائعة في الاصطلاحات القائمة منذ عام ١٩٨٠ والمصطلح الثاني هو "الانفتاح" ومسألة الانفتاح، أي مشاركة أحد البلدان (الصين في هذه الحالة) في التقسيم الدولي للعمل، وفي كافة الجوانب الأخرى من العولمة الاقتصادية (الجوء إلى الرأسمال الأجنبي، واستيراد التكنولوجيا، والانضمام إلى مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمي)، بل الأيديولوجية والثقافية، لا يمكن أن تحسم بواسطة مصطلحات سجالية إلى أقصى الحدود - انفتاح أو انغلاق! - يسعى المدافعون العقائديون عن الليبرالية المتفوقة لاحتجاز السجال ضمنها، فالانسحاق وراء هذه اللعبة الخادعة يعني بالتأكيد اعتماد موقف تستحيل فيه المناقشة الرصينة للخيارات الحقيقية المتاحة لأي مجتمع يتمتع بموقع جغرافي علي هذا الكوكب.

والمسألة ليست أساساً مسألة "درجة انفتاح" يمكن قياسها كما علي سبيل المثال من جهة معدل حجم التجارة الخارجية - الناتج المحلي الإجمالي فمن الناحية، كانت مشاركة الصين في المبادلات التجارية العالمية، حتي عام ١٩٨٠، تكاد لا تذكر، الأمر الذي يعزي إلي عدااء العالم الخارجي إلي حد كبير - الحصار المفروض من الخارج - وكذلك إلي خيار داخلي لم يكن يفتقر إلي الحكمة في بادئ الأمر، فالانكفاء علي الذات، في الفترة التي تعتمد فيها البلاد برمتها علي الإصلاحات السياسية والاجتماعية الهائلة (والإيجابية) التي تفرضها الثورة، ليس تافهاً، حين نعلم بجسامة الصعوبات الإضافية التي تواجه البلاد في علاقاتها بالنظام العالمي الذي كان ولا يزال خاضعاً، بصورة أساسية لهيمنة الإمبرياليين، وبالتالي، عدائياً.

غير أنه يجب إدارة هذه العلاقات بل والتمكن من الاستفادة منها، لأن تسريع التنمية الذي يفترض جرعة من الاستحقاق، في كل الأحوال، يتطلب اعتماد تكنولوجيا أكثر تطوراً (لن يصار إلي اختراع العجلة من جديد!) وبالتالي. معدات (يمكن استيرادها) ويجب تسديد ثمنها بواسطة الصادرات. وما يمكن طرحه في السوق العالمي هو، بالطبع في هذه المرحلة منتجات تستفيد من "التفوق التقاضي" لكثافة عملها العالية ولكن يجب أن نعي حينئذ بأننا نتعرض للاستغلال من جانب هذه التجارة غير المتكافئة ونتقبل هذا الوضع - مؤقتاً - في غياب حل بديل. ويتطلب الأمر بالتالي الانطلاق من تخطيط الحد الأدنى المطلوب من الواردات التي تسمح بتعظيم النمو الاقتصادي، ومن ثم، طرح نوع التصدير الضروري وحجمه لتغطية هذه الحاجات. وهذا الحد الأدنى من التصدير

الضروري - وليس الحد الأقصى الممكن - ليس معدوما. وقد أصبح بالتأكيد يفوق إلي حد كبير ما كان عليه حجمه عام ١٩٨٠؛ وبالتالي، ليس من العبث أن الإصلاح سعي، في مرحلة أولى، إلي مواجهة التحدي، وإعطاء نوع من الأولوية، لتحقيق هذه الغاية، للصناعات التصديرية الكامنة والقادرة علي تحقيقها بأسرع وقت.

ويلوح الخطر مني أوحى نجاح هذا الخيار بقلب نظام التسلسلات التي تحكم منطق استراتيجية تنمية جديدة بهذا الاسم ويفترض هذا المنطق خضوع الأهداف الكمية للتجارة الخارجية لمتطلبات العمل بمشروع تنموي يؤمن تعزيز التضامن الاجتماعي في الداخل، وبالتالي، القدرة علي البروز في الخارج مع أقصى حد من الاستقلالية الذاتية، وتقترح العقيدة الليبرالية العكس تماما، أي الاندراج الأقصى في التقسيم الدولي للعمل القائم علي إعطاء الأولوية لازدهار أنشطة "تستفيد" منها البلاد من التفوق التفاضلي ليده العاملة الوفيرة والخيار الأول هو الذي أطلقت عليه اسم فك الارتباط الذي يعني رفض الخضوع لمنطق النظام الرأسمالي العالمي المتفوق، وليس الاكتفاء الذاتي؛ والخيار الثاني هو خيار التكيف السلبي دائما في الحقيقة (وإن وصفوه بالاندماج النشط) مع متطلبات بالاندماج في النظام العالمي.

لطالما اقترح الخبراء الاقتصاديون المبتدلون الحل الثاني، ولن يكفوا عن اقتراحه. وسوف يسوقون دائما الحجج نفسها، ولا شيء يميز هنا حجج الليبراليين الصينيين (أمثال Justin Yifu, Fang Cai, Zhou Li, Zhang Liging وغيرهم) ولا تقوم أية من هذه الحجج علي أساس علمي متين، لأنها تنطلق جميعا من فرضية خاطئة (ومفادها أن الأسعار المحددة في أسواق متحررة من القيود والأنظمة تولد النمو الأقصى..). وبالتالي، فهذه النظرية مجرد افتراض مبدئي يكتشف في استنتاجاته ما بني عليه مقدماته. فالكلام علي فوائد الخيار المقترح (التسيير حسب مؤشرات الاقتصاد العالمي) سرعان ما يصبح أجوف ويغفل التحديات الحقيقية. ويجري التأكيد عندئذ بأن العولمة التي يندرج فيها هذا الخيار ويولدها مرادفة للسلام؛ وكأن هيمنة المراكز الرأسمالية التي تسيطر علي النظام ولاسيما الولايات المتحدة، لاعلاقة لها بمنطق التنمية الرأسمالي العالمي الاستقطابي الذي يرتبط به هذا الخيار وبالتالي، نقع في طريق مسدود مزدوج، سواء علي صعيد المضمون الاجتماعي الداخلي الطبقي للعلاقات التجارية المهيمنة، أو علي صعيد الطابع الإمبريالي للنظام العالمي الذي تندرج فيه هذه العلاقات وعلاوة علي ذلك، فلا شيء يؤكد، في تاريخ الرأسمالية القائمة فعلا، خلاصات "نظرية" النظام الوهمي تلك: فتاريخ العولمة الرأسمالية ليس تاريخ نجاح سياسات "الاستلحاق" القائمة علي التكيف المذكور والتفوقات التفاضلية،

بل هو، علي العكس، تاريخ الاستقطاب بين المراكز الرأسمالية المتفوقة والأطراف الكومبرادورية، الخاضعة، والمتعرضة لاستغلال جائر نتيجة لهذا الشكل من الإدراج. ويقترح أنصار "ليبرالية" تدفق الرساميل (أو "فتح الحساب الرأسمالي" حسب لغة أهل الاختصاص) والتخلي عن الإدارة العامة لسعر الصرف، القيام بخطوة إضافية نحو الضلال الليبرالي وفي هذا المقام أيضا، لا أجد في تحليل الليبراليين الصينيين (Ping Gaoi, HailongXie وغيرهم) أكثر من تكرار للافتراضات الليبرالية المبدئية (ومنها علي سبيل المثال: بما أن العملة سلعة كبقية السلع، فالتحرير الأقصى لسوقها من القيود والأنظمة يؤدي إلي الحل الأمثل للجميع، لأن مصالح الجميع تتوافق ولا تتعارض..) إن مثل هذه المقولات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي في مطلع التسعينيات ردا علي متطلبات الرأسمال المالي المعولم أسفرت في وقت قياسي عن الأزمة المدعوة بالمالية في جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ ولم تجبر هذه الأزمة الليبراليين الصينيين علي توضيح خياراتهم الأساسية لأنهم مازالوا يؤيدون الأولوية المبدئية للصناعات "المواجهة نحو التصدير" ويستعيدون مقولات صندوق النقد الدولي، معتبرين أن الأزمة تعزي إلي أسباب تظل ثانوية بالرغم من طابعها الحقيقي (علي غرار تجاوزات الأنظمة المصرفية المحلية، إلخ..)، ولم ترغمهم، ناليا، علي التشديد، فيما يتعلق بالإصلاحات التي يجب اقتراحها، علي تلك التي تتعلق بالنظام المصرفي (والذي يجب جعله أكثر صحة) وتجدر الإشارة إلي أن مسئولية الاستراتيجيات التي قامت بتنفيذها الرساميل المالية الأجنبية التي حصلت على فوائد هائلة من هذه الأزمة ولا تزال قد أغلقت كليا. ولا يجب أن تكون موضع أي تساؤل والفروقات اللغوية — من نوع القيام بالإصلاحات (التي تتدرج في منظور تعزيز الاندراج في العولمة المالية)، ولكن "بحذر" — لا تضيف شيئا يذكر إلي السجال الدائر وتستمد الاقتراحات النيوليبرالية قوتها من حجج تتكرر بالرغم من كل ثغراتها الجوهرية.

منها الإشارة إلي "النموذج الكوري" (ونموذج تايوان) فهذان البلدان يعرفهما الصينيون حق المعرفة، ويعز عليهما ثانيهما، قد انخرطا، علي ما يبدو، في طريق الاستلحاق الجدي (وهذا ليس حال بلدان جنوب شرق آسيا)، واعتماد استراتيجية "انفتاح"، ولكنهما عرفا وتمكنا من ارتقاء درجات التقسيم الدولي للعمل. ولا يسعنا مناقشة الأسباب الخاصة (بما فيها الأسباب الجيوستراتيجية) لهذه "النجاحات" في هذا المقال، وكذلك هشاشة الاقتصاد الكوري الخاضع اليوم مباشرة، بحكم "أزمته المالية" إلي استراتيجية إعادة الطابع الكومبرادوري التي تسعى الولايات المتحدة لفرضها عليه وفي مطلق

الأحوال، فما هو ممكن عند اللزوم، في بعض الأوضاع الاستثنائية (وأشك أن يكون هذا هو الحال) لا يشكل القاعدة، وأقله بالنسبة إلي بلد شاسع ومتباير مثل الصين. فلنأخذ، علي سبيل المثال، مسألة الانتساب إلي مظمه التجارة العالمية التي تبنيتها الحكومة الصينية، لايمكن لتطبيق القوانين التي نرصدها علي التجارة الدولية الاتفاقية التأسيسية لهذه المنظمة إلا أن يؤدي إلي كارثة بالنسبة إلي الرعاة الصينية، ورغم الصين علي العدول عن استقلاليتها الغذائية التي اكتسبتها بعد جهود مضنية، وتفكيك صناعاتها الأساسية بحجة "تكلفتها الباهظة" وحمل البلاد علي العزوف عن أي مشروع للتفوق تكنولوجيا، إلخ.. وقد يعتقد المرء أن الإفلات من هذه القوانين ممكن بوسيلة أو بأخري، ولم أسمع براهين مقنعة بهذا الاتجاه. هذا، والجدير بالذكر أن منظمة التجارة العالمية نفسها تمر بأزمة بعد مؤتمر سياتل، وبالتالي، لم الاستعجال للانضمام إلي منظمة قد تكون ولدت ميتة؟ ألن يتمتع بلد كالصين بهامش تفاوضي أوسع لو ظل خارج المنظمة؟ إنها أسئلة لا يبدو لي أنها قد نوقشت علي الإطلاق، علي الأقل علنا وقد استبدلت بحجج سهلة، ومفادها أن نظام التقنين الإداري للتجارة الخارجية لم يثبت فعاليته (وهو علاوة علي ذلك وسيلة سهلة للفساد)، ولا استمراريته علي المدى البعيد (Zhang Liqing). نعم، لا ريب في ذلك، ولكن هذه الحجة تعني إذن أن نعتمد فقط الليبرالية لأن لا حل بديل رصين مطروح غير الإبقاء علي نظام تجاوزه الزمن، وتستمد هذه الحجة قوتها من أن أعداء الليبرالية، وبدلا من اقتراح إصلاح حقيقي لتخطيط التجارة الخارجية، يكتفون بالدفاع عن بقايا نظام متهاك.

وهذا النوع نفسه من الأوضاع يهيمن علي السجال المتعلق بالخيارات المطروحة في مجال إدارة سعر الصرف. فالمدافعون عن الماضي لا يقترحون سوى الحفاظ علي سعر صرف ثابت بإشراف المصرف المركزي، الأمر الذي يسهل مهمة الليبراليين الذين قد يسهبون في الخطابات الأكاديمية المعهودة حول محاسن ومساويء "الارتباط" (Pegging) بوحدة أو أكثر من العملات المتوقعة، و "المرونة" المطلقة (وأقل ما يمكن القول عنها.. أنها تعتبر بحق غير واقعية)، وي طرحون في نهاية المطاف مذهباً تجريبياً يفكر إلي منظور واضح (تحسين المرونة بواسطة سياسات التقنين بدلا من الوسائل الإدارية.. وكان هذه السياسات التقنينية لا تستحق أن يعبر عنها بوضوح في مبادئها التوجيهية علي الأقل، وأن العمل بها لا يتطلب العمل بالوسائل الإدارية).

ثمة شيء مؤكد وهو أن الخيار الليبرالي القائم علي السوق - الانفتاح يؤدي إلي هشاشة المجتمع والدولة الصينية، مما يضعف قدرتها علي مواجهة التحدي الحقيقي الذي

تمثله استراتيجية الهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها التابعون لها في المثلث الذي يضم أوروبا واليابان إلى جانبها، وهي استراتيجية يقوم هدفها المعلن علي الحول بكافة الوسائل، بما فيها الحرب وتفكيك الدول، دون تحول الصين إلى قوة عظمي ومنافس حقيقي، وما الحملة المنتظمة حول التبت والدعم المتجدد للانفصاليين في تايوان سوي الوجه الآخر للعملة نفسها.

(٧)

إن إصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي الصيني، بالرغم من مراحلہ المتقدمة، لم يكتمل بعد، مما يترك المجال مفتوحا للانقواء بين خيار رأسمالي بدون قيود (غير القيود الثانوية أو الشفوية)، وخيار "اشتراكية سوق" يفهم علي أنه مرحلة في المسيرة الانتقالية الطويلة نحو الشيوعية.

وفي الوقت الراهن، تبرز أصلا مجموعتان من الإصلاحات المؤسساتية المتكاملة التي لا تقل أهمية ولا تخضع ضرورتها للنقاش، فور إقرار مبدأ السوق (وإن كان هذا السوق خاضعا لتقنين مفرط بواسطة التخطيط المركزي، وليس هذا هو الحال حتي الساعة).

وتتعلق المجموعة الأولى من هذه الإصلاحات بالنظام المصرفي، إذ تضع حدا للالتباس بين الخزينة العامة والمصرف الوحيد، وتستبدله بأنواع من المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة. ويؤدي انتشار السوق، وإن كان خاضعا لخطة الدولة، إلي تعاظم الوسائل النقدية وتداولها، لا يقاس بتقليصها الشديد في نظام التخطيط المركزي ذي النمط السوفياتي. ومعدل النقد - الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يبلغ زهاء ٠,٠٦٧ عام ١٩٧٩، قد ارتفع أصلا إلي ٠,١٨٦ عام ١٩٩٣، ولا يزال في ارتفاع وتتطلب الإدارة العقلانية والفعالة لهذه الكتل من السيولة وشبه السيولة، أيا يكن نوعها (ليبرالي، أو خاضع للإشراف أو الرقابة) إنشاء مؤسسات ووضع قوانين ملائمة، لم تكن موجودة عام ١٩٧٨.

وتتعلق المجموعة الثانية من الإصلاحات بالنظام الضريبي، فقد تطلب الأمر فرض ضريبة علي أرباح الشركات بمعدلات مماثلة للجميع، في القطاعين العام والخاص، بدلا من نظام الاقتطاعات أو المساعدات التي تقررها الخطة المركزية أحاديا (بيد أن هذه الاقتطاعات والمساعدات هي غير ضرورية إطلاقا في نظام آخر من التخطيط المركزي). وترتبط لشكال الإصلاح الضريبي، في بلد - قارة مثل الصين، ارتباطا وثيقا

بالمفاهيم السياسية المتعلقة بتنظيم السلطات وتوزيعها بين السلطات المركزية والسلطات المحلية (الإقليمية، والبلدية، والريفية) والخيار المعتمد (راجع Fan Gang)، وهو خيار نظام مركزي نسبيا، بمعنى أن السلطات المحلية لا يحق لها أن تشهد عجزا في موازنتها المالية، وأن أنماط ومعدلات الضريبة التي يمكن أن تفرضها لصالحها تحددها السلطات المركزية ويبدو لي هذا الخيار عاقلا تماما، ولكنه لا يحل بحد ذاته مسألة الفوارق الإقليمية بل يتكيف معها ويعيد إنتاجها وعلي هذا النحو، تتراوح عائدات الموازنات المحلية بين ٣٠% (للمناطق الفقيرة) و ١٢٠% (للمناطق الغنية) من الإسهامات المعاد دفعها لخزينة الدولة ومن شأن نظام تخطيط مركزي وضع قاعدة ما لإعادة توزيع هذه الأموال بواسطة صندوق استثمار مخصص للمقاطعات الفقيرة، إلخ)، كما هو الحال في بلدان أخرى (ومن بينها إيطاليا أو ألمانيا، بل علي الصعيد الأوروبي)، تكون مشروعة وفعالة تماما. وبالمقابل، فالخطاب النيوليبرالي علي "الطريقة الأمريكية" الذي يتظاهر بالتمرد علي تقييد حرية المكلفين بالضرائب المحلية بسبب فعل القوانين المركزية للبلاد يندرج في الواقع ضمن استراتيجية إمبريالية تهدف إلي تفكيك الصين بحجة تضارب المصالح الإقليمية.

وفي كل الأحوال، ليست نتيجة سياسات الدولة الضريبية والمالية المعمول بها حتي اليوم سيئة. فقد تفادت الصين أوضاع العجز الكارثية التي أخضع العلاج بالصدمة بلدان أوروبا الشرقية لها، ومعدلات التضخم المؤلفة من رقمين، والمديونية الخارجية الهائلة. ولم تحصل مسألة مستقبل قطاع الدولة الصناعي علي إجابة واضحة حتي الساعة، ولو من الناحية المبدئية، فالإصلاح المؤسسي نفسه الذي لا يشكل سوي أساسا لم يكتمل ويؤدي هذا الإصلاح القائم علي مبدأ إلغاء الالتباس بين الدولة وشركات الدولة (وإدارتها بوصفها شركة مندمجة واحدة" إلي استقلالية الوحدات الإنتاجية (لا الاستقلالية المحاسبية فحسب بل كذلك استقلالية القرار، وإن كانت مقيدة بالقانون ومصححة في الخطة المركزية)، وإلي تجمع وحدات أخرى لتشكيل شركات قابضة محددة والحجة المناهضة للاحتكار التي تطرحها الدعاية الليبرالية ضد هذا النوع الأخير من إعادة التنظيم يجب أن تشير السخرية أوليست الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة نفسها قائمة علي الاحتكارات؟ ولا يعني ذلك أن خطر تعزيز الاحتكار لأوضاع ربحية تهدر الموارد ليس قائما، غير أن الحل الصحيح لهذه المشكلة يتطلب تخطيطا مركزيا، وهذا ما يرفضه بالطبع الليبراليون في البلدان الرأسمالية!

وبعد تثبيت هذه الإصلاحات المؤسسية العامة، يبقى إنجاز مهمة القيام بإصلاحات

رامية إلى استعادة الصناعة الكبرى لدورها المحرك في توجيه وتسريع التنمية الإجمالية، وإزالة حالات التآزم، وتعزيز الاختراعات التكنولوجية، أي باختصار تأمين متطلبات الفعالية.

لا يوجد جواب نظري وعام علي هذه المشاكل، فالإدانة الأحادية للملكية العامة في الخطساب النيوليبرالي مجرد دعاية بدون أساس علمي، تستند إلى الفكرة القائلة - وهي بمثابة حكم مسبق، وعلاوة علي ذلك، خاطيء - بأن القطاع الخاص أكثر فعالية بطبيعته والاقتراح بتحويل شركات الدولة إلى شركات مساهمة (سواء احتفظت الدولة أم لا بأغلبية أسهم هذه الشركات، وسواء أشرف على بقيتها العمال المهتمون أو غيرهم) لا يقدم أي حل للمشاكل الملموسة المطروحة هنا، بظروف شديدة الاختلاف بين حالة وأخري، وهذا الاقتراح الذي لم تعتمد السلطة حتي اليوم، علي ما يبدو، والذي يدافع عنه هنا وهناك، يفترض ضمنا أن مصلحة المساهمين (وبالتالي منطق الرأسمال) هي المصلحة الوحيدة التي تستحق أن تؤخذ في الحسبان.

لا "يعاني" قطاع الدول من "علل بالجملة" إلا إذا نظرنا إليه من بعيد جدا فعلي الصعيد المحاسبي الرسمي، لا يعاني هذا القطاع من العجز إجمالا (راجع Yifu Lin) وصحيح أن عجز البعض أو فائض البعض الآخر ليسا علي ما هما عليه إلا ضمن هيكلية التكاليف المعمول بها، سواء في ما يتعلق بأجر العمل (أجور تقل عما هي عليه في بعض القطاعات الخاصة في مقابل خدمات اجتماعية أفضل في القطاع العام)، وظروف التوظيف (عدم الاستقرار الوظيفي مرفوض)، والعمل (تسيب)؟ وشروط القروض (معدلات فائدة تقضيلية)؟ والمدخلات (Inputs) المستوردة (أسعار صرف مقدرة بأقل أو بأكثر من قيمتها؟ إلخ..) وفي الكثير من الحالات إن لم يكن جميعها، تكون كل المعدات والتجهيزات عبارة عن تكنولوجيات متقدمة، الأمر الذي لا يعني أن الحل الأمثل يكون إما بإغلاق المصانع أو تجديدها كليا، فالخلط بين الفعالية والتنافسية، واختزال المفهوم الأول بالمفهوم الثاني، لا يكتسب أية قيمة علمية عامة، وليس سوي نتيجة الاستلاب السلعي الخاص بالرأسمالية ويجب بالتالي دراسة المشاكل المطروحة في هذا القطاع بصورة ملموسة، وكل حالة علي حدة، وتسويتها بهذه الطريقة، مع الاستخلاص التدريجي من هذه الحلول لمباديء متجانسة مع متطلبات مرحلة المسيرة الانتقالية الطويلة التي انخرطت فيها البلاد بعد تجاوز مرحلة التراكم التوسعي والتخطيط المركزي، ولست متبجحا بحيث أعتبر نفسي في موقع يخولني الاستفاضة في هذا المجال، وفي كل الأحوال الصينيون محقون في عدم الاستعجال بهذا الشأن.

لقد بدأت بالكاد السجلات المتعلقة بمستقبل القطاع الخاص، والمجالات المتاحة له، والطبيعة المحتملة لتحكم مكرو سياسات الدولة وأشكال التخطيط المحتملة المعتمدة بازدهاره، ودرجة الانفتاح الخارجي المسموحة بشأنه.

لقد اعترفت السلطات، في خطوة براغماتية، بأن الفرصة متاحة للصين من أجل الانفتاح علي المبادرة الخاصة — وهذا يبدو منطقيا في المرحلة الراهنة من تنمية البلاد وقد أقحم في هذا الانفتاح مزيج من أشياء متنوعة، ذات أبعاد أيديولوجية واجتماعية لا تقل ثباينا، وتحمل أخطارا حقيقية بهذا القدر أو ذاك علي المدى الأبعد وثمة مبادرات محلية بالمعني الحقيقي للكلمة، أقل ما يقال عن علاقاتها بنفوذ الأعيان، أنها مبهمه؛ وثمة مبادرات رأسمال الصينيين في الخارج (بما فيه تايوان)، الذين لاتزال سلطنتهم السياسية محدودة؛ وثمة مبادرات الرأسمال الأجنبي التي تخضع، بدرجات متفاوتة، لصيغ "المشاريع المشتركة" (Joint Ventures) غير أنه لا يوجد بعد أية فلسفة سياسية — اقتصادية تنظر علي المدى الأبعد إلي العلاقات بين السلطة، والأمة الصينية، والطبقات الشعبية، وهذه المصالح الخاصة ويجب أن يخرج السجال في هذا المجال من نطاق البراغمتية اليومية فمسألة تنظيم سلطة الدولة السياسية، واستقلالية سلطة الطبقات الشعبية، وإقامة توازنات بين مختلف السلطات لا تنفصل عن المسائل التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية.

لقد أقر مبدأ الملكية الخاصة مؤخرا في مجال جديد، وبوشر تطبيقه علي نطاق واسع، وهو مجال الإسكان فالإسكان الذي كان حتي الساعة يخضع كليا لإدارة السلطات العامة (الدولة، السلطات المحلية، الشركات التي هي نفسها تابعة للدولة) قد بات يشكل اليوم سوقا لا يستهان بها ولا ريب أن هناك أمورا كثيرة يمكن أن يقال لصالح ما سمعته في الصين حول هذه المسألة الشائكة أو ضده.

(٨)

إن الحصيلة التي يمكن القيام بها حول هذه الإصلاحات لاتزال حصيلة مؤقتة، مع العلم بأن التطور الذي بدأ، ولم يبلغ بعد نهايته، لايزال مفتوحا.

لقد كانت الإصلاحات ضرورية فالتخطيط المركزي لم يكن يشكل بأية طريقة الشكل المكتمل للاشتراكية، بل فقط المرحلة الأولى من مسيرة انتقالية طويلة. وهي مرحلة إيجابية وحتمية إلي حد المسألة (والثورة الثقافية نفسها، بالرغم من مبادراتها علي أصعدة أخرى، لم تعتبر أنه من المفيد تغيير أشكال نموذج الإدارة المركزية لخطة الدولة)،

وبالتالي، تركوا المجال مفتوحاً أمام "إصلاحيين"، حائرين في أفضل الأحوال، وراغبين بإعادة الرأسمالية، في أسوأها.

وفي هذا المجال، أعتمد موقفاً مغايراً لموقف المناهضين للإصلاحات (راجع Hequinglian) الذين يتصرفون وكأن النظام قد بلغ أصلاً نهايته — إعادة الرأسمالية ولا شيء غيرها — ولموقف أنصارها اليساريين (راجع Ajit Singh) الذين يتصورون أن الإصلاح قد أرسى أصلاً "اشتراكية السوق" الشهيرة تلك، وهي الشعار الرسمي للسلطة.

لا داعي للتذكير بالجوانب "الإيجابية" للإصلاحات المعمول بها حتى اليوم، إذ يختصر تسارع النمو أبعادها المختلفة وعلاوة على ذلك، لقد جرى التحكم بهذا النمو حتى الساعة (وأشدد علي هذه الحدود الزمنية) بما يكفي للحد من جوانبه السلبية (يختصر مضامينه كل من التفاوت الداخلي وهشاشة الوضع على الصعيد الدولي).

لقد جاءت هذه النتائج إثر خيارات براغماتية آنية، تم تصحيحها من خلال الهزات، فتعاقبت سنوات من "التسخين" التي تميزت بالازدهار المتسارع للقطاع السلمي وتلتها فترات من "التبريد" (بواسطة رفع معدلات الفائدة، وسعر المدخلات الأساسية، ومن بينها الطاقة)، ولا يمكن لهذه البراغماتية أن تقوم مقام التخطيط والإصلاح الجدي لهذا التخطيط وفضلاً عن ذلك، تضاعف هذه البراغماتية ولا تقلص فرص "المفاوضات" المبهمة بحثاً عن مواقع ربحية، مرتبطة، كما هو الحال دائماً — في الصين وغيرها — بفساد الموظفين (راجع Yifu Lin).

إن خطر تطور هذا النظام تدريجياً، بواسطة هذه البراغماتية الخالية من المبادئ، نحو رأسمالية خالصة، ليس نظرياً فهو بات يشكل الخطر الأبرز، ويبدو الانزلاق في هذا الاتجاه محتوماً بدون التنظيم الحقيقي للطبقات الشعبية المحرومة من الوسائل لخوض الصراعات الضرورية لأي تقدم اجتماعي. وتنشط التيارات الليبرالية داخل الصين والضغطات الخارجية في هذا الاتجاه.. وحينئذ، قد يتفرغ مفهوم "اشتراكية السوق" من أي معنى حقيقي، ويصبح النظام رأسمالياً لا أكثر، وإن نادت الملكية العامة، لو أبقى عليها (أوشك في إمكانية ذلك في ظل هذه الظروف)، بوصف هذه المرحلة علي أنها "رأسمالية الدولة جزئياً" وإذا كان منطق مرحلة التخطيط المركزي قائماً فعلاً علي بعض الانحرافات المنظمة (معدلات فائدة منخفضة، وتقليل من قيمة سعر الصرف، وأجور اسمية متدنية، ودعم أسعار الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية الأساسية)، فاعتماد مبادئ السوق العكسي (معدلات فائدة حقيقية إيجابية، وأسواق مرنة لأسعار الصرف والقروض، واندماج

أسواق العمل وتعاضل عدم الاستقرار الوظيفي، وتحرير الأسواق من القيود والأنظمة عموماً، وإنشاء حقول جديدة من خلال تسليع الأرض إلخ) لا يصح انحرافات المرحلة السابقة التي كانت ضرورية في حينها، بل يولد انحرافات جديدة - سلبية - للمرحلة الجديدة فقوانين السوق هذه لا تولد بحد ذاتها "الحل الأمثل" كما تزعم المقولات الأكاديمية التي ينادي بها الليبراليون، بل تحمل هدراً قد يعتبر إجرامياً، في ظروف الصين، ويقوض أي أمل في التقدم الاجتماعي والاستقلال القومي (والاثنان لا ينفصل أحدهما عن الآخر) وتحقيق "التنافسية" لقاء هذا الثمن لبعض جزر الاقتصاد الحديث الغارقة في كتلة من التخلف (أو من الركود في أفضل الأحوال) ليس مرادفاً للفعالية. وعلي العكس، فهذه التنافسية تقع على طرفي نقيض من شرط فعالية النظام برمته.

وتجدر الإشارة إلى أن أشكال الهدر هذه باتت جلية. وكما يبرهن ولیم هينتون، فقد جاء قسم من النمو المتسارع للإنتاج الزراعي على حساب الأمد الطويل الذي يقتضي المحافظة الدقيقة على الرأسمال العقاري وتحسينه بواسطة مبادرات لا يسمح بها السوق الذي تتحكم به دوماً عقلانية قصيرة الأمد.

لقد استطاعت الصين حتى الحين أن تثبوا مرتبة عالية في تراتبية المؤشرات الاجتماعية والبشرية للتنمية (وفقاً لمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ومن المعروف أن "الخصخصة" - أو فقط "العقلنة التجارية" - للخدمات الاجتماعية كالصحة أو التربية هي الضمانة لتدهورها. والجدير بالذكر أن الخدمات الصحية الخاصة تكلف في الولايات المتحدة ضعفي كلفتها في أوربا الوريثة لدولة الرفاه. ونتائجها سيئة (لو قيست على سبيل المثال بنسبة وفيات الأطفال أو معدل الحياة) ويتطلب التضامن الاجتماعي مدارس حكومية رفيعة المستوى لتخريج مواطنين حقيقيين فالقدرة على الإبداع ليست النتيجة العفوية "للمنافسة" في الأسواق، بل إن هذه المنافسة لا تفعل سوى استغلال هذه القدرة التي تشوه استعمالاتها وتضاعف أشكال هدرها وهذه القدرة وليدة التعليم والدعم الحكومي، وهي ترتبط كلياً في الولايات المتحدة بالنفقات العسكرية التي لا تستجيب إطلاقاً لمعايير السوق.

لن أعود هنا بالتالي إلى الإمكانيات المستقبلية الثلاث التي تحمل في طياتها تطورات مختلفة محتملة انطلاقاً مما تحقق في الصين حتى اليوم، في مطلع القرن الحادي والعشرين فهذه التصورات الثلاثة (راجع سمير أمين: "مشروع الصين ما بعد الماوية"، ١٩٩٦) تتعلق بما يلي: (١) مشروع إمبريالي لتفكيك البلاد وتحول مناطقها الساحلية إلى النظام الكومبرادوري، (٢) مشروع تنمية رأسمالي "قومي"، (٣) مشروع تنمية قومي

وشعبي، يجمع بصورة متكاملة وتتاقضية معا منطقتان من رأسمالية السوق ومنطقتان اجتماعية مندرجة في منظور اجتماعي علي المدى البعيد. يشكل هذا المشروع مرحلة منها، أي المرحلة المقبلة مباشرة.

إن الخيار المؤيد لسوق متحرر إلي أقصى الحدود من القيود والأنظمة، ولأعظم قدر من الانفتاح - أي خيار الليبراليين الصينيين والأجانب - يتلاءم مع الاستراتيجية الإمبريالية، معززا دوافع اللاتسييس والمعارضة المخنوقة للطبقات الشعبية بموازاة تعزيز الهشاشة الخارجية للأمة والدولة الصينية. وهي لا تحمل بالطبع الديمقراطية بل على العكس تحمل الترسخ الأوتوقراطي لسلطة الطبقات الحاكمة الكومبرادورية، طبقا لنموذج "آسيوي" مزعوم هو نموذج سنغافورة، و Kuo min Tang وأحزاب أخرى وكلها أوليغارشيات من الطراز نفسه.

قد لا يكون من السهل التمييز للوهلة الأولى بين ما يفصل النموذج الثاني عن النموذج الثالث، وهذا الفصل يتمثل في تحكم أكيد بالعلاقات الخارجية، وبأنماط لإعادة التوزيع تحافظ علي مستوي مقبول من التضامن الاجتماعي والإقليمي ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة وسائل سياسة الدول المعمول بها لا في درجة قوتها. ويجد السجال الحقيقي في هذا المقام ركيزته الأخيرة؛ فالخيار التقدمي لا يقوم إلا علي إعطاء الأولوية لازدهار السوق الداخلي؛ علي أساس تنظيم العلاقات الاجتماعية بحيث تنقلص الفوارق الاجتماعية والإقليمية إلي أقصى الحدود؛ وبالتالي، خضوع العلاقات الخارجية إلي متطلبات هذا المنطق المحرك. والخيار النقيض يعتبر الاندماج المترسخ في النظام الرأسمالي العالمي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية. ويرتبط هذا الخيار حتما بتفاقم الفوارق الإقليمية ولا سيما الاجتماعية؛ وبهذا المعنى، لا يترك الحل البديل سوي هامش ضيق لخيار "رأسمالية قومية" قادرة في النهاية علي اللحاق بالعالم الرأسمالي المتقدم، وتحويل الصين إلي قوة عظمي جديدة، بل قوة عظمي نرغم القوي العظمي القائمة (الولايات المتحدة أو الثالوث المؤلف من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) علي العدول عن نزعتها للهيمنة. ومن غير المرجح أن تتمكن سلطة سياسية ما من المحافظة علي وجهتها ضمن هذا الهامش الضيق، وبالتالي، أن تستطيع استراتيجية مستوحاة من هذا الهدف النظري دون الانحراف إلي اليمين (والخضوع للخطة الإمبريالية في النهاية) أو إلي اليسار (التطور نحو النموذج الثالث).

إنني من الذين يعتقدون بأن الخيار المطروح أمام البشرية جمعاء هو "الاشتراكية أو الهمجية"، وأن الرأسمالية لم يعد بإمكانها طرح آفاق مقبولة إنسانيا لأنها استنفذت دورها

التاريخي التقدمي، وأن مستوى تنمية القوي الإنتاجية يسمح بالشيوعية علي الصعيد العالمي، ولكن تحقيق ذلك يتطلب وقتا طويلا. ولن أحاول التكهّن بالمسافة الزمنية التي تفصلنا عن هذا الأفق، فأفضل وسيلة (والوسيلة الوحيدة) للقيام بذلك هي كرة التجسيم. ولكن لا يمكن التفكير بأية استراتيجية سياسية واقتصادية إنسانية في أي بلد من بلدان كوكبنا، سواء تعلق الأمر بالصين، أو بوركينافاسو، أو الولايات المتحدة، خارج عن نطاق المنظور الطويل للمشروع المجتمعي الاشتراكية عالمية. وأعني باشتراكي مجتمع يغدو فيه البشر، وقد أصبحوا الأسياد (النسييين) لمصيرهم، أي تحرروا من الاستلاب السلعي الخاص بال رأسمالية قادرين علي التجديد وابتكار الأشكال الملائمة لإدارة اجتماعية علي كل المستويات عبر إدماج كافة أبعادها السياسية والاقتصادية. إن متخيل هذه الطوباوية الخلاقة يمكن أن يستبدل القاعدة السائدة في نظامنا (الرأسمال يستخدم — أي يستغل — العمل المستلاب) بنقيضها (البشر الذين لا ينظر إليهم كباعة لقوة العمل — يستغلون الرأسمال بوصفة أداة وليس غاية بحد ذاته) وإن لم يتحقق ذلك، فسوف يتعاظم تكريس التراكم الرأسمالي لأبعاد التدمير، بواسطة الاستلاب (والهمجية التي تتولد عنه)، وتدمير الطبيعة والاستقطاب (الأمر الذي يجعل أي مشروع قومي "استحقاق" مستحيلا) إنني أضع نفسي في هذا المنظور للحكم علي القدرة المحتملة لمشروع "اشتراكية السوق" علي التحول إلي مرحلة إيجابية في المسيرة الانتقالية الطويلة المقترحة.

لطالما اعتبر المشروع "القومي" للبرجوازيات التاريخية — سواء تعلق الأمر بتلك البرجوازيات التي بنت بالفعل الأمم الرأسمالية المتقدمة في دول الثلاث أو تلك التي تطمح إلي "اللاحق" بها — مشروعا ذاتي التمحور (وإن كان مفتحا علي الخارج انفتاحا شرسا) قائما علي بعض المبادئ الكبرى التي تتيح التحكم في سوق العمل (بواسطة الاستقلالية الغذائية التي تسمح بتعظيم الرأسمال) والمواد الطبيعية والسوق الداخلية (بدون استبعاد المشاركة في السوق العالمي للقطاعات التنافسية، وتدفقات التمويل والإدارة النقدية) والحصول علي التكنولوجيا. لقد كان التحكم بهذه العناصر ممكنا علي قاعدة علاقات الرأسمالية التاريخية في البلدان التي أصبحت مراكز النظام العالمي. وبالتالي لا يعود بالإمكان إعادة إنتاج هذا التحكم في الأطراف بالطريقة نفسها.

فالتاريخ لايسمح بالمحاكاة وهو يفرض الجمع بين وسائل اللحاق النسبي الضروري، والمباشرة بتطوير منطقيات تتجاوز هذا اللحاق، أو كما كان يقول ماوتسي تونغ في زمانه: "عدم القيام بالشيء عينه، ولكن بصورة أسرع" بل "القيام بشيء مغاير".

يجد التخطيط المركزي في هذه الحالة موقعه الكامل بوصفه تعبيراً عن التقنين الشديد

للأسواق المطلوب في المرحلة التي بلغت الصين علي مشارف القرن الحادي والعشرين. ويتجاوز هذا التقرير في الحال دليل السياسات الماكرو اقتصادية البرجوازية التقليدية وهو يعرف التمييز بين الفعالية الاجتماعية والقومية وبين التنافسية المجردة ويعرف تطبيق وسائل لا تستبعد أشكال إعادة التوزيع الاجتماعية للمداخل، الإقليمية والقطاعية لوسائل التمويل، كوسائل التدخل، بل التحكم بالعلاقات الخارجية وسواء أطلق عليه اسم "اشرائية السوق" - إذا شئنا - فهذا ليس بيت القصيد.

فبيت القصيد أن هذا التخطيط المركزي ليس فعالا إلا إذا انطلق بالفعل من تطلعات الطبقات الشعبية وبالتالي فهو يعني المباشرة في مسيرة حقيقة نحو الديمقراطية والاعتراف بمبدأ الاستقلالية التنظيمية للشرائع المختلفة المكونة لهذه الطبقات (النقابات العمالية، والتعاونيات الريفية)، والاعتراف بالتناقض المحتمل لبعض مصالح هذه الشرائح والمؤسسة السياسية للتفاوض الجماعي الذي يسمح بصوغ التسويات المرحلية بين الشركاء إلخ.. ولكن ذلك يتجاوز "الديمقراطية ذات الحدة المنخفضة" التي تقترحها الأيديولوجيا الغربية المتفوقة (تعددية الأحزاب السياسية التي أصابها ديكتاتورية السوق بالعجز) أو المديح المفرط للحريات الممارسة في إطار المجتمع المدني المزعوم الذي يروج له دعاة "ما بعد الحداثة" ويسعده الشعبويون في العالم الثالث والصين (راجع Zhu Huayou, Liu Chenghui Zhiqu, Lui وغيرهم). وللأسف، فالسجلات الصينية التي أطلعت عليها تغفل إلي حد كبير هذه القضايا الجوهرية التي يطرحها - كما أعلم - أفضل ورثة الماوية (راجع Liu Chun)

المراجع

- Cai Fang, Options of Employment Policies in Transitional China, CASS, 1999.
- Fan Gang, Local taxation autonomy, CASS 1999.
- Gao Haihong, Exchange rate policy: possible choices for China, CASS 1999.
- Han Deqiang, some questions on the large scale development of China's western regions, WE and C. vol. 8, No. 4, 2000.
- He Qinglian, China's Pitfall, Hong Kong 1998.
- Hinton, William, The importance of land reform in the reconstruction of China, Monthly Review, July-August 1998, New York.
- Huang I-Shu, Les minorites nationales de Chine, Alternatives Sud, vol. VH-2000 (China Report No. 32-1-1996).
- Li Jingwen, Zhang Xiao, China's environmental policies in the 21st century, CASS 1999.
- Li Peilin, Economic transition, social transformation and social policy, CASS 1999.
- Lin Chun, articles divers (communiqués S.A.).
- Li Shi, Urban poverty research in China (World Economy and China, vol. 8, No. 4 2000).
- Liu Rongchang, The transformation of China's economic system and the redefining of the public policy, CASS, 1999.
- Liu Wenpu, Poverty and the poverty policy in China, CASS 1999.
- Singh, Ajit, Plan, market and economic reform in China, UNRISD, 1993.

- UNRISD (Jude Howell, Sun Bing Yao, Wang Ying, Gordon White, Zhe Xiaoye). Market reform and civil society in China, 1994.
- Xie Ping, The convertibility of the RMB and China's exchange rate policies (World EC. And China, vol. 8, No. 4, 2000).
- Yifu Lin Justin, Fang Cai, Zhou Li, Le miracle chinois, Economica 2000.
- Zhan Liqing, Confronting WTO, World Economy and China, vol. 8, No. 4, 2000.
- Zhang Xiaohu, The increasing income inequality in China and its causes; China Report, No. 35-2-1999.
- Zhang Zhuoyuan, Reform of the State owned enterprises, CASS 1999.
- Zhao Renwei, Increasing income inequality and its causes in China, CASS, 1999.
- Zhao Xiaobin, Simon, Spatial disparities and economic development in China 1953-1992, CASS, 1999.
- Zhiqu Lin, Ronald C. Keith, Economic crime in China's transition to rule of law economy, China Report No. 35, 1999.
- Zhu Huayou, Lin Chenghui, The development of China's non governmental and private sector. Foreign L. Press, Beijing 1996.
- **Samir Amin**, L'avenir du maoïsme, ed. de Minuit, 1981.
- Samir Amin, Les def

عن الصين:

هل "اشتراكية السوق"

مرحلة في التحول الاشتراكي الطويل،

أم طريق مختصر نحو الرأسمالية؟

د. سمير أمين

هذا المقال استمرار لمقال سابق كُتب عام ٢٠٠٠، تحت العنوان: "النظرية والتطبيق لمشروع الصين لاشتراكية السوق". ويدل التقارب بين عنواني المقالين على أن دواعي انشغالي بهذا الشأن لم تتغير.

وقد تُرجم مقالي السابق إلى اللغة الصينية، الأمر الذي أعطاني الفرصة، خلال زيارة جديدة للصين عام ٢٠٠٢، للاطلاع على تعليقات بعض المثقفين الصينيين، خاصة ممن يتمسكون بالتطلع لمستقبل من الاشتراكية لبلادهم.

ولم يتغير السؤال الأساسي الذي طرحته منذ ١٩٨٠، أي منذ بدأت الصين، تحت قيادة دنج شياو بينج اختيارها لنوع من "اقتصاد السوق"، والذي وصل بها إلى ما هي عليه الآن. وهكذا، فقد طرحت هذا التساؤل، استناداً إلى نقد "النموذج السوفييتي" كما تحقق في "الاشتراكية القائمة بالفعل"، وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفييتي بأكثر من عشر سنوات (س. أمين، "ثلاثون عاماً من نقد السوفييتية").

وما زال هذا السؤال قائماً، وسيبقى كذلك لمدة طويلة. ولكنه يجب أن يبقى — أو كان يجب أن يبقى — في قلب اهتمام جميع أولئك الذين، نظراً لعدم إيمانهم بفضائل الرأسمالية، التي باتت تدعي تمثيل عقل الإنسانية عابر التاريخ، وبالتالي تمثل "نهاية التاريخ"، يستمرون في الانشغال بالتفكير في ما بعد هذا النظام، وفي متطلبات، وإمكانات قيام بناء اجتماعي جديد، أرقى، نظام اشتراكي.

وكثيراً ما يستغرق التاريخ وقتاً أكثر مما نتوقع، أو نتمنى، فالموجة الأولى من التجارب التي حاولت بناء الاشتراكية، على الأقل في مراحلها الأولى، والتي استغرقت الجزء الأكبر من القرن الماضي، قد استنفدت طاقتها الكامنة، وتآكلت، بل انهارت في

بعض الحالات، أو أثارت الشكوك في مصداقيتها. وستلونها موجة ثانية بالتأكيد، ولكنها لن تكون تكراراً" للسابقة، لا فقط لأنه من الضروري الاستفادة من التجارب السابقة الفاشلة، وإنما لأن العالم (الرأسمالي) قد تغير هو الآخر. ومع ذلك، فإذا دققنا النظر، سنجد أن الموجة الأولى من التحولات الرأسمالية، التي جرت في المدن الإيطالية في عصر النهضة، قد أجهضت، ولكن موجة تالية تبتعتها، تركزت هذه المرة، في الجزء الشمالي الغربي من أوروبا المتاخم للأطلنطي، وهي التي أفرخت الرأسمالية التاريخية بأشكالها الأساسية الباقية حتى اليوم.

وهكذا يحتل الجدل حول مستقبل الاشتراكية مكاناً مركزياً وحيماً، ويمكن أن يلم هذا الجدل بالزوايا المتعددة للواقع الاجتماعي المعقد، وما يتيح من فرص للتحليل، والتحريك نحو التغيير وعليه أن يفعل ذلك. وسأقتصر في هذا المقال، كما في مقالي السابق، على النظر في هذا السؤال المركزي من منطلق ما يثيره تطور الصين من تأملات. مع الأخذ في الاعتبار، أن هذا السؤال نفسه، مطروح على منابر أخرى، ومن زوايا مختلفة، وعلى أساس النظر في تجارب أخرى، سواء أكانت متعلقة بفيتنام وكوبا، أو بالعالم السوفييتي السابق، أو بالاشتراكية الديمقراطية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، أو حتى بالأنظمة الشعبية الوطنية الراديكالية في بلدان العالم الثالث.

والسؤال المركزي الذي أطرحه هنا هو: هل تتطور الصين نحو نظام مثبت من الرأسمالية، أو هل ما زالت تسير نحو مستقبل ممكن من التحول إلى الاشتراكية؟ ولا أنظر في هذه القضية من وجهة نظر الاحتمالات "الموقعة"، وإنما أنظر إليها من وجهة نظر مختلفة تماماً، وهي: ما التناقضات والصراعات التي تجري في الصين المعاصرة؟ ما نقاط القوة والضعف في الطريق المتبع (وهو رأسمالي إلى حد كبير)؟ وما نقاط القوة في يد القوى المعادية للرأسمالية (الساعية نحو الاشتراكية، على الأقل)؟ وما هي الشروط لانتصار الطريق الرأسمالي، وما أشكال الرأسمالية المثبتة بدرجة أو بأخرى التي يستطيع إقامتها؟ وما الظروف التي تسمح للحظة الراهنة أن تتعطف في اتجاه يسمح لها بأن تصبح مرحلة (طويلة) في الانتقال (الأكثر طولاً) نحو الاشتراكية؟

ولا نستطيع الروح النضالية، التي تضع قدراتها التحليلية في خدمة نضالها من أجل التغيير أن تتجنب تقدير التوقعات، على الأقل لضرورة حساب فرص نجاح الخط الذي تعارضه في مقابل الخط الذي تتبناه. ولكنها، بنفس القدر، لا تستطيع الاكتفاء "بتوقع المستقبل" كما قد يفعل مراقب محايد. بل سينصب اهتمامها الأساسي على كيفية التأثير على مجرى التاريخ، ويلزمها لذلك، عدم الاكتفاء بمجرد قراءة مسار التطور.

لقد اختارت الطبقة الحاكمة الصينية الطريق الرأسمالي، إن لم يكن منذ أيام دنج، فعلى الأقل بعده، ولكنها لا تعترف بذلك. والسبب في ذلك أنها تستمد شرعيتها بالكامل من الثورة، وهي لا تستطيع التكرار لهذه الثورة، لأن هذا التكرار يعني الانتحار. لقد كانت الثورة الصينية، مثلها في ذلك مثل الثورة الفرنسية، الحدث الأكبر، والانقطاع الحاسم في تاريخ الشعبين. ويعود الفضل في دخول كلا الشعبين الحاسم والواعي من أبواب التاريخ إلى هاتين الثورتين، مهما شابهما من قصور، بل من الإحباط من بعض النواحي. وهاتان الثورتان "مقدستان"، مهما حاول بعض المثقفين الرجعيين النيل منهما، أو حتى إنكار مدامهما.

ولكننا يجب أن نحكم على البشر — والقوى السياسية التي يمثلونها — بناءً على الأفعال لا الأقوال. ولما كان ذلك كذلك، يصبح السؤال الواجب الإجابة عنه متعلقاً بمستقبل هذا الاختيار الأساسي القائم في الواقع. إن المشروع الحقيقي للطبقة الحاكمة الصينية ذو طبيعة رأسمالية، وبذلك تكون "اشتراكية السوق" مجرد طريق مختصر لبناء الهياكل الأساسية للرأسمالية ومؤسساتها، مع التقليل بقدر الإمكان من الاحتكاكات والآلام المصاحبة للتحويل إلى الرأسمالية. وهذا الأسلوب يقف على خط النقيض من الأسلوب الذي اتبعته الطبقة الحاكمة الروسية التي اختارت التكرار للثورة والتطورات اللاحقة لها والتي سمحت لها بالتحويل إلى طبقة جديدة مرشحة لأن تصبح برجوازية. وتتبع الطريقة الروسية أسلوب "العلاج بالصدمة"، ولا يمكن الجزم بأن التاريخ سيسمح لهذه الطبقة بتحقيق النجاح بهذه الطريقة، وبناء شكل مدعم من أشكال الرأسمالية يضمن لها الاحتفاظ (لبعض الوقت) بسلطتها الطبقية، وهذا ليس موضع اهتمامي هنا.

لقد اختارت الطبقة الحاكمة الصينية طريقاً جديداً مختلفاً. وأعتقد أن جزءاً كبيراً من هذه الطبقة يعرف أن الخط الذي تحاول السير به للأمام يؤدي إلى الرأسمالية، وهو يتمنى ذلك، حتى وإن كان جزء آخر (في الأقلية بالتأكيد)، ما زال أسيراً للحديث الرنان حول "الاشتراكية بالطريقة الصينية". وتعرف الطبقة الحاكمة الصينية كذلك — على الأرجح — أن شعبها متمسك "بقيم الاشتراكية" (والمساواة على رأسها)، وبالمكتسبات الحقيقية التي ارتبطت بهذه القيم (وخاصة حق جميع الفلاحين في الحصول على الأرض). وهي تعرف، لذلك، أن عليها أن تتقدم نحو الرأسمالية بكل الحيلة، والتأني المحسوب.

وهنا يصبح السؤال هو معرفة ما إذا كانت ستتمكن من تحقيق أهدافها، وماذا ستكون عندئذ، السمات (المتميزة أو غير ذلك) للرأسمالية الصينية في طريق البناء، وخاصة مدى

ثباتها. أما القول بأن "الشعب الصيني لن يسمح بذلك"، فهي إجابة غير مقنعة حتى وإن كان ذلك — بصفة عامة — ليس أمراً مستحيلاً، ويتمناه الكثيرون، بل يناضلون لتحقيقه. وللسير قدماً في المناقشة، يجب أن نتعمق في تحليل تناقضات الخط الرأسمالي، وفي نقاط الضعف والقوة لديه، وما يستطيع تقديمه في مجالات النمو الاقتصادي، والتنمية، وتحسين الظروف الاجتماعية، ومستوى المعيشة، وما لا يستطيع تقديمه. وهنا أيضاً لا يجوز الاكتفاء بترديد القول بأن النظام الرأسمالي يقوم على أساس استغلال العمال، وإدانته لهذا السبب. وهذا القول حقيقي، ولكنه لا يمنع من استمرار النظام الرأسمالي، وتمتعه بالشرعية حتى في نظر الكثيرين ممن يستغلهم. فالطريق الرأسمالي يحتفظ بقوته، وبالتالي بجزء كبير من شرعيته، وثبات هياكله، بفضل قدرته على تحقيق نمو اقتصادي توزع مكاسبه المادية على الكثيرين وإن بكثير من التفاوت.

يتوقف بناء، وطبيعة، وشكل الهيكل الرأسمالي، ودرجة ثباته، على "التنازلات التاريخية المتبادلة" بين التحالفات الاجتماعية للكتل السائدة التي تتوالى على رأس النظام خلال تطوره. لقد حددت الظروف الخاصة لكل من هذه الطرق التاريخية (الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأمريكية...)، السمات الخاصة بكل من هذه المجتمعات الرأسمالية المعنية. والنجاح في تحقيق هذه التطورات — المختلفة — هو الذي أدى إلى "تثبيت" الرأسمالية في بلدان المركز من النظام الرأسمالي العالمي (وهذا لا يعني أنها "أبدية"!).

ما هي الإمكانيات المتاحة أمام الطريق الرأسمالي في الصين اليوم؟ ليس من الصعب تصور قيام تحالفات بين سلطات الدولة، والطبقة الجديدة من "كبار الرأسماليين من القطاع الخاص" (وهم حتى اليوم يتكونون أساساً من الصينيين من الخارج، مع عدم استبعاد ظهور طبقة مناظرة من صينيي الداخل)، والفلاحين في المناطق التي زاد ثراؤها بفضل أسواق الحضر، والطبقات المتوسطة المزدهرة، فهذه التحالفات قائمة بالفعل. ولكن هذه الكتلة السائدة — الممكنة أكثر من كونها قائمة بالفعل — تستبعد الأغلبية العظمى من العمال والفلاحين. وعلى ذلك فالمقارنة مع التحالفات التاريخية التي عقدتها بعض البرجوازيات مع الفلاحين (ضد الطبقة العاملة)، وفيما بعد الحل الوسط التاريخي بين البرجوازية والطبقة العاملة في ظل الاشتراكية الديمقراطية، تبقى مفتعلة وهشة.

وهذا الضعف للكتلة السائدة الميالة للرأسمالية في الصين هو أساس الصعوبات التي تواجه الإدارة السياسية للبلاد. وسأترك هنا للمنظرين الدعاة الأمريكيين، أن يروجوا لمقولاتهم المبذلة عن المساواة بين الديمقراطية والسوق، فالرأسمالية تعمل أحياناً في

مواكبة ممارسات سياسية ذات شكل ديمقراطي معين، طالما استطاعت أن تسيطر على هذه الممارسات، وأن تمنع "الانحرافات" (المعادية للرأسمالية) التي تصاحب الديمقراطية بالضرورة. فإذا لم تتمكن من ذلك، تخلت للرأسمالية بكل بساطة عن الديمقراطية، ولم تجد أية غضاضة في ذلك.

وتعرض مشكلة الديمقراطية. في الصين بعبارات أكثر تعقيداً، ويعود ذلك إلى ميراث الدولية الثالثة (وتعاليم الماركسية اللينينية، والماوية)، ومفاهيمها الخاصة عن "دكتاتورية البرولتاريا"، و"الديمقراطية الاشتراكية" المزعومة. وهذا ليس موضوعي هنا (وقد عالجه في موضع آخر). ولكنه من الواضح أن من الصعب التوفيق بين هذه الأشكال السياسية وبين الاختيار الرأسمالي الذي يتضح أكثر فأكثر. وكيف يحتفظ الحزب-الدولة باسمه (الحزب الشيوعي!)، وبانتمائه لماركس وماو، مهما كان ذلك من باب الطنطنة اللفظية ليس إلا؟! وهل يمكن التخلي عن هذه الانتماءات لصالح بعض أشكال "الديمقراطية الغربية" في ظروف البلاد؟ أشك في ذلك لا بسبب الاعتبارات التاريخية المتخفية للثقافة (من عينة: "أن الديمقراطية مفهوم غريب عن الثقافة الصينية")، وإنما بسبب أن الصراعات الاجتماعية التي ينتظر أن تخوضها الطبقات الشعبية لن تجعل ذلك ممكناً. فعلى الصين أن تبتدع شكلاً جديداً من الديمقراطية، يرتبط باشتراكية السوق بصفتها مرحلة من التحول طويل المدى نحو الاشتراكية، وهو ما سأعود له لاحقاً. وإذا لم يحدث ذلك، لا أجد مفرأ من سلسلة لا تنتهي من أشكال الحكم الأتوقراطي، تتخللها بعض مراحل "الديمقراطية المحدودة" غير المستقرة، طبقاً للساند في البلدان الرأسمالية من العالم الثالث.

وتتوقف الإمكانات الاقتصادية للطريق الرأسمالي في الصين، ومجموعة أشكال الإدارة السياسية المرتبطة بها — جزئياً على الأقل — على ظروف اندماج هذه الرأسمالية في النظام الرأسمالي العالمي القائم حالياً ومستقبلاً، وسأعود لهذا الموضوع متعدد الأبعاد لاحقاً. فالأمر لا يتعلق بالأبعاد الاقتصادية لهذا الاندماج فحسب، فالأبعاد الجيو سياسية لهذا الاندماج لا تقل أهمية. وكما هو معروف، فقد صرحت الولايات المتحدة على لسان رؤسائها بوش الأب، وكليнтون، وبوش الابن، أنها لن تسمح بقيام قوة عظمى صينية، حتى لو كانت رأسمالية.

ويزدهر الحديث الرنان عن تنوع أشكال الرأسمالية في أنحاء العالم اليوم، ويرتبط هذا الحديث كثيراً بإشارات أقرب إلى التعاويذ إلى درجات مزعومة من الخصوصية، يستغلها البعض بدرجة واضحة من الانتهازية السياسية. والصين ليست استثناءً في هذا الشأن، ونادراً ما يجري التعبير عن "الطريق الصيني" — وهو رأسمالي دون الإفصاح

عن ذلك لدى البعض، واشتركي بالتأكيد لدى البعض الآخر — بما يكفي من الدقة لمنع هذه الاستخدامات الانتهازية.

التنوع من سمات الطبيعة، والقول بتنوع المجتمعات الرأسمالية يعتبر من نافلة القول، وبالطبع تختلف الرأسمالية "الريمانية" (بدلاً من القول الرأسماليتين الفرنسية والألمانية) شيئاً فغضب دعاة التقارب الفرانكو-ألماني، عن الرأسمالية "الأنجلوسكسونية" (وحتى هنا نجد تفاوتاً بين الرأسمالية الإنجليزية وزميلتها في الولايات المتحدة). ولهذا فضلت أن أنقل الجدل في الموضوع من مستوى وصف الواقع إلى مستوى التحليل التاريخي للثقافات السياسية التي أنتجت الصراعات الاجتماعية المصاحبة لنشأة الحداثة (انظر: س. أمين، "ماركس والديمقراطية"؛ وس. أمين، "الرشاد"). ودون تكرار الحجج التي قدمتها في تلك المناسبة، سأكتفي هنا بتلخيص مضمونها بالتأكيد على التباين بين أيديولوجيتي أمريكا الشمالية وأوروبا. فالأولى لا تعترف إلا بقيمتين أساسيتين، وهما: الملكية الخاصة والحرية (ونعني بالأخيرة حرية استخدام الملكية الخاصة بلا قيود). أما الثانية فتعترف بقيمة للمساواة، يحتاج الأمر إلى تنظيم الصدام بينها وبين الحرية، بوضع بعض القيود على الملكية (التي وضعت الثورة الفرنسية بدلها الإخاء). بل لقد وضعت هذا التباين في قلب التناقض بين أوروبا والولايات المتحدة، الذي لا أرجعه إلى تناقض بين مصالح رأس المال السائد، نظراً لأن الإمبريالية الجماعية للثالث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، قد حلت محل الإمبريالية التاريخية (س. أمين، ما بعد الرأسمالية الشائخة).

وبنفس الدرجة من الأهمية، إن لم يزد، يقوم التباين بين رأسماليات التخوم (وهي تختلف فيما بينها في الزمان والمكان)، ورأسماليات المركز. وهو تباين تتغير أشكاله من مرحلة لأخرى من مراحل توسع رأس المال العالمي الإمبريالي دوماً (بمعنى المستقطب)، ولكنه تباين دائم التعمق. وفي هذا المجال، لا يختلف المستقبل عن الحاضر أو الماضي، نظراً لأن الاستقطاب من الطبائع الأصلية للرأسمالية. ولن أتوسع هنا في الأشكال الجديدة من التباين بين المركز والتخوم التي تشكل حول الابتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجية، والحصول على الموارد الطبيعية، والاتصال والمعلومات، والتحكم في النظام المالي العالمي، وأسلحة الدمار الشامل)، والتي تحل محل الابتكارات الصناعية البسيطة للحقب الماضية. وفي هذا المجال، فإن الحديث عن "البلدان البازغة" يعتبر من قبيل اللغو الفارغ، فالأمر يتعلق ببلدان هي أبعد ما تكون عن "اللاحق"، وإنما هي تبني رأسمالية التخوم للغد. والصين ليست استثناءً في هذا المجال.

والحديث عن البعد الثقافي، الحقيقي أو المزعوم، والتنوع الذي يفرضه على طرائق الرأسمالية (أو الاشتراكية)، يتخذ شكلاً طقسياً في التعبير، وانتهازياً في محاولة تبرير ما يدافع عنه، بقدر ما يعتبر "الثقافة" ظاهرة ثابتة عابرة للتاريخ، وهو الفرض الضروري لكل الأصوليين (من بوش إلى بن لادن). فلنجاهل هذه "الموضة" حتى نطرح السؤال الحقيقي، ألا وهو التفاعل بين الحضارات وتحولها المستمر، وهما ظواهر لا يعنى بها الخطاب السائد.

وبنفس الدرجة من الابتذال، التباين المزعوم بين "الرأسمالية العادية" (طبقاً للنموذج المثالي لفيبر)، و "الرأسمالية الشعبية" التي يزعمون أن الملكية فيها موزعة، دون مساواة، ولكن على نطاق واسع على الأقل (حيث يكون المواطن عاملاً ومالكاً لأسهم في الوقت نفسه، على طريقة نظرية تراكم الذمة المالية"، وغيره من أنواع الخطاب الرائجة هذه الأيام).

وعلى الرغم من جميع هذه التتويجات والمتغيرات، الماضي منها والمستقبل، المركزي منها والهامشي، فإن الرأسمالية تفرض مجتمعاً (وليس مجرد اقتصاد) مؤسس على التغريب (الاستيلاء) الاقتصادي والتجاري، وهو الناتج الأصيل لخضوعها لمتطلبات التراكم.

والاشتراكية تعني قبل كل شيء تحرير الإنسانية، وبالتالي بناء شكل من تنظيم المجتمع متحرراً من الخضوع لمتطلبات التراكم الرأسمالي، وبذلك تكون الاشتراكية والديمقراطية غير قابلين للانفصال.

ولن أكرر هنا ما كتبت في موضع آخر بشأن طبيعة نظامي العالم السوفييتي، والصين الماوية، وأهدافهما الأولية، ثم تطورهما (أو انحرافهما)، ومسئولية الظروف في تحولهما تحت ضغط ضرورة "للحاق"، وكذلك بشأن أيديولوجيات الحركة العمالية والاشتراكية للدوليتين الثانية والثالثة. ولكنني أذكر فقط بأنني قد نفت النظر إلى عدم الوقوع في الخطأ التبسيطي بالخلط بين التخطيط المركزي الذي مورس كاستجابة ضرورية (وفعالة من وجهة نظري) للظروف الآنية، وبين "تحقيق الاشتراكية"، كما زُعم بعد ذلك (انظر المقال السابق).

والاشتراكية "المتحققة"، إذا أمكن إطلاق هذه التسمية على نظام اجتماعي معين، لا بد أن تكون عالمية بأكثر من الرأسمالية (التي تنتج عالميتها الناقصة والمتحيزة، بالضرورة الاستقطاب المركز/الخوم الأصيل في طبيعتها). وهذه الاشتراكية لا يمكن وصفها مقدماً بتعبيرات ترسم أشكالاً محددة من التنظيمات والمؤسسات المكتملة، وإنما تعبر عنها

المبادئ التي يُفترض أن توجه خيال الشعوب الخلاق، وممارستها لسلطاتها التي تمنحها إياها ديمقراطية دائمة التعمق، ولا نهاية لها. وعلى هذا المستوى، يقدم حلم اليوطوبيا الخلاق الماركسي الإلهام (مع التسليم بأن كون المرء ماركسياً لا يعني التوقف عند ماركس، وإنما البدء به)، وكذلك لاهوت التحرير، للتأمل، أكثر بكثير مما تقدمه سوسيولوجيا فقيرة تدعي أنها واقعية.

وسيكون الطريق نحو هذه الاشتراكية طويلاً، وأكثر طولاً (واختلافاً)، من الطرق التي تخيلتها الدوليتان الثانية والثالثة (انظر س. أمين، "تحديات العولمة، الفصل الأخير: العودة لموضوع الانتقال") ومن هذا المنظور، يمكن أن تكون "اشتراكية السوق" مرحلة أولى في هذا الطريق. ولكن هناك شروط لتحقيق ذلك، أجملها في الاقتراحات الثلاثة التالية.

الأول هو خلق أشكال من الملكية الجماعية والمحافظة عليها ودعمها طوال عملية التطور الاجتماعي. ويمكن لهذه الأشكال، بل يجب، أن تكون متعددة: وتعود إلى الدولة، وكذلك إلى الجماعيات الإقليمية، أو جماعيات العمال أو المواطنين. ولكن لكي تعمل هذه الوحدات بكل المسؤولية التي يقتضيها نظام التبادل التجاري، يجب أن تكون أشكالاً حقيقية من الملكية (حتى إن لم تكن خاصة)، وليس كتعبير عن سلطة غير واضحة المعالم. ولا أقبل في هذا الشأن، التبسيط السائد — الذي ابتدعه فون ميزس، وفون هايك — بالتسوية بين الملكية والملكية الخاصة. وهذا التبسيط المخل ينبع من الخلط بين التخطيط المركزي على النمط السوفييتي والاشتراكية. وهنا نجد النقبيين يقفان على أرضية واحدة. ومع ذلك، فسيادة الملكية الجماعية لا تستبعد تخصيص مكان للملكية الخاصة، لا فقط "الملكية الصغيرة" المحلية (حرفيون، وشركات صغيرة ومتوسطة، وتجارة وخدمات صغيرة)، وإنما كذلك، "شركات كبيرة"، بل ربما اتفاقات مع رأس المال الكبير متعدي الجنسية، وذلك بشرط التحديد الدقيق للإطار الذي يُسمح فيه لها بالعمل.

وذلك لأنه من الضروري تقنين الأسلوب الذي يمارس به دور "المالك" (الدولة، أو الجماعيات، أو الخاص). ونصوغ هذا الاقتراح الثاني هنا بشكل غير محدد، حيث يحتاج تحديده أن تأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية الملموسة في المراحل المتتالية، وفي الوقت نفسه، الرؤية الأبعد للهدف الاشتراكي. وبعبارة أخرى، يجب أن يعني التقنين الجمع بين عاملين متصارعين هما: متطلبات التراكم ذي الطبيعة الرأسمالية (رغم الطبيعة الجماعية للملكية)، والتفعيل المتتالي لقيم الاشتراكية (وأولها المساواة، واندماج الجميع في عملية التغير، والخدمة العامة بأرقى معاني الكلمة).

ويتعلق اقتراحي الثالث بالديمقراطية، التي لا يمكن الفصل بينها وبين مفهوم التحرر. وهنا لا تبقى الديمقراطية وصفة نهائية موضوعة، وكل ما يلزم هو "تطبيقها"، وإنما عملية مستمرة وغير منتهية، وهذا ما يجعلني أفضل تعبير "المقرطة". وهذه تعني الجمع، بأشكال تزداد تعقيداً وغنى باستمرار. بين المتطلبات الحتمية للتعبير عنها على شكل "إجراءات" محددة (أي بعبارة مبسطة، دولة القانون)، وبمضمون "جوهرى". وأعني بذلك قدرة عملية المقرطة هذه، على دعم تأثير قيم الاشتراكية على عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وفي كل المجالات.

هل كان باستطاعة الاتحاد السوفييتي أن يتطور في هذا الاتجاه، أي أن يحقق إصلاحات تتيح له تجاوز حدود التخطيط المركزي بالطريقة التي سار بها، ودولة الحزب، السذى أعلن نفسه "طليعة المجتمع"؟ وينصب هذه السؤال اليوم، على الماضي، الذي يشير على أية حال، إلى أنه عندما اتجه إلى "الإصلاحات"، لم يسر في هذا الاتجاه، وإنما عملت الإصلاحات على استمرار النظام الذي كان قد وصل إلى نهاية حدوده التاريخية.

أما الصين الحالية، فقد خرجت فعلاً عن نطاق "اشتراكية السوق" كما نحددها هنا، إذ تقدمت على طريق الرأسمالية، بقبولها — من ناحية المبدأ — فكرة إحلال الملكية الخاصة محل سيادة الملكية الجماعية، والعامة. ويؤكد الكثير من المنقذين، وخاصة الصينيين منهم، أن "الوقت قد فات"، ولديهم من الوقائع الملموسة ما يدعم وجهة نظرهم. ولا أوافق تماماً على وجهة النظر هذه، فطالما استمر الاعتراف بالمساواة في حق الوصول إلى الأرض، واستمر تطبيقه عملياً، فإنني لا أعتقد أن الوقت قد فات لكي يؤثر النضال الاجتماعي على تطور لم يُحسم بعد. وهذه وجهة نظر وليام هنتون كذلك، وسأقدم الحجج على ذلك في القسم التالي.

كان تعداد شعب الصين عام ٢٠٠٠، ألف ومائتي مليون نسمة، ثلثاهم من سكان الريف (٨٠٠ مليون). ولا يتوقع على الإطلاق أن يعمل نمو الحضر على تخفيض هذا العدد بحلول عام ٢٠٢٠، أي خلال عشرين عاماً، حتى إن كانت نسبتهم إلى عدد السكان الكلي ستقل بعض الشيء.

وإذا افترضنا معدلاً للنمو السكاني مقداره ١,٢ % سنوياً، لبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٠، ألف وخمسمائة وعشرون مليوناً. ولنسلم بأن الصين ستحافظ على معدل نمو لصناعاتها وخدماتها الحديثة في الحضر بمعدل سنوي ٥ %، ولا يمكن تحقيق ذلك بمجرد التوسع الكمي (أي "ذات الصناعات والخدمات" الحالية ولكن أكثر عدداً)، وإنما بأسلوب

أكثر كثافة عن طريق رفع إنتاجية العمل (بمعدل حوالي ٢ % سنوياً). وفي هذه الحالة سيرتفع العرض لفرص العمل بالحضر بمعدل حوالي ٣ % سنوياً، وهذا يسمح للمناطق الحضرية باستيعاب حوالي ٧٢٠ مليون فرد. ويشمل هذا العدد الحالي ذاته من سكان الحضر العاطلين عن العمل، أو الذين يمارسون أعمالاً هامشية، أو في القطاع غير الرسمي (وهو عدد ليس بالقليل)، ولكن نسبتهم ستكون أقل من الحالية بكثير، وهي نتيجة جيدة لحد كبير.

وبعملية طرح بسيطة، نجد أن سكان الريف سيقفون كما هم الآن ٨٠٠ مليون فرد، ولكن نسبتهم إلى العدد الكلي ستبهط من ٦٧ %، إلى ٥٣ %. وإذا اضطروا هؤلاء إلى الهجرة إلى المدن لأنهم لا يستحوذون على الأرض، فإن السبيل الوحيد أمامهم سيكون الانضمام إلى سكان العشوائيات في المدن كما هو الحال منذ زمن طويل في بلدان العالم الثالث الرأسمالي.

وأي امتداد أطول للتقديرات (لأربعين عاماً مثلاً) سيؤكد هذه النتائج، فحتى في حالة أكثر التوقعات تفاؤلاً بافتراض عملية تحديث وتصنيع قوية، ومستمرة لا تعرقلها أية أحداث أو هزات سياسية أو اقتصادية، وطنية أو عالمية، حتى لو كانت عابرة، لا يمكن توقع انخفاض نسبة سكان الريف إلا ببطء شديد، على مدى قرن كامل مثلاً. وهذه المشكلة لا تخص الصين وحدها، بل هي مشكلة العالم الثالث بأسره، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم.

يعمل حالياً بالفلاحة البسيطة حوالي ٣ مليار من البشر، أي نصف سكان العالم. وتتقسم هذه الفلاحة بين تلك التي انتفعت من الثورة الخضراء (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والتقايي المنقاة)، وإن كانت لا تتمتع بمستوى عال من الميكنة، وتتراوح إنتاجيتها بين ١٠٠، و٥٠٠ قنطار (القنطار المترى يساوي ١٠٠ كيلوجراماً) للعامل الواحد، وتلك التي لم تلحقها الثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول ١٠ قنطار للعامل. أما الزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والمتمركزة بالكامل تقريباً في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي من أمريكا اللاتينية، وأستراليا، فلا يعمل بها سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين الذين لم يعودوا "فلاحين" بحق. ولكن إنتاجيتهم، بفضل الميكنة (التي يكادون يحتكرونها على المستوى العالمي)، والمساحة المتاحة لكل منهم، تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف قنطار من الحبوب (أو ما يعادله) للعامل الواحد في السنة.

وتستطيع ما يقرب من ٢٠ مليون مزرعة حديثة إضافية، إذا حصلت على المساحات الكافية (من الأراضي المنتزعة من الاقتصاد الفلاحي، وباختيار أجود الأراضي طبعاً)، وإذا توفرت لها رؤوس الأموال اللازمة لتجهيزها، أن تكفي لتغطية كل الطلب المدعوم بقوة شرائية في المدن والذي يعتمد حالياً على الإنتاج الفلاحي. ولكن ما الذي سيحدث لهذه المليارات من المنتجين من الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ لا شك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنوات، وهي لحظة في حساب التاريخ. ما الذي سيحدث لهذه المليارات من البشر، وأغلبهم في عداد الفقراء، ولكنهم على أية حال يطعمون أنفسهم بقدر كافٍ، أو بالأرجح غير كافٍ (وثلاثة أرباع الجوعى في العالم هم من سكان الريف)؟ لا ينتظر لأي مستوى من التنمية الصناعية، المنافسة بدرجة أو بأخرى، خلال الخمسين عاماً القادمة، حتى لو تخيلنا معدلاً مفرطاً في التفاؤل فدره سبعة بالمائة سنوياً لثلاثة أرباع الإنسانية، أن يستوعب حتى ثلث هذا الفائض. وهذا يعني أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حل المشكلة الفلاحية، وأن كل المستقبل الذي تقترحه هو كوكب تحول إلى مجموعة من المدن العشوائية، ومليارات من البشر "الزائدين عن الحاجة".

إن الاستراتيجية التي يرغب رأس المال المسيطر في فرضها اليوم، ليست أقل من مثلثتها التي فرضت في إنجلترا تحت اسم "تسييج المزارع" (enclosure) يتم تعميمه الآن على مستوى العالم. فقد وصلنا إلى النقطة التي عندها يحتاج الأمر، من أجل فتح مجال جديد لتوسع رأس المال (تحديث الإنتاج الزراعي)، إلى تدمير مجتمعات بأسرها. عشرون مليوناً من المنتجين الأكفاء الجدد (خمسون مليوناً بإضافة عائلاتهم)، في مقابل عدة مليارات من البشر المستبعدين. والبعد الخلاق لهذه العملية، لا يتجاوز نقطة في المحيط من التخريب الذي تستلزمه. وأنتج من ذلك أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة الشيخوخة الهابطة، حيث لا يستطيع المنطق الذي يحكم هذا النظام، أن يضمن مجرد البقاء لنصف سكان العالم. لقد تحولت الرأسمالية إلى البربرية، وهي تدفع مباشرة إلى الإبادة الجماعية، وأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية، يتمتع بدرجة أفضل من الرشاد.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية بأن المشكلة الفلاحية في أوروبا قد وجدت حلها في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج متأخرة عن بلدان الشمال بقرن أو قرنين من الزمان؟ وهم يتجاهلون هنا أن الصناعات والخدمات الحضرية في أوروبا القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، وأن ما زاد عن ذلك هاجر

إلى الأمريكيتين بكثافة. والعالم الثالث اليوم، لا تتوفر له هذه الظروف، وإذا حاول أن يكون منافساً، كما يؤمر بذلك، فإن عليه أن يستخدم تكنولوجيات حديثة لا تحتاج إلا لأيدي عاملة قليلة. فالاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال لا يسمح للجانب بتكرار نموذج الشمال بقدر من التأخير.

إذن ما العمل؟

لا مناص من القبول باستمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المرتقب في القرن الواحد والعشرين، وذلك لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المشكلة يقتضي تجاوز منطق الرأسمالية، حيث لن يتحقق إلا في إطار التحول الطويل نحو الاشتراكية في العالم. ولذلك يجب استنباط سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" وبين الزراعة الفلاحية. وعلى هذه التقنيات، المتخذة بشكل فردي يتواءم مع الظروف المحلية، أن تحمي الإنتاج الوطني، وتضمن بذلك الأمن الغذائي للأمم، وتحميها من آثار سلاح التجويع الذي لا تتورع الإمبريالية عن استخدامه، أي بعبارة أخرى، فك الارتباط بين الأسعار الداخلية، وما يطلق عليه السوق العالمي. وعلى هذه التقنيات كذلك — عبر زيادة في إنتاجية الزراعة الفلاحية، بطيئة ولا شك، ولكن مستمرة — أن تسمح بالتحكم في انتقال السكان من الريف إلى المدن. ومن المفهوم طبعاً، أن الارتباط بين تنمية الزراعة الفلاحية والتصنيع الحديث، يجب أن يكون جزءاً من الرؤية المستقبلية الخلاقة لفكر اشتراكي مستحضر من أسلوب التبذير السفيه، الأصيل في أسلوب الرأسمالية المركزية، الذي لا يمكن تصور أن يُعمد على عشرة مليارات من البشر.

إن "المشكلة الزراعية" أبعد ما تكون عن إيجاد الحل الملائم، بل ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، والحلول التي ستطرح لهذه المشكلة، ستشكل مجرى التاريخ بشكل حاسم.

والصين تملك في هذا المجال نقطة ثمينة — وهي ميراث الثورة — تسمح لها بإيجاد أحد "النماذج" الممكنة لما يجب عمله. إن الحصول على الأرض، هو في واقع الأمر، أحد الحقوق الأساسية لنصف البشرية، والاعتراف بهذا الحق، هو أحد شروط بقائها على قيد الحياة. ومع ذلك، لم ترد أية إشارة لهذا الحق في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة! ولكنه مُعترف به حتى اليوم في الصين (وفي فيتنام). وسيكون وهماً كبيراً الاعتقاد بأن التخلي عن هذا الحق، أي بتحويل الأرض إلى سلعة كما يقترح المدافعون عن الرأسمالية في الصين وغيرها، "سيعجل بعملية التحديث".

إن تحديث الزراعة هو بالفعل أحد التحديثات الأربعة التي عبر عنها تشو إن لاي، وكون هذا التحديث أمراً ضرورياً لا يعني أن النمو الضروري للإنتاج الزراعي يقتضي التخلي عن الحق في الأرض للجميع لمصلحة البعض. فهذا الاختيار سيعطي بالتأكيد زيادة كبيرة في إنتاج البعض، ولكن على حساب الركود للكثيرين، والأغلب أن المتوسط الذي ينتج عن هذه الزيادة بالنسبة لمجموع سكان الريف الباقين في قراهم، أو الذين هاجروا إلى العشوائيات، سيبقى ضئيلاً على المدى الطويل.

وهذه الحقيقة لا تقلق المدافعين المتشددين عن الرأسمالية، فالتراكم وإثراء البعض هو القانون الوحيد الذي يعترفون به، أما استبعاد "غير المفيد" حتى إذا بلغوا المليارات فليس بالمشكلة التي تخصهم.

ويكشف تاريخ الصين خلال نصف القرن المنصرم أن طريقاً آخر يعمل على جذب مجموع الفلاحين إلى عملية التحديث (وبالتالي يحترم حق الجميع في الحصول على الأرض)، يمكن أن يعطي نتائج متميزة عند مقارنتها بالطريق الرأسمالي (والمقارنة بين الصين والهند في هذا المجال ذات مغزى). واختيار هذا الطريق لا يعني الأخذ بالسهل بين الأمور، فالاستراتيجيات، وآليات التدخل، والأشكال المؤسسية اللازمة لمنحه الكفاءة القصوى المرغوبة لا يمكن رسمها بشكل نهائي قاطع، ولا تصلح في كل مكان (في مجموع المقاطعات الصينية مثلاً)، وفي جميع مراحل التطور. ويمكن خطأ نموذج الكلخوزات السوفيتية، وكذلك الكوميونات الصينية، مثلها مثل التخطيط المركزي، في أنها اعتُبرت حلاً نهائياً. وأنضم هنا إلى اقتراحات الكثير من منظمات الفلاحين الصينية، ووليام هنتون الذين يعملون حالياً على دعم حركة متنوعة من التعاونيات الاختيارية.

وسواء رضينا أم أبينا، تبقى "المشكلة الزراعية" أحد المحاور الرئيسية لتحدي التحديث. والتعارض المركز/التخوم هو ذاته، لحد كبير، نتيجة متكررة لاختيار "الطريق الرأسمالي"، وأثاره على مجتمعات التخوم كارثية بشكل مستمر. و "الطريق الفلاحي" المرتبط ببقيّة مكونات تنظيم مرحلة من "سوق اشتراكي"، هو الرد الوحيد، الكافي نظرياً، القادر على إخراج مجتمعات العالم الثالث من حالة "التخلف"، والبؤس المتزايد الذي يصيب المليارات من البشر، ومن حالة تهميش سلطة حكوماتها في المجال الدولي.

إن إرث الثورة الصينية، يضغط بثقل إيجابي كبير، وسيستمر في ذلك.

إن النجاحات التي تحققت خلال العشرين سنة الماضية — النمو الاقتصادي المتوازن وغير العادي، والنمو الحضري الضخم (انضمام ٢٠٠ مليون نسمة لسكان الحضر)،

والسناجح بصفة عامة، واستيعاب التكنولوجيا بشكل فائق — توصف بأنها "معجزة"، وهي ليست كذلك، فبدون الثورة التي وفرت الظروف اللازمة لما تحققت. وقد أشرت في كتاباتي السابقة عن الصين لوجهة النظر هذه التي يشاركني فيها أغلب المثقفين الصينيين المحترمين. ولا يدعي الجهل بها إلا الدعاة من الإمبرياليين الأمريكيين وأتباعهم من الأوروبيين والصينيين. والنتائج الاجتماعية لهذه الفترة — التي تجسدت في إنماء عدم المساواة الاجتماعية، وبين الأقاليم، والبطالة وتدفق الريفيين على المدن — والتي تناقش كثيراً (انظر مقالتي السابق)، لا تقارن بالكوارث التي تُسجل في تجارب بقية العالم الثالث الرأسمالي، بما فيها تلك الموصوفة "بالمعجزات" (ولكنها بلا مستقبل). ويجهل الكثير من الصينيين هذه الحقائق، ومن هذا المنطلق يقللون من قيمة نجاحهم. ولكن أي شخص يعرف العالم الثالث، لا يستطيع تجاهل الفروق الضخمة بين الصين وبين بقية التخوم في النظام العالمي.

"الصين بلد فقير لا نرى فيه سوى عدد قليل من الفقراء." والصين تطعم ٢٢ % من سكان العالم مع أنها لا تمتلك سوى ٦ % من الأراضي القابلة للزراعة في الكوكب، وهذه هي المعجزة الحقيقية. وليس السبب الأساسي في ذلك هو عراقة الحضارة الصينية، لأنه إذا كان صحيحاً أن الصين كانت تمتلك قبل عصر الثورة الصناعية، مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدماً من بقية مناطق العالم، إلا أنها قد تدهورت طوال قرن ونصف من الزمان، وبلغت درجة من اليأس الواسع النطاق، تقارن ببقية بلدان التخوم التي خربها التوسع الاستعماري، كالهند وغيرها. وقد استعادت الصين عافيتها بهذا المستوى الذي لا ينكر بفضل ثورتها. وعلى الطرف الآخر من الأوضاع التي خلقها التوسع الرأسمالي العالمي، نجد البرازيل، وهي "بلد غني لا نرى فيه سوى الفقراء".

ولا يوجد سوى عدد قليل من بلدان العالم الثالث تعاني من الفقر فيما يتعلق بالنسبة بين عدد السكان ومساحة الأراضي القابلة للزراعة كالصين، ولا تقارن بها في هذا الشأن، فيما أعلم، إلا فيتنام، وبنجلاديش، ومصر. وقد تشبهها بعض مناطق من الهند، وجزيرة جاوا، ولكن ليس الهند أو إندونيسيا في مجموعهما، ومع ذلك، نرى في الهند، ومصر، وبنجلاديش، وأمريكا اللاتينية بأكملها تقريباً (باستثناء كوبا)، مناظر من اليأس تصدم أي مراقب منصف. وأي من جال في الصين، وقطع آلاف الكيلومترات بين مناطق الغنية والفقيرة، وزار الكثير من مدنها الكبيرة، يجب أن يكون أميناً ويعترف بأنه لم يرها أبداً تلك المناظر من اليأس التي لا بد أن يقابلها من يزور الريف، أو

عشوائيات المدن في العالم الثالث. ولا شك أن السبب وراء هذا النجاح للصين، هو ثورتها الفلاحية الجذرية، وضمانها لحق الجميع في الحصول على الأرض.

لقد نقلت الثورة الصينية مجتمع هذه البلاد إلى الحداثة، والمجتمع الصيني مجتمع حديث بحق، ويتضح هذا من جميع مظاهر تصرف مواطنيه. وأعني بالحداثة، ذلك الانقطاع التاريخي والثقافي الذي يجعل البشر يشعرون بالمسئولية عن تاريخهم (انظر س. أمين، "تحديات الحداثة ... الملحق؛ و "ما وراء الرأسمالية الشائخة"). وهي حادثة غير مكتملة باستمرار، في الصين كما في غيرها، وهي تهيمن على الفكر، والأيديولوجيات، والتصرفات.

وهذه الحداثة تفسر لماذا لا نرى في الصين التعبير عن أولئك المهووسين شبه المثقفين الذين تعج بهم البلدان الإسلامية، والهند الهندوسية، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويعيش الصينيون حاضرمهم، غير متأثرين بتلك الأنواع من الحنين إلى ماضٍ أسطوري معاذٍ تشكيله، من التي تعبر عن روح العصر في بلدان أخرى، وهم لا يعانون من مشاكل "الهوية".

ومع أن الحداثة لا تؤدي بشكل تلقائي للديمقراطية، إلا أنها شرط ضروري لها، ولا يمكن تحقيقها بدونها، وليس هناك إلا القليل من مجتمعات بلدان تخوم العالم الرأسمالي التي حققت هذه القفزة إلى الحداثة (ولعل كوريا وتايوان تكون، على هذا المستوى، استثناء لهذه القاعدة لأسباب معقدة ليس هنا مجال تفسيرها). وعلى العكس، فالمرحلة الراهنة تتميز بصفة عامة، على هذا المستوى، بتراجعات مخيفة تعبر عن إفلاس الرأسمالية. وكما يقول جرامشي: "يموت العالم القديم، والجديد لم يولد بعد، وفي هذا الجو المضيء-المعتم، ترتع الوحوش".

وفي هذا المجال، لا يؤدي الخطاب السائد حول الإرث الثقافي الذي يُزعم بأنه يلائم، أو لا يلائم الديمقراطية، إلا إلى المزيد من الارتباك. فهذا الخطاب يتجاهل الانقطاع الذي تحدثه الحداثة، ويمنح هذه "الثقافات" المزعومة، صفات ثابتة، عابرة للتاريخ. والحداثة التي انغمست فيها الصين تمثل ورقة رابحة بالنسبة لمستقبلها، ولا أستطيع الجزم بما إذا كانت ستحقق بالسرعة الكافية أمل شعبها في الديمقراطية، وابتداع الأشكال المحققة لها. ولكن هذا ليس من باب "المستحيل"، والأمر يتوقف لحد كبير على الارتباط بين الصراعات الاجتماعية والديمقراطية.

وقد غيرت الثورة والانغماس في الحداثة الشعب الصيني بأكثر من أي شعب آخر في العالم الثالث المعاصر. والطبقات الشعبية الصينية لديها ثقة كبيرة بالنفس، وهي تعرف

كيف تتاضل، وتعرف أن التضال يؤتي ثماره، وقد تخلصت لدرجة كبيرة من مواقف الخضوع التي يلاحظ المراقب المنصف بكل أسف، تفشيها في كثير من البلدان الأخرى. لقد أصبحت المساواة قيمة مهمة من الأيديولوجية العامة كما هو الحال في فرنسا (التي قامت هي الأخرى بثورة عظيمة)، والتي لا نجدها في الولايات المتحدة (التي لم تقم بثورة).

وتؤدي هذه التغيرات العميقة في مجموعها إلى روح نضالية عالية، وتحدث الصراعات الاجتماعية بشكل يومي، وتعد بالآلاف، وكثيراً ما تأخذ طابعاً عنيفاً، ولا تفشل على الدوام. وتعرف السلطات ذلك، وهي تعمل جهدها على كبتها، أو تجنب تبلور جبهات نضال تتجاوز النطاق المحلي (بمنع التنظيم المستقل للطبقات الشعبية)، أو تخفيف أخطارها باستخدام فنون "الحوار"، والتلاعب. ولا تعجب هذه الصراعات، على ما يبدو، المدافعين الغربيين عن "حقوق الإنسان"، فالديمقراطية في خدمة الصراع الطبقي أمر لا يهتمهم، بل لعلها تقلق البعض منهم. وفي المقابل، فإن المطالب الديمقراطي الذي يدافعون عنه جميعاً بشدة، ويصدعون أذاناً به، هو قضية "الليبراليين" الذين تحاول السلطة كذلك التخفيف من ضراوة دفاعهم عن فضائل الرأسمالية.

وتحتل القضية الوطنية كذلك، مكاناً مركزياً في المجادلات الصينية، وفي الصراعات السياسية التي تنور بين أنصار الخطوط المختلفة للطور.

لقد تعرضت الصين للعدوان الإمبريالي المستمر منذ عام ١٨٤٠، وحتى ١٩٤٩، مثلها مثل جميع بلدان آسيا وأفريقيا. وعرف المعتدون كيف يقيمون تحالفات مع الطبقات الرجعية السائدة المحلية، من "إقطاعيين"، وكمبرادور (بل إن هذه التسمية كانت من صياغة الشيوعيين الصينيين)، ولوردات الحرب. وأعادت حرب التحرير التي قادها الحزب الشيوعي الصيني للصين كرامتها، ووحدة أراضيها (ولا تبقى بلا حل حتى اليوم سوى مشكلة تايوان). ويعرف جميع الصينيين ذلك.

وعلى الرغم من الروح الإقليمية التي تخلفها ضخامة البلاد بالضرورة، فإن الأمة الصينية (الهان) حقيقة واقعة (وأرحب بذلك). والمشكلتان القوميتان الوحيدتان اللتان تداران بطريقة قد تسمح بالنقاش، هم قضيتا التبت، والأويغور (المسلمين). وإن كنت لا أوافق بالمرّة على وجهة نظر المدافعين المزعومين "عن الديمقراطية" الذين يمجدون — ويعملون في خدمة — "اللامات" و"الملالي" الذين، بالإضافة إلى ظلاميتهم، قد استغلوا دائماً، بوحشية همجية، شعوبهم إلى أن حررتهم الثورة الصينية منهم. وتستغل الإمبريالية باستمرار نقط ضعف النظام هذه.

وسأسير خطوة أخرى في التعبير عن توقعاتي، فقد أتاحت لي الفرصة لمناقشة مشاكل في غاية التنوع مع بعض القادة من ذوي المستوى المتوسط (وليس أكثر)، ممن يشغلون مراكز ذات طابع مختلفة. وتقديري (ولعلني أعمم أكثر من اللازم؟) أن من يديرون الشؤون الاقتصادية يميلون أكثر نحو اليمين، في حين أن من يمارسون السلطة السياسية لديهم وضوح كامل بالنسبة لنقطة اعتبارها أساسية، ألا وهي: أنهم بصفة عامة، يعتبرون التسلطية الأمريكية العدو الأول للصين (كأمة ودولة، لا لمجرد أنها "اشتراكية"). وهم يعلنون ذلك بصراحة، وكثيراً. ويدهشني كثيراً، على هذا المستوى، الفرق بين أقوالهم، وبين ما كان يقوله (عن اقتناع على ما يبدو) القادة السياسيون السوفييت، (ومن باب أولى قيادة الديمقراطيات الشعبية). فقد بدا لي هؤلاء دائماً غير واعين بالأهداف الحقيقية لواشنطن وحلفائها الغربيين من ورائها. والخطاب من عينة ما أعلنه جورباتشوف عام ١٩٨٥ في ريكيافيك — بسداجة لا تصدق — عن "نهاية" عداء الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتي، أمر لا يمكن حدوثه في الصين. وقد كنت بغد هذا الخطاب بالصدفة في بيجين، وعبر جميع الصينيين عن اندعاشهم من هذه الحماسة، وزادوا قائلين بلا تردد: إن الولايات المتحدة هي عدونا، بل عدونا الأساسي، وستبقى كذلك.

ولدى الصينيين وعي قوي بالمكانة التي حازتها أمتهم عبر التاريخ، واسم بلادهم ، تشونج كسو — لا يشير إلى أية "إثنية" متميزة، بل يعني "إمبراطورية الوسط" (واسم جمهورية الصين الشعبية، يُقرأ بالصينية: "الجمهورية الشعبية لإمبراطورية الوسط")! وهم لم يتحملوا أبداً تدهور أمتهم. ولهذا السبب اتجهت الإنتلجنسيا الصينية دائماً بأنظارها نحو "النماذج" الخارجية التي تصلح، في نظرهم، لاكتشاف ما يجب عليهم عمله ليعيدوا الصين إلى المركز اللائق بها في العالم الحديث. ومنذ الرابع من مايو ١٩١٩، كان هذا النموذج إما اليابان (في نظر الكومنتانج)، وإما روسيا الثورية (التي انتصر نموذجها في النهاية لأنها ربطت بين النضال ضد الإمبريالية، وبين تحول اجتماعي ثوري شارك فيه الشعب بأكمله). واليوم، واليابان في أزمة، وروسيا قد انهارت، وحتى أوروبا تجتهد في محاكاة الولايات المتحدة، يلوح خطر ألا ترى الصين الحداثة والتقدم إلا عبر "النموذج الأمريكي"، رغم أنه خصمهم كما كانت اليابان بالأمس. فالصين كأمة عظمى، لا تقارن نفسها إلا بأقوى من في الساحة.

ولا أقلل بالمرة من الأخطار الجسيمة التي تتطوي عليها هذه النظرة، فهي تغذي في الجيل الجديد وهم "الصداقة الأمريكية". وهي تساهم في نسيان الأهمية الحاسمة للتصدي لسروح التسييد العدوانية الأمريكية التي تقف ضد إعادة بناء الحركة الدولية التضامنية

للشعوب. حيث تقصف خلف الطبقات الحاكمة الأوروبية المتراسعة خلف استراتيجية واشنطن للدفاع عن المصالح المشتركة لرأس المال المسيطر لإمبريالية الثالوث الجديدة، شعوب لا تنظر للحدثة بالمنظار الذي تريد النيولبرالية المعولمة، والمتأمركة، فرضه. وخلف السلطات الكميرادورية المتحفزة في بلدان العالم الثالث، توجد شعوب نجحت من قبل في دفع إمبريالية عصرها للوراء بتفعيل تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية عبر حركة عدم الانحياز. وكان لبناء الصين لخط سكة الحديد بين تانزانيا وزامبيا (تانزالم)، وهي المبادرة الوحيدة التي حررت بلدان الجنوب الأفريقي من التبعية لنظام حكم الأبارتهيد لجنوب أفريقيا، وكذلك لدور الأطباء الصينيين الذين تغلغلوا إلى القرى النائية في أفريقيا، أثراً كبيراً في اكتساب الصين في تلك الفترة شعبية كبيرة في أفريقيا. وإعادة الحياة لروح التضامن بين الشعوب الآسيوية والأفريقية في وجه العدوان الوحشي للتسلطية الأمريكية في الحاضر والمستقبل، يمثل واجباً على أعلى درجة من الأهمية للاستراتيجية المعادية للاستعمار للصين وللآخرين. وهو الشرط لكي لا يتصدر المسرح في مجال مقاومة الإمبريالية أمثال صدام حسين، وبن لادن.

مدت جميع الثورات الكبرى - الفرنسية أو الروسية أو الصينية - بصرها إلى ما وراء "المتطلبات المباشرة للحظة"، والتحويلات الضرورية العاجلة لمجتمعاتها. فجمهورية الإخاء الشعبية التي كانت ثورة ١٧٩٣ تريد بناءها "قوراً"، والشيوعية التي قام الروس والصينيون بثورتهم تحت لوائها، كانت الليوطويات الخلاقة المرتقبة في مستقبل بعيد.

وعليه يجب ألا تندesh من أن جميع الثورات الكبرى، تلتها تراجعات، وحركات "إعادة"، وثورات مضادة". ولكن إذا كانت هذه التراجعات قد نجحت في إعادة البندول إلى الوراء، فإنها لم تنجح في محو البذار الخصب للرؤى الثورية الواسعة الأفق. والثورات الصغيرة وحدها - التي قد لا تستحق الوصف بالثورة - مثل الثورة الإنجليزية "المجيدة" لعام ١٦٨٨، (ويا له من مجد)، أو الثورة الأمريكية التي لم تغير شيئاً من النظام الاجتماعي الاستعماري، واكتفت بنقل السلطة السياسية من الدولة الأم إلى المستعمرين، هي وحدها التي تستطيع أن تتفاخر بأنها "نجحت بنسبة ١٠٠ %"، لأنها لم تفعل أكثر من تسجيل ما كان سيحدث تلقائياً في المجتمع.

ومع ذلك فالتراجع شيء خطير على الدوام، فهو يهدد روسيا اليوم بالاندثار تقريباً كأمة، دون ظهور أية إشارات على التعافي. وهو يهدد الصين بالغرق في مستنقع طريق رأسمالية التخوم التي لا مستقبل لها.

وليس من الصعب وضع قائمة بالظواهر السلبية التي تعبر عن الحقيقة القائمة فعلاً. والتي تنذر بالأخطار.

والبرجوازية الصينية الجديدة لا تقل في أنانيتها وابتذالها عن البرجوازيات الكومبرادورية في بلدان العالم الثالث المعاصرة. وهي لا تحتل (حتى الآن؟) واجهة المسرح السياسي، ولكنها لا تُعَدُّ الوسائل (بالإفساد ضمن وسائل أخرى) للتأثير على القرارات.

ويبدي شباب الطبقة الوسطى المزدهرة مظاهر "الأمركة" السطحية في تعبيراتها المباشرة، ولكنها تخفي تباعداً خطيراً عن السياسة. وكان أبناء العمال يذهبون فيما مضى للاتحاد السوفييتي لتعلم صناعة محركات الطائرات. أما أبناء الطبقة الوسطى الجديدة، فيذهبون للولايات المتحدة لتعلم "إدارة" الفنادق!

وفي ظل هذه الظروف، يبقى مستقبل الصين محوطاً بالشك، فالنضال من أجل الاشتراكية لم يحقق الانتصار، كما أنه لم ينته بالهزيمة (حتى الآن؟). وفي رأيي أنه لن يُهزم إلا إذا قرر النظام الصيني يوماً ما، التخلي عن ضمان الحق في الأرض لجميع الفلاحين، كما حاولت التدليل عليه أعلاه. وحتى الآن ما زالت الفرصة قائمة أمام الصراعات السياسية والاجتماعية للتأثير على مجرى التطورات.

وتعمل الطبقة السياسية الحاكمة على السيطرة على هذه الصراعات بالانتجاع إلى دكتاتوريتها البيروقراطية. وهناك جزء من هذه الطبقة يعتقد كذلك أنه يستطيع باستخدام نفس الوسائل منع ظهور البرجوازية. والبرجوازية والطبقات المتوسطة في مجموعها ليست مستعدة للنضال من أجل الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية)، فباستثناء بعض المتطرفين، تقبل هذه الطبقات دون اعتراض نموذج الأتوقراطية "على الطريقة الآسيوية"، بشرط أن تسمح لها بإشباع شهيتها كمستهلكين. أما الطبقات الشعبية فتناضل من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فهل ستتمكن من توحيد معاركها، وابتداع أشكال ناجعة من التنظيم، ووضع برنامج إيجابي بديل، وتحديد مضمون الديمقراطية التي يمكن أن تخدمها، ووسائلها؟ يبدو لي هذا جميعه ممكناً جداً على المدى الطويل، أخيراً في الاعتبار ما تحدثنا عنه آنفاً بالنسبة للشعوب التي مرت بثورة عظيمة، أما على المدى المتوسط، فلا أستطيع التكهن.

ولهذا يبدو لي أن كلاً من السيناريوهات الأربعة التي رسمتها في مقال سابق ممكن التحقيق.

وأفضل هذه السيناريوهات ينطوي على الانعطاف في اتجاه بناء اشتراكية السوق بوصفها مرحلة في التحول الطويل نحو الاشتراكية العالمية.

أما الأسوأ، الذي لم تتخل الإمبريالية أبداً عن تحقيقه، فسينتهي بانفجار الصين، لأنها "قوة أكبر من اللازم"، في نظر حكام واشنطن.

وبين هذين الخيارين، يظل الإبقاء على "الحل الوسط" أو اتجاهه نحو اليمين، مع الحفاظ على وحدة البلاد، ودون إجراء تنازلات نحو الديمقراطية، هو البديل الأقرب إلى التحقق في المدى القصير. ويبقى أن هذه الحلول الوسط لا تستطيع أن تضمن، لا استقرار هذا الشكل الخاص من "الرأسمالية على الطريقة الصينية" (حتى مع تسميتها "اشتراكية على الطريقة الصينية")، ولا حتى، في رأيي، التحديث الاقتصادي المتسارع.

النموذج الصيني في إطار العولمة

بقلم: لين تشون
ترجمة: سعد الطويل

١- الوضع الحالي

حتى من قبل أن تعرف نتائج التعداد الأخير، فمن المعروف أن سكان الصين يبلغ عددهم ١٢٣٠ مليوناً، أي حوالي ٢٢% من إجمالي سكان العالم. وتبلغ النسبة بين سكان الحضر إلى سكان الريف ٣:٧، حيث يعيش الكثير من سكان الريف في الواقع، في مدن جديدة تزدهر فيها الصناعات الريفية والحضرية. وكان متوسط معدل النمو السنوي للنتائج القومي الإجمالي خلال السنوات ١٩٧٩ إلى ١٩٩٧، يتراوح بين ٩ و ١٠ بالمائة. وبعد أحداث تيان أن منه عام ١٩٨٩، هبط هذا المعدل بمقدار ٣,٨% عام ١٩٩٠، ثم ارتفع بشكل حاد إلى ١٤,٢% عام ١٩٩٢، ثم تلا ذلك هبوط تدريجي بحوالي واحد بالمائة كل عام، ليبلغ عام ١٩٩٩، ٧,١%. والرقم الرسمي المعلن للنصف الأول من عام ٢٠٠٠ هو ٨,١% (وقد ارتفع الاستثمار بنسبة ١١%، والصادرات بنسبة ٣٨,٣%، والاستهلاك بنسبة ١٠,١% بفضل الارتفاع في الأجور، وتخفيض عدد أيام العمل الأسبوعية، وازدياد عدد العطلات، وتحسين أوضاع الإسكان). وكان معدل التضخم ٢١,٧% في عام ١٩٩٤، ثم هبط إلى ٦,١% في عام ١٩٩٦، ولم تعد أسعار السلع إلى مستواها بعد الهبوط الذي حدث عام ١٩٩٧. والاقتصاد الصيني سابع اقتصاد في العالم من ناحية الحجم، وإن كان الناتج القومي الإجمالي يمثل أقل من ١٢ بالمائة من الإجمالي العالمي عند مقارنة القدرة الشرائية، ومتوسط دخل الفرد ٧٣٠ دولاراً فقط (وهو ما يقابل ١,٥٦% من دخل الفرد في اليابان، و ٢,٣% من مثيله في الولايات المتحدة).

وتجاوز الناتج القومي الإجمالي للصين بقليل، ١٠٠٠ تريليون دولار، عام ٢٠٠٠، وكانت الزراعة تمثل ١٧,٧% من هذا الرقم، والصناعة تمثل ٤٩,٣% منه، وقطاع الخدمات ٣٣% (في حين يتراوح هذا القطاع بين ٦٠ و ٧٠% في الاقتصادات المتقدمة). وتجاوز الفائض التجاري للصين، عام ١٩٩٨، ٤٠ مليار دولار، في حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٥ مليار دولار، أي حوالي ثلثي رؤوس الأموال الأجنبية التي دخلت البلاد. وفوق احتياطي العملات الأجنبية حالياً ١٤٠ مليار دولار. وبسبب التغييرات الهيكلية الصعبة، ولتأثرها بالأزمة التي تمر بها جاراتها الآسيوية، تعاني

الصين منذ ١٩٩٧، من تباطؤ معدلات النمو، والارتفاع المصطنع لأسعار أراضي البناء، وتراجع في دعم مشروعات القرى والمدن، وصعوبات في فرص التصدير، والانكماش وفقدان فرص العمل على نطاق واسع. ولم تبدُ علامات التحسن إلا في العام الماضي، حيث لم تدفع الإجراءات الكينزية للحكومة، على المستوى الإجمالي، الاستثمار والطلب المحليين بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، فإن الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية مثل مشروع إنشاء سد الأخاديد الثلاثة، أو حركة "استكشاف الغرب" الأخيرة، كثيراً ما تنسم باتخاذ قرارات غير سديدة، وتتأثر بأوضاع الفساد.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فقد ارتفع المستوى العام للمعيشة كثيراً خلال العشرين سنة الماضية، وتعتبر الصين من بين البلدان ذات "التنمية البشرية المتوسطة" طبقاً لمؤشرات التنمية البشرية المعتمدة، وهي تسبق العشرات من البلدان التي تماثلها في مستوى الناتج القومي الإجمالي. وأصبح متوسط العمر المتوقع ٧٠ عاماً للرجال، و٧١ عاماً للنساء، وبلغت نسبة التعليم ٩٠ % للرجال، و٧١ % للنساء. ووفقاً لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، خرجت البلاد في المجال الديمغرافي، من فئة البلدان ذات الخصوبة المرتفعة والوفيات المرتفعة.

وقد انتُشل أكثر من مائتي مليون شخص من الفقر المدقع (وإن بقي ٤٢ مليوناً تحت مستوى خط الفقر في عام ١٩٩٩، طبقاً لبيانات مكتب الإحصاء الرسمي الصيني). ويشير التقرير، إلى أن خطة محاربة الفقر لعام ١٩٩٤، "تمثل التزاماً بالقضاء على الفقر المدقع بنهاية القرن العشرين، وهو التزام نادر من بلدان العالم". وتعترف الحكومة بأن المهمة لم تُنجز بالكامل، وأنها لا تزال تحظى بنفس الأولوية في السياسة العامة. وعلى الرغم من أن الفقر في الريف قد انخفض بشكل كبير، إلا أن الدخل الحقيقي للفلاحين قد انخفض في السنوات الأخيرة بسبب الضرائب المغالى فيها، وغياب الحماية، ويزداد الفقر في الحضر بسبب فقدان الوظائف في القطاع العام.

ونظراً لأن الاقتصاد الصيني يتميز بوفرة الأيدي العاملة، فعندما ينتقل مثل هذا الاقتصاد من مرحلة شح العرض إلى وفرته، بل إلى ازدياد الطاقة الإنتاجية عن الحاجة في صناعات الشمس الغارية (مثل صناعة النسيج وأغلبية العاملين بها من النساء)، فإن إعادة الهيكلة تزيد من تفاقم الأوضاع. وفي حين تخسر أكثر من نصف مؤسسات القطاع العام وتستمر في العمل بفضل القروض من بنوك الدولة، فإنها تحقق ٤٥ % من الناتج الاقتصادي، و٥٥ % من حصيلّة الضرائب، و٧٠ % من قيمة الأصول الصناعية، ويعمل بها أكثر من ٦٠ % من القوة العاملة بالحضر، وأية عمليات "ترشيد" لها تؤدي إلى زيادات

كبيرة في أرقام البطالة. ويجب أن ننوه بأن الكثير منها لا تعاني من انخفاض الكفاءة، وإنما من عبء الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها تقليدياً (مثل دور الحضانة والعيادات). كذلك أصبح جو الاقتصاد الكلي الذي تعمل فيه غير موات، فهي تحمل عبء الاقتصاد الوطني في الوقت الذي تتنافس فيه مع مشروعات المدن والقرى، والشركات الأجنبية التي تتمتع بمزايا ضريبية، وغيرها من الحوافز، والتي كثيراً ما لا تتحمل أعباء الخدمات للعاملين بها.

ومع ذلك فقد تجاوز عبء الدعم لشركات القطاع العام طاقة ميزانية الدولة، وقدرة البنوك على التمويل. وتتأرجح السياسة حالياً بين أسلوب إعلان الإفلاس المخطط أو الاندماج، وبين "تحويل الديون إلى مساهمات رأسمالية"، وهي تميل إلى "التمسك بالشركات الكبرى، والتخلص من المشروعات الصغيرة". ويؤدي "إعادة تشكيل رأس المال" إلى ضرورة المحافظة على أصول الدولة، وتحويل المشروعات التي تشمل هذه الأصول إلى شركات حديثة، ويُنتظر أن تمثل هذه الشركات "حقوقاً واضحة للملكية، وواجبات ومسؤوليات محددة، والفصل بين الملكية والإدارة، والإدارة العلمية"، كما جاء في اقتراحات مجلس الدولة لعام ١٩٩٣.

وهناك عدد من الاعتبارات العملية التي تجعل من المستحيل عملياً إصلاح القطاع العام، وأهمها احتمال حدوث قلاقل عمالية، وفقدان الاستقرار الاجتماعي، فقد كان عدد العاطلين عن العمل ١٠ ملايين في عام ١٩٩٨، وبلغ عدد المستغنى عنهم في الأشهر من يناير إلى مايو ٢٠٠٠ خمسة ملايين. ونظراً لأن تخفيض العمالة يرافقه التخلي عن الخدمات التي تقدمها الشركات تحت الاسم "اشرابية وحدة العمل"، الأمر الذي يُعتبر السبيل الوحيد لتنشيط شركات القطاع العام، فإن سياسة الترشيد عن طريق السوق تقضي على سياسة "العمالة الكثيفة والأجر المنخفض" القديمة، التي كانت تقضي باستخدام عدد من العمال أكثر من اللازم على حساب الكفاءة الإنتاجية. بلغت نسبة البطالة وفقاً للأرقام الرسمية ٢,٣% عام ١٩٩١، و٢,٦% عام ١٩٩٣، و٢,٨% عام ١٩٩٤، و٣% عام ١٩٩٥، و٣,١% عام ١٩٩٧، وحوالي ٤% عام ١٩٩٨، ويعلن بعض المختصين الحكومييّن صراحة أن رقم البطالة كان ٧% عام ١٩٩٧. ونظراً لضخامة حجم السكان، فإنه حتى هذه النسب المخفضة عن عمد تثير المخاوف، وعلاوة على ذلك، فإن عشرات الملايين من العمال الإضافيين يُسجلون لا بصفتهم عاطلين، بل على أنهم مُستغنى عنهم (خبا غانغ)، أو على قوة العمل دون أجر (ليوجي)، أو خرجوا على المعاش المبكر (في سن الأربعين للنساء، أو الخامسة والأربعين للرجال). والقليل من هؤلاء يحصلون على

فرصة جديدة للعمل في القطاع العام، بالرغم من قيام الكثير من مراكز إعادة التشغيل الحكومية. ويقدر بعض الباحثين الصينيين أن عدد العمال الزائدين في الصناعة والزراعة يصل إلى ٢٠٠ مليون تقريباً، أي ٢٨ % من قوة العمل الإجمالية. ويوجد اليوم ٢٠ مليوناً من عمال المدن العاطلين عن العمل سواء أكانوا مسجلين في عداد العاطلين أم لا. كذلك يوجد عدد يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ مليون من الريفيين الذين يبحثون عن عمل في المدن، وهم يمثلون ظاهرة "سكان متحركين" خلقها سوق العمل الجديد، أو حل الكوميونات الجماعية، والتراخي في القيود على تحرك السكان. ويمكن لهؤلاء نظرياً، العودة إلى قراهم حيث من حقهم الحصول على قطعة من الأرض - وهو أسلوب فعال لتحقيق الأمن الاجتماعي لتجنب الظاهرة المتفشية في بلدان العالم الثالث من وجود طبقة من المحرومين في المدن أصلها من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً لفلاحتها - ومع ذلك فالكثير منهم يتركون أرضهم لضعف الحافز على الفلاحة. ومع أن الحرية في الحركة أمر جيد في حد ذاته، ويرحب بها الفلاحون الذين كانوا يعانون من سياسات التمييز التي كانت تمارس ضدهم في ظل التحيز السابق للمدن، إلا أن التيار المتدفق من الوافدين من الريف يعرقل أعمال تخطيط وإدارة المدن، كما يتعارض مع مبدأ المساواة في حقوق المواطنة، حيث إن هؤلاء الوافدين لا يتمتعون بحقوقهم في العمل والاحترام، مع أنهم في الأغلب، يقومون بالأعمال الأقل مرتبة والأقل أجراً، خاصة في أعمال البناء.

وفي خارج بلدان الجماعة الأوروبية، ترتبط البطالة المرتفعة بأحد الأوضاع التالية: الزيادة الضخمة في عدد السكان مما يحدث وفرة شديدة في العمالة بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية؛ أو بلدان "الدول العمالية" السابقة حيث كان التخطيط يقضي بالعمالة الزائدة، ويخفي البطالة المقنعة والحقيقية لأسباب سياسية وايدولوجية؛ أو البلدان ذات اقتصاد النمو السريع حيث يؤدي التقدم الباهر في التكنولوجيا وإنتاجية العمل بالضرورة إلى اختفاء بعض الأعمال التقليدية. والصين تمر بالأوضاع الثلاثة معاً، وتعمل قوى العولمة على تقوية اتجاهات البطالة في سوق محلي تخفتي مظلة الحماية منه بإطراد. وتهدى التطورات المتوقعة، مثل تنمية البنية التحتية في جنوب غربي الصين، والتوسع العام في قطاع الخدمات، وفي صناعات المعرفة والاتصال، الفرصة لامتصاص جزء من العمالة الزائدة، ولكنها أبعد ما تكون عن حل المشكلة.

وباختصار، لا يمكن الإلمام بالأوضاع الحالية إلا بالتخلي عن بعض الأخطاء الشائعة عن الاتجاهات التنموية للصين. وأولاً، هل بدأت الصين مسار التنمية بعد بدء إصلاحات السوق في أواخر السبعينيات فقط؟ بالتأكيد لا! ففي عام ١٩٤٩ كانت الصين واحدة من

أفقر البلدان الزراعية في العالم، وبعد أقل من ثلاثة عقود، في عشية الإصلاحات، كانت قد بنت قاعدة صناعية ثابتة، وتخلصت من وضع "رجل آسيا المريض". وتراوح المعدل السنوي للنمو في الفترة بين السنوات ١٩٥٢ و ١٩٧٨، بين ٤ و ٦ بالمائة، وتحققت تنمية ملحوظة في مجال التحول الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية. وكانت المشكلة تتعلق بتكلفة تلك التحولات، وما إذا كانت سياسة الاعتماد على الذات ممكنة على المدى الطويل. وليس من السهل فرض التعميمات، ولكن من الواضح أن سياسة "التراكم الداخلي" الاشتراكية لم تكن نتيجة اختيار حر وإنما فرضتها أوضاع الحرب الباردة. وبرز التباطؤ الذي أصاب الاستراتيجيات الماوية الاندفاع الباهر للإصلاحات التالية لها.

ثانياً، هل كانت الإصلاحات في الصين اقتصادية فحسب دون أن تصاحبها إصلاحات سياسية؟ والإجابة مرة أخرى بلا، فمن الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية الجزئية لا بد أن تصحبها إرادة سياسية قوية، وتؤدي إلى صراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة بصفقتها الراحبة أو الخاسرة كنتيجة للتغيرات الحادثة. وفي الواقع صاحبت التجربة التاريخية للإصلاحات الصينية موجات كبيرة من التحرر السياسي الجذري، بما في ذلك الجهود لإعادة صياغة إيديولوجية الحكم، ودور الحزب الشيوعي. وقد تحققت إعادة توجه ثوري عميق بفضل الحملة الرسمية "لتحرير العقل"، والحركة الديمقراطية من أسفل بمساندة قوية من داخل الحزب، والحملة الواسعة لرد الاعتبار التي جرت بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠، وكذلك الانفتاح الواسع على العالم خلال العشرين سنة الماضية. كذلك كانت الإصلاحات المؤسسية ذات مغزى عميق: وهي التدعيم التدريجي لسلطة مؤتمر الشعب (وإن كانت ما زالت محدودة)، والخطوات المتخذة لتدعيم سيادة القانون، والإجراءات المتخذة للفصل بين الحزب والحكومة، ورفع المستوى المهني للبيروقراطية، والتوسع في الانتخابات المحلية. ومع أهمية هذه الانتخابات المحلية إلا أنها ما زالت بلا تأثير على السياسات الوطنية، ومع ذلك فالإصلاحات السياسية الحقيقية لا يجب بالضرورة أن تتبع النماذج الغربية للديمقراطية. وليس من الضروري قياس ما يحدث في الصين على ما يُطلق عليه "الانتقال المزدوج" إلى السوق الحر، والديمقراطية الليبرالية (أو "الانتقال الثلاثي" الذي يشمل كذلك بناء الأمة من جديد بعد تفكك الدول متعددة القوميات الشيوعية السابقة)، حيث إن هدف الإصلاح لم يتحدد حتى الآن بالمعنى المشار إليه بهذين التعبيرين.

ولا يؤدي هذا بالطبع إلى أنه لا حاجة بالصين لديمقراطية حقيقية، بل العكس، فلو أخذنا عام ١٩٨٩ كنقطة تحول لوجدنا أن مسار الإصلاح قد تطور للأسوأ، وذلك بشكل

أساسي لغياب الديمقراطية. فإدراك ما حدث في تيرازين من نتيجة لتراكم الفساد والتضخم، فإن المرحلة التالية لها شهدت المزيد من المشاكل الاجتماعية الأعمق، التي تتسع لتشمل المشاكل من الديمغرافية إلى البيئية، ومن عدم المساواة الطبقة إلى التمايزات الإقليمية، ومن أماكن العمل المضني إلى المحاكم الخارجية على القانون بفعل تغلغل تأثير المال، ومن تهافت الخدمات العامة إلى التدهور الاجتماعي على نطاق واسع. وأكثر من أي وقت مضى، تظهر الحاجة إلى سيادة الديمقراطية في الكيان السياسي الصيني بما يسمح للجماهير العادية أن تسمع صوتها في الجدل حول السياسات الرئيسية مثل الضمان الاجتماعي وعضوية منظمة التجارة العالمية، وأن تسيطر على الوسائل الفعالة لمحاربة الفساد، وأن تقترب من حل المشاكل العميقة التي تواجهها البلاد.

والخطأ الشائع الثالث هو أن الفرق بين الإصلاحات في الصين وتلك التي حدثت في البلدان الأخرى التي في سبيلها إلى التحول يكمن في الفرق بين الإصلاحات التدريجية والإصلاح بالصددمات. وهذا صحيح فقط عند النظرة السطحية، ولكنه يخفي قسمة أساسية وهي أن الصين قد أجرت إصلاحاتها دون التكرار للاشتراكية. وستبين سياسات الصين المحددة الأهداف ما إذا كان الخطاب الاشتراكي مجرد ألفاظ جوفاء أم لا، فأهداف الإصلاحات وحدها وليست سرعتها، هي التي تقدر سبب عدم قيام الصين بعمليات خصخصة واسعة النطاق، بعكس زميلاتها روسيا وبلدان شرق أوروبا، وكذلك تعطي التفسير لعدم انهيار الحزب الشيوعي الصيني.

الصين في إطار نظام العولمة

بعد عقود من سياسات "فك الارتباط"، وتجارب سياسات الانفتاح، عادت الصين إلى سياسة "الارتباط بالعالم" (جي غي)، ويتردد هذا الشعار في كل مكان: في دوائر رجال الأعمال، وفي الثقافة الشعبية، وفي أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك، وحتى في المكاتب الحكومية، وكذلك في وعي النشطين في المنظمات غير الحكومية و"المجتمع المدني". فالحركة النسائية، على سبيل المثال، قد أدخلت تعبيرات مثل "الجنس" (رجلاً أو امرأة)، أو "حقوق المرأة الإنسانية" في خطابها. وتتنظر دوائر الأعمال والمتقنين الصينيين إلى العولمة بصفتها قوة إيجابية، في مقابل تأييدها أو رفضها في بلدان العالم الثالث الأخرى. ويعود هذا بدرجة كبيرة إلى مبدأ دينج القائل بأن "اقتصاد السوق الاشتراكي" يمكنه أن "يستعين" برأس المال والتكنولوجيا الأجنبية دون التضحية بالسيادة الوطنية والمصالح المحلية، وعليه أن يقوم بذلك. واعتبر الكثير من الصينيين أن احتجاجات سيانل لم تكن

موجهة ضد الرأسمالية، وإنما كانت التعبير عن رفض أرستقراطية العمال الأمريكيين أن تشارك شعوب أخرى في مزايا التنمية. لقد ساعدت الهتافات المتكررة المعادية للصين هناك، الشعور الوطني الصيني على تدعيم قاعدة السلطة لنظام ضعيف، الأمر الذي يدعو للسخرية. ويزداد الإحساس بالسخرية، عندما نجد المحاولات الدائبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وغيرها من التحركات في اتجاه التكامل، وإلى جانبها الشعور القوي المعادي لأمريكا الذي يظهر في المظاهرات ضد ضرب بلغراد بقنابل الناتو، أو بيع السلاح الأمريكي لتايوان، أو معاهدات الدفاع بين الولايات المتحدة واليابان.

والصين، وهي أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نمواً، هي ثاني أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر (بعد الولايات المتحدة)، ومنذ ١٩٧٩، تعمل بالبلاد أكثر من ٣٠٠ ألف شركة يساهم فيها رأس المال الأجنبي، وهذه الشركات مسئولة عن أكثر من ٤٠ % من الصادرات. والشركات متعددة الجنسية لها مكان مرموق في السوق الصينية، في ظل التراخي المتزايد للتقنين الحكومي، وقد حصلت على عدد من الامتيازات الضريبية والتجارية، ابتدأت في المناطق الاقتصادية الخاصة في المناطق الساحلية، وصلت إلى حد تفوقها على الشركات المحلية في ظروف المنافسة غير المتكافئة. والمفاوضات الجارية حالياً بين الحكومة الصينية والشركات الاستثمارية الضخمة الأمريكية والأوروبية في مجال الاتصالات، تتعلق أساساً، بحماية الصين لذاتها في الوقت الذي ارتبطت فيه بسياسة الباب المفتوح.

ومما يستحق التنويه، أن أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية في الصين مصدرها الصينيون في الخارج، وهي ظاهرة فريدة من نوعها في حالة عمليات الإصلاحات الصينية وتحديثها، وهي تدعو للحسد من جانب المجتمعات التي بسبيل التحول سواء في البلدان الشيوعية السابقة، أو بلدان العالم الثالث. والارتباطات الاقتصادية مع تايوان، بصفة خاصة، لها فوائد سياسية إلى جانب فائدها التنموية، حيث تقلل من أخطار التوتر عبر مضائق تايوان. وعلاوة على ذلك، فالمثل الذي تضربه تايوان — إلى جانب بقية دول جنوب شرق آسيا الساعية إلى التنمية — حيث توجد "سوق مقننة"، ورأسمال بشري متطور، يعطي إلهاماً مباشراً، فبدأ صن جونغشان الشهير "مبادئ الشعب الثلاثة" (الوطنية، والديمقراطية، ومستوى معيشة الشعب)، بمعنى وضع القيود على رأس المال، يعتبر إرثاً مشتركاً للصينيين على جانبي مضيق تايوان، وقد لعب دوراً مهماً في "التنمية بقيادة الأسهم" في الثمانينيات. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن عدداً من الشركات التايوانية

في الصين (وكذلك الكورية الجنوبية واليابانية والتايلاندية)، لا تـضمن الحد الأدنى القانوني لمعايير حقوق العمال، وينتقد التايوانيون هذه الأوضاع بوصفها "شبه إمبريالية". وفي عصر سيادة رأسمالية الكازينو المعولمة، حيث تسود المضاربة، والأسواق غير المستقرة، يتوجب على أية حكومة مسئولة أن تضع القيود على تأثيرات العولمة على الاقتصاد الوطني، وقد اتبعت الحكومة الصينية حتى الآن، سبيل الحذر، وإن كان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قد يلغي الحماية الحالية. وقد مرت البنوك، على سبيل المثال، بمرحلة من الإصلاحات المعقدة، لأنها كما يعتقد الخبراء، على شفا الإفلاس، خاصة بسبب الأعباء الضخمة للديون المشكوك فيها، وهي تتعرض رغم ذلك، لأخطار جسيمة بسبب انفتاح سوق رؤوس الأموال والأسهم أمام البنوك والعملات الأجنبية (الأمر الذي بدأ بالفعل). ويمكن أن نتعلم الكثير عن أخطار وتناقضات العولمة، من حقيقة أن الصين قد تأثرت بأزمة آسيا المالية عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، بدرجة أقل بكثير من جارائها الأخرى، وذلك بفضل الوضع المستقل لاقتصادها، لأن سوقها لم تكن مفتوحة بالكامل، وقطاعها المالي لم يكن قد تحرر بعد. أي بعبارة أخرى، كانت الصين في حالة "اندماج سطحي" مع الاقتصاد العالمي، ولذلك كانت محتفظة بما يكفي من أسباب الحماية الفعالة. ومن بين أسباب الحماية المهمة، عدم قابلية الحسابات الرأسمالية للتحويل، والرقابة على التحويلات للخارج، واستمرار التفرقة بين الأسهم من النوع أ (المخصصة لمواطني الصين فقط)، والأسهم من النوع ب، في السوق.

وإذا كان الاندماج في السوق العالمية يعرض اقتصاد الصين لأخطار التبعية الاقتصادية، والمنافسة غير المتكافئة، فإن الوجه الآخر للعملة هو المكاسب التي تتحقق من تكامل السوق، فالانعزال لم يعد خياراً مطروحاً (وإن لم تكن سياسة الاعتماد على الذات الماوية خياراً حراً كما نوهنا من قبل، وإنما تعبيراً بطولياً عن رفض الاستسلام)، ولا "فك الارتباط" كذلك. والتجارة والاتصالات الدولية، والاستثمار الأجنبي، والقروض والمساعدات، ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية يجب استخدامها لمنفعة البلاد. وترى حكومة الصين، وكذا مواطنوها العاديون، أن فقدان الأمان بسبب تراجع إجراءات الحماية الحكومية، بهدف الدخول بحرية للسوق العالمية، قد يكون الثمن المؤقت الذي يجب دفعه، مع تطويره وتشكيله، ليجد مصالح الصين وشعبها.

تعني العولمة طريقاً ذا اتجاهين من التفاعل بين المحلي والعالمي، مما يعني قيوداً تُفرض على الوحدات المحلية أو الإقليمية، وفي نفس الوقت مشاركة من جانبها. وتفترض وجهة النظر الصينية المتفائلة أن تستفيد كل من الصين ومنظمة التجارة العالمية التي

تهيمن عليها الولايات المتحدة، من انضمام الصين إلى المنظمة. فمن وجهة نظر المنظمة، يعتبر سوق الصين مصدر إغراء لا مثيل له، أما من وجهة نظر الصين، فإن اشتراكها في وضع قواعد التعامل، قد يكون أكثر أهمية من الفرص المتاحة للانضمام لهذا السوق الكبير. ومع ذلك، فمجرد انتماء الصين للمنظمة، قد يتطلب منها تنازلات لا قبل لها بها، فصناعاتها الوليدة وزراعتها كثيفة العمالة، مثلاً، ما زالت في حاجة كبيرة للحماية، وقد تكون مسارعها إلى الانضمام في غير محلها. وقد خفضت الصين تعريفاتها الجمركية مرة أخرى ابتداءً من يناير ٢٠٠١ (إلى ١٥,٣ ٪)، وتعددت بتخفيضات أخرى خلال خمس سنوات من تاريخ انضمامها للمنظمة، تنزل بها إلى ٧ بالمائة على المنتجات ذات الأولوية الأمريكية، وصفر على بعض منتجات تكنولوجيا المعلومات. وإذا كانت المفاوضات لم تصل لنتيجة نهائية بعد، فإنه من الواضح أنها واجهت عقبات حقيقية، أهمها تنازلات يصعب على الصين الموافقة عليها دون تعريض أمنها الاقتصادي للخطر. ونظراً للأثر الشامل المنتظر على الشعب بكامله، فإن قضية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تستحق أن تُعرض للمناقشة العامة في الصين قبل اتخاذ أية قرارات بشأن توجهات البلاد في هذا الشأن.

إن ضمان مركز أمن للصين في إطار الاقتصاد العالمي، ليس أمراً ضرورياً للصينيين أنفسهم وحسب، ولكنه جوهرى كذلك لضمان استقرار الاقتصاد العالمي، وعدم تعرضه لهزات هبوط كبيرة. وهناك اتفاق في الرأي في الصين، أن الإصلاحات كانت مفيدة للبلاد وأبعدتها عن بعض أشكال المعاناة الاقتصادية، ولكن المعارضة الداخلية في الحزب قد بدأت تعبر عن قلقها بشأن المخاطر التي تحيق بالسيادة الوطنية، واستقرار الاقتصاد، والسياسات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن للصين، بمجرد الاستفادة من حجمها الضخم، أن تعتمد على سوقها الداخلي، وخاصة تنمية سوقها الريفي، ومن واجبها أن تفعل ذلك. وستكون تلك وسيلة فعالة للغاية للتأثير على النظام العالمي الذي تساهم فيه الصين، ويمكنها مثلاً، أن تدعم الجهود لإنشاء نظم رقابة دولي لفرض القيود على تحركات رؤوس الأموال. كذلك عليها أن تؤيد قيام آلية لمنع الأزمات، تشمل قيوداً على التدفقات قصيرة المدى لرؤوس الأموال، وفرض ضرائب على عمليات المضاربة، والمشاركات قصيرة المدى في صناديق الاستثمار (كما تقترحها ضريبة تويين، مثلاً). ومن المتصور إنشاء بنك مركزي عالمي، وكذلك صندوق نقد آسيوي (حسب المبادرة اليابانية)، نظراً لتوافر الموارد المالية في آسيا بفضل معدلات الادخار المرتفعة، واحتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة.

والمشكلة هنا لها وجهان: ففي ضوء موجات التكامل العالمي حيث تعتبر الصين شريكاً مقبلاً وفي نفس الوقت، ممانعاً، فإن النظريات التي نوقشت كثيراً بشأن مشكلة استقطاع رأس المال من البلدان النامية، وتعرضها لشروط التبادل غير المتوازن المجحفة، وللتبعية، تحتفظ بفعاليتها. ومن الناحية الأخرى، فإنه بعكس ما يقال عن وحدة السوق المعولمة، وأنه لا مجال فيها للمناورة، فإن عمليات العولمة، والتجمعات الإقليمية، تفرض دائماً المزيد من المسئوليات على الحكومات الوطنية، والوحدات المحلية. والرأسمالية لم تكن أبداً كيانه يؤدي إلى التجانس، وهي ليست كذلك اليوم، بل هي في حالة تغير، خاصة في حدودها التوسعية، بسبب التغيرات المحلية المترتبة على سياسات التدخلات المحلية، وبصفة خاصة في المواقع التي تحققت فيها تنمية غير رأسمالية مؤثرة.

٤- هل هناك نموذج صيني؟

لم تتخل الصين، التي تعتبر نفسها مجتمعاً اشتراكياً "مختلفاً" أو "في المرحلة الأولى"، عن أساس الشرعية السياسية والإيديولوجية التي بنت عليها نظامها بعد عام ١٩٤٩، بالرغم من أنها تضع التركيز الكامل، منذ الثمانينيات، على النمو الاقتصادي. وشعار "الاشتراكية ذات الطبيعة الصينية" لا يتعلق بالجوانب الثقافية "للطبيعة الصينية" كما تحددها التقاليد، وإنما يتعلق بالطريق الوطني نحو الاشتراكية، بما يعني إلغاء الاستغلال، وتحقيق الرفاهية للجميع (دينغ خياو بينغ).

فهل نستنتج من ذلك أن هناك نموذجاً صينياً تحت التكوين؟ هل تؤدي الإصلاحات إلى تجربة تؤدي إلى ما يمكن اعتباره "اشتراكية السوق"؟ هل هو مشروع "اشتراكي وطني"، أي هجين لا هو بالاشتراكية ولا بالرأسمالية؟ أو هل الطريق الجديد ذو طبيعة رأسمالية، أو بالتحديد رأسمالية بيروقراطية؟ وإذا كان من المبكر جداً إصدار حكم نهائي على عملية تتميز بالتعرجات الكثيرة، وفقدان الاتجاه، فإنه من الواضح أنه يمكن تأكيد أن الصين ستكون شيئاً مختلفاً. فهي تمتلك تاريخاً غنياً، وماضياً سياسياً آخذاً (بما في ذلك ثورة مجيدة)، وحراراً اجتماعي قوي، بما يسمح لها بأن تخطط بديلاً مختلفاً عن اشتراكية الدولة التقليدية، وأصولية السوق الجديدة.

يمكن تلخيص مسار الصين الجديد بأنه محاولة للبحث عن بديل "للتاريخ" الموجه: أي بديل للاستعمار الحديث أولاً، ثم للاشتراكية السوفيتية بعد ذلك، وحالياً للبرالية الجديدة المعولمة. وقد رفضت الصين كلاً من هذه النماذج - القهر الأجنبي، والسيطرة

البيروقراطية، وضغط السوق - بدرجات متفاوتة، على أنها نقيض التنمية، بل نقيض الديمقراطية. فقد عكست الحداثة الثورية مسار الإمبريالية، وتحدثت الاشتراكية المaoية الأساليب الستالينية للتصنيع، وقاومت الاقتصاد السياسي السوفيتي بما واكبه من تغريب وانحلال. ويهدف مشروع "السوق الاشتراكي" الحالي إلى "إنقاذ الاشتراكية" من التخریب الذي أحدثته الثورة الثقافية، وكذلك من غزو رأسمالية العولمة، وهي تحاول بذلك أن تجمع بين نظامين اقتصاديين - اجتماعيين لم يحدث بينهما تجانس من قبل. ومن حق الصين أن تتطلع إلى هدف سام لا سابقة له، لا لأن الثورة الصينية قد رسخت إيديولوجية المساواة، والتضامن، والعدالة الاجتماعية فحسب، ولكنها أقامت دولة تنظم شئون الحياة، وتعيد توزيع الثروة. وعلاوة على ذلك، فالتجربة الاشتراكية قد أفرخت ثقافة لا تسمح لقيم السوق بأن تسود على جميع جوانب الحياة الإنسانية. ومهما كانت عيوب النماذج الصينية السابقة، ومهما تكن جذرية التغييرات الاجتماعية الحالية في الصين، فإن الذاكرة الجماعية لم تنسَ بعد القيم التي تستحق النضال من أجلها.

ولكن الاشتراكية الصينية شاركت غيرها من الدول الاشتراكية السابقة في غياب المؤسسات والممارسات الديمقراطية، والتضحية باستقلالية الفرد، والحريات المدنية، وهذا هو المجال الذي بدت فيه نظريات الشيوعية التاريخية وتطبيقاتها، أقل في جاذبيتها من الديمقراطيات الرأسمالية. وكان هذا طبعاً، من الأسباب الرئيسية (إلى جانب المنافسة في المجال العسكري، وبعدها "الارتباط" بالسوق)، لانتهاة الحرب الباردة بما تدعيه الرأسمالية الليبرالية من تفوق وشرعية نهائية. والنتيجة المنطقية لهذه الاعتبارات هي أن الاشتراكية ستكون أفضل بالنسبة لرفاهية العاملين، أي أن ما سيبغلب على الرأسمالية الليبرالية، هو الاشتراكية الليبرالية ولا أقل من ذلك.

لقد ركزت اتجاهات التحرير في الصين وبحق، على اللامركزية الاقتصادية والسياسية، ولكن اللامركزية يمكن أن تختلط في الواقع مع الخصخصة، بحيث تشوه الأهداف والمنافع التي تسعى اللامركزية إلى تحقيقها. وتبدو هذه الظواهر في الصين في شكل العمليات الشائعة للاستيلاء على الثروات العامة، وتعدّي السلطات المحلية على الخدمات العامة (مثل فرض رسوم عشوائية على التعليم والعلاج في المستشفيات)، وفي الفساد المستشري. وعلى سبيل المثال، تتكاف الدراسة الجامعية حوالي ٥٠٠٠ يوان في جميع أنحاء البلاد، أي أقل بقليل من متوسط أجر العامل في المدينة (٦٠٠٠ يوان)، ولما كان متوسط الدخل في الريف حوالي ٢٠٠٠ يوان، فإن أغلب الطلبة من الريف لا يستطيعون متابعة الدراسة الجامعية، حتى بعد نجاحهم في امتحانات الدخول المتشددة.

إذا كانت "الدولة الاشتراكية" أحد الكافلين (ولا نقول الوحيد باعتبار أن هناك كافلين غير الدولة) ، والحامي، والمنظم، فإن اللامركزية قد تفتتت على قدرات الدولة إذا زادت عن الحد. وعلى سبيل المثال، كادت مشكلة تمويل سياسة "الخطوط الثلاثة" و "الضمانين" الأخيرة، والتي تقضي بضمان معاش، أو إعانة معيشة للعمال المستغنى عنهم، والحد الأدنى لمستوى المعيشة في الحضر، أن تستعصي على الحل لعدم توفر التمويل. ويتوقف بناء "شبكة أمان" بالطبع، على الإيراد من الضرائب أو غيرها من الموارد التي يمكن للدولة الحصول عليها لتغطية النفقات العامة. ولكن الاتجاه الحالي يثير المخاوف، فقد كانت الخزنة تحصل عام ١٩٧٨، على ٣٥% من الناتج القومي الإجمالي، ولكن نصيبها من هذا الناتج اليوم، ١٢% فقط.

يتضمن النموذج الصيني لإصلاحات السوق، والتنمية، القسمات التالية: رعاية الدولة، وهيمنة القطاع العام، والأولوية لتقل التكنولوجيا والصناعات الرائدة، وفورية في الاستهلاك على أساس ارتفاع مستويات المعيشة، وتصنيع الريف وبناء المدن المخططة (في مواجهة التوسع الحضري التقليدي). وعلى العكس من الرأي السائد بأن الصين قد اتبعت النظام النمطي لبلدان شرق آسيا، وهو النمو الموجه للتصدير، فإن "الميزة النسبية" للصين وقدرتها التنافسية، إنما تكمن في سياساتها الاجتماعية التي تضمن دخلاً حقيقياً ينحو نحو المساواة للغالبية العظمى من السكان.

وبنفس المنطق، فمع هبوط الإيرادات في الريف، ومع عودة الفقر للظهور في المدن، ومع بدء سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصناعات القائمة في الصين، ومع بدء عمليات انفتاح تجاري على نطاق واسع استعداداً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإن النموذج الصيني يبدو في مفترق الطرق. فهو معرض لمخاطر التبعية الاقتصادية، وأزمة الديون الخارجية، وعجز الدولة، وسياسات الحكومة قصيرة المدى. وفي حين تشكل المجتمع الصيني في إطار سوق نشطة، واقتصاد مختلط، وبرنامج تنموي، ومجال عام متوسع، وقطاع تطوعي، فإنه يبدو اليوم في حالة مرضية، ونقصر، وضياح (وهو تعبير آخر عن قدرة قوى السوق على إحداث التغيير). وتبدو الفكرة القائلة بأن الملكية الاشتراكية يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة منها نظام ملكية الأسهم، فكرة خلاقة، ولكنها في الوقت نفسه قادرة على إحداث تشوهات. وقد عدل دستور الصين عام ٢٠٠٠ ليمسح بالملكية الفردية، وهو أمر رمزي، حيث يقنن الحقيقة الواقعة منذ مدة طويلة. وفي النهاية يمكن القول إن ٢٠ عاماً من سياسة التجربة والخطأ، لم تعط نتيجة حاسمة حتى الآن.

وما زال نموذج الإصلاح الصيني. بشكل نظري على الأقل، ينادي بالربط بين الالتزام الاشتراكي، وأليات السوق. وفي حين يبغى اقتصاد السوق الاشتراكي "حتى اليوم بدون رؤية واضحة، أو استراتيجية ثابتة، وينعرض للمحاضر من جميع الجبهات تقريباً، فإنه في الوقت نفسه قابل للتقوية البناءة، وقد يحقق النجاح، وإن كانت فكرة "النجاح" في حد ذاتها، قابلة للمناقشة.

٤- الاحتجاج الاجتماعي

لعله من المدهش أن نلاحظ أن "النظام الجيد للجماهير" الصيني قد كاد ينهار في الوقت الذي ازدادت فيه ثروة البلاد بشكل كبير. ووجه العجب لا يعود إلى أن تراجع دولة الرفاه (رغم ما كان يشوبها من أوجه النقص)، يتعارض مع منطق الاستغلال الرأسمالي الكلاسيكي، وإنما لأنه يكشف مدى تضحية إيديولوجية التنمية الاقتصادية لنظام شيوعي بالكثير مما كان يعتبر أمراً مكتسباً في ظل الشيوعية.

لقد كانت تدابير الضمان الاجتماعي تعمل بشكل أكثر كفاءة في ظل أوضاع النقص العام في الموارد، وكنا ذكرنا من قبل، فقد نجحت الصين — فيما عدا فترة المجاعة في السنوات ١٩٥٩-١٩٦١، بسبب الأخطاء الفادحة لمرحلة القفزة الكبرى للأمام — في المحافظة على نظام كفاء للرفاهية العامة، مع ناتج قومي إجمالي منخفض جداً. وكان هذا النظام يقوم أساساً على "طبق الأرز" في القطاع العام، وشبكة الضمان الجماعية التي توفرها الكوميونات في الريف. وكانت خدمات الإسكان، والتعليم الابتدائي، والخدمات الصحية الأساسية (وخاصة التطعيم العام ضد الأمراض، والصحة الوقائية)، تقدم بالمجان، أو مقابل رسوم قليلة جداً. وكذلك كان الحال بالنسبة للكثير من الخدمات العامة الضرورية، من النقل العام، والثقافة والترفيه (المحرر: كانت وزارة الثقافة بها إدارة نشطة للعمل في الريف)، إلى الإعانات لتغطية "الاحتياجات الخاصة للمرأة"، وإعانات الفقير. وبالمقارنة بعام ٢٠٠٠، كانت نسبة النفقات الريفية في المدارس أكبر مما هي الآن، وكذلك الأمر بالنسب للعيادات التي تخدم فقراء الريف والمدن. وكان عدد من لا مساكن لهم، والبلغايا المقهورات، ومدمني المخدرات، الذين يجوبون الشوارع، قبل عام ١٩٧٦، أقل بكثير مما هم الآن، إن وجدوا أصلاً.

وبالطبع كانت دولة الرفاه الصينية تعاني من أوجه نقص خطيرة، حيث كانت التفرقة المؤسسية بين أهل المدن والريف، وكذلك المزايا التي يتمتع بها البيروقراطيون، تجعل من المساواة أضحوكة. ومن الناحية الأخرى، فإن احتضار تلك الدولة في أوضاع السوق

السائدة اليوم، قد أدى إلى الصورة القائمة لتي نراها حيث يسيطر الاستقطاب، والطمع، والفساد. ولا تحافظ الكثير من مشروعات المدن والريف اليوم، وكذلك الشركات الأجنبية المشتركة، على الحد الأدنى من الضمانات القانونية لحماية العمال والبيئة، ويتعرض عمالها للاستغلال في ظل ظروف خطيرة ولاإنسانية، حيث يجري التراكم الرأسمالي دون مقاومة من نقابات عمالية، أو رقابة حكومية. وتتعارض هذه الحقائق مع المبادئ والمقولات التي يكررها الحزب الشيوعي الصيني، ويبدو الشعار الحالي عن "التمثيل الثلاثي" (يفترض هذا الشعار أن الحزب يمثل قوى الإنتاج المتقدمة، والثقافة المتقدمة، والمصالح الأساسية للشعب)، نوعاً من النفاق وخالياً من المضمون. ويعاني النظام من أزمة في الشرعية مستمرة منذ عام ١٩٨٩، تعود إلى الهبوط الملحوظ في ثقة الجماهير. والبطالة في المدن، وزيادة الضرائب في الريف، هي المشاكل البارزة التي أدت إلى الكثير من حركات التذمر العمالي، والاحتجاجات الجماهيرية، وقد اتسم بعضها بالعنف. ويهدد ارتفاع البطالة، في غياب خطة فعالة لتأمين البدائل، بصفة خاصة، شرعية الشيوعية، التي قامت في الأصل، على الالتزام الصارم برفاهية وكرامة العمال. والقطاع الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر، هو الطبقة العاملة التي كانت تتمتع بحماية وافية منذ وقت طويل. ويساهم في زيادة هذه المخاطر غياب أي أجهزة غير حكومية للكفالة، مع عدم وجود قنوات مؤسسية للمفاوضات الجماعية للعمال.

الحركة الاجتماعية في عام ١٩٨٩، والأصول التاريخية للنمو ليبرالية في الصين

بقلم: وانج هوي
ترجمة: سعد الطويل

يكاد المرء أن يقول، إن القرن العشرين قد انتهى مبكراً بعض الشيء، في عام ١٩٨٩، رغم أن التاريخ قد جرى بسرعة منذ ذلك الوقت. ففي ذلك العام، كانت أحداث بيجين هي الشرارة التي فجرت الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، الأمر الذي أدى بدوره، إلى بداية سيادة النمو ليبرالية على الأبنية الاقتصادية والسياسية في العالم. ولم تتعرض الصين للانحياز الذي حدث في الاتحاد السوفيتي، ودول شرق أوروبا، ولذلك تبدو التحولات الاجتماعية فيها كما لو كانت استمراراً لأحداث ١٩٨٩. وإذا ما حاولنا توصيف التحولات الكبرى في الصين منذ السبعينيات، وعلى الأخص منذ ١٩٨٩، بشيء من التبسيط، (وهي لم تستكمل بعد على أي حال)، لقلنا إن الصين قد أحدثت تحولات جذرية نحو السوق، على أساس من الاستمرارية في النظام السياسي. أو إن الصين قد أصبحت من أكثر المشاركين في الاقتصاد العالمي حماساً، في ظل التوجيه السياسي للدولة. وهذه الطبيعة المزدوجة من الاستمرار والانقطاع، قد ميزت النمو ليبرالية الصينية بطابع خاص. وفي الواقع، فقد عبرت النمو ليبرالية الصينية عن تناقضاتها مع الدولة، في بعض الأحيان، بشكل معادٍ للسياسة (أو معادٍ للتاريخ، بل حتى معادٍ للاشتراكية بالمعنى التقليدي). ولكن هذه التناقضات لا تستطيع أن تخفي الارتباط الوثيق بين النيو ليبرالية والسياسة الاقتصادية التي تديرها الدولة. فالنيو ليبرالية تعتمد في الواقع، على قوة السياسات والاقتصادات القومية والمتعدية القومية، وهي تعتمد على النظرية والخطاب الاقتصادي التقليدي، لتفرض خطابها الخاص. وهكذا، فطبيعتها المعادية للدولة، والتي تدعي السبع عن السياسة، هي في الواقع، تعتمد تماماً على ارتباطها بالأصيل بالدولة، بمعنى، أنه في غياب هذه السياسة القائمة على الدولة، لا تستطيع النمو ليبرالية إخفاء البطالة، وتدني الخدمات الاجتماعية، والهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، تحت المفهوم الغائم "لمرحلة الانتقال". والحقيقة، أن مفهوم "الانتقال"، هو واحد من أهم أسس المناقشات التي لا يُعبر عنها صراحة في المج تمع الصيني، وإغفال التعبير عنه بوضوح، يلغي مقدماً مناقشة العلاقة بين عدم المساواة القائمة حالياً وبين هدف مستقبلي مأمول في

النهاية. ولهذا السبب، فإن ما يدعيه البعض من عدم سيطرة النيو ليبرالية في الصين، استناداً إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، مغالطة، لأن الوضع المسيطر للنيو ليبرالية في الصين نشأ من حلال عملية محلية حاولت فيها الدولة التغلب على أزمة الشرعية التي كانت تعاني منها، عن طريق الإصلاح الاقتصادي نفسه. أما على مستوى التنظير، فإن الخطاب عن التحديث الوطني، والحكي التاريخي من أمثال "السلطوية الجديدة"، و "المحافظة الجديدة"، و "المحافظة الكلاسيكية"، التي تتابع ظهورها قبل عام ١٩٨٩ (بما في ذلك الخطاب عن الديمقراطية الذي اقترن بنظريات التحديث)، كانت جميعها مرتبطة بشكل أو بآخر بتثبيت الأيديولوجية النيو ليبرالية. وهذه النظريات التي تستبعد الواحدة منها الأخرى (بل التي تتناقض فيما بينها)، كانت تعكس تحولات هيكلية في السلطة داخل الصين، وعالمياً.

والنيو ليبرالية تكوين وأيديولوجية تفرض نفسها بحجتها المنطقية، وهي لا تستطيع وصف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، ولكنها على صلة بهذه العلاقات. والتعبيرات غير المحددة مثل "الانتقال"، و "التنمية"، التي تنتشر في وسائل الإعلام، وكذلك في أوساط النخبة الفكرية، قد تغلغت في السياسات الوطنية، مخفية طول الوقت، تناقضاتها الخاصة. ولهذا السبب، فكشف الأساليب المتناقضة للنيو ليبرالية، يقتضي فحص العلاقات التاريخية بين خطابها (السوق الحر، والتنمية، والعولمة، والمشاركة في الرفاهية، وحقوق الملكية الخاصة، إلخ)، وبين التقدم الذي حدث فعلاً في المجتمع. وهذا سيكشف العلاقة الملتبسة بين حديث النيو ليبرالية والواقع. والأمر الواضح تماماً، هو أن النيو ليبرالية لها أصولها الخاصة، وفعاليتها في جميع أرجاء عالم اليوم — أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وروسيا، والصين. وأدت الاختلافات التاريخية، إلى أن النظريات النيو ليبرالية، على المستوى الأكثر تجريداً، لا تؤدي إلى أية نتائج مقنعة، وإلى أن المحتوى الحقيقي للنيو ليبرالية لا يمكن استجلانه من خطابها النظري العام.

وأحد أهداف هذا المقال، هو استعراض كيف ارتبطت السيطرة المنطقية للنيو ليبرالية الصينية، على ظروف خاصة محلية ودولية، وذلك عن طريق التحليل التاريخي لحدث اجتماعي، هو الحركات الاجتماعية لعام ١٩٨٩، وكذلك لمعرفة أسس سياستها، وسياقها المحلي والدولي، وما دار حولها من جدل. وما يحتاج إلى توضيح بادئ ذي بدء، هو أن التحولات الاقتصادية التي حدثت فيما بين السنوات ١٩٧٨، و ١٩٨٩، كانت من الاتساع بما يسمح بوصفها "بالثورية". والحيز المحدود لهذا المقال القصير لا يسمح بعمل حصر كامل للنجاحات التي حققتها الإصلاحات الصينية، والأزمات الداخلية العاجلة التي تمر

بها. كما لا يسمح بتقديم وصف تفصيلي لحركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية، فهذه تحتاج إلى جهود فريق من الخبراء والدارسين. وما أنوي أن أقوم به هنا - ولنقل هذا مقدماً - هو أن أبدأ هذا المجهود الكبير، بعرض مختصر لأسباب الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، بهدف تحديد المجال لهذا النشاط في الصين المعاصرة.

١- إعادة التفكير في ١٩٨٩

كانت الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، حدثاً ذا مغزى كبير لا بالنسبة للصين وحدها، وإنما بالنسبة للعالم. وفي جميع التعليقات والمناقشات التي تلت الحدث، سواء في الصين أو الخارج، وسواء في وسائل الإعلام والدعاية الرسمية، أو في التحليلات والمذكرات التي كثرت بعدها، كان التركيز على الحركة الطلابية وحركة المتقنين. وحتى تحليلات ما سمي بالمجال العام، ركزت على دور بعض الوحدات الاقتصادية مثل شركة سيتونج في العملية. ومع ذلك، فالحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، عبأت من القوى الاجتماعية ما يتجاوز ذلك بكثير، فحجمها وتلقائيتها يثبتان أن أساسها الاجتماعي كان أوسع مما يمكن تعبئته عن طريق التنظيم الطلابي. ولا شك أن اتجاهات المتقنين نحو الاستقالة والتحرر في الثمانينيات، كانت قد ساهمت في انهيار الأيديولوجيات القديمة، ولعبت توجهاتهم المعارضة دوراً مهماً. ولكن المتقنين كفريق اجتماعي، لم يكن بمقدورهم تحديد أهداف اجتماعية يمكن تحقيقها في الواقع، بل إنهم لم يدركوا مدى عمق التعبئة الاجتماعية. والسبب في ذلك، هو أن الفكر الاجتماعي للثمانينيات بوصفه اتجاهًا ثقافيًا يعارض ممارسات الدولة الاشتراكية، لم يكن باستطاعته فهم التناقضات الاجتماعية الجديدة، أو إدراكها. فهو لم يقدر أن التعبئة الاجتماعية كانت لها ميول اشتراكية عميقة، كما لم يستطع تجاوز الإطار الأيديولوجي للحرب الباردة.

لذلك فمن الضروري، قبل كل شيء، التمييز بين نوعين من الاشتراكية: واحد منهما هو "الاشتراكية" المنتمية للأيديولوجية القديمة للدولة، ويتمثل في نظام احتكار الدولة، والثاني يتميز بنمو حركة من أجل الأمن الاجتماعي في إطار من احتكار الدولة، وتوسع للسوق، وهو يعارض الاحتكار، ويطالب بالديمقراطية الاجتماعية.^١ وفي سياق ما بعد الحرب الباردة، وفي سياق إعادة تقييم الممارسات "الاشتراكية"، لم يتسنّ الفهم الجيد

^١ إن المسؤل الاشتراكية التي أشير إليها هنا، لا تعبر عن الاقتصاد المخطط للدولة، بل هي بالأحرى حركة من أجل الأمن الاجتماعي في سياق التوسع الجديد للسوق، فهي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، وبناء عليه تنادي بالديمقراطية الاجتماعية. وفي إطار ما بعد الاشتراكية، كان من الطبيعي أن تتأثر هذه الحركة بالقسم الاشتراكية.

لحركة عام ١٩٨٩، من أجل الأمن الاجتماعي — مع ما يكتنفها من تناقضات اجتماعية داخلية، ومعارضتها للاحتكار والتميز الاجتماعي، وحرصها على تعزيز الديمقراطية. ولذلك أبدأ تفسيرى للحركة بالقضايا الآتية كنقطة للبدء:

أولاً، من منتصف الثمانينيات وحتى ١٩٨٩، ظهرت عدة حركات طلابية في الصين القارية (بما فيها حركة أواخر ١٩٨٦، التي أدت لخروج هو ياوبانج من منصبه)، ولكنها كانت حركات صغيرة، ولم تحقق تعبئة شعبية واسعة. والسؤال هنا هو: لماذا أدت وفاة هو ياوبانج في ١٩٨٩، التي كانت الشرارة التي أوقدت الحركة الطلابية، تحقق هذه التعبئة الضخمة، والمشاركة من جميع المستويات الاجتماعية، في طول البلاد وعرضها؟ ولماذا بدأت وسائل الإعلام الوطنية، مثل محطة التلفزيون المركزية، وصحيفتا بيبلز ديلي، وجوانجمنج ديلي، ووكالة أنباء شينخوا، تغطي أنباء الحركة بهذا القدر من التوسع لدرجة أنه يمكن القول إنه لأول مرة في التاريخ الحديث للصين، ظهر وضع يقترب من "فترة من حرية الصحافة"، مما حقق الظروف، والدافع لتعبئة المجتمع والأمة بالكامل؟

ثانياً، ماذا كان الفرق بين نداءات الطلبة، وبين نداءات غيرهم من الفئات الاجتماعية؟ والسبب وراء هذا التساؤل هو أن حركة عام ١٩٨٩، لم تكن مجرد حركة طلابية، وإنما كانت حركة اجتماعية واسعة، اشترك فيها العمال، وبعض رجال الأعمال الفرديين، وموظفو الدولة، والمدرسون، وعناصر أخرى. بل قد شارك فيها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبعض وزارات شئون الدولة، ومؤتمر الشعب، وبعض الصحف الصادرة عن مؤتمر الشعب الاستشاري (بما فيها صحف "رسمية" مثل بيبلز ديلي، وجوانجمنج ديلي، ووكالة أنباء شينخوا). ويمكن القول، إنه باستثناء الفلاحين، الذين لم يشاركوا مباشرة، فقد انضم أشخاص من جميع الطبقات، خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة، إلى الحركة. وليس من الصعب فهم الأسباب التي دعت العمال والمتقنين وغيرهم من الفئات الاجتماعية للمشاركة، ولكن لماذا ظهرت اتجاهات معارضة من داخل الدولة، أو بعبارة أدق، تناقضات في التصرف داخل الدولة (هل من أجل السلطة، أو تضارب المصالح، أو اختلاف القيم، وهل كانت هذه الاختلافات بين أجهزة الدولة ككل، أو بين أجهزة مختلفة)؟

ثالثاً، لماذا ظهرت انتقادات لعملية الإصلاح ذاتها، رغم التأييد الاجتماعي العام الذي حظيت به؟ من كان هدف الانتقاد، أو ماذا كانت الظروف الاجتماعية الموجه لها الانتقاد؟ ماذا كانت الأيديولوجية وراء التعبئة الاجتماعية، أو ماذا كانت مكوناتها؟

من أجل الوصول إلى إجابات واضحة عن هذه التساؤلات، يجب أن نستعرض بإيجاز مراحل الإصلاح بدءاً من عام ١٩٧٨. يمكن تقسيم الإصلاحات الاجتماعية للفترة ١٩٧٨-١٩٨٩، إلى مرحلتين رئيسيتين: الإصلاح في الريف في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤، ثم مرحلة الإصلاح في المدن في الفترة ١٩٨٤ وما تلاها. وتركز النجاح الذي حققته إصلاحات ١٩٧٨-١٩٨٤، أو ١٩٨٥، على المشاكل في الريف، وفي القلب منها كان التحول التدريجي للوضع الاجتماعي لسكان المدن بالنسبة لسكان الريف، في إطار البنية المزدوجة المعروفة بـ "القسمية بين المدن والريف"^١ وبدأ هذا الإصلاح باتجاهين رئيسيين: تحرير كوميونات الشعب عن طريق إعادة توزيع الأرض تحت إشراف الدولة، وتنفيذ نظام المسؤولية العائلية. (٢) العمل، عن طريق تنسيق سياسة الدولة، على رفع أسعار المنتجات الريفية، وتشجيع الاستهلاك في المناطق الريفية، وتنمية الصناعات الريفية، لتغيير نظام التصنيع في المدن، الذي جمد القسمية بين المدن والريف، في أثناء الحقبة الماوية. وكنتيجة لهذه الإصلاحات، انخفضت فروق الدخل بين سكان المدن والريف بالتدريج، من ١٩٧٨، وحتى ١٩٨٤. وجاء هذان الإصلاحان الناجحان، بعد للتخفيف التدريجي لعلاقات السوق الصغير، ولكنهما بُنِيا في الجوهر، على أساس الممارسات الصينية التقليدية لتوزيع الأرض، ومبادئ المساواة. ويمكننا وصفهما باختصار، بأنهما نموذج "قلاحي صغير اشتراكي"، وضع ليلغي نموذج كوميونة الشعب، الذي كان العنصر الأساسي فيه، احتكار الدولة. وكان المصدر الرئيسي لارتفاع إنتاجية الفلاحين، هو مرونة الإنتاج، وانخفاض الفارق بين المدينة والريف، وليس لانفتاح الأسواق. وبالعكس، فسياسة الإصلاح الريفي قد أمنت الأسواق المحلية في التجمعات،

^١ تدل الدراسات الاجتماعية على أن الصيوات الخمسة الرئيسية عن هذه "القسمية بين المدن والريف"، هي: (١) فوارق في السلطة السياسية، حيث يحتل سكان الريف التوجهات الحكومية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، إلخ جاهزة بكل تفاصيلها، وحيث يشرف على تنفيذ هذه التوجهات أناس لا ينتمون إلى الريف. (٢) فوارق في الأوضاع الاقتصادية، حيث تسعر المنتجات الصناعية والريفية على طريقة المقص هدف تركيز رأس المال في الصناعة، مع احتكار الموارد والقرص بما يعطل من إنشاء أو نمو صناعات ريفية. (٣) فوارق في الموارد، حيث كان الفرق بين الدخل بين المدن والريف يتراوح بين ٣ إلى ١، و٦ إلى ١. (٤) فوارق في المزايا والخدمات الاجتماعية، حيث كان ساكنو المدن (من العاملين في مؤسسات الدولة أو الجماعية، أو موظفي الدولة)، يحصلون على الرعاية الصحية المجانية، ويحصلون على معاشات، كما يحصلون على كميات من الحبوب، والزيت واللحوم، في حين لا يحصل الفلاحون على هذه المزايا والخدمات. (٥) فوارق في الوضع الاجتماعي، حيث يعتبر وضع سكان المدن أعلى بكثير من سكان الريف. انظر وانج هانشنج، وزانج ششيانج، "الطبقات الاجتماعية في الصين منذ التحرير" (بالصينية)، ولي كيانشج، "تقرير عن هياكل التقسيم الاجتماعي في الصين المعاصرة" (بالصينية)، وتلخيص وتعليق زانج وانلي، "عشرون عاماً من البحث بشأن الطبقات والفئات الاجتماعية في الصين" (بالصينية) ص ٢٦.

التي ساهم تصحيح أسعار المنتجات الزراعية في تنظيمها. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع الريفي لم يُعاد تنظيمه حول مبدأ علاقات السوق الاقتصادية، المتمركزة حول المدن. وفي ظل الإنتاجية المتزايدة، وفي إطار محدودية المنتجات الفائضة، وفي حين لم يكن الاقتصاد السلعي في المدن قد نما بعد، لم يكن من الممكن أن يزداد الاستقطاب والفقر في الريف بدرجة كبيرة. وفي نفس الوقت، سمح تصحيح الأسعار، وحماية الأسواق الصغيرة، بتحول العلاقات المزدوجة بين المدينة والريف، ومن هنا ازداد الاستقطاب في الريف بسرعة على أساس التعادل المتزايد في العلاقات بين المدينة والريف. ولكن العوامل السابقة منعت الاستقطاب الأولي في الريف من إيجاد أي مبرر لخلق عدم الاستقرار الاجتماعي في الريف بسرعة.^٣ وكان السوق مجرد أحد العناصر الهامة في الإصلاح الريفي في الثمانينيات، ولم يخطئ كثيراً رجل الاقتصاد الذي عبر عن الإصلاح الريفي في عبارة موجزة قائلًا: "تنمية الزراعة عن طريق أداة السياسة المهمة".

وعملية الإصلاح الريفي المشار إليها أعلاه تعطي الخلفية التي يمكن على أساسها أن نفهم عملية الإصلاح في المدن ابتداءً من ١٩٨٤، فهي تشرح الظروف التاريخية التي واكبت الإصلاح الاقتصادي في المدن، والمصاعب التي واجهها. للإصلاح الاقتصادي في المدن الكثير من الأوجه، ويعتقد أغلب الناس أن أهم ما فيه هو إدخال آليات السوق، ولكن إذا نظرنا إلى مضمونه الاجتماعي الحقيقي، سنجد أن أهم ما جاء به هو "لامركزية السلطة والمصالح" (فنانجوان رانجسي)، أي أنه بإعادة التصرف في بعض الموارد الاجتماعية وتركها حرة، بعد أن كانت الدولة تتحكم فيها، أعيد تنظيم المزايا والمصالح الاجتماعية.^٤ وطبقاً لنتائج الأبحاث، فقد كان متوسط الإنفاق العام خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٨، من الناتج القومي الإجمالي هو ٣٤,٢ % (بما في ذلك نسبة ٣٧,٢ % عام ١٩٧٨). وابتداءً من عام ١٩٧٨، انخفضت هذه النسبة عاماً بعد عام، حيث بلغت عام ١٩٨٨: ١٩,٣ %. وفي ظروف انخفاض التضخم، وازدياد دور رأس المال الأجنبي والمحلي، تحقق للحكومات المحلية المزيد من الاستقلالية، والسيطرة على هذه المصالح،

^٣ يقسم ليو شوي سكان الريف إلى ثمان فئات: البروليتاريا الزراعية، والعمال الريفيين، والفنيين الريفيين، والتجار المستقلين، والعمالين المستقلين، والصناعيين من القطاع الخاص، ومديري الصناعة الجماعية، ومديري المجتمع الريفي. انظر: "إعادة فهم المشكلة الفلاحية" (بالصينية)

^٤ شخص زانج وانلي هذه العملية في جانبين: الأول هو ظهور مجموعات جديدة من خارج البناء الاجتماعي القديم، والذين نسبة كبيرة من الموارد المتاحة (مثل المقاولون والراحميون الفرديون، والمهنيون الكبار، وكبار المديرين في المشروعات المشتركة، والصناعات المملوكة للاستثمار الأجنبي أو القطاع الخاص، والصناعات غير المملوكة للدولة، إلخ). والثاني التحول في أوضاع مجموعات من داخل البناء الاجتماعي (مثل الفلاحين وكادرات الحزب، والمهنيين، والعمال، إلخ)، والاستقطاب الأولي في داخل هذه المجموعات. انظر داتج وانلي "عشرون عاماً" ص ٢٨-٢٩.

والتنسيق بينها. ° وكانت النتائج الجانبية لهذه الأوضاع، التهرب الضريبي، فرض الجباية لمواجهة نفقات الحكومات المحلية (تانباي تشينفجيج)، رقابة الحكومات المحلية على مدفوعات البنوك، وحتى نمو التهريب على نطاق واسع. ١

كان التركيز الأكبر للإصلاح في المدن، على المؤسسات المملوكة للدولة، فقد تطور الإصلاح من إعطاء المزيد من الاستقلالية للمؤسسات (أعادت الدولة للمؤسسات بعضاً من السلطة)، إلى عمليات الإغلاق، والتجميد، والتجميع، والنقل من واحدة لأخرى، وأخيراً تحول الإصلاح من تغيير أسلوب الإدارة إلى تغيير علاقات الإنتاج ذاتها. وتحت ضغط تزايد البطالة اضطرت الدولة إلى تفضيل استراتيجية تقضي بمزيد من عمليات الدمج والتحويل، بدلاً من الإغلاق والإيقاف، ولكن التوجه الأساسي لم يتغير.

وبالطبع كان الإصلاح في المدينة أكثر تعقيداً منه في الريف، والسبب في ذلك كان أولاً: أن عمليات المحاسبة للموارد الصناعية أصعب منها بالنسبة للموارد الريفية، وإعادة توزيع الموارد الصناعية يتعرض لقضايا تكنولوجية وهيكليّة معقدة، كما يتعرض لقضايا العمالة، وتقسيم العمل، والاختلافات الإقليمية وغيرها (وعدم المساواة الناتجة عن هذه الاختلافات). ثانياً: أن الأسس التي يقوم عليها الإصلاح الريفي، تختلف تماماً عن تلك التي يقوم عليها إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. ففي النظام الصناعي القديم، كانت الدولة توزع الموارد على أساس الخطّة، ولكن السيطرة على الموارد والفوائد الاقتصادية، كانت تختلف تماماً عن الفوائد الفردية والجماعية (فمثلاً، كانت الموارد التي تستحوذ عليها المصانع كبيرة الحجم، المملوكة للدولة، تستفيد من وضع الاحتكار، ومع ذلك فالفرق بين المزايا التي يحصل عليها عمالها، وتلك التي يحصل عليها العاملون في المصانع الصغيرة والمتوسطة، لم يكن كبيراً). وبمجرد أن بدأت الدولة في التخلي عن سلطاتها في التسوية في مجال الصناعة والتجارة — بالتحول من دور المخطط والمنفذ، إلى دور المنسق — تحولت الاختلافات في السيطرة على الموارد فوراً إلى لا مساواة في المنافع والمزايا. ولهذا السبب، لم يكن الإصلاح الصناعي في المدن مجرد قضية ملكية الدولة، ولكنه تحول

° وانج شياوجوانج، "بناء دولة ديمقراطية قوية — حول "نوع النظام"، و "قدرة الدولة"، من مقالات من مركز البحوث بشأن الصين المعاصرة، (بالصينية)، ١٩٩١ (٤)، ص ١٥-١٧.

٦ ويصل وانج شياوجوانج إلى النتائج الآتية: ° لم تؤد سياسة لا مركزية السلطة بأي شكل إلى إضعاف قدرة الوحدات العامة (الحكومات الخلية من جميع المستويات وأجهزتها). في التأثير على المداخل العامة، ولكنها قللت فقط من سلطة الإدارة المركزية في هذا الشأن... وإلى جانب التوسع في سيطرة الحكومات الخلية على قوة رأس المال، كانت هناك قدرتها على التدخل بالوسائل الإدارية على الحياة الاقتصادية، فهذه لم تضعف، بل بالأحرى كانت أكثر مباشرة من تدخلات الحكومة المركزية. ° تؤد لا مركزية السلطة والمصاخ بأي شكل إلى اختفاء الاقتصاد الموجه التقليدي، وكل ما في الأمر أنها صغرت من حجمه. وانج. "دء"، ص ٢٠.

إلى قضية تمس الهيكل الاقتصادي القومي بأكمله. وفي غياب أي نظام فعال للإشراف الديمقراطي، وبدون إقامة هيكل اقتصادي مناسب، كان من العسير تجنب أن تؤدي عملية إعادة توزيع الموارد، والإنتاج، إلى لا مساواة اجتماعية خطيرة. ومن هنا يمكن فهم لماذا لم تحقق الإصلاحات في المدن ما حقته الإصلاحات في الريف، في أول الأمر، من تقريب للمستويات. فضلاً عن ذلك، فقد أضررت مصالح العمال كنفئة، بل موظفي الدولة كذلك، بشكل كبير نتيجة لهذه العملية. وتدل الأبحاث الاجتماعية، على أن هذه الأضرار، جرى التعبير عنها على شكل تدهور وضعهم الاقتصادي، وحدث استقطاب في داخل الفئات المختلفة، وتجميد المزايا العمالية، وفقدان الأمن الوظيفي للفئات المعرضة للمخاطر مثل كبار السن، والضعفاء، والمرضى، والمعوقين، والنساء الحوامل، ضمن مظاهر أخرى.^٧

٣- الطريق إلى ١٩٨٩

ثار الجدل في المجال الاقتصادي في الصين خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٩، بين مفهومي الإصلاح (وتحول إلى تغيير جذري في الملكية)، والتكيف (أو ضبط الهياكل في ظل تدخل الدولة). كذلك ثار الجدل حول ما إذا كانت قيادة الإصلاح تجري من خلال إصلاح الأسعار (أي تحويل نظام التسعير القديم وفقاً للخطة الاقتصادية)، أو إصلاح نظام ملكية الدولة (أي خصخصة واسعة النطاق للمؤسسات المملوكة للدولة).^٨ وأحد الأسباب لقيام هذا الجدل، كان تفاقم التضخم، والفوضى في الاقتصاد الصيني، والاعتقاد بأنه إذا لم تجر إصلاحات مناسبة في الأسعار، وخلق ظروف مواتية للسوق، فإن الإصلاحات في ملكية المؤسسات، لا بد ستؤدي إلى قلاقل اجتماعية واسعة النطاق. وانتهى الجدل

^٧ ظهرت الفروق أولاً في المقارنة بين أجور العاملين لدى القطاع الخاص، والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة، فتقدمت دخول الفئة الأولى على الثانية. (زهاو ريجوي، "بعض المظاهر الخاصة بتوزيع الدخل في المرحلة الانتقالية"، من "بحوث حول توزيع الدخل بين فئات الشعب الصيني"، بيجين، ١٩٩٤) (بالصينية). وظهر الاستقطاب أولاً في ازدياد الفروق بين المديرين والقيمين، وبين العمال، "وضع فئات العاملين الصينيين، والتركيب الداخلي، والعلاقات فيما بينهم" (بيجين، ١٩٩٣). ويدخل ضمن الصخر في الوضع والمزايا بين الفئات المختلفة عدم المساواة في وقت العمل، وفي المكافآت، وفي ضمان استمرار العمل، وكذلك عدم ضمان الحصول على العمل للفئات الأضعف بين العمال. للمزيد انظر زانج وانلي، "عشرون عاماً"، ص ٢٩-٣٠.

^٨ كان المعروف أن وو جنجيان هو المتحدث الرئيسي من أجل التنسيق بين إصلاح الأسعار، والإصلاح الصناعي، بينما كان لي بينج يي، خلال الثمانينيات، عن تقسيم الأسهم. وفي ١٩٨٨، ترأس وو جنجيان وضع التقرير عن المرحلة الوسطى لخطة الإصلاح: "مخطوط العريضة للإصلاح في الصين" (شيانج تشوانشي، ١٩٨٨) (بالصينية)؛ وللمزيد، انظر "مجموعة الوثائق حول الإصلاح الاقتصادي في الصين"، ١٩٨٧، (بالصينية)، و "الصورة العامة للإصلاح الاقتصادي في الصين"، ١٩٩٠ (بالصينية)؛ و "ضمانات النجاح لإصلاح الأسعار، وتغيير مسار النظام الاقتصادي" (بالصينية)، مجلة الإصلاح، ١٩٨٨ (٦).

بانتصار وجهة النظر القائلة بقيادة إصلاح الأسعار لأوضاع السوق، مع إصلاح المؤسسات (عن طريق نظام التعاقدات بصفة أساسية) في نفس الوقت. وقد نجح هذا الأسلوب في الإصلاح بصفة عامة، لأن إصلاح الأسعار قد وضع العقبات أمام الاحتكارات القديمة، مع تنشيط آليات السوق. وعند المقارنة مع "الخصخصة التلقائية" في روسيا، يظهر المغزى الكبير لهذه النجاحات التي تحققت.

ولكن هذه العملية كان لها أخطارها الداخلية المصاحبة، كما خلقت مجموعة من المشاكل الاجتماعية الخاصة. فمن وجهة نظر أوضاع السوق، بدأ الإصلاح على أساس ما سمي بـ "نظام الأسعار المزدوج" (أي أن الأسعار المحددة طبقاً لخطة الدولة كانت مختلطة مع أسعار السوق، مع تركيز المجموعة الأولى على وسائل الإنتاج — بما فيها أي فائض توفر من رأس المال والموارد، بعد استكمال خطط الدولة — في حين تركزت المجموعة الثانية على أسعار مواد الاستهلاك). ولكن هذا النظام المزدوج للأسعار، خلق مجالاً واسعاً للفساد في صفوف الموظفين (أي أنشطة الفساد المتخفية حيث يستغل بعض كوادرات الدولة، وأجهزتها نظام الأسعار المزدوج لمصلحتهم). أما من وجهة نظر إصلاح المؤسسات، فقد بدأ نظام التعاقدات مع الفصل بين إدارة المؤسسات والسياسة في الوقت نفسه، ولكن، نظراً لأن النظام السياسي لم يحدث به أي تغيير، فقد كان من الصعب جداً تحقيق ذلك. ومما تحقق بالفعل، هو أنه في ظل الطنطنة حول الفصل بين المؤسسات والسياسة، ما جرى الفصل بينه، لم يكن العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وإنما العلاقة بين الملكية والإدارة. وفي ظل عملية التحول الضبابية في الحقوق هذه، جرى نقل الكثير من الموارد المملوكة للدولة، بشكل "قانوني"، وغير قانوني، إلى المصلحة الاقتصادية لأقلية صغيرة.

وأطلق الكثير من الاقتصاديين على عام ١٩٨٨، "عام التعاقدات"، لأن هذا النظام توسع من التعاقد مع المؤسسات، إلى التعاقدات بشأن التجارة الخارجية، والتعاقدات الإدارية، والتعاقدات المالية، إلخ. ومنحت عملية التعاقد هذه، استقلالاً أكبر للمؤسسات، والمحليات، والإدارات الحكومية (بومين)، ولكنها في الوقت نفسه، زادت من حدة التناقضات العائدة "لنظام الأسعار المزدوج". فالمحليات، والجماعات ذات المصلحة، استخدمت الحقوق الجديدة الممنوحة لها، وغيرها من الوسائل، لتحويل المنتجات داخل خطة الدولة، إلى منتجات خارج الخطة (أي إلى منتجات في السوق)، وهذا تسبب في التضخم، وفقدان كبير للاستقرار، وعدم مساواة في التوزيع الاجتماعي.^١ وكانت أشكال

^١ جو شوكج، "التحول في النظام الاقتصادي، والإشراف والضبط على المستوى الكلي" (بالصينية)، تيانجن، ١٩٩٢، ص

الفساد الأكثر شيوعاً في أثناء عمليات التعاقد، هي التهرب من الضرائب، والرشوة، وإساءة استخدام السلطة، وتحويل السلطة إلى أموال (مثل تقاضي الرشاوى مقابل إكمال إجراءات التعاقد، إلخ).

أدت الإصلاحات إلى زيادة القدرة الشرائية للوحدات الجماعية، وزادت معها المكافآت الممنوحة، وهذا أدى إلى اختلال خطير بين العرض الكلي، والطلب الكلي، ولم تملك الحكومة المركزية الإرادة الكافية لضبط الموارد المالية والتحكم فيها. وخلال الفترة من مايو إلى يونيو ١٩٨٨، أعلنت الدولة بصوت عالٍ أنها ستقاوم هذه الأوضاع، وأنها ستزيل الفجوة بين الأسعار - أي أنها بسبيلها إلى إلغاء نظام الأسعار طبقاً للخطة، وترك جميع الأسعار لنظام السوق. ولكن هذه الإعلانات أدت إلى موجة من حمى الشراء، وبالتالي إلى عدم استقرار اجتماعي على نطاق واسع. وفي الفترة التالية، اضطرت الدولة إلى العودة إلى السياسة التي بدأتها سابقاً، وهي تعزيز إشراف الدولة، ولكن هذا أدى، في المقابل، إلى ظهور التناقضات بين الدولة وبين جماعات أصحاب المصالح الخاصة التي كانت قد خلقتها في المحليات، والإدارات الحكومية.^{١٠}

وكما حققت هذه المرحلة من الإصلاح عدداً من النجاحات، فقد أنتجت بعض العوامل الجديدة التي عكست أشكالاً مختلفة من عدم المساواة، والتي كانت هي العوامل الدافعة لانفجار الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩. أولاً، أدى "نظام الأسعار المزدوج"، وتحويل السلطة إلى قوة في السوق (تسويقها)، إلى لا مساواة في التوزيع، وإلى سلوك "الجزري وراء الريع"، عن طريق استغلال الفرق بين نوعي الأسعار. وطبقاً لدراسات بعض الباحثين، بلغ حجم الفجوة بينهما في عام ١٩٨٨ (أي قيمة الريع)، أكثر من ٣,٥ تريليون (ألف مليار) يوان، أي ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لذلك العام.^{١١} والواقع أن عملية استبدال المال بالسلطة كانت الوسيلة لانتقال الموارد العامة لجيوب "الباحثين عن الريع"، فقد كان تكوين جماعات المنفعين المحلية والإدارية (التي كانت المصدر الأساسي للفساد المستشري في التسعينيات)، وثيق الصلة بهذه العملية. وفي الوقت نفسه ازدادت التناقضات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية حدة، ثانياً، بدأت مستويات دخول الفئات المختلفة في المدن في الاستقطاب بشدة، وتعرض "طبق

١٠. بشأن الأهداف الرئيسية لسياسة "تدعيم الرقابة"، انظر "قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن استمرار تدعيم، والسرقة، وتعميق الإصلاح"، نشر بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨، في الكتاب السنوي للبنوك والمالية، ١٩٩٠. (الخطوط العامة لعشر سنوات من الإصلاح لنظام التخطيط، ١٩٨٩).

١١. هو هيوآن، "تقدير لقيمة الريع في الصين في عام ١٩٨٨ من (الأنظمة الاقتصادية المقارنة) ١٩٨٩، (٧).

الأرز الإيجاري" للعمال للتهديد المباشر، وانخفضت الدخول. وعلى الرغم من أن البطالة، ومعدل تسريح العمال لم يبلغا حد المشكلة الاجتماعية الخطيرة، كما هو الحال اليوم، إلا أنهما كانا يمثلان اتجاهًا واضحاً بين عمال المؤسسات المملوكة للدولة.

ثالثاً، أدى إجراء تعديلات في نظام الضرائب، وعملية "تسويق" السلطة، وغيرها، إلى المساس بفئة التجار، حيث فقد الكثير من المزايا التي حصل عليها التجار الأفراد مؤخراً. رابعاً، لم يجرِ التوسع في الإصلاحات في الإسكان، والرعاية الصحية، والأجور، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، في حين بات التضخم يهدد الشعور بالأمن الاجتماعي. ولم تؤدِ هذه العوامل إلى السخط بين فئات الأجراء وحسب، بل كان لها أثر كبير على موظفي الحكومة كذلك (خاصة بسبب الفجوة بين دخول موظفي الحكومة العاديين وبين غيرهم من الفئات، وهي الفجوة التي ظهرت كذلك بين موظفي الحكومة الذين دخلوا إلى السوق، وبين أولئك الذين لم يدخلوها).^{١٢}

من المهم أن نلاحظ أن الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ كانت بالأساس حركة حضرية، وكانت وثيقة الصلة بتاريخ مرحلة الإصلاح لما بعد عام ١٩٨٤، التي يشار إليها عادة باسم "الإصلاح في المدن"، وكذلك للتوسع في السوق. ولكن يجب ألا ننسى أن الأوضاع التي كونت الخلفية لهذه الحركة، كانت أنه في الوقت الذي كانت فيه الإصلاحات تجري في المدن، كانت الإصلاحات في الريف في حالة ركود (وكان التعبير عن هذا الركود يظهر بشكل مركز في نظام الأسعار، ونظام تسجيل العائلات، ونظام المعاشات، ومشكلة تنظيم النسل، ومشكلة تنظيم المجتمع من أدنى المراتب، ضمن مشاكل أخرى)، وأدى هذا جميعه إلى اتساع الفجوة بين المدن والريف. ومن عام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، كانت دخول الفلاحين قد بدأت في الهبوط، ولكن المجتمع الريفي لم يكن قد انغمس بالكامل في عمليات السوق، وما صاحبها من أزمات، كما بلغ الحال في التسعينيات، ولم تكن الهجرة من الريف إلى المدن قد بلغت ما بلغت اليوم، ولهذا لم تشترك هذه الفئة في الحركة الاجتماعية حينئذ.

قام استقرار الدولة في الثمانينيات على أساس قدرتها على ضبط المجتمع، ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن هذه القدرة كانت مجرد القوة القمعية للدولة. ففي تلك الفترة، كانت الدولة تقوم بإصلاحات اقتصادية، وكان المنفقون يشاركون في هذه الإصلاحات، ويضعون الأيديولوجيات للإصلاح، وكان المجتمع الشعبي (خاصة بين الفلاحين) يشعر

^{١٢} حول الصغرات في فئة الموظفين قبل وبعد الإصلاحات، انظر لي كيانج، "الطبقات والحركات في المجتمع الصيني المعاصر"، ييجين،

بمزايا الإصلاح بشكل مباشر، وهذه الظروف الثلاثة اسبغت على عملية الإصلاح في الثمانينيات هالة من الشرعية.

ومع ذلك، فقبل حركة عام ١٩٨٩ مباشرة، وبعدها، ظهرت بعض الأوضاع الجديدة: أولاً، في داخل الدولة، حدثت صدامات بين المصالح. كتلك التي قامت بين الإدارات المختلفة. والفئات المختلفة، ومراكز القوى المختلفة، وكذلك تناقضات بين المحليات والمركز. ثانياً، أدت الخلافات داخل الدولة إلى خلافات بين المثقفين، فمن جهة، كان المثقفون الذين يساهمون مباشرة في تحديد عملية الإصلاح، ورسم أيديولوجيتها، والترويج لها، مندمجون بالكامل في نظام الدولة، وبالتالي متأثرون بأية انقسامات داخل الدولة. ^{١٣} ومن جهة أخرى، كان ضمن الخلافات داخل الدولة، الخلاف بشأن التحولات في وظيفة الدولة، وفي أسلوب التقسيم الاجتماعي للعمل، والتي كانت تلعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاهات التوظيف، والمستويات الاجتماعية بين المثقفين. ثالثاً، بدأت بعض الفئات في المدن تشعر بتدني المزايا التي حققتها لهم عملية الإصلاح، وأخذوا لذلك يتخلون عن الإيمان الكامل بها (وإن كان موقفهم منها ما زال إيجابياً بصفة عامة). رابعاً، في أثناء تطور الإصلاحات في المدن، وما ترتب على ذلك من إعادة التعبير عن العلاقات بين المدينة والريف، أصبح من الواضح ظهور أزمنة جديدة في الريف. وساعدت هذه العوامل على ظهور أزمة جديدة في الشرعية، أي أنه لم تعد بقايا الاقتصاد المخطط وحدها هي التي تكون أزمة الشرعية، بل أصبح التحول الاجتماعي نحو السوق يشارك كذلك في تكوينها. وهذا، ما كان الناس يشكون فيه، لم يكن نتائج الاقتصاد المخطط (وهذا لا يعني بالطبع، أنهم كانوا يؤيدون الاقتصاد المخطط، وإنما مجرد أنه في إطار التحول في النظام، وأمام المطالب الملحة للحياة، كانوا يتساءلون عن عملية التحول ذاتها)، بل شرعية إعادة توزيع المكاسب الذي كان يجري باسم الإصلاح (من الذي كانت الدولة تمثله في عملية إعادة التوزيع؟)، وكذلك شرعية الطريق الذي تسير فيه عملية إعادة التوزيع ذاتها (طبقاً لأية قواعد؟ وأية إجراءات إدارية؟ وتحت إشراف من؟ والقانونية أو عدمها؟) إلخ.

١٣ كانت أغلبية من لعبوا أدواراً مهمة خلال المرحلة المعروفة بصفة عامة "بالمهد الجديد" (١٩٧٨-١٩٨٨)، من المثقفين الأكبر سناً (بمن في ذلك اقتصاديون، وعلماء سياسة، ومؤرخون، ونقاد أدب)، الذين يقودون الجامعات ومعاهد البحوث. وبعض الصراعات بين الاقتصاديين، مثلاً، كان مصدرها الجدل داخل الدولة بشأن السياسات. وفي تلك الفترة ظهرت التسميات "اليسار" و"اليمن"، في صفوف المثقفين، على أساس الجدل داخل الدولة. والتكتلات داخلها. ونظراً لأهمية مراكزهم. كثيراً ما اعتبر الانقسام بينهم يسار/يمن، مغيراً عن الانقسام يسار/يمن بين المثقفين بصفة عامة. وحتى يومنا هذا، ما زال البعض يتبع نموذج الصراعات داخل الحزب لهمم الاستقطاب الاجتماعي في الصين بين "اليسار" و"اليمن".

٤-مطالب الحركة

قدمنا فيما سبق خلفية الحركة الاجتماعية، والتعبئة، لعام ١٩٨٩، والظروف التي قامت فيها. وكانت المطالب الأساسية للطلبة والمتقنين تشمل بعض الحقوق الدستورية مثل سياسات ديمقراطية قابلة للتطبيق، وحرية الصحافة، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحكم القانون (في مقابل "حكم الفرد")، كذلك كان هناك مطلب الاعتراف بشرعية الحركة (كحركة طلابية وطنية). وفي حين كانت الفئات الاجتماعية الأخرى تؤيد هذه المطالب، إلا أنها أکسبتها مضمونا اجتماعياً ملموساً، مثل معارضة الفساد وسوء تصرف المسؤولين، ومعارضة حزب الأمراء الصغار (الطبقة ذات الامتيازات)، والمطالبة باستقرار الأسعار، والتمكّن في "يانجيو" في جزيرة هاينان (منطقة كانت مؤجرة لرأس المال الأجنبي)، ومن أجل الضمانات الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية. أي باختصار، المطالبة بالوسائل الديمقراطية للإشراف على العملية، وعلى إعادة تنظيم المكاسب الاجتماعية، وضمان نزاهة عملية الإصلاح.

والقضية التي يجب أن نواجهها بوضوح هي أنه في حين كانت التعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ تنتقد صراحة التقاليد القديمة، ولكن ما كانت تواجهه، لم يعد الدولة القديمة، بل الدولة المتجهة للإصلاح، أي الدولة المتجهة تدريجياً نحو السوق والتحول الاجتماعي، وبالتالي، نحو نتائج تلك السياسات. والتفرقة التي أتحدث عنها هنا بين الدولة القديمة، والدولة المتجهة نحو الإصلاح، لا تعني إنكار الاستمرارية بين الدولتين، بل تشير إلى التحولات في وظيفة الدولة، والظروف الاجتماعية المصاحبة. ففي الواقع، فإن الدولة التي كانت تعزز الأسواق، والتحول الاجتماعي، كانت في الوقت نفسه معتمدة بشكل كامل على الإرث السياسي للدولة القديمة، وأسلوبها في الحكم بالأيديولوجيا. وكان ادعاء الدولة القديمة بالمساواة في الأيديولوجية، وتوزيع المنافع، يتعارض مع اعتمادها على القسر، والتخطيط لحماية نظام عدم المساواة. وفي ظروف الإصلاح، تحول عدم المساواة إلى فروق في الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية، مما أدى إلى الاستقطاب الاجتماعي. وهذه تفرقة كاشفة.

وبوصفها حركة اجتماعية تعمل على الحفاظ على النفس، كانت حركة ١٩٨٩، تحوي ضمناً احتجاجاً ضد المظاهر الكثيرة لعدم المساواة المترتبة على التوسع في السوق، وكذلك انتقاداً لأسلوب الدولة في القيام بعملية الإصلاح. ولكن بوصفها حركة احتجاج

اجتماعية، كانت تعبر كذلك، عن انتقاد السلطوية، وأسلوب الحكم السلطوي. ^{١٤} ولكن، فكما أن التفرقة أعلاه بين نوعين من الدولة، لا تعني أنه كانت هناك دولتان، فإن حركة الاحتجاج الاجتماعي كانت تحوي عدداً من العناصر المعقدة. وهنا، من المهم الالتفات إلى التعقيدات الآتية: فمن بين تلك الفئات المشاركة في حركة ١٩٨٩، كانت هناك جماعات من أصحاب المصالح الذين حققوا الكثير من عملية لا مركزية السلطة، والمنافع التي حدثت في الثمانينيات، والذين كانوا غير راضين عن سياسات التكيف المرتقبة. وكانت هذه الجماعات تحاول الزج بمطالبها الخاصة عن طريق الحركة الاجتماعية بهدف الضغط على الدولة للقيام بمزيد من عمليات الخصخصة. وجماعات أصحاب المصالح الخاصة هذه، لم تكن مجرد بعض نواتج عهد الإصلاح، وإنما كانت الانعكاس المباشر لتحويل علاقات السوق إلى سلطة في عهد الإصلاح. وبهذا الفهم، فقد اندرجت مطالبهم في المسافة القائمة بين المراتب العليا للدولة وبين الحركة الاجتماعية، فقد استخدموا قدرتهم على اجتذاب الأموال، وعلى الحصول على منبر للحديث منه، للقيام بنقل المعلومات والرسائل بين الحركة والدولة. ومن هنا استخدموا الحركة الاجتماعية للضغط من أجل توجيه ترتيبات القوى داخل الدولة في الاتجاهات التي تخدم مصالحهم كفاءة اجتماعية، وكمجموعة من أصحاب المصالح (ولكن لا ينبغي هنا، أن نتجاهل الدور الذي لعبته جماعات مثل شركة كانجهوا، وشركة سيتونج، داخل الحركة ذاتها). كذلك لوحظت هذه الظاهرة في صفوف المثقفين وثيقي الصلة بسلطة الدولة، الأمر الذي ارتبط بحالة الانقسامات والتكتلات داخل السلطة في تلك المرحلة. وهذه هي المرحلة التي بدأ يظهر فيها ما سمي بالأيديولوجية "النيو ليبرالية" في الخطاب الصيني. وكان مضمونها الأساسي تجذير الاتجاه نحو لا مركزية السلطة والمنافع، ونظام التعاقدات. وفضلاً عن ذلك، ففي غياب الإشراف الديمقراطي، كان الهدف هو للضغط من أجل تفعيل التلقائي لجميع

١٤ كان النظام السياسي الذي رسمته الحكومة الصينية والحزب بعد عام ١٩٤٩، هو الأساس لشرعيتهما، ولهذا السبب اعتاد الناس النظر إلى عهدي ماو، ودنج من منظور الاستمرارية. ولنفس السبب، كثيراً ما أرجع الناس عدم رضاهم عن أوضاعهم الحالية، إلى ماو والاقتصاد المخطط. ومع ذلك فهناك فروق كثيرة بين دولة عهد الإصلاح وسياساتها، وبين دولة ماو وسياساتها. ولهذا السبب بالضبط، فإن أجهزة الدعاية، عندما تنادي بالاستمرارية الأيديولوجية، فإنها، بدون قصد، تكشف التناقضات بين سياسات الدولة الإصلاحية، وبين الممارسات الفعلية. والشرعية المزدوجة لأيديولوجية أجهزة الدولة، ولدولة الحزب (دولة الحزب الماركسية، ودولة الحزب التي تعزز الإصلاح الاقتصادي المبني على أساس السوق)، تعطي طابعاً ملتبساً لانتقاد الدولة، بمعنى أنه باسم انتقاد النظام القديم، كثيراً ما ينصب الانتقاد على سياسات الدولة الحالية. أما بالنسبة لحركة ١٩٨٩، فإن استخدام شعارات المعارضة لـ "سوء تصرف الموظفين"، و "الفساد"، و "حزب الأمراء الصغار"، لعنة حركة الانتقاد، لا يمكن أخذه كانتقاد للدولة الاشتراكية التقليدية، فقد كان انتقاداً لدولة الإصلاح، أو للدقة، كان انتقاداً لكليهما

أشكال الخصخصة، وبذلك استخدام الأساليب القانونية لإسباغ الشرعية على هذه العمليات من الاستقطاب الطبقي المدفوعة من أصحاب المصالح ذاتهم.

ولهذا، فأهم ما انعكس في "النيو ليبرالية" (المسماة كذلك "المحافظة الجديدة")، هو الارتباط بين ظهور التكتلات داخل صفوف الدولة، وبين تكون تكتلات اجتماعية ومصالح خاصة. وفي الواقع كانت بعض مبادئها قد دخلت ضمن شبكة سياسات الدولة عن طريق بعض العلاقات الإدارية والاقتصادية. وفي هذه اللحظة التي ظهرت فيها أزمة شرعية الدولة، جرى التعبير عن هذه النظرة الجذرية للسوق، أولاً، تحت الاسم "نيو سلطوية"، أو "نيو محافظة" (بمعنى استخدام سلطة الدولة لتوسيع السوق)، ضمن تعبيرات أخرى. وجذرية السوق هذه التي أصبحت تسمى "نيو ليبرالية". ولا شك أنه يوجد هنا بعض التغيير في معنى السلطة، ففي سياق العولمة، يعتقد "النيو ليبراليون" أنه من الممكن استخدام قوة رأس المال المتعدي الجنسية، والمحلي، لإعادة تشكيل المجتمع الصيني والسوق. وهم يعترفون أن الدولة تلعب دوراً معيناً للحماية، والمساعدة، والترشيد، في إطار العلاقات بين العولمة، وتوسيع السوق المحلي، ولذلك، فهم لم يعودوا يطالبون الدولة بمجرد توسيع السوق، وهذا هو التاريخ السري للترابط بين "النيو ليبرالية"، و "النيو سلطوية". وبهذا الفهم، فالصراعات بين "النيو ليبرالية" والدولة، تختلف عن العلاقات بين الليبرالية والدولة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والخلاف ناجم عن علاقات المصالح الجديدة. وتحت تأثير الضغوط الاجتماعية القوية، تظهر أحياناً صراعات بين الدولة المركزية وبين المصالح المحلية والخاصة حول مشاكل تظهر في طريق الإصلاح، وحول المصالح المتباينة (ويجري التعبير عنها كذلك، في مناقشة السياسات بشأن ما إذا كان الإصلاح والترشيد قد توقف). أضف لذلك، أنه في ظل العولمة، كثيراً ما تحدث تناقضات بين الدولة المركزية، والحكومات المحلية، وأصحاب المصالح الخاصة، ورأس المال متعدي الجنسية. وهنا، كثيراً ما يعمد "النيو ليبراليون" لاستخدام تعبيرات مثل "شعبي"، و "اجتماعي"، و "السوق"، بشكل مضلل لمحاولة التأثير على سياسة الدولة بشأن الإصلاح، من جهة، ومن جهة أخرى، ليظهروا في وسائل الإعلام الأجنبية (خاصة في هونغ كونج، وتايوان، والولايات المتحدة)، كمعارضين "للاقتصاد المخطط"، و "الشيوعية"، و "الاستبداد".

وأكثر ما يمكن أن يقال عن الصراعات بين الطراز الصيني من "النيو ليبرالية"، وبين أجهزة الدولة الأيديولوجية، المغرقة في المحافظة، هو أنها انعكاس لتناقضات في ممارسات الدولة. ففي حين يدعون بأشكال متعددة، وفي الكثير من المنتديات، بأنهم

"معارضون" أو "منشقون"، إلا أن هذا لا يثبت على الإطلاق وجود أي صراع أساسي بين أيديولوجيتهم عن السوق، وبين ممارسات الدولة، بل بالعكس، توجد علاقة مركبة من الاعتماد المتبادل بين الطرفين. وهذا هو الطابع المهدئ، والمزدوج "لانيو ليبرالية" في الخطاب الصيني، في سياق سيطرتها الأيديولوجية عالمياً. وبهذا الفهم، يجب ألا يؤخذ إنكار "النيو ليبرالية" لتسميتها هذه، على أنه إنكار "لشعبي"، أو "الاجتماعي"، أو "السوق"، بل بالعكس، هو إنكار لسيطرتها المعادية للسوق، والمعادية للمجتمع، والمعادية لما هو شعبي. وعلى ذلك، فإعادتي التفكير في "النيو ليبرالية"، القصد منه البحث عن إمكانيات نظرية، وأسس عملية، لإقامة الديمقراطية، والحكم الذاتي الاجتماعي، وبناء القوة الشعبية.¹⁵

وطبقاً لهذا المفهوم تحولت الأزمة في الاقتصاد المخطط، إلى أزمة تتعلق باحتكار علاقات السوق، وبهذا لا يمكن اختزال حركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية إلى صراع بين الإصلاح الذي تقوده الدولة، والمعارضة الاجتماعية للإصلاح. وبالعكس، ففي ظل تدهور النظام القديم، كانت الجماهير تطالب بمزيد من الإصلاح، ولكن السؤال هو أي نوع من الإصلاح؟ وجميع من شاركوا في الحركة، سواء أكانوا طلبة، أم مثقفين، أم فئات اجتماعية أخرى، كانوا يؤيدون الإصلاح (بما في ذلك الإصلاح السياسي والاقتصادي)، ويطالبون بالديمقراطية، ولكن فهمهم للإصلاح، وما يتوقعونه من مكاسب عن طريقه، كان مختلفاً كل الاختلاف. ومن وجهة النظر الغامضة، فإن ما توقعته الجماهير من الإصلاح، وما كانت تفهمه من الديمقراطية، لم يكن مجرد تنظيمات سياسية إجرائية أو قانونية، وإنما الأمل في إعادة تنظيم السياسة والقضاء، بما يضمن العدالة الاجتماعية، وديمقراطية الحياة الاقتصادية. ما كانت الجماهير تطالب به، هو السير في الإصلاح الاقتصادي، وإنما على أسس من العدالة والديمقراطية، فهم لم يكونوا يطالبون بالمساواة

¹⁵ من الضروري أن أوضح هنا، أن ما أدعوه "النيو ليبرالية" هو نوع من الأيديولوجية. أي أنني في هذا المقال، لا أناقش آراء أي باحث معين، حيث متكرر الكثير من الأفكار من هذه الأيديولوجية، فأنا لا أناقش هنا أفكار أي شخص معين. ومن جهة أخرى، فما أعنيه بالأيديولوجية، هو الأفكار الحاكمة التي يمكن عن طريقها فهم القضايا المختلفة. وعلى سبيل المثال، فبعد التوقيع على المعاهدة الصينية الأمريكية بشأن منظمة التجارة العالمية، قدمنا جميع وسائل الإعلام بنفس الطريقة تقريباً، كما حظيت بتأييد شعبي كبير، ومع ذلك فالشخص العادي، بل حتى المثقفين، لم يكن لديهم أقل إلمام بمحتوى هذه المعاهدة، فما الذي أثار كل ذلك السروور؟ وفي غياب أيديولوجية خاصة بالسوق والتنمية، لا يمكن فهم هذه الظاهرة. لقد استمرت أجهزة الدولة الأيديولوجية في العمل بعد عام ١٩٨٩، ولكن، بالمقارنة بعهد الماروة، لا تستطيع هذه الأجهزة فرض دورها الأيديولوجي بفاعلية، وهي بالكاد، تفرض بعض "الأفكار الخدودة" بمساعدة الوسائل الإدارية القمعية. وبمكسنا، على الأقل، أن نقول إن أيديولوجية الدولة تتضمن قسَمَين هما: المناداة بالسوق والتنمية، إلى جانب بعض القسَمَات التقليدية للأيديولوجية الاشتراكية. ولكن هذا الوجه الأخير لم يعد يقنع أحداً، وأصبح مجرد نوع من الدعاية الممجوجة.

المطلقة، أو المثالية الأخلاقية. وكانت هذه المطالب تتعارض بشكل مطلق مع مطالب جماعات أصحاب المصالح، الذين كانوا يطالبون بعمليات خصخصة أكثر جذرية، وإن كان هذا التعارض لم يكن واضحاً تماماً في ذلك الحين. وهذا ما يفسر لماذا شاركت جماعات المصالح الخاصة، التي كانت أكبر المستفيدين من عملية الإصلاح، في الحركة الاجتماعية، ولماذا شارك حتى بعض موظفي الدولة والحكومة، في مسيرة شارع تشانجان، وفي المظاهرات والاحتجاجات. وفي هذا الإطار لا يمكن استخدام معيار "مع" أو "ضد" الإصلاح لفهم طبيعة حركة عام ١٩٨٩. وطبقاً لهذا التحليل، يمكننا القول إن قيم الديمقراطية، والحرية كانت ضمن المكونات الأيديولوجية للتعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، وكذلك السطلع للمساواة في مظاهر الحياة اليومية. وفي الواقع، فإن الأيديولوجية الاشتراكية التقليدية، أصبحت في تلك اللحظة بالذات، قوة تعبوية مؤثرة، وإن كانت، من وجهة نظر الاشتراك الواسع لفئات اجتماعية مختلفة، أمراً يمكن تجاهله بسهولة، مع أنها بقيت وجهاً كبير الأهمية، يندرج بعمق في الحياة اليومية.

ولهذا السبب، كان لحركة عام ١٩٨٩، من وجهة نظري، أكثر من مغزى: لقد كانت وداعاً للعهد القديم، كما كانت احتجاجاً على التناقضات الاجتماعية الداخلية للعهد الجديد؛ وقد كانت (للطلبة والمتقنين) صرخة من أجل الحرية والديمقراطية، كما كانت (للعمال وغيرهم من الفئات في المدن) نوعاً من الالتماس من أجل المساواة الاجتماعية والعدالة. وهذه التعددية، ضخمت بشكل ملموس من مطالبة الحركة بالديمقراطية. ومع ذلك، ففي ظل أيديولوجية الحرب الباردة، وعنف الدولة وما ترتب عليه من أزمة في الشرعية، وبسبب عدم فهم الطلبة والمتقنين للأوضاع التاريخية التي فصلناها أعلاه، وبسبب أن الفئة الأكثر محافظة في الحركة (أي أولئك الذين استطاعوا التكتل عن طريق انتزاع السلطة بفضل عملية الخصخصة) كانوا ضمن علاقات التعاون بين "النيو ليبرالية" والنظام العالمي، لهذا جميعه، كان التحليل السائد عالمياً لحركة عام ١٩٨٩، هو التحليل الذي يخدم بالدرجة الأولى، أصحاب المصلحة الذين ينادون بالخصخصة الجذرية. وهذه الجماعة، التي قدمت نفسها بصفتها المدافع عن "الإصلاح الجذري"، وأخفت العلاقات المركبة بينها وبين سلطة الدولة، وبينها وبين جماعات أخرى من أصحاب المصالح الخاصة، أي التي أخفت مصالحها الخاصة في داخل العملية، قدمت نفسها للعالم على أنها تمثل القوى التقدمية للسوق العالمي وللديمقراطية.

٥- فشل الحركة

وفي يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ هزت أحداث تيان آنمين العالم، وفي أثرها انهارت أوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفييتي، وانتهت الحرب الباردة، و "انتهى التاريخ". وكشفت هزات ١٩٨٩ علامات التفكك الاجتماعي، وفي هذا السياق بالذات، جعلت الدولة من استقرارها الأساس لشرعيتها، حيث اعتبرت أجهزة العنف المملوكة لها القوة الوحيدة القادرة على المحافظة على الاستقرار. وفي النهاية، ساعد هذا على إخفاء أزمة الشرعية التي تفاقمت تدريجياً منذ بداية الإصلاحات. وهنا نصل إلى حقيقة تاريخية أساسية، أو بالأحرى قلب للحقيقة، وهي أن سياسات الحكومة الاقتصادية للنو ليبرالية قد أدت إلى الهزة الاجتماعية، بينما إعادة الاستقرار بعد الهزة، أكد التوسع الاجتماعي لمشروعية سلطة الدولة. ولهذا السبب تحولت نظرية النو ليبرالية عن "التكيف الذاتي" (ومعها مناداتها بوقف تدخل الدولة)، في النهاية إلى المطالبة بتدخل الدولة ورقابتها. وبعد أعمال العنف في ١٩٨٩، تركز الانتباه بشأن الحركة على حادث "٤ يونيو"، وتتاسى الناس انهيار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، ونهاية الحرب الباردة، وللتغيرات التاريخية التي حدثت خلال هذه الفترة، وكذلك المطالب الأساسية للحركة الاجتماعية. وهكذا، فمع فشل الحركة، ضاعت للفرص التاريخية التي كانت الحركة تؤمن بها.

وكما ذكرنا من قبل، كانت التعبئة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ قائمة على أساس الاحتجاج ضد العملية غير المتوازنة لإلغاء مركزية السلطة والمصالح، إذ كانت تقوم على السخط المترتب على الصراعات بين سياسات السلطة المركزية لإعادة التكيف، وبين الجماعات المحلية، وجماعات أصحاب المصالح الخاصة. لقد كانت قائمة على أساس الانقسامات داخل الدولة، وعلى العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وأجهزة الدولة. وإذا أخذنا وسائل الإعلام عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، لتساءلنا كيف تسنى مشاركة وسائل الإعلام التي تشرف عليها الدولة، في عملية تعبئة جميع الفئات الاجتماعية، والمطالبة بالديمقراطية؟ وأعتقد أن العناصر الثلاثة الآتية في غاية الأهمية: أولاً، الانقسامات بين التكتلات السياسية، وبين الدولة المركزية والحكومات المحلية، جعلت من المستحيل على وسائل الإعلام التحدث بصوت واحد عند نقل أحداث الحركة. (وهذا يفسر في الوقت نفسه، لماذا لم يكن انتقاد عملية اللامركزية انتقاداً شاملاً، ففي ظل فشل الاقتصاد المخطط، كانت اللامركزية ضرورية وحتمية. واقتصرت المشكلة على كيفية استخدام سياسات ديمقراطية لتنظيم عدالة وشفافية عملية إعادة توزيع الأصول الاجتماعية، وضمان ذلك. ومنع اللامركزية من تكوين تكتلات جديدة وتدعيمها، وذلك باستخدام مبادئ

الديمقراطية الاجتماعية). ثانياً، كانت التعبئة الاجتماعية من الاتساع بدرجة منعت الدولة من استخدام أساليبها التقليدية للتحكم في الأنباء. ثالثاً، كان هناك تداخل غير مرئي بين المطالبة بالديمقراطية والمساواة وبين أيديولوجية الدولة (وبغير ذلك يصعب تفسير إصرار الطلبة على المطالبة بالاعتراف بهم "كحركة وطنية")، نتج عنه نوع من الشرعية. وأدت هذه العناصر الثلاثة إلى قيام علاقات غير مستقرة بين الحركة الاجتماعية والدولة. أو بعبارة أخرى، كان الظرف الذي سمح بلحظة قصيرة من حرية الصحافة خلال شهر مايو، هو قيام حالة من التوازن غير المستقر بين قوى الدولة، وجماعات أصحاب المصالح الخاصة، وسائر الفئات الاجتماعية، وكان انهيار هذا التوازن الهش، هو الذي أذن بانتهاء هذه اللحظة.

يرجع السبب المباشر لفشل الحركة، إلى استخدام الدولة للعنف لکبتها، ولكن هذا الفشل يرجع بشكل غير مباشر لعدم قدرة الحركة الاجتماعية على إقامة الجسور بين المطالبة بالسياسات الديمقراطية، والمطالبة بالمساواة، وكذلك لفشلها في تجميع قوة اجتماعية ثابتة. وهذا جعل من المستحيل على الحركة الجمع بين أهدافها المباشرة وبين الظروف المادية. وفي هذا السياق، فإن لحظة تجمع العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، كان هشاً لدرجة لم تسمح بتحقيق أية حماية حقيقية للحركة. ولكن لحظة الانقضاء هذه تذكرنا بأن تقدم الديمقراطية إنما يكمن في وسط مجموعة العناصر هذه. وفوق كل شيء، تذكرنا بكيفية إعطاء هذه العناصر المتلاقية بصعوبة الطابع المؤسسي الذي يثبت هذا التوازن ويمنحه الاستقرار المطلوب، وكذلك القوى التي يمكنها القيام بذلك.

إذا وضعنا حركة عام ١٩٨٩ الاجتماعية في سياق توسع الأسواق المحلية والعالمية، لأمكننا أن نلاحظ الحلقات الداخلية التي تربط بينها وبين حركات الاحتجاج ضد منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، في نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٩ في سياتل، وأبريل/مايو ٢٠٠٠ في واشنطن. وذلك لأنها جميعاً كانت موجهة ضد مجموعة كاملة من الخطط للإدارة السياسية لشئون حياة الناس اليومية (مع أن هذه الخطط جرى التعبير عنها باسم السوق الحر). ومضمون هذا النوع من الاحتجاجات مركب، ومتفرق، ويشمل الكثير من الاتجاهات، ولذلك فأية محاولة للبحث عن سبب واحد لها، مثل إنكار أية علاقة بين الإصلاح والحرية، خطأ لأن العنصر الأهم من بين مطالبها هو الأمل المثالي في الجمع بين الحرية، والإصلاح الديمقراطي على أساس المساواة. وفي الواقع، تتخذ هذه الحركات من الارتباط التاريخي الوثيق بين قيم الديمقراطية والحرية، وبين الحركات من أجل الأمن

الاجتماعي، الدليل الموجه لها، في حين أنه بدون الضغط الاجتماعي، لم تكن لتحقيق أية ضمانات اجتماعية، ولما ظهرت للوجود أية آمال مثالية لخلق سوق ذي نظام ديمقراطي. ومع ذلك، فظهور نظرية "نهاية التاريخ" بعد ١٩٨٩، أعطى تفسيراً واضحاً للحركة الاجتماعية، وهو الانتصار النهائي لنظام الغرب الاجتماعي، وحيث تقف الصين كالنظام الوحيد الباقي اليتيم، في مقابل نهاية التاريخ هذه. وهكذا تحول المغزى المزدوج لحركة ١٩٨٩ الاجتماعية، إلى فهم ذي سبب وحيد. وفي رأبي أنه بمجرد أن أصبح هذا الفهم ذو السبب الواحد هو الشائع عالمياً، أي بمجرد أن أصبح هذا الفهم هو البرهان النهائي على تفوق النظام الجاهز (أي الغربي)، وبمجرد أن تحول الاحتجاج إلى خطاب تأبين، فقد ضاع المعنى الحقيقي للحركة الاجتماعية نهائياً، وكذلك أثرها الفاعل، ومغزاها التاريخي. يقول البعض، إن ذلك كان أمراً حتمياً في مرحلة الانتقال، ولكن هذه "الحتمية" لا تؤثر البتة على التناقضات في حياتنا اليومية، إلى جانب أنها تضيي مسحة من الرشد الأخلاقي على حدث مأساوي. وبعد أحداث القتل في يونيو، اتخذت حركات الاحتجاج الاجتماعية اتجاهات جديدة، وهناك رغبة متزايدة لفهم حركة ١٩٨٩ الاجتماعية في ضوء هذه الحقائق والمواقف الجديدة. وابتداءً من التفسيرات الكثيرة من جانب وسائل الإعلام للحركة الاجتماعية، وحتى التحليلات الجديدة لحركات الاحتجاج الجديدة فيما وراء البحار، يكاد الجميع يلتزمون بهذا الاتجاه الأساسي: وهو أنه في سياق "نهاية التاريخ" عالمياً، فقد كانت الحركة الاجتماعية الصينية لعام ١٩٨٩، تمثل انحرافاً، أو ظاهرة شاذة. ولم يعترف أحد بأنه في الوقت الذي كانت فيه تلك الحركة، نقطة تحول خطيرة، فإنها كانت في الوقت نفسه احتجاجاً على العلاقات التاريخية الجديدة، وعلى السيطرة الجديدة، وعلى الاستبداد الجديد.

٦- النيو ليبرالية كأيديولوجية سائدة والتنمية غير المتكافئة

وبالنسبة للحواشي "النيو ليبرالية" المضادة للتاريخ، لا يسعني إلا إثارة بعض القضايا للحادة، بل الساحرة، والتي حل وقتها هنا.

أولاً، لم يظهر السوق الحديث من ذاته تلقائياً، بل قد نشأ نتيجة لتدخل الدولة وعنفها. لقد استمرت الدولة بعد ١٩٨٩ في تنفيذ الإصلاحات وإعادة الهيكلة، ولكن التهديد باستخدام العنف حصر مظاهر السخط الاجتماعي في حدود ضيقة للغاية. وما حدث هو أن الإصلاحين في الأسعار الذين فشلوا خلال الثمانينيات، قد استكملا بالدقة، بعد أحداث ١٩٨٩. ويمكننا اختصار ما حدث خلال سنوات إعادة الهيكلة الثلاث ١٩٨٨-١٩٩١ -

وخاصة التحولات الاقتصادية بعد ١٩٨٩ - كالاتي: أصبحت السياسة النقدية أحد أدوات التحكم المهمة، وحدث تغيير كبير في معدل تحويل العملة، وأخذت معدلاتها المختلفة تستقرب، مما أعطى دفعة قوية للتصدير؛ وأدت المنافسة في التجارة الخارجية إلى ظهور ونمو شركات الإدارة؛ وانخفضت الفروق في نظام "الأسعار المزدوج"؛ وافتتحت منطقة بودونج للتنمية في شنغهاي، كما أخذت مناطق التنمية تظهر في كل مكان.. إلخ. وفي هذا المجال، نلاحظ أن استكمال السوق ونظام الأسعار فيه، تم بناءً على إجراءات اتخذت قبل ١٩٨٩، ولكن هذه الإجراءات كانت هي نفسها عتيقة، ومن عمل السلطة. لقد وضع العنف لعام ١٩٨٩، حداً للسلخ الاجتماعي الذي أثارته هذه الإجراءات، وبذلك أمكن استكمال نظام الأسعار. ومن المهم أن نلاحظ أن التغييرات في الأسعار التي جُمِدت تحت ضغط السلخ الشعبي في عام ١٩٨٨، قد نفذت في سبتمبر ١٩٨٩، أي بعد ثلاثة أشهر بالضبط من "٤ يونيو". وفي ذلك الوقت كان التركيز على تعديل الأسعار، ومعدلات تحويل العملة، ومعدل الفائدة فقط. وبعبارة أخرى، فإن السوق الجديد، ونظام الأسعار الخاص به، لم يكونا "عملية تلقائية تظهر من تلقاء ذاتها" كما يقال، وإنما هي بالتأكيد، نتيجة لتدخل وترتيب سياسي. وهكذا فمن الواضح أنه لا يمكن التفرقة بين هيكل السلطة السياسية، وبين علاقات السوق، في النظام الاقتصادي الجديد. ومن خلال هذه العملية بدأت الفروق في الدخل بين فئات المجتمع، وجماعاته، ومناطقه، تتسع، وتضخم عدد جماهير الفقراء بسرعة كبيرة.^{١٦} ونقطة التحول التاريخية هذه، وضعت الأيديولوجية القديمة (أي

١٦ توصلت مجموعة "توزيع الدخل" للبحوث الاقتصادية في أكاديمية العلوم الاجتماعية (زهو رينوي، وآخرون)، إلى ملخص النتائج الآتية عن الفروق في الدخل بين الفلاحين الذين يزرعون المحاصيل النقدية، والناجح الإجمالي الريفي، وهي: يصل الفرق في الدخل بين فلاحي المحاصيل النقدية، وبين العاملين في الصناعات الريفية، إلى ١-٢ ضعفاً، وبالمقارنة مع العاملين في التجارة أو الخدمات، يصل الفارق إلى ٢-٥ ضعفاً، وبالمقارنة مع العاملين في النقل أو الإنشاءات، يصل الفارق إلى ٥-٨ ضعفاً. وفي عام ١٩٨٠ كان متوسط الدخل السنوي للفلاح ١٩٩,٣٣ يوان؛ وبمقارنة المناطق الشرقية والوسطى والغربية، نجد أن النسبة بينها هي ١/١,١١/١,٣٩ على الترتيب. وحتى عندما بلغ متوسط دخل الفلاح في عام ١٩٨٣، ٩٢١ يوان، كانت الفروق بين المناطق الثلاث قد ازدادت إلى: ١/١,٧٥/٢,٢٥ على الترتيب، حيث كان الدخل القعلي: ١٣٨٠/٧٨٦/٦٠٤ يوان بالمناطق الثلاث. وكانت فروق الدخل بين العمال وأصحاب العمل مسافوثة حسب الأعداد، ولكن الفروق في ترديد. وكذلك تزداد فروق الدخل بين سكان المدن بشكل عام، وتفصيل ذلك كالاتي: أولاً، كانت الاختلافات بين المناطق (الغربية والوسطى والشرقية) في عام ١٩٨٣، حوالي ٥٠ إلى ٨٠ يوان (بالترتيب: ٤٥٨، و٤٩٣، و٥٤٠، وفي عام ١٩٩٤، بلغ الدخل بنفس الترتيب: ٢٤٠٢، و٢٨٠٥، و٤٠١٨ يوان، أي أن الفارق تضاعف بنسبة أكثر من ٢٠ ضعفاً تقريباً. ثانياً، زادت الفروق بين الدخل الناتج من أنواع المهن المختلفة، فالدخل من مهن مثل المالية والتأمين قد لحق بالدخل المرتفع سابقاً للعاملين في إنتاج الكهرباء، والفحم، والماء، وأصبح يزيد بمقدار ٢,٤ ضعف عن دخل العاملين في الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، وبالطبع تزداد الفروق المطلقة في الدخل بين هذه المهن. ثالثاً، تختلف الدخول بين العاملين في المؤسسات حسب نوعية ملكية هذه المؤسسات، فمثلاً كان متوسط دخل العاملين في المؤسسات ذات الملكية المختلطة ١٥٢٧ يوان، بما يزيد بنسبة ١٤ بالمائة تقريباً عن بقية = العاملين أي ٢٠٠ يوان تقريباً. وفي عام ١٩٩٤ استمرت الزيادة في دخول العاملين بالمؤسسات ذات الملكية المختلطة، ففي حين زاد

الأيدولوجية الاشتراكية المتجهة نحو المساواة) في تناقض مع الممارسة، وبذلك تعذر إنقاذ الوظيفة القديمة للأيدولوجية. وفي الوقت نفسه، فقد جاء فشل الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩، تالياً لفشل أيدولوجية الدولة، وهذا أمر مهم من أجل فهم الوضع الحالي للأيدولوجية الصينية. إذ بعد ١٩٨٩، روجت الدولة لما سمي "الاستراتيجية القوية على جبهتين (لياتجشاو بين)" ^{١٧} التي تحولت، بالارتباط بالإصلاحات الاقتصادية، إلى نظام استبدادي (أي بالمقارنة بالأساليب الأيدولوجية السابقة). وهذا ما كشف أن الوظائف الأساسية للأيدولوجية القديمة للدولة، وكفاءتها قد احتضرت فعلاً. وهذه هي الظروف التي سمحت "لنيو ليبرالية" أن تحل محل أيدولوجية الدولة، وتصبح الأيدولوجية الجديدة السائدة، التي تعطي التوجيه الأساسي لسياسة الدولة، والعلاقات الدولية، والقيم الجديدة لوسائل الإعلام. وهي كذلك، التي أوجدت الأساس الأيدولوجي النظامي لبعض المثقفين النيو ليبراليين، كي يلعبوا دوراً مهماً، وإن يكن مزدوجاً في وسائل الإعلام المحلية والدولية (أي كمدافعين عن سياسة الدولة، في الوقت الذي يظهرون فيه على أنهم "مثقفون بصفة عامة").

ثانياً، إن إنشاء مجتمع السوق، عن طريق بعض الترتيبات السياسية، لم يبلغ تلك الأوضاع التاريخية التي كانت حركة ١٩٨٩ الاجتماعية موجهة نحوها، بل بالعكس، فقد أسبغ على تلك الترتيبات المشروعية. ونظراً لأن المثقفين، بعد ١٩٨٩، قد ضموا الحركة الاجتماعية إلى "نظرية نهاية التاريخ" المشار إليها من قبل (مع التحفظ بأن "التاريخ" لم ينته على الإطلاق في الصين القارية)، فإنه لم يعد هناك إلا القليل ممن يدرسون بأي

متوسط دخل العمال في الصين نسبة ٢٦،٣ بالمائة، زاد متوسط دخل العاملين بهذه المؤسسات =نسبة ٩٢،٢ بالمائة. وبحلول عام ٢٠٠٠ ، كانت دخول هؤلاء العاملين قد تجاوزت دخول الموظفين في الحزب والدولة، والباحثين، وغيرهم بحوالي ٢-٣ أضعاف أو أكثر. رابعاً، زادت الفروق بين دخول العاملين في المؤسسة الواحدة حسب أوضاعهم، ولهذا وجهان: أحدهما الفرق بين أجور العاملين وأصحاب العمل في المؤسسات ذات الملكية الخاصة أو المختلطة، والثاني هو الفرق بين أجور المديرين ومساعديهم، وأجور العمال في المؤسسات المملوكة للقطاع العام. وفي الصين قد بلغ دخل المديرين من الفئة الوسطى حوالي ٦٦٠٠ دولار أمريكي في العام، أي حوالي ١٠ أضعاف دخل العامل العادي، وتصل الفروق بين دخول المديرين والعمال العاديين في المؤسسات المملوكة للدولة نسباً مقاربة، ويرجع ذلك إلى أن المديرين يحصلون على مزايا متنوعة ترفع من دخولهم. خامساً، ظهور فئة الفقراء الجدد، وهؤلاء يضمون أولاً العمال الذين تم الاستغناء عنهم من المؤسسات التي خضعت للإصلاح، والمتعطلين بصفة مؤقتة، والعمال في المؤسسات الفاشلة، أو على وشك الإفلاس، والعمال المشغاعدين، وبعض من كانوا يحصلون على الدخل من قاتض المؤسسات، والعمال من مناطق بعيدة وليس لهم حق الإقامة في المدن، إلخ. وبالإجمال زادت نسبة العمال الذين ساءت حالتهم الاقتصادية، من ٥ إلى ٨ بالمائة من جميع العاملين، أي ما يبلغ حوالي ١٠٠ مليون مواطن يعانون من الفقر، بما يمثل ٨ ٪ من شعب الصين. والنتائج السابقة مأخوذة من أبحاث زاو ريتوي وآخرين، "دراسة بشأن توزيع الدخل في الصين"، ييجين ١٩٩٤ (بالصينية). وبالإضافة لذلك، فدراسة زانج والني، "عشرون عاماً من البحث بشأن الطبقات والفئات الاجتماعية في الصين"، تتضمن ملخصاً لهذه الأرقام. انظر "أبحاث اجتماعية" ٢٠٠٠، ١، ص ٣٦.

١٧ [أي القرية على الجبهتين الأيدولوجية والاقتصادية. المترجم الصيني.]

تفصيل الأوضاع التاريخية، والمطالب الأساسية للحركة الاجتماعية. وعندما قام دينج شيابويج بزيارة المناطق الجنوبية عام ١٩٩٢، مدافعاً مرة أخرى عن الإصلاحات الاقتصادية، تلقى التأييد من أصحاب المصالح الخاصة المحليين، والمتقنين، والقادة الأجانب، وكان هذا أمراً مفهوماً بعد ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي، والكبت السياسي. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن أياً من المشاكل الأساسية التي كانت مثارة في أثناء حركة ١٩٨٩ الاجتماعية، لم تُحل أبداً، ولهذا السبب، فإن الأزمات الاجتماعية الرئيسية خلال التسعينيات، وثيقة الارتباط بالأوضاع الاجتماعية السابقة لعام ١٩٨٩. وكل ما يلزم، هو أن نلاحظ بعض الظواهر - الفساد، والخصخصة، وتأثير جماعات أصحاب المصالح الخاصة على رسم السياسات، والتنمية اللاهثة (مثل التنمية العقارية في شنغهاي، وهانان، وغيرها)، وما ترتب عليها من أزمات مالية، والمصاعب التي تواجه نظام الرعاية الاجتماعية، والأزمات البيئية، وغيرها من المشاكل الاجتماعية - لنكتشف على الفور الارتباط الوثيق بين المرحلتين، وإن كان المجال أوسع حالياً، والميادين المستهدفة أكبر بكثير تحت تأثير "العولمة". وعلى سبيل المثال، هناك ارتباط وثيق بين الفساد المنظم، وبين نظام الأسعار المزدوج؛ وكذلك، هروب رؤوس الأموال، والخصخصة لحساب تكتلات معينة، وتكوين جماعات أصحاب المصالح الخاصة على المستوى المحلي والإقليمي، وثيق الارتباط بالتجارة الخارجية ونظام التعاقدات؛ والأزمة في النظام المالي وثيقة الارتباط بالاستثمار في السوق العقارية، وغيرها من مشروعات التنمية اللاهثة، السريعة الإيقاع؛ والتدهور في أوضاع المؤسسات المملوكة للدولة، وثيق الارتباط بالتدهور المناظر (لا التحسن)، في بيئة السوق التي وصفناها. وكذلك المشاكل التي ترتبت على آخر صيحة من الإصلاحات المالية، وما صاحبها من إجراءات، وثيقة الارتباط "بنظام الطريق المزدوج" في تلك الحقبة، وإن كانت تجلياتها الملموسة، والمجالات التي تمسها مختلفة تماماً.

وبعبارة أخرى، لا يكفي أن الأوضاع التي توجهت نحوها حركة ١٩٨٩ الاجتماعية لم تُحل، بل إنها، على العكس، تفاقم من كثير من النواحي. أما عن بعض المشاكل مثل البطالة، والفقر، واللامساواة الاجتماعية، والانكماش، والعمال المستغنى عنهم، والعمال الزراعيين، والموارد الريفية، فقد قام عدد من الباحثين بدراسات بشأنها، ولا يتسع المجال هنا لتقديم نتائج هذه الدراسات. ولكنني أذكر هذه المشاكل فقط لأوضح الارتباط بين المشاكل الرئيسية التي واجهتها الصين في التسعينيات، وسياسات الإصلاح في الثمانينيات. كما أذكرها لأبرز الدور الذي لعبه التوسع في السوق، في خلق الاستقطاب الاجتماعي وعدم المساواة، وفي زعزعة أسس المجتمع، وفي خلق الظروف لتفشي

السلطوية والاحتكار. وبهذا المعنى بالدقة، لم تستطع عملية الخصخصة - حتى مع وجود بعض التناقضات بينها وبين الدولة - أن تخفي توجهها نحو السياسات السلطوية، وعداها للعميق للديمقراطية.

ثالثاً، كانت حركة ١٩٨٩ الاجتماعية ظاهرة اجتماعية حضرية، كشفت التناقضات الداخلية في الإصلاح الاقتصادي في المدن، وكذلك التناقضات الاجتماعية التي ظهرت خلال عملية توسع السوق. وأغلب الباحثين يناقشون عمليتي الإصلاح في الريف وفي المدن بوصفهما ظاهرتين ومرحلتين مستقلتين، وإن كان البعض يلاحظ الارتباط بين الاثنتين. وفي عام ١٩٨٩، لم يبد المشاركون في الحركة أي اهتمام بمشاكل أهل الريف، مع أنهم يشكلون أغلبية شعب الصين. ولكن سواء أكان الأمر عام ١٩٨٩، أم اليوم، فإن فهم الإصلاحات في الريف هو الأساس لفهم التوسع غير المتكافئ للسوق في الصين اليوم. لقد بدأت الإصلاحات في المدن عام ١٩٨٤، وبدأ الفارق بين المدن والريف في التوسع من عام ١٩٨٥، وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، توقفت دخول الفلاحين عن النمو، وبلغت الفجوة في الدخل بين المدن والريف مستويات عام ١٩٧٨.^{١٨} وقد ارتفعت نسبة الفلاحين الذين هاجروا من الريف خلال النصف الأخير من الثمانينيات، مما اعتبره الكثيرون دليلاً على اشتداد حدة التناقض بين أهل الريف والأرض. ولكن المشكلة ليست بهذه البساطة، وسأذكر هنا بعض الأسباب المنهجية لهذه الظاهرة. أولاً، صاحب الإصلاحات في المدن توسع في مشروعات البنية التحتية، في حين اجتذبت سياسة الانفتاح قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي، وخلق هذان العاملان الحاجة إلى الأيدي العاملة. ثانياً، في أثناء عملية الإصلاح في المدن، لم يجر تعميق الإصلاح في القرى والريف، بل بقيت هياكلها كما هي، الأمر الذي زاد من عمق الفجوة في الدخل بين المدن والريف، مما زاد من معدلات الهجرة من الريف. ثالثاً، أعطى التخفيف من قيود نظام تسجيل العائلات مزيداً من حرية الهجرة من الريف (تحويل قوة العمل الريفي إلى سلعة). ولكن شيئاً من ذلك لم يخلق نظاماً جديداً لحماية العمل في ظل الظروف التاريخية الجديدة سريعة التغير، أو تدابير تحقق ذلك. ولهذا السبب، وفي ظل أوضاع الانكماش وتدهور الاقتصاد، بدأت سلطات المدن المحلية والإقليمية، تضع قيوداً على الهجرة الداخلة إليها، مما عبر عن سياسات تمييز على أساس الهوية الاجتماعية. وهذا التذبذب في حرية انتقال العمالة الريفية، أو تقييدها، حقق وفرة في الأيدي العاملة، وخفف، في الوقت ذاته،

١٨ لو ماي، "يجب ألا نسي التنمية الريفية" (بالصينية)، انظر المقابلة مع لو سويج في مجلة حياة ساتليان، ١٤، ١٩٩٨، (١٤ يوليو

من ضغوط الهجرة على ظروف الحياة في المدن. وهذا هو الأساس "للتنمية غير المتكافئة" في الصين اليوم.

والعرض التالي يوضح كيف جرى فرض طابع مؤسسي على العلاقات بين المدن والريف: ارتفعت دخول الفلاحين قليلاً عام ١٩٩٣، عندما رفعت الدولة أسعار توريد الحبوب بسبب نشاط الصناعات الريفية، وازدياد الهجرة من الريف، ولكن خلال ١٩٩٦-١٩٩٩، (وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية) انخفضت كفاءة وإنتاجية الصناعات الريفية، وظهر فائض كبير في العمالة في المدن، وعاد الكثير من العاملين في الصناعات الريفية، والمهاجرين، إلى قراهم. وفي كثير من المناطق، لم يمكن إعادة التركيبة السابقة للقرى، بسبب الهجرة، والتنمية اللاهئة. وهكذا نشأت حلقة مفرغة: فمن جهة كان هناك نقص في الأراضي القابلة للزراعة بالنسبة للعاملين، فقد زاد سكان الريف بمقدار ٧٨ مليوناً بالنسبة لعدددهم عام ١٩٧٨، ومن جهة أخرى، أدى غياب الضمان للعمل، ونظام تسجيل العائلات، إلى اضطراب الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن ثم العودة منها، حسب الظروف الاقتصادية المتغيرة في المدن. واليوم، نجد ١٠ بالمائة من سكان الصين في حالة هجرة دائمة، ذهاباً وعودة، بين أقاليم الصين، وإذا أضفنا لذلك العدد الذي يهاجر في داخل الأقاليم، لزادت النسبة بشكل مثير.^{١٩} وعلينا لذلك، أن ندرس مشكلة الهجرة والفقر في الريف من هذا المنظور. وتعتبر مشكلة عدم التكافؤ بين المدن والريف بشكل مركز عن الاختلاف في المسار بين الإصلاح في كل منهما، وبتعبير بعض الخبراء في مشاكل الريف، فإن تشخيص الأزمة الحالية للريف في الصين، يتلخص في "اختلاف القواعد بين المدن والريف في ظل نظام: بلد واحد وسياستان".^{٢٠} وعدم التكافؤ المؤسسي هذا، يقوم على أساس توسع السوق في المدن، وتنميتها، وقد خلق، ويخلق باستمرار اختلافات بين هياكل المدن والريف، كان لها آثار خطيرة لا يسهل تقدير خطورتها.

لم تكن مشكلة الريف بأي شكل، السبب المباشر لأزمة ١٩٨٩ الاجتماعية، ولكن الأزمة الريفية ازدادت عمقاً في أعقاب "١٩٨٩"، أي في ظروف التوسع في السوق في المدن. وأزمة الريف في الصين، لا تثبت فقط أن حرية تشغيل العمال، والمساواة

١٩ في السنوات الأخيرة، زاد عدد الباحثين الذين يدون اهتماماً بمشكلة "الهجرة إلى المدن"، و "تفريغ الريف"، وأحد أسباب ذلك، هو أن الانخفاض في الاقتصاد قد حول الفائض في قوة العمل الريفي إلى مشكلة اجتماعية خطيرة. ولهذا السبب، تحولت مناقشة في شياوتونج في الثمانينيات حول "المشكلة الكبيرة للمدن الصغيرة" إلى مناقشة مشكلة "الهجرة إلى المدن". انظر وانج، "إعادة النظر في التنمية الحضرية، وما سبقها" (بالصينية)، ٢٠٠٠ (١)، ص ٦٥-٧٥.

^{٢٠} لو شوي، "التخلص من اختلاف القواعد بين المدن والريف في ظل نظام بلد واحد وسياستان" (بالصينية)، ٢٠٠٠ (٥) ص ٣-٩.

الاجتماعية، بينهما ارتباط داخلي متبادل (أي أنها ليست علاقة تضاد)، بل إنها تكشف كذلك، عمق الأزمة التي يواجهها الريف. لقد حول التوسع غير المتكافئ في السوق، الأرض والفلاحين إلى ما يقرب من أن تكون سلعا شبه حرة، وهذا قد عرقل تنظيم المجتمع الريفي، وكذلك قدرة الفلاحين على تجديد أنفسهم. وهكذا تعطي أزمة الريف في الصين مثلاً واضحاً على "التنمية غير المتكافئة".^{٢١}

ولهذا السبب، يجب إثارة ما يأتي: أولاً، واحدة من أهم القضايا لفهم العلاقة بين نظام السوق، وحرية التعاقد مع العمال، هي وضع العمالة الريفية، والنظم الموضوعية لحمايتها. ثانياً، حرية الحركة للعمالة الريفية ليست مجرد تغيير الموقع، بل هي عملية نظامية، ولذلك يجب دراستها على أساس الجهد المبذول لإلغاء عدم التكافؤ في هياكل النظام (وليس في نظام تسجيل العائلات فحسب). ومشكلة حرية استخدام العمالة (وحرية الهجرة مثال على ذلك)، ليست مجرد مشكلة صينية، بل هي أحد المعايير المهمة لتقييم ما إذا كان السوق العالمي المعاصر سوقاً حراً بحق. وكما لاحظ أمارتيا سن في إطار نظريته عن "التنمية الحرة"، فإن أهم وجهين للتنمية هما: إزالة جميع القيود المفروضة على العمال، لضمان سوق العمل الحرة، ومن الجهة الأخرى، لا يمنع ذلك من وجود الدعم الاجتماعي، أو الإدارة العامة، أو تدخل الحكومة. وفي عصر الإنتاج والاستهلاك عابر الحدود الحالي، يحتاج هذا التعبير إلى توسع، وتوضيح وتفسير. لأنه أولاً، حرية التعاقد مع العمال يجب ألا تتحقق داخل الحدود الوطنية فحسب، بل أن تتوفر في العلاقات الاقتصادية العالمية؛ وثانياً، أحد أهم القوى المحركة لتوسع الأسواق الرأسمالية، هو الجمع بين العمالة الحرة والمقيدة، مما يعني أنه يجب دراسة العلاقة بين وضع العمالة الحرة/المقيدة، وبين التنمية الاجتماعية.

ثالثاً، يؤدي التوسع في نظام السوق إلى ازدهار أنشطة التحرك وقيمتها، وتغلغلها في جميع مظاهر الحياة، مما يحطم الهياكل الاجتماعية القائمة (مثل المجتمعات المحلية وقيمتها)، وينزل بجميع أشكال الحياة الجماعية (مثل الأقليات) إلى أدنى مستوياتها. وفي هذا السياق، فإن الاكتفاء بدراسة التنمية من منظور حرية التعاقد مع العمالة، مع تجاهل

٢١ لم يحصل الإصلاح الزراعي في الصين والأزمات التي تعرض لها، لاهتمام كاف من الاقتصاديين، ومنفذي الإصلاح، ولكن في أعقاب أزمة عام ١٩٩٧ المالية، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي، وظهرت الضغوط الانكماشية، ازداد الاهتمام بالأزمة الريفية. ولكن، نسبة كبيرة ممن يدرسون مشكلة الريف، يقومون بذلك من وجهة نظر تنشيط النمو الاقتصادي، ويدأون الدراسة من وجهة نظر رفع الضغوط عن المدن، ولا يدرسون الموضوع من وجهة نظر حق الفلاحين في الحرية، أو المسارعة في العلاقات الاجتماعية، بل يتخذون وجهة نظر اتجاه النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة النمو الاقتصادي في المدن. وبعبارة أخرى، لا يؤخذ موضوع عقود عمل الفلاحين، والمسارعة الاجتماعية، في الاعتبار، إلا بصفاتها عوائق في سبيل النمو الاقتصادي.

العلاقة بين التنمية والأوضاع الاجتماعية، قد يقود إلى تحليل المجتمع. ولهذا السبب، فعندما ندافع عن حرية التعاقد مع العمال، وتأكيد المساواة الاجتماعية، يجب أن نضمن ثبات العلاقة بين التعددية الثقافية، ومشكلة التنمية، كما يجب أن نربط بين دراسة مشكلة الريف، ومشكلة المدن. هناك علاقة واضحة بين حرية العمالة، والإدارة العامة، وتدخل الحكومة، كشروط لنجاح نظام السوق، ولكن وضع حد للتخريب الذي يسببه هذا النظام للبيئة، والتقاليد، والأعراف، والطقوس، وغيرها من مظاهر الحياة وقيمها، يعتبر مشكلة أساسية عند دراسة التنمية اليوم. وهي ضرورية كذلك لتحرير قيمة "الحرية" من المفهوم الضيق لمعناها في إطار العلاقات الاقتصادية، ووضعها ضمن مفهوم أوسع. ومن وجهة نظر أكثر راديكالية، فإن التقدم التاريخي الذي يتمثل في حرية العمالة (أي ظهور علاقة تبادلية على شكل عقد العمل الفردي) بهدف تحقيق القيمة المضافة، ويحل محل العلاقات السياسية، أو الشخصية المبنية على علاقات قسرية للاستغلال، لا يحل محل ضرورة دراسة علاقات السوق التعاقدية (حاول أن تستعرض ما حدث في المناطق الساحلية حيث أدى نظام التعاقد مع العمال إلى ظهور نوع من عمالة العبيد). أو بعبارة أخرى، إن حرية التعاقد مع العمال هي واحدة من المشاكل الاجتماعية العاجلة اليوم، ويجب ألا يُنظر إليها على أنها الهدف النهائي للمجتمع.

رابعاً، واكبت الإصلاحات المعاصرة في الصين التحولات في المجتمع العالمي، كما أنها نتجت عن التكيف الجذري للسياسة الخارجية، فالإصلاح والانفتاح هما وجهان لعملة واحدة. ويجب أن نلاحظ أن مفهوم الانفتاح قاد إلى فكرة خاطئة مؤداها أنه قبل الانفتاح، كانت الصين القارية تمثل مجتمعاً مغلقاً ومكتفاً ذاتياً. وهنا يجب التمييز بوضوح بين مرحلة الحرب الباردة، وبين حكم أسرة كنج، وكلاهما تبنت سياسات انعزالية في بعض المراحل. ففي المرحلة الأولى ساد الصراع بين الصين والغرب، وخاصة عداء الولايات المتحدة للحزب الشيوعي الصيني وحكمه، حيث فرضت الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وما أدت إليه من أوضاع حرب ساخنة، السياق الذي جرت فيه السياسة الخارجية الصينية في تلك الفترة. فقيام الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وإغلاق مضائق تايوان بسفن الأسطول السابع الأمريكي، وتأييد الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ لانقلاب إندونيسيا ونتائجه المعادية للصين، وحرب فيتنام، والحرب الهندية الصينية، ... هذه جميعها قسمت آسيا إلى عالمين مختلفين. وبناءً على اعتبارات أيديولوجية، وجيوسياسية، اتجهت الصين إلى الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا التي عقدت معها تحالفات بدرجات مختلفة. وبعد التباعد الصيني السوفييتي، تابعت الصين سياسة ما بعد باندونج،

وأقامت علاقات سياسية، واقتصادية، وثقافية، واسعة مع بلدان العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز. وعندما أصبحت حكومة الصين القارية هي ممثل الصين في الأمم المتحدة، عام ١٩٧٢، كان الفضل في ذلك يكاد يعود بالكامل لتأييد دول العالم الثالث والبلدان الصغيرة، وكان ذلك تعبيراً عن النجاحات الكبيرة للسياسة الخارجية للصين في عالم ما بعد باندونج. وكذلك رحب الشعب الصيني كثيراً بهذه الخطوة. وقد بدأت سياسة الانفتاح خلال مرحلة الثورة الثقافية، كما أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الكثير من البلدان في أثناء تلك المرحلة. وكان الدافع الرئيسي وراء سياسة الانفتاح على الغرب، هو إعادة تحديد علاقات الصين الاستراتيجية بالغرب والشرق، فتحالفت مع الولايات المتحدة لمقاومة تهديد الاتحاد السوفيتي.

وبعد ١٩٧٨، تخلت الصين عن سياسة الارتباط ببلدان العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، وجعلت الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، واليابان، وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة. وفي هذه المرحلة تطورت سياسة الانفتاح الصينية بسرعة كبيرة، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، وزادت علاقات التجارة والتبادل بينها وبين الدول الغربية عمقاً. ومع ذلك فقيام هذه العلاقة لم يتم بدون شروط، فخلال فبراير ومارس ١٩٧٩، هاجمت الصين فيتنام، وكانت هذه الحرب تختلف عن جميع الحروب التي خاضتها الصين منذ ١٩٤٩ — بما في ذلك مساعدات الصين لكل من كوريا وفيتنام، والحرب الصينية الهندية، والحرب الصينية السوفيتية. ومع أن أسباب تلك الحرب مركبة لحد ما — مثل تزايد قوة فيتنام العسكرية بعد الوحدة عام ١٩٧٥، وتوقيع "معاهدة الصداقة والتحالف السوفيتية الفيتنامية" عام ١٩٧٨، والتي بدت كتحالف عسكري يمثل تهديداً للصين من الشمال والجنوب، من الاتحاد السوفيتي وفيتنام، والهجوم الخاطف لفيتنام لاحتلال كمبوديا في ٢٥ فبراير ١٩٧٨، إلخ — فإن هناك عنصراً أكثر أهمية وخطورة في الأمر. ففي تلك المرحلة بالضبط، تطورت العلاقات الصينية الأمريكية بقوة كبيرة، وبدأ عدااء الدولتين للاتحاد السوفيتي وحلفاءه، يتخذ شكل نوع من التحالف. فعندما أعلنت الصين الحرب على فيتنام، كانت الصين والولايات المتحدة قد أعادتاً قبلها بقليل، العلاقات الدبلوماسية بينهما، وهكذا كانت تلك الحرب هي البداية الحقيقية لدخول الصين إلى المجال الاقتصادي الذي تقوده أمريكا. ومن جهة أخرى، تكشف هذه الحرب العلاقة بين الاندماج في نظام السوق والعنف، فابتداءً من هذه اللحظة، أخذ التوجه الاشتراكي نحو الدولية يختفي تدريجياً من الصورة، وتغير اتجاه الانفتاح الأحادي الجانب القديم، إلى اتجاه انفتاح أحادي الجانب، ولكن في اتجاه الغرب هذه المرة (بما في ذلك اليابان وغيرها من البلدان

المتقدمة). وأوضح صورة لهذه المشكلة ظهرت عندما ألقت قوات حلف الناتو (الأمريكية) القنابل على السفارة الصينية في يوغوسلافيا عام ١٩٩٩. ففي الاجتماع غير العادي للأمم المتحدة الذي نوقش فيه هذا الهجوم، وقفت بلدان التحالف الغربي متساندة، ولكن بلدان العالم الثالث التي من المفروض أنها تتعاطف تقليدياً مع الصين، لم تعبر عن أي تأييد لها. كان لسياسة الانفتاح الصينية في الثمانينيات — التي حررتها من القيود السابقة، ومن بعض التشوهات المترتبة على الثورة الثقافية — بعض الآثار التحريرية، ولهذا رحبت بها الأمة بالكامل، وخاصة المثقفين. وبالنسبة لسياسات الإصلاح والانفتاح الصينية، فإنني، وكثيرين من المثقفين مثلي، نأخذ منها موقفاً إيجابياً مَرَحَباً. ولكننا لا يمكن، عند تحليلها تاريخياً، أن نتجاهل النتائج والتشوهات العميقة التي تركتها هذه السياسة، حيث تكشف بكل وضوح الطبيعة المتحيزة لخريطة العالم كما رسمتها أيديولوجية الدولة. فبالنسبة للجيل الذي نضج بعد الثورة الثقافية، كل المعارف ذات القيمة مصدرها هو الغرب، وخاصة الولايات المتحدة (وهذا طبعاً من أشكال التحيز). أما آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن أوروبا الشرقية والجنوبية، — وهي المناطق التي كانت من مصادر المعرفة الحيوية، والثقافة — فقد ابتعدت بالكامل عن مصادر المعرفة الشعبية.

وفي الأعمال الأدبية عن حرب فيتنام، وعند إعادة التفكير بشأنها، لا تظهر أية إشارة عن الارتباط بين العلاقات الخارجية والحرب، وإنما تذكر فقط الثورة الثقافية، كما لو كانت إدانة الثورة الثقافية هي السند العقلاني الكافي لعملية إعادة التفكير هذه. وهذا مثل يوضح كيف تحولت إدانة الثورة الثقافية إلى تبرير ودفاع عن أيديولوجية الحكم، وسياسة الدولة، وتكتسب هذه الطريقة شعبية كل يوم، فكل انتقاد للمرحلة الحالية، يُوسم بأنه ارتداد لمرحلة الثورة الثقافية، أي أنه غير عقلاني. وعلى الرغم من أن أساس الانتقال من الثمانينيات إلى التسعينيات كان عشر سنوات من الإصلاح والانفتاح، فإن الجدل الثقافي في الصين ما زال محصوراً في شئون التحديث القومي، ويغيب عنه أقل شعور بالمسؤوليات الدولية. وفي هذا الجو، لا يمكن أن تشمل المناقشات الجارية بشأن الديمقراطية، موضوعات مثل القومية، ومشكلة القومية/الأعراق، والعولمة، وغيرها.

وهذا الوضع الثقافي يوضح لماذا لم يتمكن أحد من دراسة الحركة الاجتماعية لعام ١٩٨٩ بعد فشلها، من منظور انتقادي، وهو يفسر كذلك، لماذا يفهم الناس مشاكل العولمة من منظور الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان، و"النمور الآسيوية الأربع" (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة)، فقط، ولا تلمس على الإطلاق خيرة الأطراف الأخرى لهذه الظاهرة، مثل الهند، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فهو

يفسر لماذا لم تُفهم اللحظة التاريخية لحركة ١٩٨٩ الاجتماعية في ضوء الظروف الاجتماعية، والأهداف الملموسة لأحداث مرتبطة بها مثل بيرسترويكا جورباتشوف، وحركة قوة الشعب في الفلبين، وحركة الطلبة في كوريا. وفي هذا السياق بالدقة، يمكن لدراسة الأحداث المتواكبة في فترة التسعينيات، وإعادة التفكير في الحادثة، وفي رؤى المستقبل المنظور، أن يكون لها أثر فعال، وطاقة محرّرة.

أفكار القرن بشأن "المشكلة ثلاثية الأبعاد" ^١ للريف الصيني

بقلم: د. ون تيجون
ترجمة: سعد الطويل

ملاحظة المؤلف

"مشكلة الصين هي الفلاحون، ومشكلة الفلاحين هي الأرض." كان هذا هو الشعار السائد منذ أوائل القرن الماضي، ولكنه تغير الآن ليصبح: "مشكلة الصين هي الفلاحون، ومشكلة الفلاحين هي فرص العمل"، فقد فهم المسؤولون أن الدراسة يجب ألا تقتصر على "الزراعة"، وإنما على المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد.

يعلم جميع الأكاديميين المشتغلين بالإصلاح الاقتصادي في الصين جيداً، أن المشروعات الرئيسية التي قمت بها في "المناطق التجريبية للإصلاح الريفي" ^٢ خلال السنوات العشر الماضية كانت ذات توجه تسويقي. ولتحقيق أولى "تجارب السياسات" بصفتها أحسن وسيلة لتأكيد نظريات "ما بعد الإيجابي"، حاولت جهدي أن أستفيد من تعاليم أساتذة "الاقتصاد السياسي" والنظريات الجديدة المسماة "بالاقتصاديات الغربية" لتوضيح

^١ تعني "المشكلة ثلاثية الأبعاد" (سان نونج ون في)، أن مشكلة الريف الصيني لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد "مشكلة زراعية" وإنما تتضمن أهل الريف (الدخل، والهجرة، إلخ)، وتنمية المجتمع الريفي (القضايا الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسة المتعددة)، والإنتاج الزراعي.

والمشكلة ثلاثية الأبعاد هي اليوم مشكلة أساسية على جدول أعمال الحكومة الصينية المركزية. وقد تأسس حديثاً "مكتب مجلس الدولة لدراسة القضايا الاقتصادية المهمة"، وقد وضعت "المشكلة ثلاثية الأبعاد" ضمن الموضوعات ذات الأهمية الرئيسية على جدول أعماله، على أن يُعهد بها لما يسمى "بالجيل الرابع من القيادة". وبسبب الحالة السيئة للأوضاع في المناطق الريفية، تبين لرجال السياسة ومساعدتهم من التكنوقراطيين، أنه ليس من الممكن اعتبار النظر إلى المشكلة الزراعية كمشكلة منفردة، كما كانوا يؤكدون منذ عام ١٩٨٨. وهكذا عادت فكرة "المشكلة ثلاثية الأبعاد" التي سبق أن أثبتت في منتصف الثمانينيات، إلى الصدارة مرة أخرى، وهي تدرس الآن بما تتضمنه من قضايا رئيسية ثلاث، بكل اهتمام.

^٢ أنشئت "المناطق التجريبية للإصلاح الريفي" عام ١٩٨٧، بعرف "مركز بحوث التنمية الريفية" السابق والذي كان واحداً من خمسة "مراكز تجمع الفكر" (think tanks) الرئيسية في فترة إصلاحات الثمانينيات. وكنت واحداً من الباحثين الذين أشرفوا على مشروعات دراسة السياسات خلال أحد عشر عاماً، مع أن "مركز بحوث التنمية الزراعية" ذاته حُلّ في عام ١٩٨٩.

وكانت الحكومة قد وقعت "خطاب النوايا" الذي اعترفت فيه لأول مرة "بالإصلاحات ذات التوجه التسويقي" في المناطق الريفية، من أجل الحصول على "قرض للتكيف" قيمته ٣٠٠ مليون دولار من البنك الدولي. وحدث ذلك قبل الإعلان الرسمي في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٩٢.

مفهوم حقوق الملكية. وقد حاولت خلال تلك السنوات، أن أحترم جميع آراء الأساتذة، وأن أنظر إليها جميعاً على قدم المساواة (أي أخذها على علاتها)، وذلك بهدف اكتشاف الاختلافات بين النظريات المختلفة بكل الموضوعية. وحدث كثيراً خلال المناقشات النظرية، أن أكدت أنني مجرد "قائم بتجارب" ولست بمُنظر. وأعتبر أن ما أقدمه هنا هو مجرد فهم حدسي للتجارب التي أُجريت على مستوى القاعدة.

وتكمن قيمة نتائج "التجارب"، والمعاني المستخلصة منها، ليس فقط في قبول القادة الحكوميين بها، والعودة إلى دراسة "المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد"، بعد أن أفلقتهم نعمة الفلاحين، وإنما لمغزاها كذلك، بالنسبة لتأملات القرن بشأن ما تعلمه الصينيون من الغرب.^٣

١- ما المشكلة الحقيقية للصين

بفضل الأوقات الطويلة التي قضيتها مع الأفراد العاديين في الريف، أتحت لي الفرصة لكي أتغلب على الارتباك الذي سببته لي النظريات العظيمة في الكتب في أول الأمر، بأن أجد الرد الحقيقي على المشاكل المثارة في كم العمل الميداني الذي أنجز.

في رأيي أنه كانت هناك دائماً خلال القرن الماضي مشكلة في عملية تلقي النظريات الواردة من الغرب واستيعابها. أو بعبارة أخرى كيف يمكن التوفيق بين العلم الغربي، بما فيه فلسفة العلم الغربية، وبين الفكر الصيني التقليدي، بما فيه واقع الثقافة الصينية. والنظرية الماركسية للاقتصاد السياسي، التي تسيطر بشكل قوي على علماء الاجتماع الصينيين، وكذلك نظريات الاقتصاد اللبرالية، تواجهان مشكلة المواءمة بين نظريات المعرفة الغربية، وخبرة التطبيقات الصينية. وجميع القادة السياسيين الكبار مثل ماو ودينج، وكذلك جميع الدارسين الجادين، سواء في الداخل أو الخارج، يعتقدون أن هذه المشكلة لم تُحل بعد.

ولهذا السبب، فالفرضية الأساسية التي يمكن أن تطرحها الدراسات الصينية المتعلقة بالقرن الماضي هي التشخيص البسيط والمعروف جيداً ألا وهو: إن مشكلة الصين كانت دائماً زيادة السكان الكبيرة والموارد المحدودة، وهي العقبة الكئود التي تواجه مجتمعاً زراعياً يحاول الاعتماد على الذات لتحقيق التراكم الأولي الضروري لتحقيق عملية تصنيع الدولة.

³ هذه الدراسة هي ملخص لكتابي الذي نشر حديثاً عن طريق دار الصين للمشاورات الاقتصادية في مايو ٢٠٠٠، تحت عنوان: "دراسة بشأن المؤسسات القاعدية في الريف الصيني"، وعنوانها هو العنوان الفرعي للكتاب.

وعلى مستوى أكثر تجريداً، يمكن الانتقال من هذه النقطة لدراسة "مفارقتين، ومرحلتين تاريخيتين". كذلك يمكن تلخيص ما حدث من تنمية اقتصادية خلال القرن الماضي على أنه: "المراحل الأربع للتصنيع في مجتمع ريفي نمطي". والدرس الذي نستخلصه من هذا التوجه، سهل الفهم ألا وهو: أي تجديد في المؤسسات والنظم حققناه هو النتيجة النهائية للهياكل الإنتاجية المختلفة التي فرضتها البيئة الكلية، لا الشرط الضروري لقيامها.

أ- تحليل الثورة الزراعية في الصين الحديثة

لنركز أولاً على الأوضاع المتشابهة التي واجهها كل من صن يات سين، وماو تسي تونج.

في بداية القرن العشرين، جعل صن يات سين في "الثورة الديمقراطية القديمة" ^٤، مبدأ التوزيع المتساوي للأرض، وهو الذي تبلور في نداءات الفلاحين في ثوراتهم المتكررة عبر التاريخ، واحداً من الهدفين الرئيسيين "لمبدأ سبل العيش". وأثارت قضية ملكية الأرض غضب الملاكين فوراً.

وعلى الرغم من أن صن وأتباعه لم يتراجعوا في الجدل النظري مع الملاكين، إلا أنه لم يلبث أن تعلم درساً، وهو أن الفلاحين لم يتحركوا تقريباً تحت تأثير النداء بالثورة. ومن هنا فهم صن أن هناك فرقاً بين "الفقر المدقع" و "الفقر الأقل وطأة" في المجتمع الزراعي. وهنا توجه صن يات سين الذي لم ينجح في تعبئة الفلاحين، إلى الأحزاب، وفي النهاية، تحولت الثورة المسماة بالبرجوازية التي بدأها بدون قوة البرجوازية، إلى سلسلة من الحروب الانقسامية التي خاضها لوردات الحرب الخاضعين للقوى الإمبريالية.

وقد كتب ماو تسي تونج الشاب تقريراً في العشرينيات عنوانه "حول حركة الفلاحين في هونان"، عبر فيه عن تحييده "حركة الأنذال" التي تعرضت للكثير من النقد الجارح، ثم طور هذا العمل بوضع نظرية أولية عن التقسيم الطبقي في المجتمع الصيني. وبعدها، وفي أثناء الثورة، وهو يبني قاعدة في جبل جنجانج، جرب مرة سياسة "مهاجمة ملاك الأرض المحليين الأوغاد، وإعادة توزيع الأرض". ولكن نظراً لأن صغار الفلاحين لم يتوفر لديهم فائض يكفي لإطعام الجيش الأحمر، اضطر بعدها أن يغير سياسة الإصلاح

^٤ لم يطلق ماو على ثورة الأرض وصف الشيوعية أو الاشتراكية، وإنما سماها "الثورة الديمقراطية الجديدة". وبناءً على هذا المفهوم، أطلق الباحثون على حركة صن السياسية اسم "الثورة الديمقراطية القديمة".

الزراعي ليصبح الشعار: "مهاجمة الأوغاد المحليين، لجمع المؤن للجيش". وتعرض بسبب هذا التغيير في السياسة العملية، لعقاب شديد من القيادة اليسارية، وكاد يفقد حياته. وفيما بعد، ورغم أنهم نجحوا في تعبئة ٣٠٠ ألف محارب من منطقة جبل جنجانج، وغيرها من القواعد، إلا أن الثورة "السوفييتية" فشلت لعدم تطبيق سياسة ماو الريفية المعدلة. وبعد ذلك بدأ الجيش الأحمر ملحمة "الزحف الطويل"، وبعد تغيير مقصدهم عدة مرات بلغوا "شانبي". وإلى جانب قيام الحرب الصينية اليابانية، كان ما يسر تحقيق هذا النجاح - وهو حصول الجيش على موطن قدم في منطقة شانبي الفقيرة، هو بالضبط تغيير الإصلاح من "توزيع الأرض" إلى فرض الضريبة على الأرض". وهكذا ثبت لوائح منج ورفاقه الذين يطبقون النظريات الواردة من موسكو بجمود، أن "الماركسية يمكن أن تخرج من قرية شانبي". وفي الوقت نفسه، غير ماو هدف الإصلاح من "مهاجمة الأوغاد المحليين من ملاك الأرض" إلى: "لي دينجمنج السيد المحلي المستتير"، بمعنى الاحتفاظ بالنظام التقليدي لحكم الفلاحين لأنفسهم على يد النخبة منهم. و "النظريتان"، وأطروحة "كيف نحسن معرفتنا"، من "المختارات من كتابات ماو تسي تونغ" هما بالدقة نتاج هذا الصراع بين الشيوعيين الصينيين، وبين أصحاب النظريات الجامدة على الطريقة السوفييتية.

ب-التعارض بين مجتمع من صغار الفلاحين المتفرقين واحتياجات تصنيع الدولة

وفي نفس الوقت الذي أخذ الحزب الشيوعي الصيني ذو القاعدة الفلاحية، يصحح فيه بالتدريج أخطاء تطبيق النظرية الماركسية الغربية، نتيجة للدروس الدموية التي تلقاها، بدأت دوائر المثقفين في الصين، في الثلاثينيات، مرحلة من التأمل الذاتي. وبدأت مجموعة من الباحثين نقاشاً حول الأسلوب الآسيوي للإنتاج، حيث يشير إلى الطابع الفريد للصين الذي يميزها عن المراحل الخمس للتاريخ الغربي. وكان ماركس قد ناقش، في أخريات أيامه، وجهة النظر هذه عندما اكتشف أن معرفته المحدودة بالمجتمعات الآسيوية القديمة لا تسمح له بتطبيق طريقته المستندة إلى دراسات دارون ومورجان، على الصين. وأنتج هذا النقاش شعاعاً من الأمل في إمكان تطويع العلوم الاجتماعية الغربية الأساس للظروف "المحلية" في الصين.

كانت الزراعة هي الشكل السائد لأسلوب العيش حيث تكون العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وكان ذلك يختلف بالطبع عن المجتمعات الغربية حيث كان جمع الثمار والقنص، ثم الرعي هو الشكل السائد لأسلوب العيش، حيث الفرد [وعائلته الصغيرة] هو الوحدة الأساسية للمجتمع. وقد توصلت لهذا الاستنتاج بعد دراسة جادة لآثار المجتمعات القديمة في متاحف المتروبوليتان بنيويورك، والبريطاني بلندن، واللوفر في باريس، حيث تؤكد الاختلاف بين تطور كل من الحضارتين الغربية والشرقية. وأدى الاختلاف في طرائق الإنتاج في العهود القديمة، إلى اختلاف البنى الاجتماعية. فالحصول على نتائج الطبيعة بجمع الثمار والقنص، استلزمت أجساماً قوية، وميزت الجسارة الفردية، وبذلك أكدت على الطبيعة الفردية لأفراد تلك المجتمعات. أما في الشرق، وخاصة في الصين، البلد المترامي الأنحاء الذي لم يتمكن الغرب من استعمارها أبداً بالكامل، ظهرت المجتمعات [الزراعية] المكثفة ذاتياً حيث يقوم أبناء القبائل البدائية بري أرضهم معاً. وكان على رأس أول أسرة حاكمة مركزية في الصين، وهي أسرة شيا، حاكم كفاء هو شيا يو، الذي قاد رجال القبائل للتصدي لفيضان النهر الأصفر، وذلك بدلاً من النهب والاستبداد الطبقي. وبالطبع لم تكن هناك مجتمعات تستخدم العبيد كما كان الحال في الغرب.

ونوجه النظر هنا إلى جدل مهم جرى في الثلاثينيات: فبعد أن وُجه الانتقاد إلى الدارسين الذين أكدوا على الوضع الفريد للصين، بأنهم "حزب تروتسكي" إثنى التركيز، توقف النقاش بشأن ما إذا كانت المادية التاريخية قابلة للتطبيق في حالة الصين. وعندما ظهر الكتاب المهم، وعنوانه "عصر العبودية"، رحب به النقاد لأنه جادل بأن الصين، كما يعتقد الماركسيون الغربيون، قد مرت بخمس مراحل من التطور، من بينها مرحلة العبودية. وكذلك، عندما تبين الاقتصاديون الراديكاليون أن الملاك الأغنياء الذين يقل عددهم عن ١٠% من السكان، يملكون ٨٠% من مساحة الأرض، فازوا بالاحترام الزائد لأن ملاحظاتهم تضع الأساس النظري للمطالبة التالية بالإصلاح الزراعي.

ومن أجل فهم دور المؤسسات في التطورات الاقتصادية، ركزنا على الدراسات الإحصائية في القرى طوال هذا القرن، دون مراعاة الرؤى السياسية للباحثين، وسجلنا تسلسلها الزمني. وقد ثبت من ذلك أن هناك تاريخاً طويلاً من "الفصل بين حقوق الملكية، وحق الانتفاع". فمن جهة، لا يمكن، مع ازدياد الكثافة السكانية باستمرار، أن يتركز الحق في شغل الأرض في أيدي القلة. ومن جهة أخرى، كان من الضروري أن يعود الحق في استخدام الأرض إلى الكولاك والفلاحين المتوسطين، لأنهم الأعلى من حيث الإنتاجية

الزراعية. ولهذا السبب، حدث توزيع طبيعي للموارد من الأرض والقوى العاملة في الريف الصيني القديم، وهذا هو التفسير للاستقرار الاجتماعي الذي عرفته البلاد لقرون طويلة.

فكيف نفسر إذن، الفقر في الصين، وظهور الصراع الطبقي؟

أظهر المزيد من التحليل الهيكلي أن التناقض الرئيسي الذي أدى لإفقار وخراب صغار الفلاحين خلال التاريخ القريب للصين، كان الربا، والصراع بينهم وبين ملاك الأرض من أرباب الصناعة والتجارة. فقد تبين أن رأس المال الصناعي والتجاري يتضاعف عن طريق استغلال الفلاحين، أما أرباح الربا فتزيد عن أرباح الصناعة والتجارة. وهذا الصراع انعكاس لمشكلة أساسية من مشاكل التنمية في بلد يركز على الزراعة، أي كيفية استخلاص رأس المال وتراكمه من أجل التصنيع وتنمية الحضر، في ظل اقتصاد زراعي يتسم بالتفرق والتبعثر الشديد وانخفاض الفائض.

وهكذا نجد لدينا مقياساً لتحديد مدى كفاءة النظام في بلد ما، فالنظام يعتبر كفواً إذا نجح في خفض تكلفة التحول لملايين الفلاحين المتفرقين، وأكمل التراكم الأولي لرأس المال في عملية الانتقال التاريخي من مرحلة التراكم البدائي في مجتمع زراعي، إلى مرحلة التصنيع.

٢- طروحات أساسيتان

عندما ندرس العوامل الحاسمة في التنمية الريفية، نواجه موضوعين رئيسيين متعلقين باقتصاد الريف. الأول هو "تجديد نظام ملكية الأرض"، في ظل التناقض الأساسي في البلاد، وهو التهديد المستمر من نقص الموارد وازدياد السكان. والثاني هو نظام توزيع الفائض المتولد من الزراعة، في ظل التناقض المؤسسي الأساسي وهو الازدواج بين الريف والحضر.

أ- تجديد نظام ملكية الأرض في ظل التناقض الأساسي في البلاد

* تجديد نظام ملكية الأرض ثم العودة

جرى الإصلاح الزراعي بإعادة توزيع ملكية الأرض طبقاً لحجم عائلة الفلاح، بمن فيهم الملاك السابقين والكولاك [أغنياء الفلاحين سواء أكانوا ملاكاً أو مستأجرين]، كنتيجة مباشرة للحرب الثالثة لتحرير الأرض (حرب التحرير). وكانت النتيجة العملية هي التوزيع الكامل للأرض بما فيها الأراضي العامة المملوكة تقليدياً على المشاع في القرى.

ثم أُنشئت التعاونيات التي ضمنت المحافظة على حقوق الملكية للفلاحين، فالتعاونيات التي تأسست عام ١٩٥٠، وكانت قائمة في حدود القرى الأصلية، أعطت الفلاحين أسهماً في ملكية الأرض. ولكن، عندما أُقيمت "التعاونيات المطورة" عام ١٩٥٧، و "كوميونات الشعب" عام ١٩٥٨، والتي كانت تتجاوز الحدود الطبيعية للقرى التقليدية (العشائر)، فقد الفلاحون حقوق الملكية. وكان معنى ذلك التأميم الكامل للأرض الخاصة. وبعد مرور خمس سنوات فقط، أي عام ١٩٦٢، وتحت تأثير حالة المجاعة التي عمت البلاد، أُعيد النظر في السياسة الزراعية، وتراجع التنظيم من "كوميونات الشعب"، و "لواءات العمل"، إلى "فرق الإنتاج"، وهذه كانت قائمة مرة أخرى على أساس القرى الأصلية.^٥

وفي الوقت نفسه، أي عام ١٩٦٠، سمح التغيير في السياسة الزراعية بعودة الملكية الخاصة، والسوق الحر، و"نظام التعاقد"، أي أنه سمح للفلاحين بالاحتفاظ بجزء صغير من الأرض لضمان معاشهم الخاص. وفي أواخر السبعينيات، أعادت الحكومة أغلب حقوق الملكية مرة أخرى للفلاحين.

والياً، يوجد في أغلب المناطق، ما يسمى "تعاونيات أصحاب الأسهم"، وهي قائمة على أساس "حقوق الملكية المزدوجة البنية".^٦ والفكرة المركزية في هذا النظام هي حماية حقوق ملكية الفلاحين عن طريق التعاقدات، في حين يمتلك الفلاحون أسهماً في "الأرض المملوكة جماعياً". وفي الكثير من الحالات التي حدث فيها صراع مكشوف بين الحكومة والفلاحين، كان سبب المشكلة في الواقع، هو قيام الحكومات المحلية باحتلال بعض الأراضي بشكل غير مبرر.

^٥ حدثت الملكية العامة للأرض خلال الفترة القصيرة التي عاشتها "التعاونيات المطورة"، و "كوميونات الشعب"، وأطلق عليها مرحلة "العائدية"، وكان الدافع إليها هو تسهيل بيع منتجات الصناعة في الريف. أي إنه لضمان نجاح التصنيع طبقاً لخطة "السنوات الخمس الأولى"، أنشأت الحكومة تنظيمات ريفية كبيرة حتى تزيد الطلب على منتجات الصناعة في المدن.

^٦ "حقوق الملكية المزدوجة البنية"، تعني أن ملكية أرض القرية تعود إلى الفلاحين، الذين يتكون أسهمهم بصفهم أعضاء في القرية. وهذا النظام يختلف عن نظام الملكية الشخصية كما في الغرب.

* التناقض الرئيسي في الريف الصيني

إذا ما درسنا تاريخ الخمسة آلاف عام من الزراعة في الصين، لوجدنا على طول المسار، ذلك التناقض بين اقتصاد صغار الفلاحين، والكثافة السكانية العالية في تلالهم دائم. وهذا التناقض الأساسي هو السبب في أن الأحداث الرئيسية في التاريخ، كانت نتيجة لكوارث من صنع البشر لا من صنع الطبيعة. وكثيراً ما كانت المشكلة الحقيقية هي استيلاء الأغنياء والأقوى على الأرض، مما يؤكد مقولة "أن الشر الأكبر ليس قلة الموارد، وإنما التوزيع غير العادل". وتتفاقم المشكلة بانهيار البنية التحتية، أو بالحرب التي تستنزف الموارد، مما يدفع فقراء الفلاحين إلى الهجرة، ويهدد استقرار البلاد. وعندما يواكب ذلك كارثة طبيعية، أو غزو أجنبي فإن الأزمة تقتضي إجراء "إصلاح". فإذا فشل الإصلاح، فلا بد من تغيير الأسرة الحاكمة. ومن المنتظر أن تتضمن السياسة الأولى للأسرة الحاكمة الجديدة، إعادة توزيع الأرض، والإعفاء من الضرائب.

وكان عصر أسرتي هان، وتانج يعتبر من أعظم مراحل الحضارة الصينية، لأن هاتين الأسرتين رفعتا الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في الأراضي التابعة لهما وبالنسبة للأسر الأخرى - وأسرتا جين وسوي تعتبران استثناء لكثرة الحروب في عهدهما - فقد كان السبب في سقوط أسرتي سونج، ومينج يعود إلى عدم التنااسب بين مناطق حكمهم المحدودة، والموارد المتوفرة، وبين عدد السكان. والمثل الأكثر بروزاً هو حالة الغزو المغولي للصين، فقد نجحت إمبراطورية يوان في البقاء لمدة ٨٧ عاماً بفضل المناطق الشاسعة التي كانت تسيطر عليها، وعلى الرغم من الشكل الاستبدادي للحكم، والفظائع المرتكبة. وكانت أسرة كنج تشبه أسرة يوان في أنها تمثل إثنية من الأقليات، ولكنها استمرت تحكم البلاد لحوالي ٢٨٠ سنة. ولا يعود نجاحها إلى أنها استوعبت النظام الثقافي للصين الوسطى فحسب، وإنما لأنها أعادت توزيع السكان في جميع أنحاء البلاد، مع العدالة في توزيع الموارد، بفضل وفرتها لاتساع مناطق الحكم في عهدهم.

ثم نصل إلى نهاية حكم أسرة كنج، وجمهورية الصين، فقد تعرضت البلاد أولاً إلى الغزو الأجنبي، ثم إلى الخراب الذي أحدثته لوردات الحرب المحليين. وبالأزدياد السريع لعدد السكان انخفضت نسبة الموارد المتوفرة لهم بشكل خطير، وزاد الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء. ولكن استطاع المجتمع الفقير البقاء بفضل استمرار حقوق الملكية التقليدية مثل "الملكية المزدوجة للأرض"، و"حق الاستخدام المقسم". وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، أدت انتفاضة تايبينج، والحرب الصينية اليابانية، والحرب الأهلية،

إلى انخفاض كبير في عدد سكان الصين، قدر بعشرين إلى ثلاثين بالمائة. وقد أحدث هذا قدراً من التغيير في النسبة بين عدد السكان ومساحة الأرض، ولكن لم تكن هناك أية فرصة لإعادة توطين السكان وتوزيع الأرض عليهم على نطاق البلاد، وأدت المحاولات اللاحقة للقيام بإصلاح زراعي إلى ظهور تفرقة واضحة بين المناطق المختلفة. وعلى الرغم من أن عدد الفلاحين المستأجرين في الجنوب كان يزيد عن عدد الفلاحين المالكين، وذلك على عكس الوضع في الشمال، إلا أن مستويات المعيشة في الجنوب كانت أحسن منها في الشمال بشكل واضح. ولعل هذا يفسر السبب في أن هبات الفلاحين في الشمال كانت العنصر الحاسم فيما بعد.

وعندما انتصرت حرب ثورة الأرض، قام ماو تسي تونج بتوزيع الأرض على الفلاحين. وعندما أعلن دنج شياو بينج سياسة "لا تغيير في حق استخدام الأرض لمدة ١٥ عاماً"، فقد كان ذلك معناه تقسيم أكثر عدالة للأرض. وسار الجيل الثالث من زعماء الصين على خطى من سبقوهم، ووعدوا بعدم إجراء أي تغيير لمدة ٣٠ عاماً. وكانت هذه السياسات الثلاث، التي جعلت المساواة في توزيع الأرض هدفها الأساسي، والتي ارتبطت في نظام التوزيع بأوضاع السكان في قراهم المحددة المعالم، كانت بلا شك، انعكاساً للتوتر بين الكثافة العالية للسكان والموارد المحدودة. وفي الواقع، فحتى المشكلة التي نعرفها جميعاً، ولكننا لا نحسن التعبير عنها — وهي أن قرى الصين لا تستطيع تبني سياسة الاستقطاب بين طبقتين منقسمتين ثنائياً — هي كذلك، نتيجة لنفس القيد، وهو التناقض الأساسي الذي يشتد بالتدريج. Dr Samir, pl. check.

* "المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد" ومبدأ العدالة المرتبط بها، وتعارضه مع اقتصاد السوق

ويؤدي هذا التناقض المحتدم، إلى أن الأرض القابلة للزراعة في الصين، التي ليست مجرد أحد وسائل الإنتاج كما يقول أساتذة الاقتصاد، بل هي بالأحرى الوسيلة الرئيسية لمعاش الفلاحين، لا يمكن توزيعها إلا على أساس ما يسمى "عضوية الفلاحين"، الذي يتضمن مبدأ المساواة. وقد "أجرينا التجارب" على فكرة تبادل الأرض، ولكن بعد مرور عشر سنوات على التجربة، لم يقبل أكثر من واحد بالمائة من الفلاحين التنازل عن أرضهم لآخرين. ويثبت فشل هذه التجربة أن نظامنا الداخلي غير متوافق مع اقتصاد السوق، وأن الهدف الأول لاقتصاديات الزراعة وهو الكفاءة، لا يمكن القبول به في ظل الظروف الحالية في الصين، إلا إذا حدث تغير جوهري في النسبة بين الأرض المتاحة

وعدد السكان. وبسبب النقص في الموارد، لم تواجه الصين أبداً طوال تاريخها، مشكلة اقتصادية "زراعية" صرفة، وإنما كانت المشكلة التي واجهناها على الدوام، هي "المشكلة الريفية ثلاثية الأبعاد".

وإذا أخذنا في الاعتبار نظريات الاقتصاد الرسمي بشأن حقوق الملكية، لوجدنا أن الأفكار التقليدية عن المساواة التي وجهت التغيرات في حقوق الملكية، كانت من نتائج التغيرات في النظام السياسي، إما بدافع من الحرب الثورية، أو بتأثير الحركات "الإصلاحية". وقد كانت هذه التغيرات مترتبة على "المسار المؤسسي" المبني على لتغيرات السياسية، لا على تأثيرات السوق.

وتاريخياً لم تكن هناك أبداً في الصين ملكية "خاصة" بالكامل للأرض. وإذا عدنا للتاريخ القديم للصين، نجد أن هذه الظاهرة هي انعكاس للفكرة القائلة "كل أرض تحت السماء هي أرض الملك"، وكل الموارد الطبيعية، في خدمة الملك"، وهي أساس نظام الإقطاع، والسلطة الشمولية المركزية.

ب- "التناقض المؤسسي الأساسي وهو الازدواج بين الريف والحضر" ونظام توزيع الفائض المتولد من الزراعة

* الاستغلال المفرط لفائض صغار الفلاحين يزيد من حدة الصراع

قدر أحد الاقتصاديين يوماً، أنه منذ ألف عام، كانت نسبة الإنتاج السلعي في الريف الصيني، حوالي ١٥ % من الإنتاج الإجمالي، والآن بعد تصنيع الصين، لا تزيد نسبة الحبوب المعدة للتسويق عن ٣٠ % من الإنتاج. ويمكن القول بصفة عامة، إن ٣٠ % فقط من صغار الفلاحين يمكنهم بيع الفائض من إنتاجهم، وهذا يعني أن ٧٠ % من المزارع صغيرة بدرجة لا تسمح بوجود أي فائض يمكن تسويقه. وبدلاً من تحسن الوضع نتيجة للتصنيع، فقد ساء مع الوقت، بسبب الزيادة السكانية، في ظل النظام المزدوج.

وبسبب الافتقار إلى الموارد في الصين، لم تحقق الثورات العنيفة، ولا الإصلاحات السلمية، إلا نظاماً يحقق شيئاً من العدالة، في أحسن الأحوال. وأضحت الملكية الداخلية في القرى، ونظام توزيع الربح، من القوى الداعمة للاستقرار في المجتمع الريفي، الذي يرفض بشكل طبيعي، التقدم الاجتماعي الرأسمالي الذي يصاحب التصنيع في الغرب. Dr

Samir pl. check

وقد كانت هناك أربع محاولات لتصنيع الصين منذ أواخر عهد أسرة كنج.

وجرت أولى المحاولتين على يد "موظفي الشؤون الخارجية"، وحكومة الجمهورية، في العشرينيات والأربعينيات، وكانت ردود الفعل تجاههما سلبية، تراوحت بين تفاقم التوترات الاجتماعية، والتمردات العنيفة. وكانت الأسباب وراء ذلك أن رأس المال الصناعي والتجاري البيروقراطي كان يقطع فائضاً مفرطاً من الفلاحين. والمحاولتان الأخريان هما ما أطلق عليه: "المرحلتان التاريخيتان" اللتان تحدثنا عنهما في هذا المقال. وبين الخمسينيات والسبعينيات، بدأت الحكومة المركزية خطة التصنيع، تحت الشعار "الاشتراكية"، و"ملكية كل الشعب"، ونجحت نسبياً في استكمال عملية التراكم الأولي لرأس المال لحساب الدولة. ومن ناحية أخرى، أدت جهود التصنيع المحلي التي قامت بها الحكومات المحلية منذ الإصلاح الاقتصادي، إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي، ولكنها خلقت مشاكل بيئية خطيرة. والتجديد المؤسسي في هذه الأوضاع، يكمن في أسلوب توزيع تكلفة التحول بين الحكومة والفلاحين، والذي ينتج من تحكم الحكومة في الفوائد الزراعية، وتحويل هذه الموارد لرأس مال، وإن كانت الزيادة السكانية قد وضعت حداً لهذه العملية.

* تصنيع الدولة والتراكم الرأسمالي البدائي اللازم

عندما قامت جمهورية الصين الشعبية، كان الوضع الجيوسياسي العالمي قد تحدد كنتيجة للحرب العالمية الثانية، ولم يكن الغرب قد ترك أي حيز للتأقلم، فقد كانت الموارد العالمية قد جرى تقسيمها فيما بين بلدانه. وكان الجو السياسي في البلدان المحيطة بالصين غير مستقر. وكان على الصين أن تصنع نفسها حتى تستطيع الوقوف على قدميها، وكان عليها أن تستكمل التراكم الرأسمالي البدائي، والذي كان من المستحيل تحقيقه في ظروف اقتصاد فلاحي صغير يتميز بمعدل إنتاج سلعي منخفض.

وخلال السنوات الثلاث التالية لقيام جمهورية الصين الشعبية، تمكن الأربعمئة مليون فلاح من توفير ما يكفي من السلع للخمسين مليوناً من سكان المدن. وبمجرد البدء في تنفيذ "خطة السنوات الخمس" الأولى، احتاج الأمر إلى انضمام عشرين مليون عامل جديد، تم جذبهم من الريف، للمساعدة في بناء الصناعة، أي أن المدن استوعبت ٤٠-٥٠ % من السكان الجدد ممن يجب إطعامهم، وبالطبع ترتب على ذلك نقص في موارد الطعام.

وعلاوة على ذلك، ففي ظل الظروف الاقتصادية للإنتاج الزراعي الصغير، عمد الفلاحون لزيادة الثروة بتكثيف العمالة بدلاً من التوسع في الاستثمار الرأسمالي. وهكذا

تعذر تصريف الإنتاج الصناعي للمدن في أسواق الريف، وتوقف التبادل الطبيعي بين الإنتاجين الصناعي والزراعي.

ولمواجهة ذلك، فرض الصينيون على أنفسهم نظاماً غير مسبوق من الاستغلال الذاتي تحت قيادة حكومة متشددة في مركزيتها. ففي القرى أوجدوا نظام الكوميونات التكافلي، واحتكار البيع والشراء، وفي المدن أقاموا "نظاماً مخططاً" لتوزيع الموارد. وقامت الحكومة، التي استحوذت على كل القيمة المضافة من الإنتاج الصناعي والزراعي، بإعادة توجيه هذا الفائض للاستثمار في عملية الإنتاج، مع التركيز على الصناعات الثقيلة. وفي الوقت نفسه، حولت الحكومة استراتيجية التنمية لمرحلة "الديمقراطية الجديدة" التي احتوت عناصر من الرأسمالية الخاصة، والرأسمالية الوطنية، ورأسمالية الدولة، إلى ملكية الدولة الاحتكارية، خلال المرحلة التي أطلق عليها "التحول نحو الاشتراكية". كذلك جرى التعامل مع القيود التي يفرضها الازدواج بين الريف والحضر في ظل تكثيف رأس المال، والتقليل من العمالة الذي يصاحب تنمية الصناعات الثقيلة، والذي يستلزم التقليل من انتقال الأيدي العاملة من الريف إلى المدن. وعلى الرغم من هلاك آلاف الفلاحين خلال المرحلة التاريخية لتراكم رأس المال من أجل تصنيع الدولة، فإن الصين نجحت في تخطي هذه العتبة في أقصر وقت ممكن، واستكملت وضع الأساس الصناعي الضروري لحماية استقلال البلاد. وسُميت هذه المرحلة التاريخية الفريدة بين الخمسينيات والسبعينيات، "عصر ماو تسي دونج"، أو "المرحلة البطولية"، حيث شارك الجميع من أجل رفع شأن المجتمع، بكل بطولة ونكران للذات.

٣- القيود على التنمية، والسياسات البديلة

أ- التنمية الريفية في ظل قيد النظام المزدوج

ما الذي ورثناه من تلك المرحلة؟ إنه رأسمال الدولة الضخم باسم "ملكية كل الشعب"، والذي أعطى الفرصة الهائلة لما سُمي بالإصلاح الاقتصادي. وجرى إعادة توزيع وتمليك رأسمال الدولة هذا، بالتدرج، على أجيال حالية ومستقبلية، طبقاً لمختلف الاستحقاقات المطالب بها، ولتحقيق أهداف بعينها. ولكن الشعب قد ورث كذلك، مشكلة الهيكل المزدوج الذي يضع الريف والحضر على طرفي نقيض. وبالطبع يتكالب الجميع على عملية إعادة توزيع رأس المال فقط، ويتركون مشكلة التعارض المزدوج للأجيال القادمة لتحلها، وهو أمر مؤسف.

وقد أعلن الخبير المرموق في دراسة السياسات، السيد/ دو رونشينج، في الثمانينيات، أنه لن يكون هناك مستقبل للزراعة الصينية إذا لم تتحسن أوضاع ٨٠٠ مليون شخص، يقومون بإطعام ٢٠٠ مليون شخص. وحسب مفاهيم الاقتصاد الغربية، فإن الطلب على المنتجات الزراعية في المدن غير مرن، لأنه عالي التركيز، ويتمتع بدعم الدولة. [pl. check] وفي المقابل، فإن العرض من الريف، يغطي الاكتفاء الذاتي أولاً، وهو منتشر جداً، ومرن للغاية، الأمر الذي يختلف كثيراً عن الأوضاع في الغرب.

ويؤدي عدم التوافق بين الظروف في المدن والريف، إلى عدم التجانس في المعلومات، ولذلك يصعب إيجاد التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية. ولذلك لا يتبع سوق المنتجات الزراعية، أو أسعارها شكلاً يمكن التنبؤ به. وبناءً عليه يحاول الفلاحون تنويع منتجاتهم لتتناسب عدة أسواق بهدف تجنب المخاطرة، ولا يحميهم من ذلك إلا توفير الحكومة الأمن المالي لهم. وساعد على هذا السلوك من جانب الفلاحين، تشظيهم إلى الملايين من صغار المنتجين الزراعيين، غير المنظمين، الذين عانوا من التقلبات الجامحة للأسعار. وأكبر دليل على هذه الأوضاع، هو حدوث "إفراط في العرض" ثلاث مرات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

ومع استمرار الزيادة في سكان الريف، تتحول الأرض تدريجياً من أحد عناصر الإنتاج، إلى عنصر أساسي لضمان معاش الفلاحين، وينخفض فائضها بالتالي. ويمكن تفسير هذه المفارقة جزئياً بنظرية "المصيدة السكانية"، فإذا لم يتيسر استبعاد فائض السكان الزراعيين في منطقة معينة، فإن أية فائدة للتكنولوجيا الحديثة، أو التدخل الحكومي لن تتحقق، وبالعكس، فأي تدخل حكومي لمواجهة هذه العقبة سيبيء بالفشل. ولهذا السبب، فأغلب السياسات الزراعية الحكومية تتضمن دعماً مالياً، هو في الواقع مساهمة لرفع دخل الريفيين المنخفض. ومن الواضح أنه لا توجد حكومة في العالم تستطيع أن تتعامل مع مثل هذا العدد الهائل من سكان الريف، نصف العاطلين كالموجود في الصين.

يقول البعض إن الصين لا تملك مزارع شاسعة، وأمريكا ليس بها فلاحون. وقد حاولت بلدان أوروبا، والولايات المتحدة، بإصرار، المحافظة على المكاسب التي حصلت عليها من حروب الاستعمار، وهي تهتم بالموارد الزراعية صديقة البيئة. وهي لهذا السبب، لا تسمح لأصحاب المزارع الشاسعة باستخدام مواردها بالكامل، وهي تتخذ سياسات للحد من الإنتاج. وقد اتسمت المفاوضات التي جرت مؤخراً بين منظمة التجارة العالمية التي اشئت أعقاب جولة وأوروغواي ؟ بفرض الإملاءات الكاملة من جانب الغرب. وإذا درسنا احتمالات المنافسة بين اقتصاد الفلاح الصغير لدينا، وبين الاقتصاد الزراعي الدولي العملاق، فعلى أن نتذكر الكارثة التي حدثت لفلاحي سو-نان، المنطقة

التي كانت توصف بأنها "الفردوس الأرضي"، عندما تعرضوا لهجوم السوق الدولية في الثلاثينيات والأربعينيات.

ب- السياسات البديلة

حاولت الصين في الماضي الالتجاء إلى "الاقتصاد الكبير" بالتوسع في الإنتاج الزراعي عن طريق إقامة التعاونيات الكبيرة، ولكن الأوضاع ساءت. فقد تبين أن إضافة محراث إلى منجل - أي فلاح صغير إلى فلاح مثله - أي الإضافة البشرية البسيطة لم تعط أي تحسن في الإنتاجية. وحتى اليوم لم تتخل الحكومة والتكنوقراط التابعين لها عن فكرة "الاقتصاد الكبير" المنظم. ونظراً لأن سكان الريف قد تضاعفوا، فإن من الواجب أن يكون المبدأ الموجه هو: "العمل بدلاً من الاستثمار الرأسمالي". فمهما كانت درجة تطور منطقة ما، أو أية محاولة لما يسمى بالتحديث باستخدام الإنتاج الزراعي كثيف رأس المال، لن تحقق نسبة إيجابية للاستثمار - الإنتاج تتمشى مع الفائض القومي من القوى العاملة.

واعتقد أنه لدى واضعي السياسة اختياران:

الأول: هو أن يكون الاختيار الأول للصين هو "التمية كثيفة العمالة". فيمكن للحكومة أن توجه العمالة المتوفرة إلى البنية التحتية، حتى إذا أدى ذلك إلى التقليل من سرعة النمو، واستخدام تقنية أقل مستوى. وفي الوقت نفسه تستطيع الحكومة التعجيل بتمية الحضر، بالتخلي عن النظام المزدوج، على الأقل في المدن والحاضرات الصغيرة، بهدف إعادة التكيف في الهياكل الصناعية، والبنية الوظيفية، ولتسهيل انتقال السكان الزائدين إلى مهن أخرى.

والاختيار الثاني: هو، في حالة تعذر تنفيذ الاقتراح الأول لصعوبته، يجب التركيز على التجديد المؤسسي بوضع نظام "غير سوقي" مقفل على ذاته، يسمح بالمساواة في الملكية والمزايا في القرى لضمان الاستقرار [الاجتماعي]. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن تمنع العراقل الاحتكارية في التمويل والتحرك، حتى تتمكن تعاونيات الفلاحين من الاستفادة من "الاقتصاد الكبير" الخارجي للمحافظة على إنتاجها الزراعي غير المريح.

وبدون هذا لا يبقى للفلاحين أي أمل، فالقرى لن تحقق التمية المستدامة، والزراعة لن تستطيع الوقوف على قدميها كنشاط موجه إلى السوق. وبالطبع هذا لا يمنع القلة من كبار العالميين من إثراء أنفسهم على حساب سكان العشوائيات. وهنا لا مفر من السقوط في "مصيدة أمريكا اللاتينية".

الفصل الثاني: فيتنام

* العلاقات بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية في الفيتنام

بوي دينه تانه

العلاقات بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الفيتنام (١)

بقلم: بوي دينه تانه *
ترجمة محمد البارودي - الحداوي

ملخص:

إن الميزة الأساسية للعلاقة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية هي الوحدة الجدلية القائمة بينها. فكل سياسة اقتصادية هدف اجتماعي تسعى إلى تحقيقه. و العكس صحيح؛ إذ أن كل سياسة اجتماعية تركز على قاعدة اقتصادية. و هناك بلدان لا تتماشى فيها التنمية الاقتصادية مع المساواة الاجتماعية. أما الفيتنام من جهته، فإن عليه أن يتغلب على مخاطر التبعية في الميدان الإقتصادي، دونما انحراف عن التوجهات الاشتراكية. و لا سبيل لإمكان مراقبة التأثيرات السلبية للإقتصاد، إلا تلك السبل التي يوفرها مجتمع ديناميكي و ثقافة ديناميكية و شعب يتحلى بوعي سياسي يقظ و كذا دولة قارة و قوية .

لقد أصبحت إشكالية النمو الإقتصادي والتنمية الاجتماعية هي الشغل الشاغل في مجموع بلدان العالم. ولقد صدر عن قمة كوبنهاغن المنعقدة في شهر مارس/آذار ١٩٩٥، للنظر في المشاكل الاجتماعية التي يعيشها العالم، بيان جاء فيه أن النمو الإقتصادي لن يؤدي إلى سعادة السكان، ما لم يكن هدفه هو التنمية الاجتماعية، وما لم يعط للإنسان المكان المركزي في عملية التنمية. وفي التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفيتنامي وقع التأكيد على القرار الذي كان الحزب قد اتخذه في مؤتمره السادس، و أعاد التأكيد عليه في المؤتمر السابع، من أن " التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التقدم الاجتماعي و عن المساواة، وذلك في جميع مستويات عملية التنمية ". ولقد أعطت التنمية الاجتماعية الدليل على أنه يستحيل تحديد السياسة الاجتماعية تحديدا عشوائيا على أساس إرادة ذاتية؛ لأن السياسة الاجتماعية لا تكون ذات مردود إلا إذا

* أستاذ مشارك بالمركز الوطني - للعلوم الاجتماعية والإنسانية - هانوي

سارت وفقا لمبادئ ولقوانين موضوعية بمقتضياتها ومميزاتها. إنها قواعد ذات أهمية قصوى في صياغة وتطبيق السياسات الاجتماعية. وإن الوعي بالعلاقات القائمة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لهو أمر حاسم في اختيار أحسن السبل وأنجع المناهج.¹

أولاً - الروابط القائمة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية

إن الميزة الأساسية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، هي الوحدة الجدلية القائمة بينها. فكل سياسة اقتصادية هدف اجتماعي تسعى لتحقيقه. و العكس صحيح؛ إذ أن كل سياسة اجتماعية تركز على قاعدة اقتصادية. إن الأولوية في أهداف التنمية الاقتصادية، هي لتلك التي تستجيب لما للسكان من متطلبات، لا تزداد إلا إلحاحا، من أجل تحسين شروط حياتهم المادية والثقافية والروحية، ولا يمكن توفير الأساس الضروري لتطبيق سياسات اجتماعية إلا بالتطبيق الناجح للسياسات الاقتصادية. ولا يمكن للهيئات المكلفة بصياغة هذه السياسات أن تقوم بمهمتها، إلا إذا توفرت شروط التوافق والانسجام بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية. وإن هذا ليبود واضحا لدى تقييم المشاريع الأولية للقرارات أو للسياسات، وكذا في اختيار أكثر الحلول ملاءمة لتعيين الوجهة الصحيحة للعملية الاجتماعية-الاقتصادية، أو لتقدير الانعكاسات الاجتماعية للقرارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإيديولوجية.

و باعتبار الإنسان فاعلا "خلقا"، فإنه يلعب دورا حاسما في الحياة الروحية و المادية على السواء. و بقدر ما تكون السياسات الاجتماعية عادلة و رصينة وتقدمية، فإنها تتحول إلى قوة محركة لتطبيق السياسات الاقتصادية. و لهذا فإن المكافآت المقدمة للعمال جزاء لهم على تقانيمهم في العمل، هي من جهة استجابة لمطالبهم المشروعة، و لكنها في نفس الوقت، تشجيع لهم على المزيد من النشاط و الإبداع في عملهم الإنتاجي. و لقد برهن الواقع على ما للسياسات الاجتماعية الفعالة من تأثير واضح على النتائج الاقتصادية عموما و على المردودية و جودة الأداء في العمل.

إن التوافق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يبرهن أيضا على أنه لا يمكن فصل هذه السياسات أبدا، عن وثيرة ومستوى التنمية الاقتصادية التي حققها المجتمع. ومعالجة موضوع كهذا تقتضي بعض المرونة. فقد نجد بلدا على درجة عالية

¹ صدر هذا الموضوع لأول مرة بالإنجليزية في دورية Vietnam Social Sciences. العدد الثاني لسنة 2000. ثم نشر مترجما إلى الفرنسية من طرف B.de Guchtenere في العدد الخاص بالإشراكية و السوق من مجلة

من النمو الاقتصادي، بينما يعاني سكانه من شتى الصعوبات والمشاكل. وقد نجد، على العكس من ذلك، بلدا أقل نموا، ولكنه يضمن لسكانه مساواة اجتماعية بتجديد طاقات الشعب. ويرجع ذلك، بالدرجة الأولى، إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، وإلى ما لقيادة الدولة من كفاءة تمكنها من تحقيق أقصى درجات الربط بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات المجتمع المتزايدة، مع ضرورة توجيه التقدم الاجتماعي الوجهة التي نعتني بالتنمية المكتملة لكل فرد.

إنه لمن النادر، أن نجد في الواقع الفعلي، توافقا و انسجاما تامين بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك أن الحياة هي على درجة عالية من الدينامية، و من سرعة التقلب من حال إلى حال، مما يجعلنا باستمرار أمام أوضاع غير متوقعة. إن الواقع الاجتماعي يتطور بسرعة تاركا وراءه المسؤولين السياسيين، مما يزيد يوما وراء يوم، من اتساع الهوة بينه وبينهم. و ما لم يخضع الجهاز البيروقراطي الثقيل إلى الإصلاح، فإنه لا يمكن الحديث عن التقرب بين المسؤولين السياسيين و المجتمع، بإعادة لحم حافتي الهوة القائمة بينهما.

إن روابط التوافق و الانسجام بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، ظلت لأمد طويل منعدمة في الفيتنام، سواء على الصعيد النظري أو في مستوى التطبيق العملي. وعند محاولة البحث عن أسباب هذه الوضعية، استخلص الكثيرون أنها من العواقب السلبية لاقتصاد السوق. إنه استخلاص صحيح و لا شك. فاققتصاد السوق مسئول عن الوضع، و لكنه ليس هو المسئول الرئيسي. فنحن إذا قبلنا حجة القائلين بمسؤولية اقتصاد السوق، فسيكون علينا أن نقبل بما يؤدي إليه منطقها من أنه بقدر ما يتقدم اقتصاد السوق إلى أمام، بقدر ما يتقهقر التعليم إلى وراء. وهذا ما تكذبه تجارب البلدان المجاورة، التي أقامت الدليل على أن السبب الرئيسي هو غياب الاهتمام والعناية، وما يتصف به المسئولون عن تنمية التربية و التعليم من عجز عن القيام بمهمتهم على أحسن وجه.

ونحن إذا رجعنا إلى التاريخ، فإننا سنجد أن الدولة الإقطاعية كانت في القرن الخامس عشر، تؤكد على أهمية التربية (وهو تقليد لا زال قائما لحد الآن حيث تعتبر التربية سياسة وطنية). من ذلك ما رواه الدكتور "تهان نهان تورونغ" من أنه للتتويه بالفائز في مباراة جرت عام ١٤٤٢، أقيم نصب تذكاري كتب عليه: "إن زينة البلاد والعناية بالتعليم من أجل تحسين معيشة السكان و مراقبة السياسة و التعود بالعبادات الحسنة كلها من ثمار التربية و التسابق إلى الفعل الحسن. و ذوو النباهة و النبوغ في بلادهم هم مصدر طاقاته الكامنة. و على قدر كثرتهم أو قلتهم تقوى البلاد أو يصيبها الوهن و الضعف".

ونحن إذا كنا على قناعة بأن مستقبل أي بلد رهين باستراتيجيته المتبعة بخصوص الموارد الإنسانية، فإن دور التربية في بناء هذا المستقبل هو دور حاسم. فإذا كانت الغاية هي تنمية البلاد، فإنه لا غنى عن التوظيف في ميدان التربية لتحقيق هذه الغاية. ورغم فقر الفيتنام، فإنه قد حقق في السنوات الأخيرة هذا الهدف، مما جلب لتجربتنا تقدير كل بلدان العالم. و ذلك ما يجعلنا اليوم نعي مسؤوليتنا في ما كنا قد ألحقناه بهذا التقليد النفيس من أضرار.

إن التفصل المتوافق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يكون حاضرا بالدرجة الأولى، في ذهن المسؤولين و هم يقومون بتصميم السياسات وصياغتها. ومن الضروري توفر القدرة على تصور و توقع المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تقوم، و أخذها بعين الاعتبار في وضع المشاريع و السياسات الاقتصادية؛ و إلا فإن ثمن ردود الأفعال الاجتماعية-البيكولوجية سيكون باهظا، في الوقت الذي كان من الممكن تفاديها.

إننا عندما نؤكد على أهمية العلاقة بين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، فإنه علينا أن لا نغفل العلاقات القائمة في نفس الميدان، بين الوقائع الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية. و إنه لمن الضروري الحفاظ على العلاقات العضوية بين المؤسسات السياسية والسياسات الاجتماعية و الاقتصادية. إن الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، هي جوانب مستقلة استقلالاً نسبياً. و لكنها في أغلب الأحيان تكون متداخلة و عميقة التفاعل فيما بينها. ولا بد من وضع سياسات ملائمة تكون قادرة على إيجاد توازن بين هذه الروابط المختلفة. و إنه لمن شأن مؤسسة ديموقراطية ملائمة أن تضمن تنمية اقتصادية منسجمة، و تعطي للجميع إمكانية الازدهار و الاستقرار. و إذا كانت التنمية الاقتصادية جارية على وجه سليم، فإنها تكون عاملاً مشجعاً على قيام الشروط الضرورية لضمان المساواة الاجتماعية و لتوطيد المؤسسة السياسية.

ثانياً- الجوانب الاجتماعية و الثقافية للخيارات السياسية و الاقتصادية

من الضروري أن لا تكون الانعكاسات الاجتماعية، السلبية منها والإيجابية، للاختيارات السياسية أو القرارات الاقتصادية، متروكة للصدفة والمفاجأة. فلا بد من توقعها حتى يحسب لها حسابها قبل حدوثها. ويجب أن تساهم التدابير الاجتماعية في إبراز أولوية المؤسسات السياسية، و في تهيئة شروط انعكاس القرارات الاقتصادية بأفضل وقع و أحسن تأثير. إن طبيعة الدولة في الفيتنام هي أنها للشعب و بالشعب و من أجل الشعب. و يتجسد طموح الدولة، كما تتجسد إرادتها، في انتهاج سياسات اجتماعية

قادرة على توليد الاستقرار، و التنمية المنسجمة مع إيديولوجيا " كل شيء من أجل سعادة الشعب"، التي تنقسمها الأمة وتعمل بكل مكوناتها على تطبيقها. ومن ثم فإن رجال السياسة، من قادة ومسؤولين، يعملون على تضمين عناصر سياسية في كل تدبير من التدابير الاجتماعية. وفي مثل هذا السياق، فإن المشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد في هذه الفترة من التجديد - مثل العلاقة بين تنمية قوى الإنتاج وتقوية علاقات العمل والروابط بين المناطق الحضرية والأرياف والعلاقة بين تنمية الرأسمال الداخلي واستعمال الاستثمارات الأجنبية - هي ليست مجرد مشاكل اقتصادية، بل هي مشاكل ذات محتوى سياسي له دلالاته.

إن عواقب إفلاس مصنع أو مؤسسة، لا تقف عند حد الإضرار بالاقتصاد، بل تتعداه إلى الجانب السياسي و البسيكولوجي، بل قد تشمل حتى الجانب العاطفي لمجموع الناحية المتضررة. و في مثل هذه الحال، و بطلب من تلك الناحية المتضررة، تتخذ الدولة سلسلة من التدابير و الإجراءات السياسية المتلائمة مع الضرورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مساعدة لها على تجاوز صعوباتها بالتدرج. و إنه لمن الضروري في هذه الإشكالية، أن نتمكن بالدرجة الأولى من التمييز الدقيق و الواضح للعلاقات المباشرة القائمة بين السياسات الاجتماعية والمخاطر الأربعة، التي أشارت إليها الندوة الانتقالية للحزب الشيوعي الفيتنامي (في دورتها السابعة).

إنه كلما كانت السياسات الاجتماعية مبنية على أسس سليمة، و كلما كانت التدابير والإجراءات الناتجة عنها مطبقة تطبيقاً سليماً، كلما أصبح كل ذلك قوة محركة ذات قدرة عالية على توحيد الأمة بمجموعها. و بالفعل، فإن دور السياسات الاجتماعية السليمة هو المساهمة في توطيد استقرار المجتمع، وبالدرجة الأولى، عبر تجنيد كل الطاقات المادية و الروحية و كل مواهب الشعب، ثم عبر توليد ما هو ضروري من طاقة قادرة على المساعدة على تخطي مخاطر التبعية في ميدان التنمية الاقتصادية، و مخاطر الانحراف عن الأهداف الاشتراكية. ثم في الأخير، عبر إذكاء الحماس الضروري لمحاربة البيروقراطية و الرشوة و التهريب و التبذير محاربة فعالة و ناجعة. و إن كل نتيجة تحققها السياسات الاجتماعية، فهي جدار عتيق في وجه محاولات التآمر الآتية من القوى المناهضة الرامية إلى نفس قضية بناء الاشتراكية وتقويض أركان وسائل الدفاع عنها.

إنه لا بد من التذكير بأن كل سياسة اجتماعية ناتجة عن إيديولوجيا سياسية معينة، وعن استراتيجية طبقية معينة، وعن نظام حكم سياسي معين. و لا بد من التذكير كذلك، أن المنظومة السياسية والاستراتيجية الطبقية، هما الدعامتان اللتان يقوم عليهما النظام

الاجتماعى السياسى. كما أنها في نفس الوقت، إعلان للأهداف الاجتماعية، وأدوات لتحقيق هذه الأهداف. ثم إن كل السياسات الاجتماعية، هي إعلان مركز للإيديولوجيا الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم ومنظومته. و هنا بالذات ينبغي إدراك الارتباط بين ما نحن سائرون فيه، من تنمية علاقات دولتنا وتوطيدها مع الدول الرأسمالية، و بين نظامنا الاجتماعى-السياسى، عبر السياسات الاجتماعية.

و بما أن الفيتنام تعيش الآن طورا انتقاليا نحو اقتصاد متعدد القطاعات و موجه نحو السوق، فإن البعض يقترح أن تتبنى البلاد نموذج بعض البلدان الغربية في مادة الضمان الاجتماعى لفائدة العمال. و نحن لا ننكر المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها العمال والمستخدمون في تلك البلدان المتقدمة. غير أننا يجب أن لا ننسى أن تلك المزايا ناتجة عن اقتصاد على درجة عالية من النمو. و أنها مكاسب حققتها الطبقات العاملة في هذه البلدان، بفضل كفاحاتها المتوالية طيلة قرون. و أنها كفاحات أرغمت الدول الرأسمالية على احترام موقع مصالح العمال في الخريطة العامة لمصلحة الدولة.

إن هذا لا يعني أن المجتمعات الرأسمالية قادرة على حل مشاكلها الاجتماعية -- الاقتصادية الأساسية كمشكل البطالة مثلا. ذلك أنه كلما تراجع اقتصاد هذه المجتمعات أو تعرض لأزمة، فإن الطبقة العاملة و الشغالين يكونون هم الضحية الأولى لتدابير النقص من التعويضات الاجتماعية، و تضيق الخناق على ما يتمتع به العاملون بأجر من مزايا. ففي فرنسا، أدى البرنامج الحكومى القاضى بنقصان مبلغ ٧٧ مليار فرنك من تعويضات المرصودة للعمال و المزارعين و المتقاعدين عن العمل والطلاب، إلى شن إضراب شاركت فيه أوسع هذه الفئات، و امتد من شهر أكتوبر إلى ديسمبر عام ١٩٩٥، عبر مظاهرات طلابية عارمة. و في الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتبن قانون التأمين الاجتماعى إلا في سنة ١٩٣٦، أي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، أدى حرمان 30 مليون أمريكى من التأمين على الصحة، بسبب عجزهم عن أداء تكاليفه الباهظة، إلى تدلاع حركة احتجاجية صاخبة يوم ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٤، سيطلق عليها فيها بعد اسم "أحداث الخميس". أما في السويد، فقد أدت الضريبة المرتفعة، التي فرضتها الدولة على لمداخيل بهدف ضبط أرباح أرباب المصالح الرأسماليين و رفع مداخيل العمال، إلى نقص دينامية العمل و انخفاض الإنتاجية و ضعف القدرة على المنافسة في السوق العالمى. وانعكس كل ذلك بخسارة سياسية تكبدها الحزب الاشتراكي السويدي.

وخلال السنوات الأخيرة، امتلأت الساحة حديثا عن النمو الاقتصادى الذي حققه عمالقة آسيا الأربعة (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة)، التي أصبحت

تعد نموذجا تقتدي به البلدان السائرة في طريق النمو. إن النتائج الباهرة التي حققتها هذه البلدان لتستحق الإعجاب فعلا. و لكننا نتبنى في نفس الوقت ما جاء حولها، في دراسة أنجزها مركز القارات الثلاث سنة ١٩٩٢ من أنه " للوصول إلى هذه النتائج، تم إرهاب العمال برفع عدد ساعات العمل في اليوم الواحد بشكل لا إنساني جعلهم خاضعين للاستغلال الفاحش. كما تم التضيق على دور النقابات لمدة طويلة من الزمن. و رغم ذلك، ففي كوريا الجنوبية وحدها شن العمال في سنة ١٩٨٧ ١٩٩٠ إضرابات عن العمل، بلغ عددها في المجموع ٧,٠٠٠ إضراب أي ما نسبته ٥,٦ إضراب في اليوم الواحد. هذا فضلا عن المظاهرات العديدة، التي جرت تحت شعار المطالبة بالديموقراطية".

إن العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتزايد أهميتها يوما عن يوم. و لقد أخذ العامل الثقافي يحتل مكانة بارزة لدى العديد من الباحثين عبر مختلف أنحاء العالم. و من بينهم، على سبيل المثال، الأنثروبولوجي الفرنسي " مورييس غودوليي = Maurice Godelier " الذي قال : " إذا كان القرن العشرون قرن الإنسان الاقتصادي، فإن القرن الواحد والعشرين هو قرن إنسان الثقافة ". و خلال العقود الأخيرة من السنين، وجد الغرب نفسه في مأزق بسبب ما نقى فيه من فردانية، و ما أصبح عليه نمط الحياة من مادية، و ما أدى إليه كل ذلك من تخريب العلاقات الاجتماعية والجماعية و من تدهور الإنسان. و إن السبب في الاهتمام الذي أخذ يوليه الغرب للثقافة الشرقية، لهو محاولة إيجاد مخرج من المأزق الذي هو فيه.

لقد صدر مؤخرا كتاب يحمل عنوان: "The common voice of Asia" = صوت آسيا الموحد ". و هو من تأليف ماهاتير محمد الوزير الأول لحكومة ماليزيا و السياسي الياباني " شينتارو إيشيهارا ". و الكتاب نداء إلى العودة إلى الذات من أجل قطع الطريق على تأثير الثقافتين الأوروبية والأمريكية. كما انه دعوة إلى العودة إلى لقيم الآسيوية التقليدية من كرم و أريحية، و من احترام لمن هم أكبر سنا، و من استعداد للتضامن العائلي و الجماعي قبل اللجوء إلى الدولة. و يتساءل المؤلفان عن صفحات الكتاب: " بأي حق تتولى أمريكا إعطاء دروس في الأخلاق لبلدان آسيا، و هي التي يسير فيها المجتمع إلى الانحلال، و تسير فيها الأسر إلى فقدان روابط الرحم، و يبلغ فيها الإجرام درجة الظاهرة العامة ؟ ".

لقد انقضى عهد اعتبار الثقافة الغربية هي الثقافة الصحيحة و أن ما عداها باطل. وهذا شيء حسن. غير أنه سيكون من فادح الخطأ نكران القيم الثقافية الغربية جملة وتفصيلا. لأن المقصود في هذا المجال هو اتخاذ موقف جدلي ومنظور تاريخي صحيح.

إننا نعيش في عهد المعلومات، و في عهد ميل المبادلات الثقافية إلى العولمة. ويبقى علينا نحن أن نعرف كيف نختار، و لأي من قيم العالم نفتح صدورنا، وما هي أنماط الحياة المتحضرة السليمة والحديثة التي تلائم ثقافتنا التقليدية.

لقد برهن الواقع على أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية. و سيكون هذا النمو الاقتصادي خاليا من كل معنى، إذا ظلت الجوانب الاجتماعية والثقافية تعاني من الجمود والركود. وستكون الدولة الاشتراكية نفسها بدون معنى ما لم تعمل على تحقيق التنمية الإنسانية باعتبارها الهدف الذي يسبق كل الأهداف. وإنه لا يمكننا مراقبة الآثار السلبية لاقتصاد السوق إلا إذا توفر لنا مجتمع ديناميكي وثقافة ديناميكية، وإلا إذا كان الشعب يقظا وواعيا سياسيا، وإلا إذا كانت الدولة مستقرة وخاضعة لحكم القانون.

الفصل الثالث: كوبا

*كوبا في سياق الاقتصاد العالمي

أوزفالدو مارتينيز

كوبا في سياق الاقتصاد العالمي

بقلم: أوزفالدو مارتينيز*
ترجمة محمد البارودي الحدادي

ملخص:

في بداية العقد ١٩٩٠ حلت بكوبا أزمة كانت هي الأكثر حدة في تاريخها. ولم تكن سلسلة التدابير التي اتخذتها الحكومة هادفة فقط إلى إعادة بناء التوازن الاقتصادي، بل كانت تهدف أيضا إلى تحقيق شروط انطلاق جديدة للاقتصاد واندراجها في السياق الدولي، ولكن دونما تخلي عن المكتسبات الاجتماعية أو تراجع عن التوجهات الاشتراكية. لقد وقع تبني بعض عناصر السوق، ولكن ذلك كان بتأن وحذر اتقاء للعواقب السلبية التي حدثت في بلدان أخرى. وبطبيعة الحال، فقد تطلب تبني تلك العناصر القيام ببعض التغييرات البنوية، منها تقليص حجم تدخل الدولة ولكن مع الحفاظ على دورها كموجه للاقتصاد والمجتمع. كما تم الحفاظ على نظام الحكم الثوري باعتباره عنصرا أولويا. وقد هدفت التدابير المتخذة أيضا إلى علاج الخصائص التي تعاني منه الدولة عن طريق التخفيض من الخصائص الذي تعاني منه مؤسسات الدولة بانفتاحها، بشروط، على الاستثمارات الأجنبية، وعن طريق تنظيم الضرائب، والسماح بتداول عمليتين في نفس الوقت، ثم بفتح الباب لاستقبال السياح الأجانب. وكل هذا تم إلى جانب الحفاظ على مكتسبات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتضامن الدولي مع تفادي البطالة الكثيفة. أما الحصار الأمريكي، فإنه لم يفلح في خنق الاقتصاد الكوبي. وقد ظل التلاحم الاجتماعي والسياسي قائما على وجه ما، مما يدل على إمكان الانخراط بشكل مغاير في آلية العولمة. إن مستقبل البلاد حافل بالتحديات، منها تجديد البنيات التحتية، ومنها الفعالية المنتجة في المؤسسات، ثم التحكم في

* مدير معهد هافانا للأبحاث في الاقتصاد العالمي ورئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان الكوبي.

التفاوتات الاجتماعية الجديدة، ومنها كذلك الارتباط بقنوات التمويل الدولي...الخ. ولكننا مع ذلك يمكننا أن نعتبر أن أخطر ما في (المرحلة الخاصة) قد صار في حكم الماضي.

ليس الهدف من موضوعنا هذا هو القيام بتحليل مفصل لجميع جوانب الاقتصاد الكوبي عبر سنوات 1990 الشاقة والعصيبة، بل هدفنا هو لفت الانتباه إلى بعض الجوانب الخاصة المرتبطة بقضيتين أساسيتين هما، من جهة، العلاقة بين تطور الاقتصاد الكوبي ومشاكله و بين السيورة العالمية. ثم هناك، من جهة أخرى، قرارات السياسة الاقتصادية الداخلية، المتخذة خلال هذه السنوات، لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

أولاً-نهاية الاندماج في الكوميكون¹ COMECON

إنه لمن المفيد أن نعيد إلى الأذهان أن كوبا حظيت في الفترة ما بين 1961 و 1989 بنوع من الحماية تجاه مختلف مراحل العولمة، وذلك بفضل ما كان لها من علاقات امتياز مع الاتحاد السوفياتي ومع (الكوميكون)، وذلك ارتباطاً مع تاريخ ثورتها و مع السياق الدولي آنذاك. ولقد سار منطق العولمة، خلال عقد 1960 ثم عقد 1970، بشكل متواز مع ما حاولته الولايات المتحدة من خلق للثورة الكوبية واعادة تنصيب منظومة رأسمالية في الجزيرة. ولقد اتخذت المحاولة الأمريكية مع الزمن شكل فرض نموذج ليبرالي جديد، هو ذلك النموذج الذي ثم فرضه، خلال عقد 1980، على ما يكاد يكون أمريكا اللاتينية في مجموعها، ولقد تم هذا الفرض بفعالية أدت إلى بروز إجماع، بل تجاوزه إلى بروز "وحدة في توجيه" يتساوى فيها الضحايا والمستفيدون.

١) أهمية الحماية الاقتصادية التي قدمتها أوروبا الشرقية

رغم الحصار الأمريكي الذي طبقت خطواته الأولى منذ سنة 1960، وبفضل الحماية التي قدمتها البلدان الاشتراكية، وخصوصاً بفضل تلاحم الكوبيين صفا واحدا للدفاع عن الثورة، فقد تم اتخاذ وتطوير مبادرات مثل الندوات الدولية التي انعقدت في كوبا خلال السنوات 1980 حول موضوع العولمة، أو الديون الخارجية لبلدان جنوب العالم. ولقد انعقدت هذه الندوات في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي قد أصبح يسير سيرا حثيثاً في طريق الليبرالية الجديدة.

¹ مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل الذي تأسس في 1949 والذي كان يضم الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً) ثم بلغاريا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا، بالإضافة إلى مونغوليا وكوبا والفيتنام (الترجم).

إن الحماية التي قدمها الاتحاد السوفياتي ودول الـ (كوميكون) كانت بالغة الأهمية. فقد كانت تضمن رواج ٨٥% من التجارة الخارجية الكوبية. أما النسبة الباقية أي ١٥% فإنها كانت تتطلب تغطية بالعملية الصعبة، لم يكن بالإمكان توفيرها في إطار (الكوميكون). ولقد كان ضغط المنظومة الرأسمالية العالمية دائم الحضور، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى في ما بين ١٩٨٩ و١٩٩١. فكان من المنتظر إذن أن يؤدي منطق العولمة الليبرالية الجديدة الساحقة إلى محو التجربة الكوبية وطمس آثارها. وما أكثر الذين راهنوا على انهيار التجربة الكوبية في ظرف لا يتعدى عدة أشهر، ولربما في بضعة أسابيع، تماما كما تنهار قطعة لعبة الدومينو بانهيار القطعة التي قبلها. وها قد مرت عشر سنوات كاملة على انهيار الاتحاد السوفياتي، دون أن تنهار كوبا، بفضل صمودها، واضعة بذلك حدا للدعاءات التي كانت تقول بأنه لولا الاتحاد السوفيتي لكانت كوبا قد انهارت من زمان. وحسب المنطق الذي كان سائدا في بداية السنوات ١٩٩٠، فإنه لم يكن في إمكان كوبا أن تسبح في الاتجاه المعاكس لتيار الموج. فذلك أمر لا يقبله العقل. إذ كيف يمكن لبلد صغير في حجم كوبا، موجود على مرمى حجر من الولايات المتحدة، أن يظل واقفا في خضم موجة العولمة، بعد أن انقرضت من الوجود الدولة التي كانت تحميه. هذا في حين أن منطق العولمة يقضي بأن تصبح كل المجتمعات الوطنية مجرد نواحي ملحقة بالمنظومة الشاملة. ومنطق كهذا لا يعطي لبلد صغير في حجم كوبا، أكثر من وضعية ملحقة صغيرة، لا خيار لها إلا أن تأخذ مكانها في صف المنشدين، لتردد معهم نفس النشيد، بصوت واحد و على نفس الإيقاع.

٢) الصمود و التأقلم مع الشروط الجديدة

إن قرار كوبا القاضي بالصمود، رغم انهيار المعسكر الاشتراكي، و نهاية العلاقة الاقتصادية التفضيلية، التي سمحت لها بمقاومة الاقتصاد الأمريكي، كان تعبيراً عن إرادة الاستمرار على نهج اشتراكية متأقلمة مع الظروف الجديدة للواقع العالمي. و كفى بذلك دليلاً على أن الصمود بوجه العولمة هو أمر ممكن. و لقد كان بإمكاننا أن نؤكد، و نحن في ظروف سنة ١٩٩١ العسيرة، أن قرار الصمود كان مدعوماً بصفة خاصة من طرف أغلبية السكان. و هو دعم ما كان لسياسة الصمود أن تقوم و لا أن تستمر بدونه. لقد كان صموداً يستهدف الدفاع عما كان قد تحقق من مكتسبات طيلة الثلاثين سنة الماضية. وكان القرار بشأنه قائماً على ثلاثة اعتبارات صالحة لأن تكون أساساً لمنطق بديل عن سيرورة العولمة الجارية حالياً.

إن أول هذه الاعتبارات و أهمها، هو إمكان وجود قدرة وطنية على الصمود، من أجل اتباع نهج آخر غير النهج الذي تفرضه العولمة. لكن كان هذا الاعتبار متوقفاً على شروط، يأتي على رأسها وجود التحام داخلي للدفاع عن مشروع مجتمعي، و وجود قيادة تستمد سلطتها مما لها من نفوذ مكتسب و مما لها من تاريخ، و خلو الحكومة من الرشوة، وأن يكون الصمود منظماً على الأصعدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية، ثم وجود منظمات قادرة على هيكلة هذه القدرات و تعبئتها و مدها بالفعالية.

٣) الثمن الذي لا بد من دفعه

إن كل هذا يقتضي بطبيعة الحال الاستعداد لدفع ثمن على شكل فقدان الحاجيات المادية و الحرمان منها، بل قد يصل الأمر إلى الحرمان المعنوي، بعودة بعض الآفات الاجتماعية، التي كنا نعتقد أننا قد قضينا عليها في مجموع البلاد، فعدت إلى الظهور، في السنين الأخيرة، داخل بعض الفئات أو بعض القطاعات.

و لقد كان علينا أيضاً، أن نكون على استعداد لدفع ثمن إقامة الجدار الواقى من كل تدخل مسلح، قد تلجأ إليه الولايات المتحدة من أجل القضاء على الثورة الكوبية. أما الاعتبار الثاني، فإنه يتجسد في كون المنظومة المعولمة تعرف شتى التناقضات الداخلية. و من هذه التناقضات ما هو قديم يرجع إلى العلاقات الأمبريالية، و لكن مفعوله لا زال يولد بعض الفضاء، الذي يمكن الاستفادة منه، شريطة العمل بفضة و مرونة. ورغم أن هذا الفضاء محدود و لا ينبغي التضخيم من شأنه، فإنه مع ذلك يسمح لكوبا بهامش للمناورة تستعمله للتأثير في بعض الميادين.

وفي هذا الباب، تنبغي الإشارة إلى الاستثمارات الكندية الهامة التي استقرت في كوبا، رغم الحصار الأمريكي، ورغم تبعية الاقتصاد الكندي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. و إن الزيارة التي قام بها رئيس هيئة أرباب العمل الفرنسيين، و الاتفاقات التي تم توقيعها بين كوبا و بين هذه الهيئة، لتؤكد ما هو قائم من خلاف بين هذه الأخيرة و بين الحكومة الفرنسية، حول عدة موضوعات منها موضوع حقوق الإنسان. كما أنها تؤكد كذلك وجود تنافر بخصوص الحصار الأمريكي.

وعلى أن نولى نفس الاهتمام للموقف الإنساني، رغم ما لموقف حكومة هذا البلد تطابق في الموقف مع الولايات المتحدة. فرجال الأعمال الأسبان لم يتوقفوا أبداً عن انتهاج سياسة الاستثمار في كوبا.

و يأتي في الأخير الاعتبار الثالث، وهو اعتبار يمكن أن يقال عنه إنه اعتبار استراتيجي موجه للمستقبل. إن المنظومة الاقتصادية الشاملة تعاني بشكل عميق من عدم الاستقرار. لأنها على الخصوص قائمة على روح الإقصاء. وهي وإن كانت قد نجحت في تحوير طور كامل لما يمكننا أن نسميه طور نشاط القوى الشعبية اليسارية، فإن هذا التحوير، رغم إحكامه، لم يؤد إلى وقف عدم الاستقرار و إحلال الاستقرار مكانه. وبالفعل فإن تمام التحوير لا يعني نهاية الطور كما هو معلوم. و إن الطبيعة الإقصائية لمنظومة العولمة لنذكرنا بأن واقع اليوم ليس واقعا نهائيا. و أن نهاية التاريخ كما صورها لنا "فوكوياما" ما هي إلا انتقال إلى شيء آخر نحن لا نعرفه بالتفصيل. و لكننا على يقين من أنه سيكون مختلفا عما هو عليه اليوم.

ثانيا - السياسة الاقتصادية الجديدة.

إننا إذا اعتبرنا الاقتصاد من حيث هو، و نظرنا إليه من منظور الاقتصاد الكوبي، لظهر لنا واضحا أن الصمود يساوي رفض العمل بالسياسة الليبرالية، سواء جاءت دفعة واحدة على شكل صدمة، أو جاءت بالتدريج عبر ما لها من أشكال متعددة لا تخلو من مرونة و كياسة. و لظهر لنا واضحا كذلك، أن المقصود بالصمود هو حماية نواة الاقتصاد الاشتراكي التي هي بيد الدولة، عن طريق فتح فضاءات من الضروري أن تحتلها السوق، و لكن دون التخلي لا عن دور التوجيه الذي تقوم به الدولة، و لا عما ينبغي أن يكون لها من قدرة على الضبط و على الحفاظ على التوجه الاجتماعي للاقتصاد. و على هذا الأساس تعمل كوبا على تحقيق مشروع الصمود، و في ظل شروط فريدة من نوعها. و فعلا، و دونما سقوط في الادعاء أو حب الذات، فقد أثبت الواقع أن الحالة الكوبية هي حالة فريدة في نوعيتها. فالبلد مطوق بالحصار، و هو جار مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، و معزول عن محيطه الكاريبي، و لا نموذج له يقتدى به. فالصين و الفيتنام لهما بنيت إنتاجية تختلف اختلافا شديدا عما هو موجود في كوبا. ولهما ديموغرافية لا يمكن مقارنتها مع الديموغرافية الكوبية. و لكل منهما مسار تاريخي و ثقافي مغاير تماما للمسار التاريخي و الثقافي الكوبي، بما فيه جانب الثقافة السياسية.

(١) فتح فضاءات السوق.

إن ما هو مركزي في ظرفيتنا النوعية، هو إرادة الحفاظ على الحكم الثوري الذي بدونه سينهار كل شيء. و إلى جانب ذلك، كان علينا أن نفتح فضاءات للسوق على شكل

جرعات لا يتجاوز مفعولها زيادة الحيوية إلى الحد المطلوب، لأن تجاوز هذا الحد سيؤدي لا محالة إلى التسمم. ولقد كان علينا أن نتخذ هذا القرار من أنفسنا لا من الكتب المتداولة أو من تلك النظريات المعصومة من الخطأ، ولا من أي نموذج من نماذج الاستعمال الجاهزة لتحديد المقاييس المضبوطة للفضاءات التي عزمنا على فتحها. فلقد كان مرشدنا الوحيد هو الحس السياسي وإرادة الحفاظ على الحكم الثوري. وها كم صورة عن سلوكنا، وهي صورة مستعارة من كرة القدم: فنحن قررنا المشاركة في مباريات تجري كلها في ملعب الطرف الذي هو عدو لنا، نظرا لانعدام أي ملعب آخر. وقررنا المشاركة في مباريات تجري طبقا لقواعد تحكيم تتعارض و مصالحنا، وتحت إشراف هيئة عليا لكرة القدم مناوئة لنا. ومع ذلك، كان علينا أن نشارك في المباريات بفريق منسجم، وأن نخوض غمارها بذكاء، مستفيدين مما أنتجته أربعون سنة من الثورة، من ثقافة تعني المعرفة و التربية و الكفاءة.

(٢) إعادة بناء السياسة الاقتصادية.

يمكن تقسيم تاريخ الاقتصاد الكوبي خلال التسعينيات إلى مرحلتين: مرحلة أولى تمتد من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، و تتميز بانهيار الاتحاد السوفياتي وأزمة نهاية ١٩٩٣. ثم مرحلة ثانية ابتدأت من العام ١٩٩٤، وهي التي يمكننا أن نسميها مرحلة تدابير تنشيط السياسة الاقتصادية. وإذا كانت المرحلة الأولى قد تميزت، زيادة على ما سبق، بمواقف دفاعية وبنوع من الجمود تجاه التفكير المبالغ لعلاقات لم يكن الشك يتطرق إلى متانتها، فإن المرحلة الثانية كانت، على العكس من ذلك، متميزة بموقف فعال، و باتخاذ مجموعة من التدابير، و بإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية على أسس أكثر انسجاما.

و في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ كان الاقتصاد الكوبي يعيش أزمة عميقة. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٥% من ما كان عليه في سنة ١٩٨٩. و أدى هذا الانخفاض إلى نقصان ٣٨% مما يعود للفرد الواحد من هذا الناتج. وفي هذه اللحظة، عاشت البلاد مشكلا بالغ الخطورة في المدى القريب، هو مشكل تضخم العملة المتداولة، الذي أغرق كوبا في بحر من العملة الورقية لا قدرة شرائية لها، مما جعلها عرضة لمخاطر اقتصادية و اجتماعية قد تؤدي بها إلى أoxم العواقب.

ولم يكن احتياطي كوبا في هذه الفترة يتعدى ما هو لازم لدفع ١٥ شهرا من الأجور، ودون أي إمكانية لشراء التجهيزات و الخدمات الضرورية، علما بأن العامل الكوبي المتوسط كان بإمكانه في هذه الفترة، نظريا على الأقل، أن يتوقف عن العمل لمدة تفوق

١٢ شهرا، دون أن يؤثر ذلك على قدرته الشرائية الحقيقية. و في هذه الفترة ظهرت السوق السوداء، و امتدت شبكة حقيقية للاقتصاد الخفي، و ارتفع عجز الموازنة إلى نسبة مهولة تقشعر منها جلود تقنوقراطيي صندوق النقد الدولي، حيث بلغت ٣٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي. على هذه الحال، كانت وضعية البلاد في نهاية 1993، إضافة إلى ما لم نذكره من العواقب التي انعكست على السكان، من فقدان مواد الاستهلاك بما في ذلك التيار الكهربائي الذي كان ينقطع عدة مرات في اليوم الواحد... الخ.

إنه يستحيل علينا أن نستعرض في بضعة أسطر مجموع التدابير المتخذة، وخصوصا تلك التي تقرر ابتداء من ١٩٩٤. و نكتفي بالقول إن ما هو أساسي منها بلغ في المجموع حوالي 15 من القرارات ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية. و أهم ما تحقق من هذه القرارات، كان هو الانفتاح الانتقائي و المراقب للاقتصاد. و قد أدى هذا الانفتاح إلى إحداث تغييرات في علاقات الملكية، في الميدان الفلاحي على الخصوص، و إلى فتح فضاءات للسوق في قطاع الفلاحة و تربية المواشي، و كذا في قطاع المنتجات الصناعية أيضا. كما أدى أيضا إلى إحداث قطاع جديد أطلق عليه في كوبا اسم " قطاع العمال ذوي الرصيد الخاص"، يعني العمال الذين يزاولون عملا في القطاع الخاص. و من جملة التغييرات التي حصلت كذلك، إصلاح المالية الداخلية. و هي عملية انطلقت في سنة ١٩٩٤، و لا زالت متواصلة و بشكل متسارع إلى الآن. ثم من جملتها أيضا، انتهاج سيرورة تداول عمليتين اثنتين في نفس الوقت. و بموازاة هذه التغييرات الحاصلة و الجارية، ظلت كوبا محافظة على المكتسبات الاجتماعية الرئيسية، التي كانت دائما نقطة انطلاق كل إصلاح اقتصادي كيفما كان، و خصوصا فيما يتعلق منها بالتعليم و الصحة و الضمان الاجتماعي.

لقد تبنى الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٢ كل القرارات المتخذة من أجل إعطاء الشرعية للأشكال غير الحكومية للملكية، وخصوصا منها المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي. كما وقع التخلي بالتدريج عن التخطيط على الطراز القديم، الذي كان قائما على النتائج المادية و المخططات الخمسية، و جرى تعويض كل ذلك بعملية أخرى لا تتكرر لمبدأ التخطيط، و لكنها قائمة على تقدير مالي مختلف يزيد من طاقة المؤسسات و كذا من استقلالها الذاتي، و يساعد على تحرير التجارة الخارجية من المركزية، و ذلك بإلغاء احتكار الدولة، و بتبني التوجهات الجغرافية للمبادلات. و بهذا تحقق تقدم هام في إعادة النظر في حجم المؤسسات، و في تقليل عدد هيئات الإدارة المركزية للدولة، و تقليص أدوار ما تبقى منها.

و قد تم بعض التقدم في إصلاح المنظومة البنكية و المالية و تحديثها. إذ ألغي قانون المتابعة القضائية الذي كان جاريا في حق كل من يحوز عملة أجنبية، و أصبحت العملة الوطنية ال " بوسو" قابلة للصرف بالعملات الأجنبية. و لهذا الغرض، أنشئت مكاتب للصرف، كما قامت شبكة تجارية خاصة بالعملة الوطنية التي تم الرفع من قيمتها. و بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق سيرورة إصلاح مالي داخلي أدى إلى التقليل من حجم الأوراق البنكية الرائجة، و التخفيض من عجز الموازنة. كما صدر قانون ضريبي جديد و أنشئت لتطبيقه إدارة خاصة. و في الميدان الزراعي، أدى الدور المتزايد للملكية التعاونية إلى تحول في البنيات الزراعية. و قامت سوق حرة للمنتجات الفلاحية و الصناعية. و تم توسيع المجال القانوني ل (العمل ذي الرصيد الخاص) . و في الأخير تم إصدار قانون الاستثمارات الأجنبية.

٣- الاختلاف عن التكييفات الهيكلية الليبرالية الجديدة.

إن هذا الإصلاح الاقتصادي لا يخلو، بطبيعة الحال، من جوانب تظل مبعث جدال وأخذ و رد، فبعضها يبدو و للوهلة الأولى و كأنه من صنف التكييفات الهيكلية الليبرالية الجديدة، التي أصبحت معروفة على أوسع نطاق، سواء في بلدان أمريكا اللاتينية أو في غيرها من البلدان. و لكن إخضاع هذه الجوانب لتحليل أكثر عمقا، يعطينا إمكانية لتمييز ما بينها و بين الليبرالية الجديدة من فروق. و لنأخذ كمثال على ذلك الطريقة التي تم بها تصحيح الاختلال المالي الداخلي. فنحن إذا نظرنا إليها من زاوية التعابير و المصطلحات، فإننا سنصل إلى الخلط التام بين الطريقة الكوبية و بين أي من التكييفات الهيكلية الكلاسيكية. فرفع الأثمان موجود في هذه الطريقة كما هو موجود في الأخرى. و تخفيض عجز الموازنة، بل و حتى تخفيض نفقات الدولة، موجودان كلاهما في كلتا الطريقتين. و قس على ذلك في الباقي، كالتقليص من حجم الدولة، و تخفيض عدد الموظفين و إصدار تشريع ضريبي... الخ. . غير أن الخلاف الجذري بين الطريقتين يمكن في التطبيق، لا في التعابير و المصطلحات. ففي كوبا لم تطبق تدابير الإصلاح المالي إلا بعد إجراء سلسلة كاملة من الاستفتاءات الشعبية، شملت مجموع السكان، وسمحت لهم بالتعبير عن كيفية تقديرهم للأزمة الاقتصادية، وعن ما ينتظرونه من التدابير الاقتصادية المزمع اتخاذها، علما بأن ذلك كان يجري في ظرف من الواضح فيه أن المقصود بالاستفتاء لم يكن هو توزيع المنتوج الاجتماعي أو اقتسامه، بل الذي كان واضحا هو أن الظرف ظرف أزمة .

وإذا ما دققنا النظر في القرارات العملية، فإننا سنلاحظ أن الزيادة في الأثمان لم تشمل إلا موادًا ليست أساسية، كالسجائر والمشروبات الكحولية مثلاً. أما الزيادة في ثمن الكهرباء فإنها قد أخذت بعين الاعتبار مداخل الأسر، مما جعل هذه الزيادة مقصورة فقط على ٨٤% من المجموع، أما النسبة الباقية، أي ٢٥% من الأسر فإنها لم تطالب بأي زيادة من ثمن الكهرباء بالمرة.

لقد تم إصلاح المالية الداخلية، كما تم تخفيض عجز الموازنة، دون أي نقص من النفقات الاجتماعية، سواء في ميدان التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي. إن تخفيض عجز الموازنة، وهو عجز قد بلغ في سنة 1993، كما رأينا في ما سبق، نسبة 33,5% من المنتج الداخلي الخام، قد قلص هذا العجز من نهاية 1997 إلى 2% فقط. وقد تحققت هذه النتيجة خصوصاً بفضل معالجة انعدام فعالية مؤسسات الدولة، مما وفر لهذه الأخيرة مبالغ هامة، كانت ترصدها، لتغطية خسائر مؤسساتها.

وهناك مثال آخر تقدمه لنا الاستثمارات الأجنبية، ففي سنة 2000 بلغت هذه الاستثمارات ملياريين من الدولارات. إن هذا المبلغ متواضع نسبياً، ولكننا سنجدّه بالغ الدلالة إذا ما تذكرنا أن كوبا محرومة من الاستثمارات الأمريكية، بسبب الحصار الذي تضربه حولها الولايات المتحدة. وفي هذا دليل على أن لا علاقة لسيروتنا مطلقاً بالسيروتات الكلاسيكية الجارية في التجارب الليبرالية الجديدة. و الواقع أن الرأسمال الخارجي يرفض التعامل مع أي دولة قائمة على التأميم، حتى ولو كان مجرد تأميم للمقابر. ولكنه بالمقابل يسارع إلى التفاوض مع دولة لا تقبل أن يصبح فيها رأسمال الخواص عنصراً مهيماً، قادراً على توجيه مقدرات الاقتصاد، أو على فرض السياسة الاقتصادية التي تلائم مصلحته، ولهذا الغرض تضمن قانون الاستثمارات الأجنبية بنوداً جاءت في غاية الدقة والوضوح.

٤- ما تحقق من نتائج

و في الأخير، ماذا كانت النتائج؟ إن ما تحقق بالدرجة الأولى هو عودة النشاط إلى النمو الاقتصادي، الشيء الذي كان يعتبر في سنة 1993 من باب المستحيلات. لقد وقع تجاوز ذلك الإشكال القاطع الحدين: ألتئمو كوبا أو لا تنمو؟.. فقد عرف الاقتصاد الكوبي في سنة 1996 نمواً بلغ بنسبة 7,8%، مما يعطينا إمكانية القول إن الاقتصاد قد أخذ مساره على خط صاعد. كما تحقق تقدم في عدة جوانب من الإصلاح الداخلي. أما السياحة فإنها نمت نمواً ملحوظاً. ولا بد من التذكير هنا أن هذا القطاع ظل عرضة

للإهمال طيلة 30 سنة، مع العلم أن كوبا كانت لها دائما نفس الشواطئ و نفس الشمس و نفس الناس الذين يحسنون الاستقبال و الضيافة. كما كان لها دائما نفس مستوى الأمن و نفس المستوى الصحي. و الحقيقة أن السياحة ظلت لعشرات السنين مرتبطة في ذهننا بطباع غير مرغوب فيها. و نحن عاملون جهدنا لمحاولة التخلص منها.

إنه لا يمكننا في ظرفية الأزمة الاقتصادية أن نتخلى عن السياحة. و إن الضرورة لتحتم علينا أن نقبل التحدي الذي تمثله الأعداد المتزايدة باستمرار من السياح الذين يقصدون البلاد، و الذين ارتفعت نسبتهم في السنين الأخيرة بدرجة عالية جدا. فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عقد التسعينات 17% زيادة عما كان عليه عدد السياح في بداية نفس العقد. و كل المؤشرات تميل إلى التأكيد على أن السياحة ستظل موردا ماليا هاما، و مصدرا من مصادر الأنشطة المنتجة الموجهة إلى تزويد السلسلة السياحية بما تحتاجه من مواد وخدمات.

ولا بد لنا من أن نضيف إلى هذا أننا قد تمكنا من تفادي السقوط في توليد البطالة الكثيفة، حتى ولو كنا لازلنا بعيدين عن الحل النهائي لهذا المشكل. و بالفعل، فقد أحسنا صنعا عندما تحاشينا الإفراط في عقلنة الإنتاج، لأن الإفراط في العقلنة لم يكن ليؤدي إلا إلى فتح الباب لتسريح العمال بأعداد هائلة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي. و إنه لمن الضروري أن يتوافق كل من المنطق الاقتصادي و المنطق السياسي، الملتقيين في هذه النقطة المشتركة، لانتهاج تدابير تدريجية، حتى ولو كان ذلك مخالفا للسريرة المتسارعة الذي قد يفرضها تكيف هيكل ما.

و من النتائج الهامة التي تحققت فشل الحصار الأمريكي في تحقيق استراتيجيته، التي كانت تهدف إلى خنق الاقتصاد الكوبي، رغم ما أدى إليه من حرماننا من استثمارات هامة، و رغم ما تسبب لنا فيه من بلاء و من صعوبات في بعض المفاوضات، و ما قام به من اعتراض على حصولنا على قروض أو على تسهيلات بواسطة آليات التمويل الدولية. و بسبب الحصار الأمريكي، أصبحت كوبا رازحة تحت ثقل شروط إضافية، زيادة على الشروط التي تفرضها السوق المالية الدولية. فقد أصبحنا مجبرين على العمل بالتمويل التجاري القصير الأمد، الذي قد لا يتعدى أجله السنة الواحدة، وبفوائد تزيد بنسبة 30% عن الفوائد الجاري بها العمل مع غيرنا. فليس الحصار القائم على أساس "قانون هيلمس - بورتن = la loi Helmes-Burton" إذن مجرد كلام للدعاية، بل هو حمل ثقيل يبرز تحته الاقتصاد الكوبي.

ومن المشاكل الأخرى التي نعاني منها، نخص بالذكر عدم الحصول على الاستثمارات في وقتها، مما يؤدي إلى خسائر هامة، خصوصا في بعض القطاعات العامة مثل البنىات التحتية في البلاد، التي تتطلب الصيانة والإصلاح، كعامل توليد الطاقة الكهربائية والسكة الحديدية و المطارات و الطرق، والتي قد يؤدي توقفها إلى خنق اقتصاد البلاد.

5- انعكاس كل ذلك على المجتمع الكوبي.

إن انعكاس تدابير الإصلاح الاقتصادي على المداخل يطرح قضية من نوع آخر، لأن هذه التدابير، إذا كانت قد حققت عودة الحيوية والنشاط إلى الاقتصاد وأنعشت النمو، فإنها من جانب آخر، قد ولدت ما نسميه في كوبا بالهرم الاجتماعي المعكوس، أي وضعية توزيع المداخل توزيعا تفضيليا. فالذين يعملون في القطاعات التي عرفت نموا قويا كالسياحة، والمستفيدون من الرواج المزدوج للعملة، أصبحت لهم مداخل حقيقية أعلى بكثير من مداخل الذين يعملون في الميادين التي تتطلب تكويننا عاليا والتي لها في الغالب مردود اجتماعي أهم، من هنا جاء التمايز. فهو وليد فضاءات السوق و وليد السياسة النقدية. وعلينا أن نتخذ في المدى القريب تدابير لتغيير هذه الوضعية.

إن الحصار يحتم علينا أن نلجأ إلى مخزوننا من الفعالية، فهي المصدر الحقيقي الوحيد للتمويل. وهذا يفرض علينا أن نتبنى نظرة واضحة وواقعية، وأن نستعد للدخول في (مرحلة خاصة) طويلة الأمد، حتى نتمكن من خوض معركة تعبئة ما لنا من طاقات ذاتية لا زالت لم تستغل.

ورغم كل هذا، فقد أثبت الواقع أننا مستمرون في العيش منذ قرابة العشر سنين، بدون اتحاد سوفياتي وبدون كومينكون وبكل ما كان يحظى به السكر الكوبي من أسعار تفضيلية، وبدون أي تمويل مضمون، وبدون تمويل خارجي. ولقد أثبت الواقع أيضا، ورغم كل هذه الظروف، أننا تمكنا من إعادة الحيوية إلى اقتصادنا ووضعناه على سكة النمو. هذا، و لم يحدث في كل هذه الظروف أن تراجع الشعب عن الالتفاف والالتحام السياسي حول مكاسبه، وفي استمرار هذا الالتحام ما يكفي لإحداث القطيعة مع منطق العولمة الحالية ومواجهة تحدياتها. وإنه لمن حسن حظ كوبا أن تكون شذوذا في قاعدة العولمة، وأن يكون صوتها نازا في الجوقة التي تأتمر بأمرها و تنتهي بناوهاها.

غير أن حديثنا عن ما في العولمة من سلبيات، يجب أن لا ينسينا ما لها من إيجابيات. فلا بد من النظر فيما يمثلته وجهها الآخر. فالعولمة إن كانت تفرض علينا أن نسير في

الاتجاه المعاكس على الصعيد العالمي، فإنها في نفس الوقت، تحمل معها إمكانيات جديدة لا ينبغي التقليل من أهميتها. ومن هذه الإمكانيات الجديدة، سيرورة نشر المعرفة، وهي ضرورية لنا في حالتنا الخاصة. فنحن متوقفون على هذه المعرفة، لتطوير تدبير وإدارة مؤسساتنا، وللاتصال بآليات السوق العالمية التي فرض علينا الانفصال عنها طيلة عشرات السنين، وفي إمكانيات استعمال وسائل الاتصال مثل الانترنت، التي أصبحت ذات أهمية كبرى في حياتنا اليوم. لقد أصبح كل هذا ضروريا لنا لكي نتمكن من ربح المعركة الثالثة، معركة وضع مؤسسات الدولة على سكة الفعالية.

ثم إن العولمة تعني السياحة أيضا. ففي القرن التاسع عشر، كانت أسماء الأجانب الوافدين على كوبا عبر ميناء هافانا، تنشر على أعمدة الصحف الصادرة وقتذاك. وكان في ذلك ما يكفي لسد الحاجة. أما اليوم، فإن هذا المستوى من الإعلام لم يعد ممكنا ولا كافيا على الإطلاق؟ فكيف نتصور أن تتمكن جرائد اليوم من نشر أسماء جميع السياح الوافدين على كوبا؟ وإذا ما كان ممكنا، فهل يفيد في سد الحاجة؟ إن هذه الصورة تقربنا مما كان عليه العالم الذي انقضى زمنه، ومن العالم الجديد الناهض، الذي فتح عينيه على إمكانيات وتحديات عولمة لن تكون في النهاية هي عولمة الرأسمال المسيطر في الحال.

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية: أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.

٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكرات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢. ليلي عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦ .
٤١. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦ .
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦ .
٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦ .
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦ .
٤٥. جويل بنين، زكارى لوكممان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية .
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨ .
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨ . نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨ .
٥١. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨ .
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير) ، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨ .

٥٤. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار - مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر، لفوفة النبوة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٦. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٧. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٨. محمد محبى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦١. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.
٦٢. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية-نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة-مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٥. أحمد مختار منصور،
٦٦. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٦٨. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٦٩. سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٧٠. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه،، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧١. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٢. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٧٣. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٤. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٧٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٧. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوب أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٨٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨١. د. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٢. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية - الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨٣. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

كراسات المركز

- ١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
- ٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيروسترويك، ١٩٨٨.
- ٣- أشرف حسين ، بيليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
- ٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
- ٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
- ٦- موشى ليوبين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيروسترويك فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
- ٧- نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى
- ٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
- ١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
- ١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
- ١٥- عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
- شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١) مجلد ٥ (٢٠٠٢) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

- ١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .
- ٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
- ٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
- ٦- م . مامدانى ، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
- ٧- ثاندريكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
- ٨- مومار ديوب، ممدوديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٩- أرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير ديانى، المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشوقون عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- تادى أكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- مامادو ضيوف، لبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
- ٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدھا.
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
- ٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
- ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
- ١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
- ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.
- ب- سلسلة التنمية بالمشاركة
 - ١- دراسة حالة فى ناميبيا.
 - ٢- دراسة حالة فى أوغندا.
 - ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة .
 - ٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
 - ٥- دراسة حالة فى جامبيا.
 - ٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.
- ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
 - ١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
 - ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .
 - ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
 - ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
 - ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
 - ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
 - ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
 - ٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى فى منع وإدارة وحل الصراعات فى أنريشيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثالث عشر صيف ٢٠٠١.

٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)

من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الأربعون، مارس ٢٠٠٢.

٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية

من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير - مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار.

العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.

٥- نشرة المنتدى العالمي للبدائل - العدد الثالث - فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع

١ - عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات، الجزء الثاني.

٢ - المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

٣ - التعليم العالي والتنمية.

٤ - سنوات اليسار في مصر.

٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦ - الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.

٧ - المرأة في القطاع غير الرسمي.

٨ - الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.

٩- ثقافة وسائل الإعلام وتشكيل الهوية.

١٠-حدود التغيير في جنوب أفريقيا

١١-العولمة : رؤية الشعوب

١٢-العولمة: رؤى أفريقية

١٣- المياه

